

المقدمة

و تحتوى على الأتى :

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

اولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

يلعب القطاع المصرفي في السودان دوراً كبيراً وفاعلاً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف مهمة تتمثل في تجميع مدخرات المواطنين ومنح القروض والتسهيلات المصرفية وتقديم الخدمات للعملاء باعتباره وكيلاً عنهم - كما في عمليات تحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع الأوراق المالية - أو باعتباره وسيطاً مالياً كما في الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان مما يقلل التكاليف ويوفر الضمانات اللازمة في كثير من الأنشطة الاقتصادية مثل عقود المقاولات والاستيراد والتصدير، كما إن البنوك التجارية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تقديم القروض قصيرة أو طويلة الأجل أو بالمساهمة في إنشاء المشروعات (ولعل من أهم الوظائف التي تؤديها المصارف هي الدور الذي تلعبه في خدمة الاقتصاد الوطني، وما تقدمه من أجل دعمه وتحقيق تنميته) كما تدخل المصارف في كثير من الأحيان كشريك رئيس في عدد من المشروعات مثل شركات التأمين وشركات البناء والتشييد ولكن مازالت المصارف السودانية ذات أحجام مالية صغيرة لا تمكنها من التوسع والانتشار الكبير رأسياً وأفقياً. وتعتمد المصارف في تمويل الجزء الأكبر من عملياتها وأنشطتها الاقتصادية على أموال المودعين وهنا تبرز مشكلتي السيولة والربحية حيث أن أموال البنك التجاري مملوكة في اغلبها للمودعين وينبغي عليه أن يضعها تحت تصرفهم حين طلبها وهو ما يتطلب منه ضرورة توفير قدر من السيولة لمواجهة التدفقات النقدية للخارج اليومية.

في الربع الأول من القرن العشرين وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها واستأنفت الحركة التجارية نشاطها ظهر في سماء الفكر الاقتصادي رأى جديد انبعث من التطورات الاقتصادية والمالية التي خلفتها الظروف في ذلك الحين ويدعو هذا الرأي إلي الأخذ بنظرية الاندماج للمنشآت في بعضها لتتخذ من اندماجها واتحادها قوة للسيطرة على الموارد والأسواق وتتفادى المنافسة¹ ويتم توحيد الأعمال في المنشآت بعدة طرق مثل الاندماج Merger الذي يقتضى فناء الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة في الشركة الدامجة و التي تظل قائمة بشخصيتها الاعتبارية ، وهنالك الاتحاد

¹ / د. خالد الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، ط2، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2002م)، ص433.

Consolidation الذي يقتضى تصفية الشركتان وقيام شركة جديدة بشخصية اعتبارية منفصلة كما هنالك السيطرة (التملك) (Controlling (Acquisition التي تقتضى تملك¹ أصول الشركة تحت السيطرة بواسطة الشركة المسيطرة وتسعى منظمات الأعمال إلى الاندماج بعدة أهداف ودوافع مثل تحسين نوعية المنتج أو الخدمة، توزيع المخاطرة، الرغبة في التكامل بين الصناعات، السيطرة على السوق وتفادي المنافسة (لا شك أن هذه السيطرة أو هذا الاندماج تسبب مشاكل محاسبية لا بد من مواجهتها، فإن غالبية المساهمين أصحاب الشركات المسيطرة من مصلحتهم معرفة إمكانياتهم الاقتصادية دون الوقوف عند الحدود القانونية التي تمثلها الشركات المستقلة).² وحينما تتم عمليات الاندماج في القطاع المصرفي فإن الحاجة تزداد أكثر لمواجهة المشاكل المحاسبية التي تظهرها وذلك لوجود عدد كبير من الأطراف المتداخلة في العملية مع الوضع في الاعتبار اختلاف السياسات المحاسبية في المصارف المندمجة. وقد حدث في القطاع المصرفي السوداني عدة عمليات اندماج مثل اندماج بنك الوحدة و بنك الخرطوم، البنك التجاري وبنك المزارع، البنك الصناعي و بنك النيلين ولا شك أن تلك الاندماجات قد خلفت مشاكل محاسبية عديدة لا بد من مواجهتها.

أهمية البحث:

تأتى أهمية هذا البحث من واقع الدور المتعاظم الذي يلعبه القطاع المصرفي السوداني في الاقتصاد الوطني عامة وذلك من خلال تجميع وحفظ المدخرات وتوفير التمويل اللازم للمشروعات المختلفة عن طريق الائتمان المصرفي عبر صيغ التمويل المصرفي المختلفة، وحيث أن القطاع المصرفي يؤثر ويتأثر بجميع الأحداث والصفقات الاقتصادية وانه يسعى من خلال نشاطه المعتاد إلى تحقيق هدف الربحية وتعظيمها بالنسبة لملاكه. إضافة إلى ذلك فإنه يتأثر بفشل أو إعسار المصرف قطاع كبير من المجتمع خاصة أصحاب الودائع. ومما لا شك فيه إن عمليات اندماج المصارف في بعضها البعض ينتج عنها مصارف جديدة ذات مقدرة مالية كبيرة يعد من الأحداث المهمة

¹ / د. حسين القاضي وآخرون، المحاسبة المالية المتقدمة، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007 م)، ص 11.

التي تؤثر في الوسط المالي بكاملة من حيث أن عمليات الاندماج تتيح للمصارف فرصة للتوسع الافقى بانتشار الفروع على امتداد السودان والتوسع الرأسي باستقطاب إعداد جديدة من العملاء والمودعين وإنتاج مؤسسات مصرفية ضخمة ذات مقدرة مالية كبيرة، غير أن عمليات الاندماج المصرفي لها مخاطرها (أهمها أن بعض أشكال هذا التوسع لا تمثل إضافة جديدة على المستوى القومي من حيث بقاء حجم المنتج ونوعيته كما هي قبل التوسع هذا بالإضافة إلي أنه عادة يصاحب الاندماج بين الشركات عملية إعادة تنظيم لهذه الشركات Reorganization وإعادة هيكلة Restructure مما يؤدي غالباً إلي الاستغناء عن عدد كبير من العاملين وهذا قد يؤثر بصورة أو بأخرى على المجتمع والنشاط الاقتصادي والاجتماعي بهذا المجتمع)¹

كما أن المصارف تعد من المؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الكبيرة في السودان والتي تعمل كموجهة لحركة المال والأعمال وذلك من خلال تنفيذ الخطط والسياسات النقدية والمالية والاستثمارية التي يرسمها بنك السودان المركزي حيث تقدم المصارف القروض والتسهيلات المصرفية للقطاعات المستهدفة بالتنمية بشروط تمويل ميسرة وتحجم عن تمويل القطاعات غير المستهدفة وحرى بالقول إن المصارف لا تستطيع القيام بهذا الدور إلا إذا امتلكت مقدرة مالية كبيرة من خلال امتلاك رأس مال كبير واجتذاب كبير لأموال المدخرين .

مشكلة البحث :

يحتاج القطاع المصرفي في السودان إلي توفير رأس مال كبير وسيولة نقدية مناسبة حتى يتمكن من القيام بوظائفه المختلفة كما انه ليس هنالك عدد كاف من المصارف في منظومة القطاع المصرفي السوداني تستطيع القيام بتلك الوظائف والاضطلاع بذلك الدور الكبير في دعم الاقتصاد الوطني علاوة على أن تلك المصارف لا تمتلك قدر كاف من رؤوس الأموال التي تساعد على القيام بدورها .

لجأت بعض المصارف السودانية في الآونة الأخيرة إلي عمليات الاندماج في مصارف أخرى وذلك لتكوين مصارف ذات أحجام مالية كبيرة تنخفض فيها نسبة المخاطر الاستثمارية في سبيل تحقيق مزايا التنوع بالاستثمارات في مجال التنوع

¹ / د. محمود إبراهيم عبدا لسلام ، المحاسبة المالية المتقدمة،(القاهرة : مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،2000م)،ص4.

الجغرافي أو لتفادي مشاكل العسر المالي ومخاطر التصفية. وعلية فإن مشكلة هذا البحث يمكن تلخيصها في الأسئلة الآتية:

1. إلي أي مدى يتناسب الأداء المالي للمصارف السودانية مع حجم النشاط الاستثماري والائتماني المطلوب منها؟
2. هل يؤدي وجود مصارف ذات حجم و مقدره مالية كبيرة- كنتيجة للاندماج – إلي رفع حجم النشاط الاستثماري للقطاع المصرفي السوداني ؟
3. هل يؤدي اندماج المصارف إلي تحسن مهم في السيولة النقدية في القطاع المصرفي السوداني ؟
4. هل يؤدي اندماج المصارف بالسودان إلي احتكار النشاط المصرفي مما يؤدي إلي ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية؟
5. هل تؤدي عملية اندماج المصارف بالسودان إلي زيادة إيراداتها أو خفض مصاريف التشغيل مما ينعكس إيجاباً على أرباحها ؟
6. هل هنالك اثر لعملية اندماج المصارف بالسودان على صافي أصول كل مصرف من المصارف المندمجة وحقوق ملاكها ؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- بيان خصائص ومقومات النظام المحاسبي للقطاع المصرفي السوداني
- 2- التعرف على أساليب التحليل المالي ودورها في تفسير البيانات و تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي السوداني
- 3- التعرف على دواعي وأهداف ومخاطر و ضوابط وطرق توحيد الأعمال والأسس والقواعد المحاسبية لمعالجتها والإفصاح عنها بالقوائم المالية على ضوء معايير المحاسبة الدولية
- 4- بيان اثر اندماج المصارف بالسودان على كلا المصرفين كلٌّ على حدة
- 5- توضيح اثر اندماج المصارف بالسودان على نشاطها و ربحيتها وحقوق ملاكها
- 6- توضيح اثر اندماج المصارف بالسودان على تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء

فرضيات البحث:

يهدف البحث لاختبار مدى صحة الفرضيات التالية

- 1- يؤثر الاندماج في المصارف السودانية على ربحية المصرف ناتج الاندماج
- 2- يؤثر الاندماج في المصارف السودانية على كفاية رأس مال المصرف ناتج الاندماج
- 3- يؤثر الاندماج في المصارف السودانية على سيولة المصرف ناتج الاندماج
- 4- يؤثر الاندماج في المصارف السودانية على الأداء المالي للمصرف ناتج الاندماج من الناحية التشغيلية (نسب النشاط)
- 5- يؤثر الاندماج في المصارف السودانية على المقدرة الاقراضية و الاستثمارية للمصرف ناتج الاندماج
- 6- يؤثر الاندماج في المصارف السودانية على معدلات النمو في المصرف ناتج الاندماج

مناهج البحث :

يعتمد البحث على المناهج التالية :

1. المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروضيات.
2. المنهج الاستقرائي لاختبار الفروضيات .
3. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وعرض البيانات للقطاع المصرفي السوداني .
4. المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة عمل المصارف واليات تنفيذ عمليات الاندماج في القطاع المصرفي السوداني.

مصادر البيانات :

يستخدم البحث أدوات الملاحظة والمقابلة لجمع البيانات الأولية كما يستخدم الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والمستندات الرسمية لجمع البيانات الثانوية .

حدود البحث:

الحدود المكانية: القطاع المصرفي بالسودان

الحدود الزمانية: الفترة من 1990 م- 201 م

هيكـل البـحث:

يشتمـل البـحث عـلى مـقـدمـة وأربـعة فـصول وخاتمة حيث احتوت المقدمة على مبحثين تناول الأول منهما الإطار المنهجي أما الثاني فتناول عرض الدراسات السابقة. بينما قام الباحث من خلال الفصل الأول بدراسة مفهوم وأهمية وأهداف ووظائف المصارف وقسمه إلى مبحثين عرض في المبحث الأول مفهوم وأهمية المصارف بينما عرض في المبحث الثاني المحاسبة في المصارف التجارية. أما الفصل الثاني فقام الباحث فيه بدراسة الأداء المالي في المصارف التجارية من خلال المبحث الأول الذي عرض فيه التقارير المالية في المصارف التجارية. و المبحث الثاني الذي عرض فيه التحليل المالي. ثم قام الباحث عبر الفصل الثالث بدراسة الاندماج المصرفي وذلك من خلال مبحثين، حيث عرض في المبحث الأول مفهوم وأهداف ودوافع الاندماج المصرفي أما المبحث الثاني فعرض المعايير والمعالجات المحاسبية للاندماج. كما قام الباحث في الفصل الرابع بالدراسة التطبيقية من خلال مبحثين عرض في المبحث الأول نبذة تعريفية عن القطاع المصرفي بالسودان بينما قام في المبحث الثاني بتحليل البيانات واختبار الفروض وأخيرا الخاتمة والتي احتوت على النتائج التوصيات

ثانياً: الدراسات السابقة

1) دراسة عمر عيسى جحمانى (2002م)¹:-

تكمن مشكلة الدراسة في ظن البعض أن البنوك قد أصبحت ترى في الاندماج أو التملك هدفاً في ذاته ذلك بافتراض فائدة مؤكدة فيما يتبعها من كبر الحجم واتساع نطاق العمليات في حين رأى البعض الآخر أن الاندماج والتمليك في القطاع المصرفي هما مجرد وسيلتين يبتغي من وراءهما رؤساء البنوك الدامجة تحقيق سمعة أفضل أو دخل أكبر وذهب البعض إلي أنهما يمثلان محاولة لضمان التدخل الحكومي لإنقاذ البنك عند الفشل. هدفت الدراسة إلي تحقيق:

1. معرفة اثر عمليات الاندماج ((ايجابي أو سلبي)) التي حدثت في قطاع البنوك في الأردن علي النسب المالية
 2. التحقق من اثر الاندماج هل كان علي احد البنكين أو كليهما.
 3. معرفة مدى وجود علاقة بين عملية الاندماج وأي من العوامل التالية أرباح كلا البنكين، نسبة الموجودات، نسبة إيرادات البنكين، الفرق بين أرباح كلا البنكين نسبة المصاريف الإدارية والعمومية للبنكين، نسبة الدين للبنكين.
- استخدمت الدراسة مناهج البحث التالية:
- المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي.
- اختبرت الدراسة الفروض التالية:

1. لا يوجد اثر للاندماج بين البنوك الأردنية علي مستوي البنك الواحد.
2. لا يوجد اثر للاندماج بين البنوك الأردنية علي مستوي البنكين المندمجين.
3. لا يوجد علامة بين اثر الاندماج علي مستوي البنك الواحد وبين المتغيرات التالية:-

أ/ الفرق بين حقوق الملكية.

ب/ نسبة موجودات البنكين بعضهما إلي بعض.

¹/ د. عمر عيسى حسن جحمانى ، الاندماج في الأردن دراسة ميدانية على البنوك التجارية ، دورية الإدارة العامة المجلد الثاني والأربعون العدد الثالث ، عمان ، 2002 ، ص ص 575 - 628 .

ج/ نسبة إيرادات البنكين بعضهما إلي بعض.

د/ الفرق بين أرباح كلا البنكين.

هـ/ نسبة المصاريف الإدارية والعمومية للبنكين بعضهما إلي بعض.

و/ نسبة الدين للبنكين بعضهما إلي بعض.

4. لا يوجد علاقة بين الاندماج علي مستوي البنكين المندمجين وبين المتغيرات :

أ/ الفرق بين حقوق الملكية لكلا البنكين

ب/ نسبة موجودات البنكين بعضهما إلي بعض.

ج/ نسبة إيرادات البنكين بعضهما إلي بعض.

د/ الفرق بين أرباح كلا البنكين.

هـ/ نسبة المصاريف الإدارية والعمومية للبنكين بعضهما إلي بعض.

و/ نسبة الدين للبنكين بعضهما إلي بعض.

توصلت الدراسة إلي بعض النتائج أهمها:

1. وجود اثر الاندماج علي مستوي البنك الواحد في نسب مصاريف التشغيل إلي

الإيرادات، إجمالي المصاريف إلي الموجودات، صافي الربح إلي الإيرادات

2. عدم وجود علاقة بين الاندماج وبين المتغيرات المستقلة

3. يوجد ارتباط ايجابي بين اثر الاندماج علي مستوي البنكين المندمجين ونسبة

الموجودات ونسبة الإيرادات لكلا البنكين

(2)دراسة إبراهيم احمد صالح (2002م)¹:

تتلخص مشكلة البحث في محاولة معرفة الإجابة عن التساؤل حول ماهية

الأثر المالي لعملية الدمج المصرفي علي البنك ناتج الدمج.

هدفت الدراسة إلي:

دراسة حالة الدمج بين البنك التجاري السوداني وبنك المزارع كأول حالة دمج

تتم تحت إشراف بنك السودان المركزي لتوضيح مدي نجاح أو فشل التجربة وأسباب

الفشل – إن وجد – لتلافيها مستقبلا.

¹/ إبراهيم احمد صالح ، اثر الدمج المصرفي على الأداء المالي للمصارف – دراسة حالة بنك المزارع التجاري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم كلية الدراسات العليا، 2002 م.

استخدمت الدراسة مناهج البحث التالية:

المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي.
توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:-

1. أدى الدمج إلي بعض التحسين في الموقف المالي للمصرف عما كان عليه المصرفين قبل الدمج.

2. علي الرغم من تحسن الموقف المالي للمصرف بعد الدمج إلا أن هذا التحسين في الموقف المالي لم يصاحبه تحسين في الأداء مما يعكس ضعف الكفاءة الإدارية والتشغيلية للمصرف.

(3) دراسة الفاتح عبد الله محمد احمد (2003م)¹:

تمثلت مشكلة البحث في قيام بنك السودان بإصدار بعض القرارات لإنهاء أعمال بعض الوحدات المصرفية وفرض التحالفات القسرية ونتيجة لذلك برزت بعض الأسئلة: لماذا أصدر بنك السودان هذه القرارات؟ وكيف؟ وما هي إمكانية نجاحها؟ وما هي إمكانية فشلها؟
هدف البحث لتحقيق الآتي:

1. إلقاء الضوء علي مفهوم الدمج وأهدافه والجوانب القانونية له.

2. إبراز أحوال بنك البنكين التجاري وبنك التنمية الصناعي قبل الدمج.

3. العمل علي تقويم تجربة الدمج في مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية .

استخدمت البحث مناهج البحث التالية :

المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي .
توصل البحث إلي مجموعة من النتائج أهمها :

1. نتج عن تعدد القوانين التي تم إصدارها بهدف تنظيم العمل المصرفي في السودان وتباينها من حيث انتمائها إلي المدارس الفكرية المختلفة وادي إلي عدم استقرار الجهاز المصرفي .

¹/ الفاتح عبد الله محمد احمد ، اثر عمليات الدمج المصرفي في تحسين العمل المصرفي – تجربة مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، 2003م.

2. عملية الدمج في مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية لم تكن إلا عملية إضافة بنك في حالة تدهور إلي بنك آخر في نفس الحالة لينتجا بنك آخر ضعيف إلي حد ما .

3. عملية الدمج في بنك النيلين للتنمية الصناعية لم تؤدي إلي زيادة تذكر في راس مال البنك ومن ثم لم تحدث الزيادة الواضحة في أرباح البنك

4. بعد مرور خمس سنوات علي عملية الدمج في مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية يلاحظ إن هنالك تطور واضح في الجوانب المختلفة

(4) دراسة منصور إبراهيم السعيد (1999م)¹:

تمثلت مشكلة البحث في أن هنالك نظريات عديدة تبرر ظاهرة الاندماج بين الشركات وتردها إلي واقع دوافع ايجابية أو ظروف اقتصادية ضاغطة علي حين لم تطرح تصورات لكيف يمكن أن تكون عمليات الاندماج غير ايجابية أو مبررة هدفت الدراسة إلي :

التعرف علي اثر عمليات الاندماج التي حصلت في سوق التامين الإداري في النصف الثاني من عقد الثمانيات وعلي أداء شركات التامين المندمجة من النواحي التشغيلية والربحية والاستثمارية والقدرات التمويلية (المديونية) وغيرها من مؤشرات الأداء المحاسبي .

اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية :

1- لا يؤدي الاندماج إلي تحسين هام في أداء شركات التامين المندمجة من الناحية التشغيلية .

2- لا يؤدي الاندماج الي تحسين هام في ربحية شركات التامين المندمجة.

3- لا يؤدي الاندماج إلي تحسين هام في قدرت شركات التامين المندمجة علي التمويل .

4- لا يؤدي الاندماج في شركات التأمين الي تحسين هام في النسب الاستثمارية لشركات التامين المندمجة .

5- لا يؤدي الاندماج في تحسين هام في نسب الأداء المتفرقة لشركات التامين المندمجة .

¹/ منصور ابراهيم السعيد ، اثر الاندماج على شركات التامين الاردنية ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، مجلس التعاون لدول الخليج، الرياض ، 1420هـ -1999م ، ص ص 1 - 23 .

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والأسلوب التحليلي .
توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها :-

1. تراجع معدل دوران الذمم المدينة وزيادة فترة التحصيل
2. زيادة معدل العائد علي الإيرادات ومعدل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حقوق الملاك مع تراجع معدل العائد علي السهم .
3. حصول شركات التأمين علي مزيد من التمويل الخارجي للتوسع في الأعمال وزيادة قدرات التشغيل .
4. قدرة الشركات المندمجة علي تحقيق معدلات نمو في إجمالي الإيرادات وصافي الأرباح تفوق معدلات النمو في أعداد المستخدمين في فترة ما بعد الاندماج .

(5) دراسة د.لطيف زيود ود. حسان قيطيم وريم عيسى: (2007م)¹

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في النقاط الرئيسية التالية:

- هناك فجوة كبيرة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية وما تتطلبه السوق الدولية من معايير وذلك في ظل القصور والتراجع الذي يعاني منه الهمل المحاسبي في القطاع العام .
- إن عملية دمج مؤسسات التجارة الخارجية الست اتسمت بالعشوائية، إذ لم تراعى أية معايير خلال عملية الدمج فبدت وكأنها عملية جمع بسيطة لموجودات والتزامات تلك المؤسسات .
- افتقرت عملية الدمج إلي التخطيط الوافي فلم تتوافر أية دراسات اقتصادية ومحاسبية دقيقة تشكل المرجع الذي يوفر دليل عمل داخل دوائر المؤسسة المختلفة. فبدا الهدف من الدمج غير واضح ومحدد .

¹/ د. لطيف زيود واخرون ، إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية ، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد(1) دمشق ، 2007م .

هدف البحث إلي تحقيق الآتي

- التأكيد على ضرورة استبدال النظام المحاسبي الموحد المطبق في مؤسسات القطاع العام عموماً وفي المؤسسة العامة للتجارة الخارجية على وجه الخصوص بنظام محاسبي الكتروني قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر ومواكب للتطورات التي تفرضها المعايير الدولية .
- السعي لوضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي يتحرك من خلالها القطاع العام والتي تمثل حجر الأساس للوصول إلي معايير وطنية تيسر جنباً إلي جنب مع متطلبات المعايير الدولية .
- السعي - في إطار إدخال التكنولوجيا إلي المستويات المختلفة - إلي الاستغناء عن كافة المظاهر التي تعيق العمل المحاسبي من الناحية الشكلية والفنية والقانونية .
- إيجاد آليات وأساليب عمل تساعد على خلق بيئة ومناخ عمل مناسبين، إضافة للارتقاء بمستوى الأدوات والأداء لحسن سير العمل المحاسبي .

منهجية وأسلوب البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تحليلية قامت على استقصاء مادة البحث وتحليلها، بالإضافة إلي ذلك الاستعانة بمنهج تحليل النظم وذلك من خلال التعرف على المشكلات المحاسبية التي واجهت اندماج مؤسسات القطاع العام انطلاقاً من النظام المحاسبي المطبق وتحليله ومقارنة ذلك مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية هذا وتم الاعتماد على أسلوبين لجمع البيانات والمعلومات: الملاحظة والمقابلة
اختبر البحث و اثبت الفرضيات التالية:

1. عدم وضوح الخطة التي تبين الدراسة الاقتصادية والمحاسبية التي تم الاعتماد عليها لتنظيم عملية الاندماج
2. يعاني الكادر المحاسبي من ضعف التخصص والخبرة التقليدية
3. تعاني المؤسسة من ثغرات ومشاكل كبيرة في النظام المحاسبي القائم بما في ذلك افتقاره إلي الأتمتة التكنولوجية الحديثة .
4. عدم انسجام النظام المحاسبي المطبق مع معايير المحاسبة الدولية .

توصل البحث إلي عدة نتائج أهمها :

- 1.إنجاز عملية الاندماج بصورة عشوائية لا تستند إلي دراسة وخطة مالية ومحاسبية معدة مسبقا مما يجعل الأمر يبدو وكأنه عملية تجميع للبيانات المحاسبية .
 - 2.وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الثغرات في إعداد تلك التقارير.
 - 3.قصور حاد في استخدام التكنولوجيا، أبقى النظام المحاسبي تقليديا قديما لا يملك مقومات التحول بوضعه الراهن إلي نظام مؤتمت، حديث، مرن، قادر على مواكبة التطورات المتلاحقة التي تفرضها السوق العالمية على المعايير الدولية .
- (6) دراسة حاتم عبد الله الزبير: (2008م)¹

تمثلت مشكلة البحث في الاعتماد علي استخدام التحليل المالي للقوائم المالية كأحد الأساليب المهمة في تقويم الأداء المالي للمصارف من خلاله يتم التوصل إلي مجموعه من المؤشرات الكمية والنوعية التي تمكن من تقويم أداء المصارف . وهل تحليل التدفقات النقدية يمكن من الحكم علي قدرة المصرف علي الوفاء بالتزاماته وسداد توزيعات الأرباح . وهل اخذ معيار كفاية راس المال – احد مقررات لجنة بازل – هل اخذ في الاعتبار كل أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف ؟. وهل تعترف قرارات لجنة بازل التي أصدرت في نهاية الثمانينيات للحفاظ علي السلامة المصرفية هل تعترف بخصوصية المصارف الإسلامية ؟.

هدف البحث إلي تحقيق الآتي :

1. توضيح أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات المصرفية.
2. تسليط الضوء على مقررات لجنة بازل (2، 1) ودورها في تقويم السلامة المصرفية وتنظيم آليات الرقابة على معيار كفاية رأس المال في المصارف و جعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول المصادر.

¹/حاتم عبدالله الزبير،الاتجاهات المحاسبية المعاصرة ودورها في تقويم الاداء المالي في القطاع المصرفي في السودان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة امدرمان الاسلاميه ، كلية الدراسات العليا ، 1429هـ - 2008م .

3. تحليل الأسباب التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية التقليدية.

اختبرت الدراسة وأثبتت الفرضيات الآتية:

1. التحليل المالي للقوائم المالية في القطاع المصرفي يمكن من الوصول إلي مجموعة من المؤشرات الكمية النوعية تمكن من تقويم الأداء في القطاع المصرفي.

2. تحليل قائمة التدفقات النقدية في القطاع المصرفي بجانب القوائم المالية الأخرى يمكن مستخدمي تلك القوائم من الحكم على قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته والاستمرارية وما إذا كان في حاجة إلي مصادر تمويلية خارجية.

3. معيار كفاية رأس المال الذي ركزت عليه مقررات لجنة بازل (1) يعتبر ضروريا . ومن أهم ركائز السلامة المصرفية عند القيام بتقويم أداء المصارف.

4. مقررات لجنة بازل (2) تعد أكثر شمولا وأكثر مرونة وتمكن المصارف من اختيار الطريقة التي تناسبها في تقويم المخاطر.

5. لا تتوافق مقررات لجنة بازل (1) مع خصائص ومميزات المصارف الإسلامية .

توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:-

1. استمرار البنوك السودانية في استخدام التحليل المالي رغم قدم استخدامه يعكس أهميته واستمرار يته ضمن معايير قياس الأداء المعاصر.

2. التحليل المالي المستند علي الإفصاح الكافي في القوائم المالية يمكن مستخدمي القوائم من الوصول إلي مؤشرات توضح مواضع القوة والضعف في أداء المصرف.

3. معيار كفاية رأس المال ألزمت به المصارف من قبل البنك المركزي وهذا ساعد علي إزالة التفاوت فيما بين قدرات المصارف علي المنافسة وحقق نوعا من العدالة في هذا المجال.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

1. ضرورة الالتزام بالمعايير الخاصة بالإفصاح التام و الشفافية إذ تمثل مفتاح الوصول إلي التقييم الحقيقي لأداء أي منشأة وخاصة منشآت القطاع المصرفي.
2. ضرورة التدرج في تطبيق المعايير الدولية المعاصرة على ضوء ملاءمتها مع النظام المصرفي المطلق.
3. الاستعانة بالتقنية المتاحة للاستفادة منها في عمليات التقييم للأداء من خلال توفير أكبر قدر من المعلومات.

(7) دراسة عوضية عبد الله حسن: (2000م)¹

تمثلت مشكلة البحث في مواجهة البنوك التجارية في السودان لكثير من المشاكل التي من أهمها ضعف رؤوس الأموال في تلك البنوك وعدم قدرتها على الوفاء بمعايير العمل المصرفي السائدة على الساحة الدولية وعدم قدرتها على عمل التوافق بين الاحتياط بقدر كافي من السيولة النقدية لمواجهة الالتزامات اليومية المختلفة واستثمار الفائض من السيولة لتحقيق أرباح عالية إضافة إلي ضعف القدرة على جذب الودائع الاستثمارية .

هدف البحث إلي تحقيق الآتي:

دراسة أساليب وطرق ومعايير التحليل المالي في المصارف واستخدامها للتعرف على سلامة المركز المالي للمصارف والقدرة الاستثمارية لديها ومدى كفاءة العمليات بالمصارف .

استخدم البحث مناهج البحث التالية:

استخدم البحث المناهج التالية: المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي

والمنهج الإستنباطي والمنهج الوصفي والإحصائي.

اختبر البحث واثبت الفرضيات الآتية:-

1. نسب السيولة بالبنك الإسلامي السوداني دون النسب النمطية المحددة من

قبل بنك السودان.

^{1/}عوضية عبدا لله حسن، تقويم الأداء المالي للمصارف بالتطبيق على البنك الاسلامى السودانى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 1421هـ - 2000م .

2. الاحتفاظ بسيولة أكثر من اللازم يؤدي إلي تقليل الأرباح.
 3. نسبة توظيف الأموال بالبنك الإسلامي السوداني دون النسبة النمطية المحددة من قبل بنك السودان.
 4. عدم كفاية رأس مال البنك الإسلامي السوداني وفق معيار بازل.
 5. نسبة الزيادة في المصروفات تفوق نسبة الزيادة في الإيرادات بالبنك الإسلامي السوداني.
- توصل البحث إلي عدة نتائج أهمها:

1. الأصول المتداولة بالبنك الإسلامي السوداني اقل من الخصوم المتداولة في معظم سنوات الدراسة
2. كبر حجم الودائع الجارية وقلة الودائع الاستثمارية.
3. عدم كفاية رأس مال البنك الإسلامي السوداني وفق معيار رأس المال / الموجودات.
4. نسبة الزيادة في المصروفات تفوق نسبة الزيادة في الإيرادات بالبنك الإسلامي السوداني.

8) دراسة سيد احمد محمد احمد عبد العزيز: (2006م)¹

تتلخص مشكلة البحث في محاولة الإجابة علي الأسئلة التالية:-

1. هل استطاع المصارف التجارية في السودان من رصد وتحليل التدفقات الداخلة والخارجة والتي مصدرها الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بأنواعها؟
2. إلي أي مدى تمكنت المصارف التجارية من تطوير وزيادة حجم الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بأنواعها وما دور الموارد الخارجية في استقرار السيولة النقدية؟
3. هل تمكنت المصارف التجارية السودانية أن تفي بالالتزامات التي عليها خاصة القصيرة منها؟
4. هل استطاعت المصارف تشغيل الفائض من السيولة النقدية بصورة مثلي؟

¹/ سيد احمد محمد احمد عبد العزيز، تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 1427هـ - 2006م.

هدف البحث إلي تحقيق الآتي:-

1. التعرف علي مدى كفاءة المصارف التجارية من الوفاء بالالتزامات التي عليها.
2. تقويم مدى قدرة المصارف التجارية في الاستفادة من الأموال النقدية الفائضة.
3. تقويم قدرة المصارف التجارية في التنبؤ من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

استخدم البحث مناهج البحث التالية:

المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي و التحليلي.
اختبر البحث الفرضيات الآتية:

1. وجود الآلية الدائمة لقياس وتقييم السيولة النقدية بالمصارف التجارية من شأنه يؤدي إلي إدارة السيولة بصورة صحيحة.
2. إن نمو حجم الموارد الخارجية خاصة الودائع يساعد علي استقرار السيولة النقدية بالمصارف.
3. إن انعدام وشح السيولة النقدية يشكل مشكلة للمصاريف التجارية مما يعرضها إلي مخاطر عدم القدرة علي الإيفاء بالالتزامات عليها.
4. المصارف التجارية تعتمد علي الموارد الخارجية في تنمية مواردها .
5. إن استقلال السيولة النقدية الفائضة عن طريق الاستثمار بالصورة المثلي والتخطيط السليم يعود علي المصارف التجارية بالمزيد من النجاح.

توصل البحث إلي مجموعة من النتائج أهمها:

1. غياب الآلية الدائمة لقياس وتقويم السيولة النقدية بالمصارف التجارية وبالتالي عجزت عن إدارة السيولة بصورة صحيحة.
2. استطاعت المصارف السودانية الوفاء بالتزاماتها بكل يسر وبالتالي لم تواجه بمشاكل بشح السيولة.
3. لم تتمكن المصارف التجارية من استقلال السيولة الفائضة.

9) دراسة الهيثم الكندي يوسف: (2005م)¹

تتعلق مشكلة هذا البحث بمدى إمكانية استخدام التحليل المالي في الحصول علي مؤشرات يمكن عبرها تقويم كفاءة الأداء بالنسبة للمصارف السودانية. وهل البيانات المالية التي توفرها القوائم المالية كافية لمساعدة المستخدمين لاتخاذ قرارات رشيدة وكيف تساعد نتائج التحليل المالي علي زيادة كفاءة الإدارة بالنسبة للمؤسسات المصرفية. وما هو اهتمام مديري المصارف بالتحليل المالي؟.

يهدف البحث إلي تحقيق الآتي:-

1. توضيح مدى قصور القوائم المالية في المصارف في المساعدة علي اتخاذ قرارات سليمة.

2. توضيح مدى استخدام التحليل المالي للمساعدة في رفع كفاءة أداء المؤسسات المصرفية.

3. التعرف علي مدى اهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي.

استخدم البحث المناهج:

التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي، الوصفي التحليلي.

اختبر البحث صحة الفرضيات الآتية:-

1. إن القوائم المالية لا تمثل مصدرا كافيا للمعلومات المالية لأجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

2. يؤدي التحليل المالي إلي زيادة كفاءة الأداء ((المالي والإداري)) للمؤسسات المصرفية.

3. معظم المصارف في السودان لا تمنح اعتبارا لأهمية التحليل المالي

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:-

1. لا تمثل القوائم المالية مصدرا كافيا لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.

2. يساعد التحليل المالي الإدارة علي القيام بوظائفها بكفاءة.

3. عدم اهتمام الإدارات بالمصارف بالتحليل المالي.

¹/ الهيثم الكندي يوسف ، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 1426 هـ - 2005 م .

4. عدم وجود اتفاق حول استخدام أدوات التحليل المالي بالمصارف لاختلاف الظروف المحيطة.

5. اختلاف أهداف المستفيدين من التحليل المالي يؤدي إلي اختلاف مستوى أهمية.

(10) دراسة محمد علي محمد برسي: (2002)¹

تمثلت مشكلة البحث في عدم اقتران القوائم المنشورة للمشروعات والبنوك التجارية بأساس التحليل المالي والمؤشرات المالية للدلالة عن هذه الأرقام ويترتب علي ذلك صعوبة اتخاذ القرارات والخطأ في اتخاذ القرار. هدف البحث إلي تحقيق الآتي:-

1. إظهار أهمية التحليل المالي.
2. أهمية الدراسة التفصيلية ودراسة النتائج لتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة والمنشأة 0 استخدم البحث المناهج:

التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي، الوصف التحليلي.

اختبر البحث صحة الفرضيات الآتية:

1. اقتران التحليل المالي بالميزانيات.
2. صعوبة اتخاذ القرارات في غياب التحليل المالي للأرقام.
3. عدم المقدرة على تشخيص الحالة المالية للمنشأة في غياب التحليل المالي. توصل البحث إلي عدة نتائج أهمها:

1. التحليل المالي مهم لكافة الأطراف المعنية لقراءة القوائم المالية.
2. التحليل المالي يساهم مساهمة فعالة في ترشيد القرارات وتقويم الأداء.
3. التحليل المالي يعمل على تحليل الأداء الماضي والحاضر.

مقارنة بين دراسة الباحث والدراسات السابقة:

تناولت دراسة د. عمر حجمالي تقويم الأداء المالي للمصارف المندمجة بالتطبيق على القطاع المصرفي في الأردن بالتركيز على نسب النشاط ونسب الربحية بينما يسعى

^{1/} محمد علي محمد برسي ، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، 1423هـ - 2002م.

الباحث لتقويم الأداء المالي للمصارف المندمجة بالتطبيق على القطاع المصرفي السوداني باستخدام جميع النسب المحاسبية التي يتم استخراجها من القوائم المالية.

تناولت دراسة إبراهيم صالح تقويم الأداء المالي للمصارف المندمجة بالتطبيق على تجربة بنك المزارع التجاري بالتركيز على نسب النشاط السيولة بينما يسعى الباحث لتقويم جميع تجارب الاندماج في القطاع المصرفي السوداني من جميع الجوانب المالية تناولت دراسة الفاتح عبد الله محمد احمد تقويم الأداء المالي للمصارف المندمجة بالتطبيق على تجربة بنك النيلين للتنمية الصناعية بالتركيز على الجوانب الإدارية بينما يسعى الباحث لتقويم جميع تجارب الاندماج في القطاع المصرفي السوداني من جميع الجوانب المالية

تناولت دراسة د.منصور السعيدة تقويم الأداء المالي لشركات التأمين المندمجة بالتطبيق على قطاع التأمين في الأردن بينما يسعى الباحث لتقويم الأداء المالي للمصارف المندمجة بالتطبيق على القطاع المصرفي السوداني باستخدام جميع النسب المحاسبية التي يتم استخراجها من القوائم المالية.

تناولت دراسة د.لطيف زيود وآخرون تقويم الاندماج في شركات القطاع العام في سوريا وعلى ضوء معايير المحاسبة الدولية ودراسة الأنظمة المحاسبية لتلك الشركات ودراسة أساليب اتخاذ قرارات الاندماج بها بينما يسعى الباحث لتقويم الأداء المالي للمصارف المندمجة بالتطبيق على القطاع المصرفي السوداني باستخدام جميع النسب المحاسبية التي يتم استخراجها من القوائم المالية.

تناولت دراسة حاتم عبد الله الزبير دور التحليل المالي في تقويم كفاءة المصارف وقد تناولت أساليب التحليل المالي وكيفية إنتاجها لمؤشرات كمية ونوعية لقياس الأداء المالي كما ناقشت مقررات لجنة بازل ومدى ملاءمتها للمصارف الإسلامية التي تمثل العامود الفقري للنظام المصرفي السوداني بينما يسعى الباحث لتقويم الاندماج المصرفي باستخدام أساليب التحليل المالي.

تناولت دراسة عوضية عبد الله حسن مشكلة السيولة والربحية ومحاولة تحسين الأداء المالي بما يحقق التوافق بينهما لتحقيق أعلى أرباح ممكنة واستخدمت الدراسة في

تحليل الأداء المالي نسب السيولة ونسب الأصول إلي الخصوم لتحديد سلامة راس المال وذلك بالتطبيق على البنك الاسلامى السودانى.

كما تناولت دراسة سيد احمد محمد احمد مشكلة السيولة والربحية من خلال تقويم مدى كفاءة المصارف التجارية في إدارة السيولة النقدية لتحقيق الأرباح مع الاحتفاظ بقدر معين لمواجهة الالتزامات اليومية مع عدم الوقوع في العسر المالى.

كما تناولت دراسة الهيثم الكندي دور التحليل المالى في تقويم ورفع كفاءة الأداء المالى للمصارف من خلال ما يضيفه من معلومات مفيدة للإدارة والمستخدم الخارجى للقوائم المالىة من خلال تفسيره للأرقام الواردة بها وتوفير مؤشرات كمية للربط بينها بالتطبيق على مصرف المزارع التجارى

كما تناولت دراسة محمد على محمد برسي دور التحليل المالى في اتخاذ القرارات من خلال توضيح أهمية التحليل المالى واقتراحه بالميزانيات وصعوبة اتخاذ اى قرار مالى بدون إجراء التحليل المالى مع توضيح ضعف اهتمام الإدارات بإجراء التحليل المالى وعدم إلزامية إجراءه والإفصاح عنه.

بينما يسعى الباحث لتقويم تجارب الاندماج المصرفى باستخدام التحليل المالى بالتركيز على أسلوب تحليل النسب المالىة في القطاع المصرفى السودانى من خلال تجارب الاندماج التى حدثت في ذلك القطاع والتعرف على القوانين والمعايير المنظمة لها ودور المصرف المركزى في ضبطها وترشيده مع محاولة تحديد مدى نجاح أو فشل تلك التجارب.

الفصل الأول

المحاسبة وتحليل الاداء المالى للمصارف التجارية

يتناول هذا الفصل بالدراسة الاطار النظرى ومحاسبة المصارف التجارية اضافة

الى تحليل البيانات المالية للمصارف التجارية يحتوى على مبحثين كما يلى :-

المبحث الأول: الاطار النظرى ومحاسبة المصارف التجارية

المبحث الثانى: تحليل الاداء المالى للمصارف التجارية

المبحث الأول

المحاسبة في المصارف التجارية

1-1-1 النشأة والتطور :-

كان ظهور البنوك كمؤسسات تتعامل في النقود ضرورياً فالتطورات والظروف الاقتصادية اقتضت وجود مؤسسات تتعامل في النقود فقد درجت العادة منذ القدم علي إن يضع أصحاب الأموال ثقتهم في احد الأفراد ممن عرفوا بالأمانة ويأتمنوه علي ما لديهم من مال . وكان المودع يحصل علي إيصال بمقدار وديعته وعندما يسحب منها شيئاً يخصمه علي ظهر الإيصال وقد قابل الناس هذا الإيصالات بالقبول وتداولوها في معاملاتهم بالتظهير أولاً ثم لم تعد هنالك حاجة إلي التظهير وأصبح الإيصال يصدر لحامله وهكذا أصبح الإيصال ورقة نقدية وأصبح من يصدرها بنكاً¹ .

يمكن تقسيم تاريخ نشأة وتطور المصارف ومهنة الصيرفة إلي أربعة مراحل أساسية : وهي أولاً مرحلة القرون الأولى التي نشأ فيها الفن المصرفي قبل إن يندثر وتضيع معالمه الأساسية في فترة العصور المظلمة، ثم تأتي ثانياً مرحلة نهاية العصور الوسطي التي نشأ فيها ذلك الفن مرة أخرى علي أسس جديدة ، ثم ثالثاً مرحلة ما بعد القرن الخامس عشر أو مرحلة انتشار المصارف التي تتسم بكبر الأحجام الاقتصادية للبنوك وانتشارها ، ثم أخيراً مرحلة ما بعد الحروب العالمية والكساد الكبير (Great Depression) أو العصر الحديث الذي ظهرت فيه النقود الورقية و أصبحت فيه المصارف تضطلع بادوار اقتصادية كبيرة مما جعله يشهد تطوراً مضطرباً في الأهداف والوظائف وطرق التكوين والإدارة مازال مستمراً.

1-1-1-1 مرحلة القرون الأولى :

يرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي وفي نشره في حوض البحر المتوسط وقد نقل البطالمة نظام البنوك العامة إلي مصر حيث لم تلبث أن احتلت ركناً هاماً من أركان الاقتصاد المصري تحت حكم البطالمة وتتلذذ الرومان في الفن المصرفي علي الإغريق وانتشر العمل بالأصول المصرفية الإغريقية في معظم

¹ / د. محمد زكي المسير ، مبادئ علم الاقتصاد ((اقتصاديات النقود)) ، الجزء الثاني، (القاهرة : دار النهضة ، 1992

م) ، ص 201.

أرجاء العالم القديم باتساع دائرة النقود وكان أن بلغت مصر بالفن المصرفي أقصى مراحل تطوره في العالم القديم خلال القرنين الأول والثاني¹.

بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية ودخول العالم في ما يعرف في التاريخ بفترة العصور المظلمة التي انهارت فيها الحضارة واندثرت العلوم وضمحلت الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما كان له الأثر الواضح على الفن المصرفي الذي ضاعت معالمه الأساسية لفترة طويلة من الزمن حتى ولدت الحاجة الإنسانية له انبعثاً جديداً في نهايات العصور الوسطى .

2-1-1 مرحلة نهاية العصور الوسطى :

ترجع نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام التجار و الصياغ بقبول أموال المودعين بغرض المحافظة عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية تدريجياً أصبح التجار والصياغ يقومون بمهمة تحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر².

كانت السمة الأساسية لتلك المرحلة من مراحل تطور المصارف ومهنة الصيرفة هي القيام بوظيفة حفظ أموال المودعين من الضياع والسرقة ، ثم تطور العمل التجاري وأصبح التجار يتنقلون عبر المدن بل وعبر الدول ويقطعون مسافات طويلة في أزمان طويلة عبر وسائل النقل التقليدية المتمثلة في الدواب ، حاملين أموالهم مما يعرضهم لمخاطر السرقة وقطع الطريق وقد اقتضى ذلك تطوراً في النظام المصرفي يتيح لأولئك التجار فرصة لنقل أموالهم من مكان إلى آخر دون التعرض لمخاطر السرقة والنهب .

لا شك أن أول ظهور للبنوك كان في البلاد التي اتسع فيها النشاط التجاري وخصوصاً في الأسواق التي كانت تتبادل فيها المنتجات الأجنبية وكان ذلك في البلاد الشرقية وخصوصاً الهند ، والصين ، والشام واليونان ثم ظهرت بعد ذلك في دول أوروبا خصوصاً في فرنسا ، وهولندا ، وإيطاليا بمدينة البندقية أولاً عام 1157 م ثم في جنوه وفلورانس وبعد ذلك ظهر الاسم في أسبانيا عام 1403م ثم توالى من بعد ذلك ظهور البنوك³.

¹/مدحت محمد إسماعيل ، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين ، (إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1989م)، ص9.

²/د.نوال حسين عباس ، المؤسسات المالية ، (الخرطوم: دن ، 2003 م)، ص 51.

³/د. محمد زكي المسير، مرجع سابق ، ص 10.

ظهر في هذه المرحلة الاسم الاصطلاحي للمصرف وهو بنك BANK الذي صار مستخدماً حتى اليوم وقد اختلف الكتاب في اصل التسمية فقد أشار بعضهم (1) إلى أن اصل كلمة بنك مشتقة من كلمة بانكوBANCO الإيطالية الأصل والتي تعني المنضدة أو الطاولة حيث كان الصيارفة في العصور الوسطي يجلسون في المواني والأمكنة العامة للمتاجرة بالنقود (الصرف) وأمامهم مكاتب خشبية أطلق عليها اسم بانكو يضعون عليها النقود ويمارسون عملية بيع وشراء العملات الأجنبية المختلفة ، كما ارجع كتاب آخرون² اصل مصطلح بنك إلى رحيل بعض العائلات الإيطالية إلى لندن وكانت تمارس فن الصيرفة وقد عرفت تلك العائلات باسم بانكا BANKA وهي تسمية ما زالت تطلق علي مصرف هناك وعلي احد الشوارع الرئيسية في منطقة الأعمال في مدينة لندن .

1-1-3 مرحلة انتشار البنوك " ما بعد القرن الخامس عشر " :

تم إنشاء أول بنك حكومي في مدينة البندقية عام 1587م ثم تلاه بنك أمستردام في عام 1609 م أما في أمريكا فقد تم إنشاء عدة بنوك في الفترة ما بين 1781 — 1791 ومنذ بداية القرن التاسع عشر اخذ عدد البنوك يزداد تدريجياً وكانت في غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات وشهد القرن التاسع عشر إنشاء بنوك كبيرة الحجم ومتعددة الفروع في شكل شركات مساهمة عامة وذلك حتى يستطيع تمويل الشركات الكبيرة والعديدة التي ظهرت اثر قيام الثورة الصناعية في أوروبا³.

تميزت هذه المرحلة بالانتشار الكبير للمصارف ومهنة الصيرفة وتطورت وظائف البنوك من مجرد حافظ للأموال إلى مساهم رئيس في عمليات التمويل والاستثمار كما تميزت باتخاذ المصارف إلى أشكال نظامية وأصبح لها أنظمة محاسبية وإدارية مما اتاح لها التوسع في افتتاح الفروع . كما تدخلت الدول والحكومات بإنشاء مصارف مما يعد ضمانة كبيرة لجمهور المتعاملين مع المصارف .

يرجع السبب في انتشار البنوك في دول أوروبا العربية بصورة واسعة قبل الدول

¹/ د. عبدالحليم محمد كراجه ، محاسبة البنوك ،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000)، ص11.

²/ مدحت اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 10

³/ د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص 51

الأخرى إلى ازدهار النشاط الاقتصادي نتيجة لحركة الكشوف الجغرافية وسياسة التجار في القرن السادس عشر¹.

لقد ظهر مصطلح البنوك التجارية Commercial Banks في آراء المنظرين في القرن التاسع عشر فقد اعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن علي المصارف أن تقصر قروضها علي القروض قصيرة الأجل وذات الأهداف التجارية مثل قروض المزارعين حتى يحصلوا محاصيلهم وقروض تمويل المخزون السلعي للتجار والعاملين في الصناعات التحويلية ، وهي ما تعرف بنظرية القروض التجارية أو نظرية الفاتورة الحقيقية التي كانت شائعة في الولايات المتحدة وبريطانيا².

مع تطور النشاط الاقتصادي في جميع المجالات التجارية والزراعية وخاصة الصناعية ازدادت الحاجة إلي التمويل خاصة بعد الحرب العالمية الثانية مما استدعي تطوراً في وظائف المصارف وزيادة في حجم وشكل الخدمات المصرفية النوعية التي تستطيع المصارف تقديمها للمستثمرين والتجار والمدخرين .

1-1-4 مرحلة ما بعد الكساد الكبير " العصر الحديث ":

في العصر الحديث وبعد دخول العالم في حربين عالميتين وبعد حدوث الأزمة الاقتصادية الشهيرة خلال الفترة 1929 – 1933 Great Depression أصبح واضحاً أن النقود الذهبية أو النظام النقدي الذهبي غير قادر علي استيعاب حجم النشاط الاقتصادي المتسع من وقت لآخر وأصبح استخدام القاعدة الورقية أمر حتمي . وبتحرر النقود من الغطاء الذهبي أصبحت تصدر بكميات كبيرة وأصبح النشاط الاقتصادي واسعاً مما تطلب عدداً وافراً من البنوك في المجالات المختلفة³.

تتميز هذه الفترة بظهور شركات المساهمة العامة وشركات المنافع ذات رؤوس الأموال الضخمة والمشروعات الاقتصادية العملاقة مما حدا بالبنوك مواكبة ذلك التطور الكبير فشهدت المصارف تطوراً كبيراً مازالت تشهده حتى الآن حيث أصبحت لا تحدها

^{1/} بارى سيجل ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن ، النقود والبنوك والاقتصاد ، (الرياض: دار المريخ، 1998، م)، ص 105.

^{2/} المرجع السابق ، ص 106.

^{3/} د. عثمان يعقوب ، النقود والبنوك والسياسة النقدية ، (الخرطوم: د. ن ، 2005)، ص 52.

حدود سياسية أو جغرافية فانتشرت فروعها في كل البلاد والدول حيث (ظهرت المصارف متعددة الجنسية في فترة الستينيات من القرن الحالي وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية التي أخذت تتوسع في نشاطها الاستثماري في أعقاب الحرب العالمية الثانية باتجاه أوروبا الغربية)¹ . كما أثرت التكنولوجيا وثورة المعلومات متمثلة في ظهور وسائل الاتصالات المختلفة مما جعل من المصارف شريك أساسي في عمليات التجارة الدولية كوسيط مالي أو كضامن. كذلك ظهرت المصارف المتخصصة في أوجه نشاط مالي أو اقتصادي محدد مثل بنوك الاستثمار والبنوك الزراعية والصناعية كما ظهرت البنوك الاجتماعية (التعاونية) التي تهتم أساساً بالشرائح الاجتماعية الضعيفة فتقدم لها القروض بشروط ميسرة .

1-2 تعريف مفهوم المصرف :-

هناك تعريفات عديدة للمصرف تختلف باختلاف طبيعة عمل المصرف والأهداف التي يسعى إلي تحقيقها وذلك حسب الوجهة التي يتم النظر بها للمصرف سواء كانت وجهة نظر اقتصادية أو قانونية أو إدارية أو محاسبية وقد اختلف الكتاب والباحثون في تعريف للمصرف اختلافاً كبيراً وقدموا تعريفات مختلفة للمصرف قد تتفق في بعض أجزائها حيث عرفه البعض² بأنه (دكان التمويل) انطلاقاً من الدور الأساسي الذي يلعبه المصرف في النشاط الاستثماري ويرى الباحث إن مثل هذا التعريف المختصر يحصر دور ووظائف المصرف في عمليات التمويل رغم مالها من أهمية كبيرة إلا أن المصارف لها ادوار أخرى لا تقل أهمية عن وظيفة التمويل يمكن للمصارف إن تعرف بها .

يرى بعض الكتاب³ أن التعريف الشامل للبنك المستمد من وظيفته الرئيسية هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها .

يرى الباحث أن هذا التعريف أكثر شمولاً من التعريف السابق حيث أن الاتجار في النقود يشمل وظيفتي الاستثمار والتمويل لكنه ذات الوقت يتجاهل بقية الوظائف

¹ د. ناظم محمد الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ،(عمان: دار زهران ، 1999)، ص 109.

² بارى سيجل ، مرجع سابق ، ص 105.

³ د. خيرت ضيف ، محاسبة المنشآت المالية ، (القاهرة:دار الجامعات المصرية ، 1969)، ص 2.

والخدمات المصرفية التي تقوم بها المصارف في سبيل خدمة جمهور المتعاملين معها وتحقيق الأرباح لملاكها والمشاركة في بعض الأنشطة الاقتصادية كوسيط مالي بين الممولين والمستثمرين.

نظر بعض الباحثين¹ إلى البنك من ناحية التنظيم والوظيفة الاقتصادية فعرّفه بأنه شركة ينطوي عملها على استلام ودائع تحت الطلب من عملائها وتدفع شيكات العملاء المسحوبة على هذه الودائع وتستلم ودائع ادخار وتدفع مقابلها سعر الفائدة وتقوم بمنح قطاع الأعمال والأفراد قروضاً وتستثمر السندات الحكومية والخاصة وتحصل شيكات العمليات الائتمانية لعملائها وتصدق شيكات مودعيها وتصدر شيكات على نفسها.

يري الباحث أن هذا التعريف حصر الشكل التنظيمي للمصارف في شركة فقط كما حصر وظائف المصرف في وظائف محددة مما يخرج عن التعريف المصارف التي لها شكل تنظيمي مختلف مثل تلك المملوكة للأفراد والمصارف المتخصصة في أنشطة اقتصادية معينة والمصارف المركزية التي لها وظائف تختلف عن وظائف المصارف التجارية .

لقد اتفق جميع الاقتصاديون على أن البنك هو مؤسسة أو وحدة اقتصادية تتعامل بالنقود ، من خلال قبولها للودائع والمدخرات من مصادر مختلفة ، وإعادة استثمارها في شتي نواحي الاستثمار بما فيها منح التسهيلات المصرفية لعملائها والحصول على عوائد نتيجة قيامها بهذا النشاط² .

لقد حصر هذا التعريف الهدف من جميع الأنشطة المصرفية في الحصول على العائد فقط ، ولم يتطرق للأهداف الأخرى التي تسعى المصارف إلى تحقيقها من خلال أنشطتها المختلفة كما حصر وظائف المصرف في وظائف المصرف التجاري متجاهلاً بذلك وظائف بقية أفراد النظام المصرفي مثل المصارف المركزية والمصارف المتخصصة والمصارف الاجتماعية .

نظر بعض الكتاب³ إلى المصرف من خلال ما يقوم به من وظائف فعرّفه بأنه

¹/ بارى سيجل ، مرجع سابق ، ص 105 .

²/ د. عبدالاله نعمة جعفر ، مرجع سابق ، ص 19 .

³/ مدحت محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 9 .

تلك المؤسسة التي تضطلع أساساً في قبول الودائع من الأفراد والهيئات قابلة للسحب لدي الطلب أو لأجل محدد واستثمار تلك الودائع بعمليات الائتمان بشكل قروض وسلفيات للأفراد والهيئات لتساهم في تنمية النشاط الاقتصادي .

يري الباحث أن هذا التعريف أكثر شمولاً حيث لخص وظائف البنك في عملية التوسط بين المقرضين والمقترضين حيث يقوم المصرف بتجميع المدخرات من الأفراد والشركات والهيئات في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل ومن ثم يقدمها للمقترضين من أفراد وهيئات في شكل قروض أو سلف أو غيرها من أشكال التمويل المصرفي مما يكون له الأثر الإيجابي الكبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ،وقد وصف التعريف الشكل التنظيمي للمصرف بأنه مؤسسة في إشارة إلي التنظيم الإداري المحكم والذي من خلاله تتم الموازنة بين متطلبات الوفاء بالتزامات المصرف تجاه أصحاب الودائع عند لحظة الطلب وبين متطلبات القيام بوظيفة الإقراض للمستثمرين غير انه اغفل بعض الوظائف التي يؤديها المصرف مثل إصدار النقود والرقابة على المصارف التجارية وغيرها من وظائف المصارف المركزية .

من ناحية قانونية فقد عرف المشرع المصري¹ وفقاً لقانون البنوك لسنة 1975م المصارف (بأنها البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدد وتزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي داخلياً وخارجياً والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية ومالية وتجارية وطبقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي .)

كما عرف المشرع الأردني في قانون البنوك لسنة 2000م المصرف بأنه (الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك الاجنبي المرخص له بالعمل في المملكة.²)

أما المشرع السوداني فقد عرف المصرف وفقاً لما جاء في قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م بأنه (أية شركة مسجلة بموجب أحكام قانون الشركات لسنة 1925م تمارس العمل المصرفي أو أي جزء منه في السودان أو أي مصرف منشأ

¹/ قانون البنوك المصري لسنة 1975 ، المادة 120 .

²/قانون البنوك الاردني لسنة 2000 ، المادة 28.

بقانون)¹ كما ذكر في المادة (15) الفقرة (4) (تكون كل المصارف والمؤسسات المالية المسجلة بالسودان شركة مساهمة عامة ماعدا المصارف والمؤسسات المنشأة بقانون)² يلاحظ الباحث أن التعريف القانوني للمصرف يركز علي الشكل التنظيمي للمصرف إضافة إلي تنظيم العلاقة بين المصرف وجمهور المتعاملين معه وفقاً للضوابط والسياسيات التي تصدرها الدولة عن طريق فرض رقابة المصرف المركزي علي الأنظمة المصرفية للمصارف المختلفة وذلك سعياً خلف حفظ حقوق المصرف تجاه المستفيدين من خدماته وحقوق المتعاملين مع المصرف تجاهه. كما أن الدولة تسعى لأحكام السيطرة علي حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الجمهور

في العقد الأخير من القرن السابق ظهر مفهوم الصيرفة الشاملة كمفهوم جديد لدور ووظائف المصارف في جميع الأنشطة المالية وذلك نتيجة للتطورات السياسية مثل انهيار المعسكر الاشتراكي، والاقتصادية بظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة والمعلوماتية مما أدي إلي زيادة ارتباط الأسواق المالية، (وتزايد بذلك الاتجاه نحو عدم الفصل بين الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية وتلك المتعلقة بالأنشطة المصرفية الذي يعد حجر الزاوية في الإصلاح المصرفي سواء في المجموعة الأوربية من خلال مفهوم المصارف الشاملة أو في اليابان عبر السماح للبنوك بممارسة الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية من خلال إنشاء شركات تابعة)³.

ذكر احد الباحثين⁴ انه يمكن تعريف المصارف الشاملة بأنها المصارف التي تقوم بكافة الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم ولا تقوم تلك المصارف علي أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تعمل علي دعم الاستثمار وتشجيعه في بنية الاقتصاد القومي ولذلك تحقق التطوير الشامل والمتوازن لاقتصاديات الدول مع القيام بدور فاعل في تطوير السوق المالية .

يري الباحث أن هذا التعريف قد افترض علي المصارف وظائف كبيرة إضافة إلي وظائفها التقليدية التي هي أصلاً مقسمة بين المصارف حسب تخصصها القطاعي من

¹ / قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني لسنة 1991 ، المادة 3.

² / المرجع السابق ، المادة 15.

³ / محمود عبد العزيز ، الصيرفة الشاملة مفهومها ووظائفها ، اتحاد المصارف العربية ، (بيروت : دن ، 1994) ،

ص 13

⁴ / المرجع السابق ، ص 15.

حيث النشاط الذي تزاوله ولكن هذا التعريف يفترض انتهاء عصر التخصصية حيث أن المصرف التجاري إضافة إلي وظائفه التقليدية التي يقوم بها فإنه يجب أن يقوم بوظائف المصارف المتخصصة في النشاط الزراعي أو الصناعي أو العقاري أو مصارف الاستثمار أو خلافه كما يضيف للمصارف وظائف غير تقليدية يقوم فيها بدور المنظم لها وليس الوسيط كما هو الحال في غالب نشاط المصارف وأيضا يفترض علي المصارف تحقيق التطوير الشامل والمتوازن لاقتصاديات الدول وعلية فإن هذا التعريف قد رسم للمصرف دوراً أكبر بكثير من إمكانيات المصارف كما انه في بعض أجزاء دوراً سيادياً من صميم اختصاصات الدول والحكومات .

أما المحاسبون فقد ربطوا تعريف المصرف بالوظيفة المحاسبية له بصفتها أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط المصرفي لكافة الأطراف التي تحتاجها لأغراض التخطيط والاستثمار والرقابة أو تقويم الأداء.¹

يلاحظ الباحث أن كل تعريف من التعريفات السابقة يمكن إن يكون تعريفاً للمصرف حسب الأدوار التي تؤديها المصارف في الحقبة الزمنية التي نشأ فيها التعريف مما يجعله يحتوي على بعض النقص في احد الجوانب ويمكن للباحث إن يعرف المصرف بأنه منظمة أعمال مرخص لها بمزاولة النشاط من قبل الدولة تقوم بإصدار النقود وتجمع الأموال في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل من المدخرين وتقدم الأموال للمستثمرين وفقاً لصيغ تمويل معروفة كما تقوم بتقديم خدمات مالية أخرى إضافة إلي اشتراكها في النشاط الاقتصادي عبر إنشاء الشركات الزراعية والصناعية والعقارية وخلافها وذلك بهدف تحقيق عائد مجزي لملاكها وتقديم خدمة للمجتمع والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو أنشطة اقتصادية محددة وفقاً للسياسات الاقتصادية والنقدية والضوابط القانونية التي تصدرها الدولة .

1-3 أهداف المصارف :-

تسعي المصارف لتحقيق مجموعة من الأهداف في إطار أنشطتها الرئيسية والثانوية التي تقوم بها ويمكن تقسيم تلك الأهداف إلي أهداف داخلية تتعلق بالملاك وإدارة

¹/ عبد الالهة نعمة جعفر ، مرجع سابق ، ص 20.

المصرف وموظفيه وأهداف خارجية تتعلق بالمجتمع وقد حصر احد الكتاب¹ الأهداف الاقتصادية للمصرف في الآتي :-

1. الحصول علي عائد مناسب لمالكي المصرف " عائد رأس المال "
 2. تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدي الأفراد بما يعود بالنفع عليهم وعلي الاقتصاد الوطني بشكل عام .
- لقد تم حصر أهداف المصارف وتقسيمها بشكل عام إلي ستة مجموعات ، كما أشار إلي ذلك احد الكتاب² تغطي في مجموعها أهداف جميع المجموعات المشتركة والمستفيدة من أنشطة المصارف كما يلي :-
- 1/ الأهداف المالية : تتمثل في :-
 - أ/ استمرار تحقيق الأهداف
 - ب/ تنظيم معدل العائد علي الاستثمار
 - ج/ المحافظة علي نسبة معقولة من السيولة .
 - 2/ أهداف النشاط :-
 - أ/ زيادة حصته في سوق الخدمات المصرفية .
 - ب/ القيادة في مجال الخدمات المصرفية
 - ج/ المحافظة علي تحسين السمعة علي المستوي المحلي والدولي والصمود أمام المنافسة .
 - 3/ الأهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية " أهداف إنتاجية " هي :-
 - أ/ تحسين الخدمات المصرفية
 - ب/ تنوع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات العملاء
 - ج/ تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية .
 - د/ تخفيض الوقت الضائع .
 - 4/ أهداف خاصة بالنمو والاستقرار والمحافظة علي موارد البنك المالية والبشرية .
 - 5/ أهداف خاصة بالبقاء والاستمرار وتحسين المخاطر .

¹/المرجع السابق ، ص19.

²/ عبدالغفار حنفي و د.عبدالسلام ابوقحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 370.

6/ أهداف اجتماعية وتتمثل في : تحقيق مستويات مرضية من العوائد والخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي .

1-3-3 مصادر واستخدامات الأموال في المصارف

1-3-1 مصادر الأموال

تختلف المصارف في تجميع أموالها من حيث اعتمادها علي مصادر التمويل المختلفة كما تختلف في استخدامها لتلك الأموال في أنشطتها المختلفة وذلك حسب طبيعة الأنشطة الرئيسية لها فالمصارف المركزية والمتخصصة تعتمد علي أموال الملاك ((رأس المال والاحتياطيات)) كأهم مصدر من مصادر التمويل بينما تعتمد المصارف التجارية اعتماداً أساسياً علي أموال الودائع كمصدر للتمويل . ويمكن إجمال مصادر الأموال في المصرف في أربعة مصادر رئيسة كما يلي :-

1/ رأس المال .

2/ الودائع .

3/ القروض.

4/ الاحتياطيات والمخصصات والأرباح المدورة .

إن هذه المصادر الأربعة تمثل في مجملها مصادر تجميع الأموال الرئيسية للمصارف بمختلف أنواعها وتخصصاتها في الأنشطة المالية والمصرفية المختلفة وذلك بنسب تتباين في هيكل التمويل من مصرف إلي آخر.

1-1-3-1 رأس المال Capital:

هو إلزام قانوني علي البنك بصفته شخصية اعتبارية قانونية مستقلة من قبل مالكي رأس المال ويتكون رأس المال من رأس المال الاسمي ورأس المال المدفوع¹ .
يجب أن نفرق بين رأس المال المدفوع ورأس المال المصرح به " الاسمي "وينقص عادة رأس المال المدفوع عن رأس المال المصرح به بسبب عدم طلب كل اكتتابات المكتتبين في رأس المال ويظل الفرق قابلاً للطلب في أي وقت في السنوات الأولى لإنشاء البنك² .

¹/ د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص 52
²/ د. محمد زكي المسير ، مرجع سابق ، ص 219

يستثمر المصرف الجزء الأكبر من راس المال المدفوع و الذي يمثل أمواله الخاصة في امتلاك الأصول الثابتة مثل الأراضي والعقارات والسيارات ولا يلجأ إلي استخدامه في عملياته الاقراضية .

2-1-3-1 الاحتياطات Reserves:

يقصد بها الأرباح المحتجزة داخل المنشأة لتدعيم المركز المالي.¹ وتحتجز تلك المبالغ لأغراض محددة مما يعنى عدم إمكانية إجراء توزيعات منها ويتم عمل الاحتياطات لدواعي قانونية حيث تنص التشريعات في كل الدول على احتجاز مبالغ محددة لتحقيق أهداف اقتصادية أو مالية محددة أو لاعتبارات الحيطة والحذر عند احتمال وقوع خسائر في المستقبل أو لاعتبارات تعاقدية كما في حال طلب المقرضين ذلك وهى نوعان

- الاحتياطي القانوني (الإجباري) : هو احتياطي ذو طابع إلزامي بنص قانوني من البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي و حده الأقصى.
- احتياطي خاص : هو احتياطي ذو طابع اختياري يشكله البنك بمحض أرادته وفقاً لقانونه الأساسي فهو غير مفروض من سلطة قانونية خارجية.

3-1-3-1 الأرباح المحتجزة Retained Earning:

وهى أرباح فائضة يتم ترحيلها إلي السنة التالية، وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة وغالباً ما يكون الهدف من وراء ترحيلها إلي فترة قادمة هو ما يسمى بتمهيد الدخل Income Smoothing بمعنى أن من مصلحة الإدارة أن تكون توزيعاتها السنوية من الأرباح على المساهمين والملاك غير متباينة أو متفاوتة في المقدار بشكل صارخ من فترة إلي أخرى ولذا ففي حال زيادة الأرباح القابلة للتوزيع في احد الفترات تقوم بترحيل جزء منها إلي فترة تالية للحفاظ على مستوى التوزيع المعتاد للأرباح سنوياً²

4-1-3-1 الودائع Deposits:

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية و تمثل الجزء الأكبر من الأموال بحوزة المصرف التجاري و الدعامة الأساسية لنشاطه الجارى و يمكن

¹ د. عاطف محمد العوام، محاسبة الشركات، (القاهرة: دن، 2005م)، ص 276.
² د. احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، (القاهرة: الدار الجامعية، 2003م)، ص 67.

تقسيمها إلي نوعين :

أ/ ودائع الحسابات الجارية Deposits Demand : وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدي المصرف ويكون لهم الحق في سحبها أو سحب جزء منها عند الطلب. حيث يمكن للعميل السحب منها في أي وقت إما بواسطة شيكات أو إيصالات صرف، أو أوامر دفع يحررها العملاء¹

ب/ ودائع لأجل Time Deposits : وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدي المصرف لأجل محدد ولا يكون لهم الحق في سحبها أو سحب جزء منها قبل انقضاء فترة الأجل المحدد .

ج/ ودائع التوفير saving Deposits: وهي ودائع قابلة للسحب في حدود معينة وإذا رغب المودع سحب مبالغ أكبر فيجب عليه إخطار البنك قبل السحب بمدة يحددها نظام البنك². توجد أنواع أخرى من حسابات التوفير والتي تتضمن إلي جانب منح فوائد عليها إعطاء صاحبها حق الإشتراك في السحب على جوائز عينية أو نقدية وذلك بشرط أن يحتفظ العميل بالوديعة مدة لا تقل عن عام³ بديهي أن يسعى المصرف إلي جذب الودائع وهي تدعم قدرة المصرف علي الاستثمار في الأوراق المالية وتقديم القروض . ولما كانت هذه الودائع لا يحصل علي فائدة فإنها تشكل مشاركة فعالة في زيادة معدل ربحية المصرف⁴ .

5-1-3-1 الاقتراض Borrowings:

تلجأ المصارف إلي الاقتراض من المصرف المركزي عندما تواجهها مشاكل في السيولة ويتم ذلك بضمان الاحتياطيات النقدية لدي المصرف المركزي أو بضمان الأوراق التجارية عن طريق إعادة خصمها بواسطة المصرف المركزي . حتى نهاية الستينات كان الاقتراض لا يمثل شيئاً يذكر كمصدر لتمويل البنوك حيث كانت الودائع وحقوق الملكية تمثلان المصدران الأساسيان للتمويل إلا انه خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات أجبرت الظروف المالية والاقتصادية – السائدة حينذاك – البنوك على البحث عن وسائل جديدة للتمويل من خلال الاتجاه للاقتراض خاصة في ظل التنافس المحموم

¹د.عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، (الاسكندرية،الدار الجامعية،2008م)،ص234.

²د. احمد صلاح عطية، مرجع سابق ، ص 320.

³د. عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص 236.

⁴باري سيجل ، مرجع سابق ، ص 25.

فيما بينها لاستقطاب المودعين بوسائل جديدة من بينها زيادة معدلات الفائدة على الودائع مما كان له أثراً سلبياً على مستويات السيولة.¹

إن الضمان الرئيسي للبنوك التجارية عند اقتراضها من البنك المركزي هو تلك النسبة من الموجودات السائلة التي أوجب البنك المركزي علي كل بنك الاحتفاظ بها لدية².

إلا انه يحدث إلا يستجيب المصرف المركزي للطلبات المتزايدة علي القروض من البنوك التجارية ، ففي هذه الحالة فان البنوك التجارية التي تحتاج إلي قروض تلجأ إلي غيرها من البنوك التجارية التي لديها فائض نقدي³.

1-3-2 استخدامات الأموال :

تستخدم المصارف الأموال التي تتجمع لديها من مصادر التمويل المختلفة في العديد من الأنشطة الاستثمارية وذلك عبر إقراضها للغير من خلال صيغ التمويل المصرفي المختلفة وتوظيفها في مشاريع استثمارية يديرها المصرف نفسه أو استثمارها في شراء الأوراق المالية علاوة علي الاستخدامات الداخلية المتمثلة في امتلاك الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل، وتراعى المصارف في استخدامها للأموال تحقيق أهدافها الأساسية حسب نوع المصرف ، ويمكن تقسيم استخدامات الأموال في المصارف إلي خمسة مجموعات رئيسية كالآتي :-

1-2-3-1 الإقراض أو الائتمان Loans :

تقوم البنوك بتسليف الأموال لاستثمارها، بمنحها للهيئات والمؤسسات والأفراد، وذلك في مجال الإنتاج والتوزيع و الاستهلاك.

حيث أن البنوك تقدم هذه القروض و السلفيات من مخزون الودائع لديها، مقابل فوائد تفوق الفوائد الممنوحة على الوديعة، أي أن الفائدة على القروض تكون أكبر من الفائدة على الوديعة حتى يتحقق الربح مع العلم أن قيمة الفائدة تتحدد على أساس قيمة القرض ومدته.

تنقسم القروض إلى عدة أنواع وذلك حسب المعيار المتبع في تصنيفها ، هذه الأخيرة

¹/ احمد صلاح عطية ، مرجع سابق ، ص44

²/ د . عبدالاله نعمة جعفر ، مرجع سابق ، ص25.

³/ د. محمد زكي المسير ، مرجع سابق ، ص 322.

سوف تتفرع إلى عدة أصناف مكونة لها، و لذلك سوف يكتفي الباحث بذكر الأصناف الرئيسية كالتالي:

● من حيث النشاط الممول:

- أ- قروض إنتاجية: وهدفها تمويل النشاط الاستثماري أو الإنتاجي خاصة
- ب- قروض استهلاكية: الهدف منها تمويل الاستهلاك الخاص كالبيع بالتقسيط

● من حيث الغرض:

- أ- القروض التجارية: هدفها تمويل جميع النشاطات التجارية
- ب- القرض الصناعية: هدفها تمويل مختلف الأنشطة الصناعية (إنشاء ، إنتاج ، استهلاك..).

- ج- القروض الزراعية: توجه إلى تمويل الأنشطة الفلاحية و ما يرتبط بها.
- د- القروض الشخصية: مقدمة لأشخاص يعانون النقص في التمويل و كذلك

أصحاب الحرف البسيطة.

● من حيث الضمان:

1- قروض غير مكفولة بضمان معين: يقدم البنك هذا القرض عادة للعميل الدائم الاقتراض و التعامل معه.

2- قروض مكفولة بضمان: تقديم قروض بضمانات هو الشائع لدى البنوك التجارية لكن هذه الضمانات تختلف باختلاف: حجم الفرد، مدته، المركز المالي للعميل و كذا حجم المشروعات.

● من حيث المدة:

أ- قروض الاستثمار: تكون موجهة للرسوم الثابتة للمؤسسة أو لاستثماراتها، لذلك عادة ما تكون قروض متوسطة (مدتها من سنتين إلى خمس سنوات)، و طويلة الأجل (خمس سنوات فأكثر)، لكي تتجاوز و هذا النوع من التمويل، و من المعروف أن هذا النوع من القروض هو من اختصاص مؤسسات مالية متخصصة، لكن البنوك التجارية بإمكانها منح هذه القروض كذلك بشروط معينة.

ويدخل كذلك في إطار القروض الاستثمارية قرض الإيجار، وهذا الأخير هو تقنية مصرفية أوجدها الأمريكيون سنة 1950م، ثم استعملت في فرنسا سنة 1966م، قبل أن

تنتشر في باقي دول العالم، تمكن هذه التقنية المؤسسة من استئجار أصل ما لفترة معينة، وفي نهاية فترة الإيجار لها خيار شراء هذا الأصل من عدمه، وينقسم فرض الإيجار حسب طبيعة الأصل إلى:

1- قرض إيجار الأصول المنقولة.

2- قرض إيجار الأصول غير المنقولة.

ب- قروض الاستغلال : تكون موجهة لتمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسة و تكون عادة لمدة قصيرة لا تتجاوز السنتين ، و بالا حري تتراوح ما بين سنة واحدة إلى

سنتين، و نجد لهذا النوع عدة صور مثل الخصم⁽¹⁾.

ج- قروض تمويل التجارة الخارجية: وهي على نوعين:

-قروض تمويل الواردات: (الاعتماد المستندي)

- قروض تمويل الصادرات: وتشمل نوعين هما:

-قرض المورد.

-قرض المشتري.

1-3-2-2 الاستثمارات Investments :

تتعدد أوجه استثمارات المصارف التجارية للأموال المتجمعة لديها من

مصادر التمويل المختلفة والتي منها :

• المساهمة في تكوين المشروعات الجديدة عند تداول أوراق المشروع لأول مرة بل قد يصل الأمر إلي حد إسهام البنك في الدراسات الأولية الخاصة بالمشروع ويقوم بالترويج لفكرته . عادةً ما تكون المساهمة في شكل شراء حصة من أسهم المشروع ويطلق عليها أسهم السيطرة وهي تعكس ظاهرة البنوك القابضة للشركات التي بدأتها عالمياً البنوك الألمانية². (الاستثمارات المباشرة). كما تقوم المصارف بتمويل عمليات شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) للعملاء وذلك من خلال وسيط مالي أو سمسار في مقابل عوائد دورية معينة. كما تقوم بعض البنوك بعملية تمويل بيع أسهم الشركات .وعادةً ما يطلق علي هذا النوع من البنوك الوكيل الضامن Underwriter ويضمن هذا البنك سعر الأسهم الذي

(1) أحمد جميل توفيق، الإدارة المالية،(بيروت: دار النهضة العربية ، 1980م)، ص 420 إلى 425.
2 محمد فخري مكي ، مدخل الى نظم المعلومات المصرفية ، (القاهرة: دن ، 1992 م)، ص 102.

تحده الشركة ،ويحقق البنك ربحاً عن طريق بيع هذه الأسهم إلى جمهور المستثمرين بسعر أعلى.¹

- الاستثمار في سندات الحكومة واذونات الخزينة العامة والتي تستحق الدفع في الفترة قصيرة الأجل. وتعد أذون الخزنة من بين الاستثمارات ضئيلة المخاطر – إن لم تكن عديمة المخاطر حيث تكون مضمونة تماماً من الدولة بجانب إمكان إعادة خصمها لدى البنك المركزي عند الضرورة وذلك دون قيد ولا شرط ويعد ذلك مبرراً منطقياً لانخفاض معدل العائد منها بصورة ملحوظة.²
- خصم الأوراق التجارية وتقوم المصارف بمزاولة هذا النشاط نظراً للحماية التي يوفرها القانون التجاري إضافةً لقصر أجلها وإمكانية إعادة خصمها لدى المصرف المركزي .

1-3-2-3 الأرصدة النقدية Cash:

تعتبر الأرصدة النقدية للمصرف بمثابة البضاعة في المشروعات التجارية والصناعية حيث يتم استثمارها في أوجه النشاط المصرفي المختلفة ويترتب على عدم كفايتها تعرض المصرف لإجراءات من قبل المودعين أو من قبل المصرف المركزي كما قد يترتب عليه ضياع بعض فرص الاستثمار عظيمة العائد مما يتطلب من المصرف ضرورة التوازن عند إدارة النقدية بين عنصري السيولة والربحية بطبيعة الحال يتوقع أن تكون التدفقات النقدية الخارجة (المسحوبات) والتدفقات النقدية الداخلة (الإيداعات) يومياً متقاربة ، من ثم ينبغي إلا يزيد رصيد النقدية في خزائن البنك عما يكفي لمواجهة زيادة متوقعة في المسحوبات اليومية عن الإيداعات اليومية ، وبقدر آخر لمواجهة الطوارئ يطلق عليه حافة الأمان³

تتمثل الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف في :

أ/ أرصدة بالخزينة وهي الأرصدة التي يحتفظ بها المصرف لمقابلة العمليات المصرفية اليومية .

¹د.فاتر ميجس و د.روبيرت ميجس ،المحاسبة المالية ،ترجمة د.وصفي ابوالمكارم وآخرون ،(الرياض،دار المريخ،2004م)،ص704.
² المرجع السابق ، ص 101.
³د.منير إبراهيم هندي ،إدارة البنوك التجارية :مدخل لاتخاذ القرارات،(القاهرة:المكتب العربي الحديث، 1996م)،ص208 .

ب/ ارصده طرف المصارف الأخرى مثل المراسلين .
ج/ ارصده طرف المصرف المركزي وهي الأرصدة التي يوجب
المصرف المركزي علي كل المصارف التجارية الاحتفاظ بها لديه
كاحتياطي نقدي لضمان حقوق المودعين .

1-3-2-4 الأصول الثابتة Fixed Assets :-

تتمثل في مجموع العقارات التي يمتلكها المصرف كمقر لفروعه المختلفة
أو كمخازن إضافة إلي السيارات والاثاثات والمعدات والأجهزة الالكترونية كالحاسبات
الآلية وماكينات الصرف الآلي وتعتبر الأصول الثابتة من الأشياء الضرورية لأي
مصرف لممارسة نشاطه العادي وأداء مهامه ويتم تمويلها عادةً من أموال الملكية المتمثلة
في رأس المال و الاحتياطيات .

يخلص الباحث إلي إن المصادر المختلفة التي يحصل المصرف من خلالها على
التمويل يمكن تقسمها إلي مجموعتين :

المجموعة الأولى مصادر داخلية :

وتحتوي علي حقوق الملكية مثل رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحجوزة .

المجموعة الثانية مصادر خارجية :

تتمثل في الودائع كأهم مصدر من مصادر التمويل إضافة إلي القروض من النظام
المصرفي .

كما يقوم المصرف باستخدام الجزء الأكبر من الأموال التي تتوفر له عن طريق
المصادر الداخلية في تمويل عمليات امتلاك الأصول الثابتة والجزء الآخر مضاف إليه
الأموال التي توفرها المصادر الخارجية يستخدم في النشاط الأساسي للمصرف الذي
يمكن تقسيمه حسب الأهمية النسبية إلي :-

1/ منح القروض والسلفيات للأفراد والمؤسسات عبر صيغ التمويل المختلفة .

2/ الأرصدة النقدية لضمان استمرار النشاط المصرف اليومي وعدم التعسر في المال .

3/ الاستثمار سواء كان في الوحدات القائمة مما يقوي مركزها المالي أو في الوحدات

الجديدة مما يزيد ثقة المستثمرين فيها .

4/ الأصول الثابتة

1-4-1 مقارنة بين المصارف ومنظمات الأعمال الهادفة للربح الأخرى :

إن المصارف كمنظمات أعمال تتفق مع بقية منظمات الأعمال التجارية والصناعية والخدمية وغيرها في كثير من الأهداف الخصائص والسمات. ولا يختلف البنك عن أية منشأة أخرى من وجهة النظر المالية فهو وحدة اقتصادية تقوم بتجميع كمية من الأموال من مصادر داخلية وخارجية واستخدام هذه الأموال في ممارسة نشاطها بهدف تحقيق عائد مناسب.¹ إن المصارف التجارية شأنها شأن جميع منشآت الأعمال تعتمد علي مصادر الأموال الذاتية " رأس المال " والودائع لتحقيق الأرباح من خلال استثمار وتوظيف هذه الأموال إلا أن المصارف التجارية وان كانت تهدف إلي تحقيق الربح إلا أنها تتميز بما تقدمه لجمهور عملائها من خدمات².

إن الطبيعة الخاصة للمصارف من حيث اختصاصها في المتاجرة بالنقود واعتمادها بشكل رئيس على مصادر التمويل الخارجية دون المصادر الذاتية جعلها تتميز بالعديد من السمات والخصائص والوظائف والأساليب وطرق العمل في إدارة الأصول خاصة الأصول النقدية مما يجعلها تختلف في كثير من النواحي عن بقية منظمات الأعمال الهادفة للربح الأخرى .

1-4-1 أوجه الشبه :

تتماثل المؤسسات المالية في العديد من الخصائص مع منظمات الأعمال الأخرى فهي تستخدم مدخلات لإنتاج وحدات إنتاجية تتمثل في الخدمات المالية المقدمة كما لها موقع تمارس فيه نشاطها وإطار تنظيمي يعمل من خلاله أفرادها وغيرها من مقومات الإنتاج الأخرى³.

من خلال ما سبق يمكن للباحث تحديد أوجه الشبه بين المصرف ومنظمات

الأعمال الأخرى كالآتي :

أ/ الهدف المتمثل في تحقيق الربح .

ب/ الهيكل التنظيمي .

¹ د . حلمي سلام النظم المحاسبية في البنوك التجارية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، د ت)، ص 10.

² د . أسامة بشير الدباغ و د. اثيل الجو مرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، (عمان: دار المناهج ، 2003م)، ص 279.

³ د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص10.

ج/ الشخصية الاعتبارية .

د/ دورة الإنتاج (مدخلات إنتاج ← تشغيل ← منتجات ← مبيعات)

1-4-2 أوجه الاختلاف :

أهم أوجه الاختلاف بين المصارف ومنظمات الأعمال الأخرى يتمثل في هيكل الأصول حيث أن الأصول الثابتة لاتمثل نسبة كبيرة في هيكل أصول المصرف بينما العكس في منظمات الأعمال الأخرى ، كما أن طبيعة السلع والخدمات التي تتعامل فيها المصارف تختلف جوهرياً عن تلك التي تتعامل فيها بقية منظمات الأعمال حيث أن المصارف يقتصر نشاطها علي التعامل في الأصول المالية كالأسهم والسندات والقروض بينما تتعامل منظمات الأعمال الأخرى الصناعية والتجارية وغيرها في السلع أو الخدمات الحقيقية.

إن البنوك تعتمد في الأساس في مزاوله نشاطها علي ما يودعه لديها العملاء من أموال وليس علي مواردها الذاتية كراس المال أو غيره كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العامة في مجال الإنتاج السلعي أو تقديم الخدمات¹ .

يري الباحث إن أهم أوجه الاختلاف بين المصارف وبقية منظمات الأعمال التي تهدف للربح تتمثل في النقاط التالية :

1. هيكل التمويل حيث تعتمد المصارف -خاصة المصارف التجارية - علي أموال المودعين أكثر من اعتمادها علي راس المال وحقوق الملكية بينما تعتمد المشروعات التجارية الأخرى علي حقوق الملاك - رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة - وتكون الأموال من المصادر الخارجية اقل أهمية .
2. أساس عمل المصارف هو المتاجرة بالأصول المالية وليس السلع والخدمات الحقيقية كما هو الحال في بقية منظمات الأعمال.
3. تختلف إيرادات المنشآت المالية عن إيرادات المنشآت التجارية والصناعية حيث تتمثل إيرادات المنشآت المالية في ثمن الخدمة المقدمة من البنك وعائد استثمار أمواله في أوجه الاستثمار المختلفة أما الإيرادات في المنشآت التجارية والصناعية فتتمثل في الفرق بين ثمن بيع السلعة و ثمن تكلفتها. وتتكون نفقات

¹ د. عبدالاله نعمة جعفر ، مرجع سابق ، ص 35.

المنشآت التجارية والصناعية من نفقات متعلقة بالمشتريات والإنتاج ونفقات متعلقة بالبيع والتوزيع ونفقات متعلقة بوظائف الإدارة ، أما النفقات في المنشآت المالية فتقتصر عادة على المصروفات الإدارية.¹

4. عدم وجود فارق زمني بين إنتاج الخدمة المصرفية وتقديمها واستهلاكها ويترتب على ذلك عدم وجود أرصدة للسلع أو الخدمات تامة الصنع أو تحت التشغيل في نهاية المدة.

5. تعتبر معظم التكاليف في المصارف تكاليف ثابتة متمثلة في الأجور والإيجار وأقساط استهلاك الأصول الثابتة حيث لا تتأثر بتغير حجم النشاط .

3-4-1 مقارنة بين المصرف والصندوق :-

هنالك منظمات أخرى تتشابه مع المصرف في بعض وظائفه ولكن لا يمكن إن تصنف كمصرف للاختلافات الكبيرة في الوظائف والخصائص والأهداف مثل الصناديق التي تنشئها الدولة لإقراض بعض القطاعات مثل صندوق الزراعة أو صندوق الصناعة أو خلافه وتنحصر وظيفتها في تمويل ذلك القطاع فقط وفقاً لضوابط محددة وغالباً لا تكون هادفة لتحقيق أرباح .

يجب علينا أن نفرق بين البنك وما يطلق عليه صندوق مثل صندوق التنمية الزراعية وصندوق الإقراض التعاوني والفرق بين البنك والصندوق يرجع إلي إن البنك يقبل الودائع ويمنح القروض ويصدر النقود المصرفية وهو الذي ينشئ الائتمان الذي يمنحه عن طريق خلق النقود المصرفية إما الصندوق فهو مؤسسة منحت مبالغ معينة من الحكومة أو من جهة أخرى لاستخدامها في الإقراض وفقاً للغرض الذي أنشئت من أجله² .

يري الباحث أن أوجه الاختلاف الأساسية بين المصرف والصندوق تتمثل في

الآتي:

1. الصندوق له اجل محدود للانقضاء بينما المصرف ليس له عمر افتراضي .
2. الصندوق لا يهدف لتحقيق الربح وقد يهدف للتنمية أو أهداف اجتماعية أخرى

1 / د. نجيبه محمود نمر ، محاسبة المنشآت المتخصصة البنوك التجارية شركات التأمين الجمعيات التعاونية ،(القاهرة : دار النهضة العربية ،1981م)،ص8.

² د. محمد زكي المسير ، مرجع سابق ، ص 207.

بينما المصرف منظمة أعمال تهدف لتحقيق الربح .

3. الصندوق يقوم بمنح الإقراض فقط ولا يقوم بأي وظائف مصرفية أخرى .

1-5 أنواع المصارف :

هنالك أكثر من أساس يمكن الاعتماد عليه في تقسيم المصارف إلي مجموعات متجانسة تشترك في الخصائص والمقومات وطبيعة النشاط وكيفية الإدارة والأهداف التي تسعى إلي تحقيقها حيث إن النشاط المصرفي قد انتشر وتعددت أوعيته وتطورت أدواته وأساليبه مما أدى إلي ظهور أنماط متباينة للممارسة المصرفية تتفق جميعها في الاتجار بالنقود من خلال تقديم الخدمات المصرفية وتختلف في حجم وطبيعة وهدف تلك الخدمات ابتداء من الشمول انتهاء بالتخصص الدقيق وعليه يمكن تميز خمسة أسس يمكن تصنيف المصارف علي أساسها : الملكية ، الوضع القانوني ، النشاط ، الجنسية ، مصادر الأموال ، شرعية العمليات

1-5-1 تصنيفها حسب الملكية :

إذا نظرنا للبنوك من زاوية الملكية وجدنا البنوك العامة وهي البنوك التي تملكها الدولة ، والبنوك الخاصة وهذه عادة تكون شركات مساهمة يمتلك الأفراد الغالبية العظمى من أسهمها وهنالك أيضا البنوك التعاونية وهي البنوك التي قامت وفقاً لمبادئ التعاون¹

1-5-2 تصنيفها وفقاً للوضع القانوني :

أ / البنوك العامة : وهي البنوك التي تكون ملكيتها للدولة بكامل رأس مالها ويشرف علي أعمالها وأنشطتها بنك الحكومة " البنك المركزي " .
ب / البنوك الخاصة : وهي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانت طبيعية أو معنوية وهي التي تتولي إدارتها حيث تأخذ شكل شركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة .

ج / البنوك المختلفة : وتتمثل في البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها من الدولة والأفراد والهيئات ولكي تحافظ الدولة علي سيطرتها علي هذه البنوك حيث أنها تمتلك أكثر من نصف رأس مالها ، الأمر الذي يسمح لها بالأشراف عليها بما يتفق مع

¹ / د . محمد زكي المسير ، مرجع سابق ، ص 206 .

السياسات المالية والاقتصادية للدولة¹.

1-5-3 تصنيفها وفقاً للنشاط :

يمكن تصنيف المصارف حسب النشاط الذي تزاوله إلي الآتي

- أ- المصارف المركزية .
- ب- المصارف التجارية .
- ت- مصارف الاستثمار
- ث- المصارف المتخصصة
- ج- المصارف الإسلامية .
- ح- المصارف الاجتماعية .
- خ- المصارف دولية النشاط

أ - **المصارف المركزية Central Banks**: هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف و التوجيه و الرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها وكذلك من ودائع البنوك التجارية لديها. يقوم في كل دولة بنك مركزي علي رأس النظام المصرفي بأكمله وهي البنوك التي تمنحها الدولة حق إصدار أوراق البنكنوت و بجانب هذه الوظيفة الهامة فان البنك المركزي ووفقاً للقوانين المعمول بها يقوم بوظائف عديدة².

ب / **المصارف التجارية Commercial Banks** : يطلق عليها أيضا بنوك الودائع Deposit Banks وتقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات المودعين في الحسابات الجارية أو حسابات الودائع لأجل ثم إقراض الأموال للمنشآت المختلفة لأجل قصيرة وبضمانات خاصة مقابل فوائد محددة وتدخل في هذه المجموعة بنوك الأعمال وتقوم بتوظيف الأموال في المشروعات الجديدة وتوسع المشروعات القائمة³.

ت **مصارف الاستثمار Investment Banks**: وهي المصارف التي تختص بإقراض المشروعات لأجل متوسطة وطويلة الأجل ، كذلك تقوم بإصدار الأوراق المالية الخاصة

¹/ د . محمد جمال هلالى و عبدالرازق قاسم شحاده ، مرجع سابق ، ص 6 .

²/ د . حلمي سلام ، مرجع سابق ، ص 7 .

³/ د . محمد زكي المسير ، مرجع سابق ، ص 208 .

بالشركات سواء كانت أسهم أو سندات كذلك السندات الحكومية. كذلك تقوم بالاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية أو التجارية.¹

ث- **المصارف المتخصصة Specialized Banks**: وهي البنوك التي تخصص في تنمية احد القطاعات الاقتصادية القومية ولا تداول نشاط البنوك التجارية كما نعرف أيضا وإنها البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية لتي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي.²

تصنف المصارف المتخصصة حسب القطاعات التي تقوم بخدمتها أو إقراضها إلى :

مصارف زراعية ، مصارف صناعية ، مصارف عقارية ومصارف التجارة الخارجية.

ج - **المصارف الإسلامية Islamic Banks** : أهم ما يميز المصرف الإسلامي استبعاد الفائدة المصرفية من أعماله فهو يقبل الأموال طبقاً لمبدأ المضاربة الشرعية ويقدم التمويل حسب الصيغ المعتمدة شرعاً وأهمها المضاربة والمشاركة والمرابحة والمساهمة والاستصناع والتأجير مع عدم ضمان الربح سلفاً.³

ح - **المصارف الاجتماعية Social Banks** : وهي بنوك تتولي إقراض المشتركين في رأس ماله بفوائد معقولة ويطلق عليها أحيانا البنوك التعاونية أو البنوك الشعبية . وهذا النوع من البنوك يقوم أساسا على ظهور الجانب الاجتماعي حيث يقدم القروض لمن هم في حاجة إليها وبدون فوائد ، هذا بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الأخرى كقبول الودائع واستثمار ومنح القروض.⁴

خ - **المصارف دولية النشاط Transnational Banks**: وهي تلك التي تمارس أنشطتها في دول مختلفة من خلال استراتيجيات عالمية موحدة يتم تنفيذها مركزياً من قبل البنك الأم⁵

¹/ حلمي سلام ،مرجع سابق ، ص 8.

²/ د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ،ص83.

³/ د . خالد أمين عبد الله ، الصيرفة الشاملة وموضوعها ووظائفها ، مرجع سابق ، ص 23 .

⁴/ د. مصطفى كامل متولي ، مرجع سابق ، ص 23 .

⁵/ طلعت اسعد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص45.

1-5-4 تصنيفها وفقاً لجنسية المصرف :-

- أ- مصارف وطنية .
- ب- مصارف أجنبية وهي مملوكة لمساهمين أجنب .
- ت- مصارف إقليمية تملكها عدة دول مثل صندوق النقد الدولي والمصرف العربي .
- ث- مصارف وصناديق دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي¹ .

1-5-5 تصنيفها وفقاً لمصادر الأموال :

- أ / مصارف مركزية :- وتكون مصادر أموالها الدولة .
- ب / مصارف الودائع :- تكون مصادر أموالها من رأس المال المملوك للشركاء والودائع الاستثمارية والحسابات الجارية .
- ج/ مصارف الأعمال (الاستثمار) :- وتعتمد في مصادر أموالها علي راس المال إضافة إلي الودائع .

1-5-6 من حيث شرعية العمليات:

- أ/ مصارف تقليدية (ربوية)
- ب/ مصارف إسلامية: تقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة الإسلامية و قد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة خطأً من المقترضين أو إعطاءً للمودعين، و لكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائداً مسبقاً على الأموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة.و تقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها.

1-6 النظام المصرفي :

يمكن تعريف النظام المصرفي بأنه (مجموعة البنوك العاملة في بلد ما علي اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها سواء كانت بنوك تجارية أو صناعية أو زراعية أو غيرها تسمى بالنظام المصرفي)².

¹ د . عبدا لحليم محمد كراجه ، مرجع سابق ، ص 13 .

² د . عبد الاله نعمة جعفر ، مرجع سابق ، ص 21 .

7-1 وظائف المصارف :

قامت البنوك منذ أول نشأتها بالالتجار في النقود ولا زالت هذه الوظيفة هي الرئيسة للبنوك حتى وقتنا الحالي . إلا انه بجانب هذه الوظيفة فان البنوك تؤدي للاقتصاد القومي وظائف أخرى هامة بحيث أصبحت عماد الحركة الاقتصادية والمالية في جميع الدول.¹

إن المصارف تقوم بنشاط مالي كبير من خلال قيامها بالعديد من الوظائف التي لا تستطيع بقية منظمات الأعمال القيام بها وذلك بدواعي التشريعات القانونية في الدول كما هو الحال في عملية إصدار النقود أو بدواعي الحجم الاقتصادي ووفرة السيولة كما هو الحال في عمليات الإقراض أو بدواعي الثقة والاطمئنان كما في عمليات الودائع أو بدواعي التوسع وانتشار الفروع كما في عمليات نقل الأموال أو بدواعي اتساع شبكة الاتصال والعلاقات كما هو الحال في الوساطة بين المصدرين والمستوردين عن طريق فتح الاعتمادات . وقد أجمل احد الكتاب² وظائف المصرف في الآتي :-

1/ استقبال ودائع العملاء : يقوم البنك بعد تأسيسه باستقبال ودائع العملاء بعد عمل الدعاية الكافية وهذه الوظيفة تميز البنوك عن المؤسسات المالية الأخرى وتستقبل البنوك هذه الودائع في شكل ثلاثة حسابات رئيسة هي :

1. الحساب الجاري

2. الحساب الآجل

3. الحساب الادخاري.

2/ تسهيل أداء الدين ونقل الأموال : يتم ذلك عن طريق توقيع المدين بشيك مسحوب علي حسابه الجاري بالبنك لصالح الدائن وبذلك تبرأ ذمته كما يمكن للمودع أن يسحب بشيكات ويقوم البنك بدفعها في المكان الذي يرغبه الدائن كما يمكن للمسافر إلي مكان بعيد أن يحمل معه شيكات أو أوامر دفع مسحوبة علي البنك في الجهة التي سينتقل إليها.

¹د. محمد زكي المسير ، مرجع سابق،ص203.

²د . عثمان يعقوب ، مرجع سابق ، ص ص 53 - 54 .

3/ إصدار النقود : يقوم البنك بإصدار نوعين من النقود هي النقود الورقية والنقود المصرفية ويعتبر إصدار النقود الورقية من وظائف البنك المركزي أما إصدار النقود المصرفية أو الائتمانية من وظائف البنوك التجارية .

4/ تحسين المستوي المعيشي للأفراد : تقوم البنوك التجارية والمتخصصة بمنح القروض المناسبة في مجالات الاستثمار المختلفة تمكن المنتجون من زيادة إنتاجهم وبالتالي تحسين المستوي المعيشي للأفراد من خلال تحسين دخولهم وتقوم البنوك بتمويل كافة القطاعات في المجتمع .

5/ تساهم في إبقاء الأموال الوطنية : تعد البنوك بمثابة أوعية للنقود فكلما توفرت في بلد معين كلما تمكن أفرادها من حفظ أموالهم لها أما في حالة عدم توفرها فإن الأشخاص يقومون بتصدير أموالهم إلي دول أخرى مما يؤدي إلي فقدان الدولة كثير من عملاتها ويؤثر ذلك علي فرص الاستثمار المناسبة .

يلاحظ الباحث أن الوظيفة الأخيرة المتمثلة في المساهمة في إبقاء الأموال الوطنية داخل النظام المالي للدولة تعتبر من الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها من خلال تصميم الوظائف والأوعية المناسبة لذلك مع تقديم التسهيلات المصرفية وتحسين السياسات النقدية كدافع إضافي لإبقاء تلك الأموال ومحاولة جذب أموال أجنبية للنظام المصرفي الوطني كما أن عملية تحسين المستوي المعيشي للأفراد يعتبر أيضاً هدفاً من أهداف الأنظمة الحكومية وتقوم جهات عديدة بأداء وظائف مختلفة من أجل تحقيق ذلك الهدف أما النظام المصرفي فيساهم مساهمات كبيرة ومعتبرة في سبيل تحقيق ذلك الهدف عبر قيامه بوظيفة الإقراض وذلك بمنح القروض المناسبة ذات الأجل المناسبة في مجالات الاستثمار المختلفة وتمويل عمليات شراء الأصول طويلة الأجل في قطاع الأعمال أو للأفراد كما في حالة تمويل مشروعات الإسكان والسيارات للاستخدام الشخصي .

تختلف الوظيفة التي يؤديها المصرف باختلاف أنواع المصارف وحسب النشاط الذي يؤديه المصرف ذلك أن للمصارف المركزية وظائف تختلف من وظائف المصارف التجارية

التي بدورها تختلف عن وظائف المصارف المتخصصة وهكذا فان لكل نوع من أنواع المصارف وظائفه المرتبطة بأهدافه وسياساته وان كانت هذه المصارف تتفق حول بعض الوظائف .

1-7-1 وظائف المصرف المركزي:

لخص احد الكتاب¹ وظائف المصرف المركزي في الآتي :-

- 1- إصدار أوراق البنكنوت .
 - 2- اتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة الإضطرابات الاقتصادية أو النقدية المحلية أو العالمية .
 - 3- مراقبة وحدات الجهاز المصرفي " البنوك " ومتابعة تنفيذها للسياسات المرسومة .
 - 4- التأثير في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط الاقتصادي .
 - 5- إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي .
- وقد أضاف قانون بنك السودان لسنة 2002م² في المادة "6" إلي الوظائف المذكورة أعلاه وظيفتين كما يلي :-
- 6- إصدار السياسات النقدية والتمويلية وأدارتها بالتشاور مع الوزير لما يحقق الأهداف القومية للاقتصاد الوطني .
 - 7- الاثرام باعتباره بنكاً للحكومة ومستشاراً لها في الشؤون النقدية والمالية .

1-7-2 وظائف المصارف التجارية

إن وظائف المصارف التجارية قد تطورت عبر الزمن وفقاً لتطورات النشاط التجاري والاستثماري في محاولة تلبية حاجاته وقد أشار احد الباحثين³ إلي أن وظائف المصرف التجاري التقليدية تنحصر في الآتي :-

- 1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع علي اختلاف أنواعها .

¹ / د . حلمي سلام ، مرجع سابق ، ص 7 .

² ./ قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002 ، المادة 6 ، بنك السودان المركزي.

³ / د . خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية،(عمان: دار وائل ، 1287) ، ص 26 .

2- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والأمان

يري احد الكتاب أن وظائف¹ البنوك قد تطورت لتشمل :-

1- قبول الودائع .

2- إقراض الأموال للغير ومنح التسهيلات الائتمانية التي اقتضت في بادي

الأمر علي خصم الكمبيالات التجارية وتحصيلها عند الاستحقاق .

3- زيادة عرض النقود للمساهمة في تطور ونمو النشاط التجاري .

يمكن للباحث تفصيل الوظائف التي يؤديها المصرف التجاري لتحقيق هدف المساهمة في

زيادة القيمة الاقتصادية مما يعني أداءه لمجموعه الخدمات والوظائف المصرفية الآتية²:-

1- قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية وودائع لأجل ثم

إقراض جزءاً منها للغير كقروض طويلة أو قصيرة الأجل وبضمانات معينة للحصول

علي عائد مناسب من هذه العملية .

2- شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبوناتها لحساب العملاء وإصدار خطابات

الضمان وكذلك فتح الاعتمادات المستندية لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير .

3- تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء والمسحوبة علي عملاء داخل البنك أو

خارجه أو علي بنوك محلية أو خارجية وكذلك خصم الأوراق التجارية المقدمة من

العملاء .

4- المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية أو دعمها مالياً وكذلك تنمية المدخرات

والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني .

5- خلق واستخدام وسيلة حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي ممثلة في الشيكات

المصرفية وبوالص التحصيل وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث .

6- تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم والاحتفاظ

بسجلات صحيحة عن تلك الخدمات بما يتيح للبنك والأطراف الأخرى إمكانية فحص

ومراجعة حسابهم عند الضرورة .

¹ / د . نوال حسين ، مرجع سابق ، ص 52 .

² / د . عبد الله نعمة جعفر ، مرجع سابق ، ص ص 21- 22 .

أضاف احد الكتاب¹ إلى المصارف التجارية وظائف جديدة ظهرت نتيجة التطورات الاقتصادية المتلاحقة متمثلة في الآتي :-

- 1- التعامل في كافة الأدوات الاستثمارية والتوسع في أداء خدمة التراست (Trust)" تكوين المحافظ الاستثماري للغير " .
- 2- القيام بالترويج للمشروعات وإعداد دراسات الجدوى وتقديم كافة الخدمات المتعلقة بها والتي تساهم في المحافظة علي نجاح واستمرارية هذه المشروعات في السوق .
- 3- المساهمة في خلق المؤسسات المالية اللازمة للتعامل في الأسواق المالية مثل : صناديق الاستثمار وضامني الاكتتابات ومؤسسات تقييم المخاطر وشركات السمسرة والمقاصة .

1-7-3 أهمية البنوك التجارية :

- 1- تحوي البنوك التجارية تقريبا ثلث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد.
- 2- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع.
- 3- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الاحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور.
- 4- تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تمرر الدولة سياساتها النقدية.
- 5- تعد البنوك التجارية هي قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.
- 6- يستطيع البنك التجاري تقديم خدمات مالية بشكل أفضل وأوسع من باقي المؤسسات المالية – مثل مؤسسات الإقراض واتحادات الائتمان وشركات الاستثمار، كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الائتمانية والدفع والتوفير لكل من الأفراد والأعمال والحكومات.²

1-7-4 وظائف مصارف الاستثمار :

تقوم بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالشركات والسندات الحكومية. ذلك لأن الشركة مهما كانت قوية فهي لا تستطيع أن تضمن تغطية الأسهم أو السندات المعروضة على الجمهور خلال فترة عرضها للاكتتاب العام . وتقوم هذه البنوك عادة بأخذ عملية

¹ / د . محمود عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 17 .
² / د.ظاهر القشى، www.jsp-dir.com، 6/8/2011، ص 2.

الإصدار كلها أو بعضها على عاتقها فتشتري الكمية التي تراها من هذه الأوراق لكي تعرضها تدريجياً للاكتتاب العام . وهى تريح الفرق بين سعر شرائها من الشركة وبين سعر بيعها للمكتتبين. كما تقوم بالاشتراك في إنشاء بعض الشركات الصناعية أو التجارية، وتساعد على تدعيم هذه الشركات وذلك عن طريق إقراضها أحياناً وعن طريق إصدار سندات أحياناً أخرى¹.

1-7-5 وظائف المصارف المتخصصة :

تصنف المصارف المتخصصة حسب القطاع الذي تتخصص في تقديم خدماتها المصرفية له ، وتقوم تلك المصارف بتقديم كافة الخدمات المصرفية لذلك القطاع. ولا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسية² . ولعل أهم ما يميزها هو تقديمها للقروض متوسطة وطويلة الأجل إلي عملائها الذين ينتمون لذلك القطاع وانخفاض أسعار الفائدة .

1-8 خصائص النشاط المصرفي :

يلعب النشاط المصرفي دوراً هاماً وأساسياً في تحقيق التوازن المالي من خلال تعيين المدخرات المالية وإعادة استغلالها بكفاءة وضمن الإطار المرسوم لها، وتصنف العمليات التي تشكل النشاط المصرفي إلى مجموعتين³

- أ- التسهيلات المصرفية: وهي مجموعة الأعمال التي ترتب على المصرف الالتزام بتقديم سلفية أو قرض أو كفالة، مقابل حصوله على إيرادات مالية مثل العملات المصرفية، وإيرادات محفظة الأوراق المالية.
- ب- الخدمات المصرفية: هي العمليات التي لا ترتب بموجبها على المصرف أي التزام بل هي خدمات يقدمها المصرف إلى زبائنه لقاء أجر يتقاضاه أو ودائع يقبلها من المدخرين ويعيد توظيفها بفائدة تفوق الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع .

¹ / د. خيرت ضيف ، مرجع سابق، ص14.

² / د. مصطفى كامل متولى ، مرجع سابق، ص 17.

³ / د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف واستراتيجية وتعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، عمان، ص35

كما وتصنف هذه العمليات من حيث فائدتها للمصرف إلى:

- أ- عمليات سلبية: وهي عمليات قبول الأموال المودعة بمختلف أنواعها ومصادرهما وإيداعها في صندوق المصرف لقاء فوائد مدينة للمودعين .
- ب -عمليات ايجابية: هي العمليات التي تتمثل بإعادة استثمار الأموال المودعة لدي المصرف وتشغيلها في نشاطات استثمارية مختلفة أو منحها كقروض للعملاء مقابل حصوله على فوائد دائنة.
- ت- عمليات محايدة: وهي الأنشطة التي يقوم بها المصرف لكن لا تدخل ضمن أي من العمليات السابقة ومنها، فتح الاعتمادات المستندية، عمليات شراء الأوراق المالية لصالح الزبائن ومن ثم إعادة بيعها، وإصدار خطابات الضمان.

تختلف طبيعة أنشطة وعمليات المصارف عن طبيعة أنشطة وعمليات بقية منظمات الأعمال الأخرى مما يجعلها تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن بقية منظمات الأعمال و تتمثل هذه الخصائص في الآتي:

1- تعتمد المصارف في القيام بأعمالها علي ما يتم إيداعه من أموال من قبل العملاء وليس علي ما تمتلكه من راس المال والاحتياطيات كما هو الحال الغالب في بقية الوحدات الاقتصادية الأخرى .

2- يتمثل المنتج النهائي للبنوك التجارية في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة حيث تحقق البنوك دخلها من عمليات الإقراض لفترات زمنية محدودة نظير فائدة معلومة يتم تحصيلها دورياً بمرور فترات استحقاق معينة مما يعطى للنقود قيمة بمرور الزمن ومن هنا يطلق على هذا المفهوم اصطلاح القيمة الزمنية للنقود Time Value of Money التي يتم التعبير عنها في صورة الدخل من الفوائد وهو بمثابة إيراد المبيعات بالنسبة لمنشآت الأعمال الأخرى . من ناحية أخرى تقوم البنوك بدفع فوائد للمودعين نظير إيداع أموالهم لفترات زمنية محددة وهو ما يمكن أن يطلق عليه اصطلاح التكلفة الزمنية للنقود Time Cost of Money والتي تعبر عن مصروف الفوائد التي تقابل تكلفة المبيعات

في منشآت الأعمال الأخرى . يلاحظ إن الدخل من الفوائد ومصروف الفوائد يطلق عليه صافي الدخل من الفوائد وهو يوازى مجمل الربح في منشآت الأعمال الأخرى .¹

3- تحتكر البنوك التجارية تقديم خدمات مصرفية لا يمكن لسواها من منشآت الأعمال الأخرى تقديمها مثل خدمات قبول الإيداعات ومنح الائتمان وتحويل الأموال لبنوك أخرى واستلام الأموال من بنوك أخرى والسحب من الودائع وغيرها². وهذه الخدمات وغيرها مما يقوم به البنك التجاري تتميز بصعوبة إمكانية قياسها قياساً كمياً كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الصناعية والزراعية³

4- قيام النظام المحاسبي بالبنوك التجارية بإمداد البنك المركزي بالمعلومات المحاسبية في شكل تقارير لمساعدته في أداء دوره في الإشراف والرقابة علي المصارف⁴ .
5- يواجه البنك عند استثمار الأموال المتجمعة لديه عدة خيارات قد تتعارض الواحدة منها مع الأخرى وتتحول إلي محددات تعيق تحقيق بعض من أهدافه وتتمثل هذه المحددات في الآتي :

أ/ السيولة الكافية لمقابلة التزامات البنك تجاه عملائه من أصحاب الودائع .

ب/ تحقيق الربحية .

ج/ المساهمة في التنمية الاقتصادية⁵ .

7- إذا كانت عناصر التكاليف المباشرة تفوق العناصر غير المباشرة في بعض المنشآت الصناعية (مثل ذلك عنصر تكلفة الخدمات) فإن عناصر التكاليف غير المباشرة تمثل الجزء الأكبر من تكاليف أنشطة البنك مثل عنصر تكلفة العمالة والفوائد وغيرها من العناصر غير المباشرة⁶

8- إن الطبيعة الخاصة للمصارف التجارية تجعلها تتسم بثلاثة سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال هي .⁷

¹ د. احمد صلاح عطية ، مرجع سابق ص44.

² د. خيرت ضيف ، مرجع سابق ، ص 2.

³ د.محمود محمود السجاعي ، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية ،(المنصورة:المكتبة العصرية،2007 م)، ص296.

⁴ د . محمد جمال هلالى ، عبد الرازق قاسم شحادة ، مرجع سابق ، ص 12 .

⁵ د . عبد الاله نعمة جعفر ، مرجع سابق ، ص 36 .

⁶ د.محمود محمود السجاعي،مرجع سابق،ص297.

⁷ د. منير إبراهيم هندي، مرجع سابق ، ص 34.

1-8-1 الربحية Profitability :

إذ تتميز أرباح تلك البنوك بحساسية أكثر لمخاطر التغيير في الإيرادات وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى ومن هنا يقال إن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لأثار الرفع المالي بمعنى أنه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة تزيد الأرباح بنسبة أكبر، وبالعكس إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر قد تتحول الأرباح إلي خسائر من هنا يتعين على إدارة البنك السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها

2-8-1 السيولة liquidity :

نظراً لكون الجزء الرئيسي من موارد البنك يتمثل في الودائع التي يحتمل طلبها في أي لحظة لذا يتعين على البنك الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة للوفاء بالاحتياجات المحتملة للمودعين . وتعد السيولة من ضمن أهم السمات المميزة للبنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى باعتبار أن هذه المنشآت يمكنها تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو إلي حين بينما لا يمكن للبنوك ذلك ولو حدث لتزعزعت ثقة المودعين مما يدفعهم لسحب ودائعهم من البنوك مما قد يعرضها للإفلاس .

3-8-1 الأمان Safety:

يتسم رأس مال المصرف عادة بالصغر بالمقارنة بجملة مصادر الأموال فيه وهو ما يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين ،الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك .

9-1 أهداف المحاسبة في النشاط المصرفي :

لا تمثل المحاسبة في النظام المصرفي هدفاً في حد ذاتها بقدر ما هي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء النشاط المصرفي نشاط خدمي يضم مجموعة مختلفة من العمليات كالإقراض وقبول الودائع وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وللجهاز المحاسبي دور كبير في رصد عمليات البنوك وإحكام الرقابة اللازمة عليها وتقويم وصفها للجهات

المتعاملة معها كالمساهمين أو المودعين أو المقرضين أو الراغبين في شراء أسهمها في سوق الأوراق المالية أو سلطات الضرائب¹

يخلص الباحث إلى أن المصارف قد مرت خلال تطورها بأربعة مراحل منذ نشأتها في القرون الوسطى بواسطة الإغريق ثم شهدت تطوراً في وظائفها الأساسية بظهور وظيفة نقل النقود وذلك في القرون الوسطى لتأتي بعد ذلك مرحلة انتشار البنوك خلال الفترة ما بعد القرن الخامس عشر التي شهدت إنشاء المصارف الحكومية وانتشار المصارف التجارية وتطورت وظائف المصرف لتظهر وظيفة التمويل ويتحول المصرف إلى شريك أساسي في الاستثمار أما المرحلة الأخيرة التي تمتد من فترة الكساد الكبير حتى الآن فقد شهدت التطور الأكبر في المصارف وظهرت المصارف متعددة الجنسية و المتخصصة

توصل الباحث إلى أن المصرف يمكن إن يعرف بأنه منظمة أعمال مرخص لها بمزاولة النشاط من قبل الدولة تقوم بإصدار النقود وتجمع الأموال في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل من المدخرين وتقدم الأموال للمستثمرين وفقاً لصيغ تمويل معروفة كما تقوم بتقديم خدمات مالية أخرى إضافة إلى اشتراكها في النشاط الاقتصادي عبر إنشاء الشركات بهدف تحقيق عائد مجزي لملاكها وتقديم خدمة للمجتمع والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

خلص الباحث إلى إن المصادر المختلفة التي يحصل المصرف من خلالها على التمويل يمكن تقسمها إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى مصادر داخلية وتحتوي على حقوق الملكية والمجموعة الثانية مصادر خارجية تتمثل في الودائع والقروض من النظام المصرفي . كما يقوم المصرف باستخدام الأموال التي تتوفر له في تمويل عمليات امتلاك الأصول الثابتة إضافة إلى النشاط الأساسي للمصرف المتمثل في منح القروض والسلفيات للأفراد والمؤسسات والاحتفاظ بأرصدة نقدية لضمان استمرار النشاط المصرف اليومي والاستثمار سواء كان في الوحدات القائمة أو إنشاء وحدات جديدة. كما يخلص الباحث إلى أن طبيعة أنشطة المصارف تتميز بمجموعة من الخصائص والسمات أبرزها اعتماد المصارف على أموال الودائع في تمويل عملياتها إضافة إلى احتكارها

¹/ د. إبراهيم محمد طاهر الحرزاوي وآخرون ، المحاسبة في النشاط المصرفي ، (بغداد: المكتبة الوطنية، 1988م) ص 8.

تقديم الخدمات المصرفية كمتواجه المصارف مشكلة التوفيق بين الربحية السيولة والأمان.

10-1 النظام المحاسبي للمصارف

يمثل الأداة التي يمكن عن طريقها قياس وتحقيق وتقرير الأحداث المالية لعمليات المنشأة ومن ثم فهو يعتمد إلى حد كبير على طبيعة الأحداث المالية لنشاط هذه المنشأة ، والتي تختلف بدورها باختلاف حجم النشاط وأهدافه وطبيعة عملياته¹.

إن النظام المحاسبي يختلف من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة في تلك المنشأة

لا يختلف النظام المحاسبي للبنوك التجارية عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية ، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي للبنوك التجارية يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله² .

يمتاز النظام المحاسبي في البنوك بالنقاط التالية³ :

- يتميز النظام المحاسبي البنكي بالدقة والسرعة وأحكام الرقابة .
- تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وهذا يؤدي إلى تعدد الكشوفات والدفاتر والسجلات المستخدمة.
- تتسم عمليات البنوك بإثبات قيم موجودة وغير مملوكة وهذا يستدعي استخدام الحسابات النظامية.
- تتميز إيرادات البنوك التجارية بأن أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات .
- يتميز النظام البنكي بقدرته على توفير البيانات والمعلومات وتقديمها للإدارة لاتخاذ القرارات السليمة .
- أن تحديد المستندات وإحكام تصميمها ورسم دورتها يعد من أهم ركائز النظام

المحاسبي في المصارف التجارية

¹د.محمود محمود السجاعي، مرجع سابق، ص303.

²د.احمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص43.

³د.حسين سعيد ، المحاسبة في البنوك الإسلامية، www.jsp-dir.com، 2008 /10/9، ص ص 39-40.

11-1 خصائص النظام المحاسبي في المصارف التجارية

يتميز النظام المحاسبي في المصارف التجارية بخصائص تتعلق بالطبيعة الخاصة

للنشاط المصرفي يمكن إجمالها في :

1. الدقة والسرعة في تسجيل العمليات المالية لتوفير الوقت للعميل وسرعة اثبات العمليات وإحكام الرقابة على جميع معاملات البنك ، وتوفير نظام دقيق للضبط الداخلي ، ويتم ذلك عن طريق تشغيل النظام ، ويتطلب أن تكون الحسابات العامة بدفتر الأستاذ بالعدد المطلوب، والكافي لتحقيق أقصى قدر من الرقابة¹

2. السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والجهات الخارجية²

3. تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية والضبط الداخلي ، ذلك لأن سلعة البنك هي النقود وأن حجم العامل يكون ضخماً بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى³

4. . يأخذ تصميم النظام المحاسبي في المصارف التجارية بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالمصرف وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك الفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى

11-1 أهداف النظام المحاسبي في المصارف

يهدف النظام المحاسبي في البنوك إلى ما يلي⁴ :

1. الدقة التامة في تنفيذ العمليات المحاسبية والتأكد من صحة الإنجاز .

2. السرعة في إنجاز الأعمال المحاسبية .

3. تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية وإحكامها بالشكل الصحيح .

4. إنجاز واستخراج البيانات والكشوفات والتقارير المالية والتحليلية دورياً .

5. الاقتصاد والحد من النفقات .

6. ضمان كفاءة الأداء .

^{1/} د. فؤاد السيد المليجي و د. محمد السيد سرايا، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، (القاهرة : دار الجامعة ، 2003م)، ص 260.

^{2/} د. ظاهر القشي، www.jsp-dir.com، 2008/8/6، ص 4.

^{3/} مدحت اسماعيل ، مرجع سابق ، ص 51.

^{4/} د. حسين سعيد، مرجع سابق ، ص ص 40-42.

7. توحيد إجراءات وخطوات العمل التنفيذية.
8. إيجاد معايير للأداء وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات .
9. تحقيق أكبر قدر من التنسيق في العمل بين دوائر البنك وأقسامه
10. توحيد النماذج والسجلات المستخدمة في جميع المعاملات .
11. تنظيم دورة الأعمال اليومية .
12. الربط بين عناصر الضبط الداخلي وإجراءات العمل اليومي لتحقيق نظام رقابة داخلية سليم .

13. استخراج البيانات والكشوفات والتقارير المالية دورياً .

1-12-1 مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي:

1-12-1 المجموعة المستندية

تمثل العنصر الرئيسي الأول في النظام المحاسبي للبنوك بصفة عامه والبنوك التجارية بصفة خاصة، وتعتبر من أهم مدخلات النظام المحاسبي حيث يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات عن العمليات المصرفية، وتقسم المستندات الخاصة بالنظام المحلي للبنك حسب طبيعة العمل المصرفي وتتضمن مجموعة من المستندات الأصلية التي تثبت حدوث عملية مالية مصرفية وتمثل المصدر الرئيسي للقيود في المجموعة الدفترية وهي بمثابة إثبات وقرينة من قرائن الرقابة والمراجعة¹. يتم تصميم المستندات في المصارف بما يتلائم مع الطبيعة الخاصة للأعمال المصرفية وذلك بمراعاة دقة ووضوح المستند مع اشتماله على كافة البيانات التي تمكن من إخراج معلومات سليمة وملائمة وبصورة عامة تنقسم المستندات في النظام المحاسبي المصرفي الى قسمين :

أ. مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.

ب. مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

¹د.محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، (القاهرة: دارالمعرفة الجامعية، 2000 م)، ص 13.

1-12-2 المجموعة الدفترية:

تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعاً لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات في كل بنك ومن أكثر الطرق شيوعاً في مجال النظام المصرفي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية. ونظراً لتعدد العمليات وتنوعها لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن نشطة البنوك التجارية. حيث يتم وفقاً لهذه الطريقة تسجيل العمليات على أثر حدوثها في يومية مساعدة ثم يتم الترحيل إلى الحسابات المختصة بدفاتر الأستاذ المساعد وفي نهاية فترة مناسبة ترحل مجاميع اليوميات المساعدة كقيود إجمالية في دفتر اليومية المركزية. ويعتمد تطبيق هذه الطريقة في البنوك التجارية على الأسس التالية¹:

1- أن يتناسب عدد اليوميات المساعدة وأحجامها مع حجم نشاط البنوك وتشعبها فقد يكون هنالك يومية مساعدة للخرينة، وأخرى للسلف والقروض، وثالثة للكميالات المخصصة، ورابعة لحسابات الودائع على اختلاف أنواعها وهكذا وبصفة عامة يجب التسجيل في تلك اليوميات طبقاً للتسلسل الزمني والتاريخي لحدوث العمليات

2- يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة السابقة إلى مجموعة دفاتر الأستاذ المساعد بحيث تظهر حسابات العملاء كل على حدة سواء كان هؤلاء العملاء مودعين (دائنين)، أو مقرضين (مدينين)

3- يتم نقل مجاميع دفاتر اليوميات المساعدة كل على حدة إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية. كما يتم فيها قيد العمليات غير المتكررة والتي لم يسبق قيدها في دفاتر اليوميات المساعدة

4- يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة أو المركزية إلى دفتر الأستاذ العام ثم تعد مطابقة التوازن الجزئي بين مجموع رصيد كل حساب في دفتر الأستاذ العام وما يقابله من مجموع حسابات في دفاتر الأستاذ للمساعد ويعد ذلك دليلاً مبدئياً على سلامة العمليات المحاسبية من حيث القيد والترحيل والترصيد

5- يتم إعداد موازين المراجعة وكذا الحسابات الختامية من واقع دفتر الأستاذ العام

¹/د.عبد الحميد عبدالفتاح الشافعي، محاسبة المنشآت المتخصصة: الإطار العلمي، الجانب الإجرائي، (القاهرة: دن، 1998م)،

1-12-3 دليل الحسابات :

تصنف فيه كافة الحسابات إلي مجموعات مرتبة لتسهيل قراءة المجموعة التي ينتمي إليها أي حساب وإمكانية معرفة طبيعة ونوع أرصدة الحسابات سوى كانت دائنة أو مدينة . ويتم إعداده لغرض السيطرة علي مجريات النظام المحاسبي حيث يحتوي على أسماء الحسابات المعتمدة وفق تسلسل معين يساعد علي إعداد البيانات المحاسبية المطلوبة.¹

1-12-4 أدوات الرقابة :

يتمثل الغرض الأساسي من النظام المحاسبي من فرض أسلوب للرقابة من خلال أدوات أو أسلوب يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي بالأداء المخطط أو المعايير المحددة سلفاً ولعل أسلوب الموازنات التخطيطية يمثل عنصراً في فرض الرقابة من خلال إمكانية عرض النتائج الفعلية مقارنة بالأداء المخطط وتحديد الانحرافات تمهيداً لتحليلها ودراسة أسبابها²

1-12-5 التقارير الدورية المحاسبية:

يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج علي الوقوف علي مركزه المالي ومدى قدرته علي الوفاء بالتزاماته ووظائفه وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات ،ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقويم الأداء في البنك التجاري وحسب طبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين³:

1 - تقارير داخلية : ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل الموازنات التخطيطية ،الحسابات الختامية ،قائمة المركز المالي ، التقارير الدورية حسب ما يحدده البنك . وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري للبنك.

¹د.أحمد حلمي جمعة وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية،(عمان : دار المناهج،2003 م)،ص26

²د.محمد جمال هلالى ود.عبدالرازق شحادة،مرجع سابق،ص 31 .

³د.حسين سعيد،مرجع سابق؛ص 5.

2 - تقارير خارجية : وهى التقارير التي يعدها البنك لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب في الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاماً على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة للبنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين وغيرهم.

1-13 أقسام المصارف التجارية

تختلف الأقسام الداخلية للمصرف باختلاف الوظائف والخدمات التي يقدمها المصرف للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطاً مباشراً بالعملاء وهي الأقسام الفنية للمصرف التي تقوم بمباشرة خدمة جمهور العملاء من خلال النوافذ المختلفة التي يفتحها المصرف. أما الأقسام الإدارية فهي تلك التي تقوم بتنظيم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحدث في الأقسام الفنية المختلفة للمصرف

1-13-1 الأقسام الإدارية

هي الأقسام التي تكون مسؤولة عن تنظيم العمل في المصرف، وتحدد مسؤولياتها التنظيمية وفقاً للهيكل التنظيمي للمصرف، وليس لها عدد محدد يحتم وجودها في كل مصرف بل إن هذا مرتبط بحجم العمل في المصرف وعدد الأقسام الفنية فيه وتتكون من:

1. الشؤون الإدارية
2. الشؤون القانونية
3. التحقيق والتفتيش
4. المحاسبة العامة
5. إدارة العلاقات الخارجية
6. شؤون الفروع
7. المطبوعات
8. الاستعلامات
9. الدراسات والأبحاث
10. العلاقات العامة
11. شؤون الموظفين
12. الحاسب الآلي
13. الأرشفة
14. التسهيلات الائتمانية والسلف
15. المشتريات

ذلك على سبيل المثال لا الحصر

1-13-2 الأقسام الفنية :

وهى الأقسام التي يؤدي المصرف من خلالها نشاطه اليومي في خدمة

جمهور العملاء ومن أمثلتها¹

¹/ محمد عبد الحلیم كراجه ، مرجع سابق، ص ص 21-22.

- 1- قسم الخزينة
2- قسم الودائع
3- قسم المقاصة
- 4- قسم الاعتمادات
5- قسم الحسابات الجارية
6- قسم الإقراض والتسليف
- 7- قسم الحوالات
8- قسم الخزائن الآمنة
9- قسم الأوراق المالية
- 10- قسم الأوراق التجارية
11- قسم الكفالات
12- قسم خطابات الضمان
- 13- قسم الاستثمار

14-1 العمليات المحاسبية بالمصرف التجاري:

يمكن توزيع الحسابات المصرفية إلى ما يلي:

1. حسابات شخصية (الطبيين، المعنويين).
2. حسابات غير شخصية (حقيقية ، وهمية).
3. حسابات نظامية (متقابلة) .

1-14-1 عمليات حقوق الملكية Owner Equities

تتكون حسابات حقوق الملكية في الشركات المساهمة من حساب رأس المال والأرباح المحتجزة والإحتياطيات وقد تصدر الأسهم بخضم أو علاوة وتعتبر العلاوة جزء من حقوق الملكية باعتبارها زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم التي يتم إصدارها بها. وتتم معالجة الأرباح السنوية في نهاية السنة المالية عن طريق ترحيلها إلى حساب الأرباح المحتجزة في حالة تحقيق أرباح، وذلك بإضافتها إلى تلك الأرباح أما في حالة تحقيق خسائر فإنها تطرح من نفس الحساب (أي تخضم من حساب الأرباح المحتجزة) على أن يتم خصم توزيعات الأرباح من حساب الأرباح المحتجزة وبعد ذلك يضاف الرصيد إلى حقوق الملكية¹ ويلاحظ الباحث أن هنالك اتفاق على أن مفهوم حقوق الملكية Equity Capital أو حقوق المساهمين Shareholder's Equity يشمل رأس المال والأرباح المحتجزة والإحتياطيات

1-1-14-1 رأس المال:

توجد مفاهيم متعددة لرأس مال الأسهم يمكن بيان أهمها فيما يلي:²

¹/د.خيرت ضيف وأخرون، المحاسبة المالية دراسات في القياس والتحليل المحاسبي، (بيروت: الدار الجامعية ، 1984م) ص51.

²/د.محمد شريف توفيق ، المحاسبة المتوسطة، الشركات المساهمة مع تطبيقات على الحاسب الآلي، (د.ن، 1995م)، ص243.

- رأس المال المرخص به Authorized Capital Stock : وهو يعبر عن الحد الأقصى للأسهم المصرح بإصدارها بالنسبة للبنك ، ومعنى ذلك إمكان عدم التقيد بإصدار كل الأسهم المصرح بها ، وبالتالي لا تعتبر عملية الترخيص بالإصدار عملية واجبة الإثبات بالدفاتر المحاسبية، ولكن في جميع الأحوال يشترط الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها ضمن حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي

- رأس المال المصدر Issued Capital Stock : ويعبر عن عدد وقيمة الأسهم العادية التي قام البنك بإصدارها فعلاً ، وهو يساوى أو يقل عن قيمة رأس المال المرخص به

- رأس المال المدفوع Paid – in Capital وهو بمثابة الجزء المدفوع من رأس المال المصدر والذي يحسب بالمعادلة التالية :

رأس المال المدفوع = عدد الأسهم المكتتب فيها x القيمة المدفوعة للسهم

- رأس المال الإضافي المدفوع Additional Paid in وهو حساب وسيط يتم استخدامه لمعالجة فروق المبالغ المحصلة عن القيمة الاسمية للأسهم المكتتب بها ، ويلاحظ أن جملة رأس المال المدفوع بالميزانية تشير إلى حساب رأس مال الأسهم مضافاً إليه حساب رأس المال الإضافي.

1-1-1-14-1 المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم :

يتم تحصيل قيمة أسهم المصرف المصدرة والمكتتب فيها دفعةً واحدة أو على أقساط ويتم تسجيل قيود اليومية لكل طريقة بقيود مختلفة

أ/ تحصيل قيمة الأسهم دفعة واحدة : ويقصد بذلك تحصيل قيمة الأسهم المصدرة دفعة واحدة عند الاكتتاب . ويتم تحصيل قيمة الاكتتابات في الأسهم أولاً ثم يصدر القرار الخاص بالتكوين بعد ذلك .¹

ب/ تحصيل قيمة الأسهم على أقساط : قد يتم تحصيل قيمة السهم على أقساط إما لعدم الحاجة إلى قيمة رأس المال بالكامل عند التكوين أو لإتاحة الفرصة لأكثر عدد من المساهمين المشاركة في التكوين ويمكن تجزئة قيمة السهم إلى الأقساط التالية: قسط الاكتتاب وقسط التخصيص والقسط الأول والقسط الثاني وهكذا حتى القسط الأخير .²

¹/د.عاطف محمد العوام، مرجع سابق، ص140.

²/المرجع السابق ، ص 143.

عند زيادة رأس مال المصرف المصدر وذلك بإصدار أسهم جديدة وفي حال تم ذلك الإصدار بقيمة أعلى من القيمة الاسمية للسهم . تتم معالجة الزيادة بفتح حساب علاوة إصدار ويتم إضافة رصيده إلي حساب الإحتياطي

1-14-1 الأرباح المحتجزة

النوع الثاني الرئيسي في حقوق المساهمين هو الأرباح المحتجزة الذي يظهر في تاريخ أي ميزانية عمومية يمثل الأرباح المجمعة من تاريخ التكوين مطروحاً منها كل الخسائر والتوزيعات التي دفعت للمساهمين¹ وتظهر في الميزانية العمومية كما يلي:
حقوق الملكية:

××××	أسهم رأس المال المصدر قيمة اسمية ×× جنية والمصدر ×× سهم
××××	رأس المال المدفوع بالزيادة – علاوة إصدار
××××	جملة رأس المال المدفوع
××××	الأرباح المحتجزة
<u>××××</u>	إجمالي حقوق المساهمين

1-14-1-3 الإحتياطيات :

تعتبر الإحتياطيات جزء من حقوق الملكية حيث أنها تقييد لجزء من أرباح المصرف وعدم إتاحتها للتوزيع وفقاً لما تتضمنه اللوائح والقوانين الملزمة للمصرف أو طبقاً لقرارات الجمعية العمومية للمساهمين بالمصرف².

1-14-2 عمليات الودائع Deposits

1-2-14-1 الودائع الجارية Current Deposits

تسمى الوديعة تحت الطلب بالحساب الجاري وهي احدي السمات المميزة لوظائف البنوك التجارية وهي عبارة عن عقد بين البنك والمودع بموجبه تتحول الحقوق النقدية إلى عناصر حسابية ينتج عن تسويتها -إيداعاً وسحباً- رصيد دائن لصالح المودع يكون مستحق الأداء له ، وهذا الحساب في حركة مستمرة مابين الزيادة والنقصان وفقاً لما يطرأ عليه من قيود تغير في حالته³.

^{1/} فالتر ميجس وروبيرت ميجس ، مرجع سابق ، ص709.

^{2/} د.احمد صلاح عطية ، مرجع سابق ، ص74.

^{3/} د. محمد سعيد أنور سلطان ، ادارة البنوك ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2005، ص 286.

يمكن تلخيص العمليات التي تتم في قسم الحسابات (الودائع) الجارية

تحت الطلب فيما يلي¹:

1. عمليات الإيداع

2. عمليات السحب

3. عمليات التحويلات

4. عمليات الفوائد والمصاريف والعمولات

1. الإيداع (الإضافة) :

يمكن الإيداع في الحساب الجاري بإحدى الصور الثلاثة التالية :

(أ) إيداع نقدي : عند قيام العملاء بإيداع أي مبالغ نقدية في حسابهم الجاري

(ب) إيداع بشيكات داخلية (تحويلات داخلية) : الشيك الداخلي عبارة عن شيك

مسحوب على عميل له حساب في المصرف لصالح عميل آخر له حساب في نفس

المصرف ونفس الفرع

(ج) إيداع بشيكات خارجية : وهي الشيكات المسحوبة على عملاء لدى مصارف

أخرى . ففي حالة الإيداع يكون الساحب عميل للمصرف والمسحوب عليه عميل

لمصرف آخر وهنا يتطلب الأمر إرسال هذه الشيكات إلى غرفة المقاصة ولإثبات هذه

الشيكات قد تتبع المصارف إحدى طريقتين :

الطريقة الأولى: عدم انتظار نتيجة المقاصة وطبقا لها يضيف المصرف قيمة الشيكات

المقدمة إليه فورا دون انتظار نتيجة المقاصة

عيوب هذه الطريقة: لا تتماشى مع متطلبات الحيطة والحذر في المصارف نظرا لاحتمال

رفض الشيكات.

الطريقة الثانية : وطبقا لهذه الطريقة لا يضيف المصرف قيمة الشيكات المقدمة إليه إلا

بعد ظهور نتيجة المقاصة حيث يتم تسجيل قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات وعند

ظهور نتيجة المقاصة تثبت مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة فقط ومن ثم

يتم إثبات إضافة قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية . إثبات رفض الشيكات

المرفوضة إن وجدت .

¹/د.محمود محمود السجاعي ،مرجع سابق،ص324.

2. السحب (الخصم) : قد يتم السحب من الحساب الجاري بإحدى الصور الثلاثة التالية:

أ- سحب نقدي ب- سحب بشيكات داخلية ج- التحويل

أ- **سحب نقدي:** عند قيام العميل بسحب أي مبالغ نقدية من حسابه الجاري سواء بشيك أو بإذن دفع أو باستخدام بطاقة الصراف الآلي يتم إجراء القيد أدناه باليومية المساعدة للحسابات الجارية الدائنة قبل ترحيلة إلى اليومية المركزية للمصرف

ب- **سحب بشيكات داخلية (تحويلات داخلية) :** السحب بشيكات داخلية يعتبر الوجه الآخر لعملية الإيداع بشيكات داخلية ولذلك في حالة وجود عملية إيداع بشيكات داخلية وعملية سحب بشيكات داخلية بنفس المقدار وفي نفس الفترة يجرى لها قيد واحد فقط لأنهما يمثلان إيداع بالنسبة لعميل وسحب بالنسبة لعميل آخر ولكنهما بالنسبة للمصرف عملية واحدة تتمثل في تحويل أرصدة محددة من الحساب الجاري لعميل ما إلى الحساب الجاري لعميل آخر .

ج. **التحويل:** قد يتم التحويل من وإلى حساب العميل وهنا يجب التفرقة بين نوعين من التحويلات:

i. تحويلات لصالح عملاء المصرف واردة من كل من:- عملاء في نفس

المصرف ونفس الفرع أو عملاء في نفس المصرف - فروع أخرى. أو عملاء بمصارف أخرى.

ii. تحويلات صادرة من عملاء المصرف لصالح كل من :- عملاء في نفس

المصرف.- عملاء الفروع.- عملاء لمصارف أخرى.

3. إثبات الفوائد والمصروفات والعمولات:

يحتسب البنك عادة فوائد على الحسابات الجارية المدينة باعتبارها من التسهيلات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه الذين يتمتعون بثقته كما أن الحسابات الجارية المدينة أو ما يسمى بالسحب على المكشوف هي إحدى أوجه استثمارات البنك لأمواله. وتسمى بالفوائد الدائنة. ويتم إثبات هذه الفوائد على الحسابات الجارية شهرياً، وإبلاغ العميل بقيمتها من خلال الكشوف الشهرية التي يرسلها البنك لأصحاب الحسابات الجارية المدينة¹

¹د. عبدالاله نعمة جعفر، مرجع سابق، ص96.

أ. إثبات الفوائد المدينة: وتعتبر الفوائد المدينة خسائر من وجهة نظر المصرف تقفل في حساب الأرباح والخسائر.

ب. إثبات الفوائد الدائنة: تثبت الفوائد الدائنة حال استحقاقها وتعتبر أرباحاً من وجهة نظر المصرف يقفل حسابها في حساب الأرباح والخسائر.

ج. إثبات العمولات والمصرفيات: يقوم البنك بتحميل العملاء في نهاية كل فترة بمصرفيات نظير قيامهم بعمليات الإيداع والسحب وتعتبر هذه المصرفيات من وجهة نظر البنك إيراد ومن ثم تكون (دائنة) ولهذا يفضل تسميتها عمولات. وتعتبر المصرفيات والعمولات أرباحاً من وجهة نظر المصرف يقفل حسابها في حساب الأرباح والخسائر.

1-14-2-2 الودائع لأجل محدد Time Deposit: وهي المبالغ التي تودع لدى البنوك لمدة معينة ولا يحق للمودع خلالها سحب قيمة الوديعة قبل انتهاء المدة المعينة، وتقوم البنوك بدفع فوائد على هذه الودائع بزيادة معدلها بازدياد مبلغ الوديعة ومدتها ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها وإلا فقد حقه في الحصول على الفوائد

1-14-2-3 الودائع بإخطار سابق: وهي المبالغ التي تودع لدى البنك لمدة معينة ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد إخطار البنك بمدة متفق عليها عند فتح الوديعة

1-14-2-4 وودائع التوفير: وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها صغار المدخرين حيث يودع الأفراد ما زاد عن احتياجاتهم في حساب توفير بسعر فائدة ثابت معين وتعطي البنوك عملاءها دفترًا للتوفير يثبت فيه جميع العمليات من إيداع وسحب وفوائد. مع ملاحظة أن الإيداع في صندوق التوفير والسحب منه لا يتم إلا نقدًا.

قياساً على الحسابات الجارية تحت الطلب يمكن تلخيص أهم العمليات التي تتم في حسابات الودائع لأجل أو بإخطار سابق في عمليات الإيداع والسحب والفوائد.¹

1- الإيداع: قد يتم فتح الوديعة أو الإيداع فيها بإحدى الصور الثلاثة التالية:

(أ) إيداع نقدًا

(ب) إيداع بشيكات داخلية أو بالتحويل من الحساب الجاري

(ج) إيداع بشيكات أو حوالات واردة من الفروع أو بعض البنوك الأخرى.

¹د. محمود محمود السجاعي، مرجع سابق، ص 343.

2- السحب : قد يتم السحب من الوديعة بإحدى الصور الثلاثة التالية :

(أ)نقدًا

(ب)التحويل إلى الحساب الجاري

(ج) التحويل إلى الفروع والبنوك الأخرى وتكون قيود السحب عكس قيود الإيداع

تماماً كما في كل حالة

3- إثبات الفوائد المدينة: في نهاية كل فترة يقوم البنك بحساب الفوائد المستحقة على الودائع وتضاف لها. وفي نهاية كل فترة يحمل حساب الأرباح والخسائر بما يخص المدة من الفوائد المدينة وفي نهاية أجل الوديعة تضاف إليها المبالغ التي تخصها

1-14-3 عمليات الأوراق التجارية Commercial Papers:

تعرف الأوراق التجارية بأنها وعد غير مؤكد الدفع تصدرها الشركات المعروفة جداً والتي لها سمعة ائتمانية عالية ، ويقوم المقرضون أو المستثمرون بشرائها وعادة ما يتراوح استحقاقها ما بين عدة أيام و270يوماً ، كما أنها تباع بخخص . إن غالبية الشركات المصدرة لهذه الأوراق تقوم بالاحتفاظ بها في البنوك التي تتعامل معها بحسابات اعتماد غير مستخدمة لضمان قيمة هذه الأوراق¹

يقوم قسم الأوراق التجارية بالمصرف بالعمليات التالية :

1- تحصيل الأوراق التجارية 2-خصم الأوراق التجارية. 3-إعادة خصم

الأوراق التجارية لدى المصرف المركزي. 4-منح سلف بضمان الأوراق التجارية.

1-14-3-1 تحصيل الأوراق التجارية :

يقوم العملاء بإيداع الأوراق التجارية المطلوب تحصيلها لدى المصرف الذي يحتفظ بها لحين حلول تاريخ الاستحقاق ثم يتم تحميل مودعي الأوراق التجارية (العملاء) بقيمة عمولة ومصاريف تحصيل الأوراق التجارية وفي تاريخ الاستحقاق يكون المصرف أمام احد احتمالين:

أ- تحصيل الأوراق بمعرفة المصرف أو فروعه أو بمعرفة المراسلين وفي كل الحالات يضيف البنك صافي قيمة الأوراق المحصلة بعد خصم عمولة التحصيل إلى الحسابات الجارية لأصحاب الأوراق. بعد ذلك يتم إلغاء القيد النظامي بما تم تحصيله

¹/ د. محمد المبروك ابوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، (الرياض: دار المريخ، 1430هـ - 2009 م)، ص 258.

ب- رفض الأوراق بعد خصم عمولة:

وفي هذه الحالة يقوم البنك برد الأوراق التجارية المرفوضة لأصحابها بعد خصم عمولة التحصيل ويتم إلغاء القيد النظامي . أما في حالة طلب العميل القيام بإجراءات البروتستو فإن المصرف يقوم بتسليم الأوراق التجارية المرفوضة للمحكمة المختصة ودفع مصاريف البروتستو حيث تقوم المحكمة بإرسال أخطار إلى المسحوب عليه ثم تعيد الورقة إلى المصرف الذي يقوم بدورة بإعادتها الى العميل المستفيد¹ . ثم إلغاء القيد النظامي الأول بقيمة الورقة المرفوضة

1-14-3-2 خصم الأوراق التجارية:

يقصد بخصم الأوراق التجارية أن يقوم المصرف بشرائها (شراء قيمتها المستحقة الدفع بعد اجل معين) مقابل مبلغ معين حاضر يدفع لمقدم الأوراق إلى المصرف برسم الخصم (القطع) والمعروف أن القيمة الحالية للأوراق التجارية المخصومة نقل عن قيمتها الاسمية ويمثل الفرق بين القيمتين الاجبو الذي يحصل عليه المصرف نظير قبوله خصم الأوراق²

يتكون الأجو من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- أ) الفائدة على قيمة الورقة من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق.
 - ب) عمولة تحصيل نظير قيام البنك بتحصيل الأوراق في تاريخ الاستحقاق.
 - ج) المصاريف وتتمثل في اى مبلغ يقوم المصرف بإنفاقه في سبيل خصم الورقة.
- عند قبول المصرف خصم الورقة التجارية لصالح احد العملاء فإن المصرف يقوم بإضافة صافى قيمة الورقة التجارية (بعد خصم الأجو) إلى الحساب الجاري للعميل.
- في تاريخ استحقاق الأوراق المخصومة (المشترأة أو المقطوعة) هناك احتمالين:
أ) تحصيل الأوراق المخصومة بمعرفة البنك أو الفروع أو المراسلين وفي هذه الحالة يتم إثبات عملية التحصيل
ب) رفض هذه الأوراق وفي هذه الحالة يقوم المصرف بإجراء البروتستو نيابة عن العميل . من ثم يقوم المصرف برد الأوراق المرفوضة للعملاء خاصمي الأوراق ويخصم من حسابهم الجاري أو يُحصل نقدًا قيمة الأوراق المرفوضة ومصاريف البروتستو.

¹د.عبدالله نعمة جعفر ، مرجع سابق ، ص ص 153-154.

²د.محمود محمود السجاعي ، مرجع سابق ، ص384.

1-14-3-3 إعادة خصم الأوراق التجارية لدى المصرف المركزي :

قد يتعرض البنك لنقص في السيولة النقدية والذي قد يعوق تقديمه للخدمات المصرفية المتنوعة، الأمر الذي يؤدي إلى اتجاهه إلى إعادة خصم الأوراق التجارية التي لدية في المصرف المركزي.¹

يقوم المصرف التجاري ببيع الأوراق التجارية المخصومة إلى المصرف المركزي في نظير أن يتحمل أجيو يسمى "أجيو إعادة الخصم" ويعتبر هذا الأجو من وجهة نظر المصرف التجاري مصروف وبالتالي يكون حساب مدين. وفي ذلك التاريخ يجرى القيد التالي باليومية المركزية للمصرف التجاري

فى تاريخ استحقاق الأوراق التجارية المعاد خصمها لدى المصرف المركزي يكون هناك احتمالين:

(أ) تحصيل الأوراق المعاد خصمها بمعرفة المصرف المركزي وهنا لا يجري المصرف التجاري أي قيود لأن ملكية الأوراق التجارية انتقلت إلي المصرف المركزي .

(ب) رفض الأوراق التجارية المعاد خصمها وهنا يقوم المصرف المركزي بإجراءات البروتستو ومن ثم يقوم بخصم قيمة الأوراق التجارية زائداً مصاريف البروتستو من الحساب الجاري للمصرف التجاري الذي بدوره يقوم بخصم قيمة تلك الأوراق التجارية المخصومة المرفوضة إضافة إلى مصاريف البروتستو من الحساب الجاري للعميل ويتم إثبات تلك العمليات في اليومية المركزية للمصرف التجاري على النحو التالي

- إثبات قيمة الأوراق التجارية المخصومة المرفوضة ومصروفات البروتستو لحساب المصرف المركزي

- تحميل الحساب الجاري للعميل بقيمة الأوراق التجارية المخصومة المرفوضة ومصاريف البروتستو التي قام المصرف المركزي بخصمها من الحساب الجاري للمصرف التجاري

1-14-4: عمليات الأوراق المالية:

تتضمن هذه المجموعة الأوراق المالية الحكومية في شكل سندات قروض عامه أو صكوك علي الخزانة وأذون الخزانة وغير ذلك من الأوراق التي تدرج تحت المفهوم

¹/ د.محمد جمال هلالى ، د.عبدالرازق قاسم شحادة ، مرجع سابق ، ص 114.

الأصيل للأوراق المالية من أسهم وسندات ، كما تتضمن هذه المجموعة المحاسبية السندات طويلة الأجل التي تصدرها المصارف العقارية وتكتتب فيها المصارف لتوفير مصادر التمويل المناسب للمصارف العقارية والتي تنسق مع طبيعة استخداماتها التي تتميز بطول الأجل .¹

يقوم قسم الأوراق المالية في المصرف التجاري بالعمليات التالية :

- 1- شراء وبيع الأوراق المالية.
- 2- الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك كأمانة.
- 3- منح سلف أو قروض بضمان الأوراق المالية.
- 4- تحصيل كوبونات الأوراق المالية.
- 5- صرف كوبونات الأوراق المالية أ. مالية 6- إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات.

1-4-14-1 شراء وبيع أوراق مالية:

1-1-4-14-1 شراء أوراق مالية: يقوم المصرف بشراء الأوراق المالية لحساب احد عملاء المصرف كما قد يشتريها لحساب أفراد ليسو عملاء للمصرف أو أحد فروع ، وأيضا قد يشتريها لحساب المصرف نفسه كوجه من أوجه استثمار جزء من أمواله . وفي هذه الحالة ينبغي أن تكون الأوراق مضمونة حتى لا يتعرض المصرف للمخاطرة بجزء من أمواله.² وفي جميع حالات الشراء السابقة يجعل المصرف حساب سمسرة أوراق مالية دائنًا بالقيمة الشرائية مضافًا إليها عمولة السمسرة

- i. شراء أوراق مالية لحساب إدارة الاستثمار (محفظة أوراق مالية): عند قيام المصرف بشراء أوراق مالية تكون الأوراق المشتراة بالنسبة للمصرف تعتبر أصول ومن ثم تكون مدينة كما يلاحظ أن المصرف لا يتقاضى عمولة في هذه الحالة وإنما يدفع عمولة للسمسرة تكون مدينة من وجهة نظر المصرف.
- ii. شراء أوراق مالية لحساب عملاء المصرف: في هذه الحالة يخضم المصرف من حسابهم الجاري قيمة الأوراق المشتراة وعمولة السمسرة وعمولة المصرف .
- iii. شراء أوراق مالية للفروع: في هذه الحالة يثبت المصرف مديونية الفروع بقيمة الأوراق المشتراة وعمولة السمسرة وعمولة المصرف .

¹/ د. عبد الغفار حنفي ، ادارة المصارف ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2008م)، ص 426.

²/ د. محمود محمود السجاعي ، مرجع سابق، ص 416.

iv. شراء أوراق مالية لأفراد الجمهور: عند قيام المصرف بشراء أ. مالية لأفراد الجمهور يلاحظ أن هؤلاء الأفراد ليس لديهم حساب جاري لدى المصرف ومن ثم يتحتم عليهم أولاً وقبل الشراء إيداع مبالغ نقدية لدى المصرف كأمانة على ذمة الشراء. و عند تنفيذ عملية الشراء يخصم من قيمة الأمانة قيمة الأوراق المشتراة وعمولة السماسرة وعمولة المصرف وفي حالة وجود فرق دائن بين قيمة الأوراق المشتراة مضافاً إليها العمولات وبين قيمة الأمانة يرد هذا الفرق لأفراد الجمهور.

1-4-14-2 بيع الأوراق المالية: يقوم البنك ببيع الأوراق المالية لحساب كل من

1- إدارة الاستثمار. ... 2- عملاء البنك. ... 3- فروع البنك. ... 4- أفراد الجمهور.

1- بيع الأوراق المالية المملوكة لإدارة الاستثمار: قد ينتج عن عملية بيع الأوراق المالية المملوكة لإدارة الاستثمار في المصرف ربح أو خسارة نظراً لاختلاف صافي القيمة البيعية عن القيمة الشرائية أو الدفترية ولذلك يتم توسط حساب يسمى (حساب أوراق مالية على ذمة البيع) يجعل مدينًا بالقيمة الشرائية أو الدفترية ثم يجعل دائنًا بصافي القيمة البيعية والفرق يدل على الربح أو الخسارة. وبعد تنفيذ عملية البيع تتم المقارنة بين صافي القيمة البيعية للأوراق وبين القيمة الدفترية لها وهناك احتمالين:

الاحتمال الأول: صافي القيمة البيعية للأوراق المالية أكبر من القيمة الدفترية أو الشرائية لهذه الأوراق و في هذه الحالة يكون الفرق بين القيمتين عبارة عن ربح.

الاحتمال الثاني: صافي القيمة البيعية للأوراق أقل من القيمة الشرائية لها وفي هذه الحالة يكون الفرق عبارة عن خسارة.

2- بيع أوراق مالية مملوكة لعملاء البنك (لحساب العملاء) يلاحظ في هذه الحالة أن ما يهم المصرف هو القيمة البيعية للأوراق المالية فقط نظراً لأنها القيمة التي تحتسب عليها عمولة البيع بغض النظر عن القيمة الشرائية لهذه الأوراق وعند تنفيذ عملية البيع.

3- بيع أوراق مالية مملوكة لأفراد (لحساب الجمهور): و أفراد الجمهور هم الذين ليس لهم حساب جاري لدى البنك ولذلك يتم توسط حساب يسمى (حساب أمانات بيع أوراق مالية) يجعل دائنًا بصافي القيمة البيعية للأوراق المالية ويجعل مدينًا عند صرف مبلغ

صافي قيمة الأوراق المالية المباعة لأفراد الجمهور ويتم قفل ذلك الحساب عند انتهاء العملية .

4- الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك كإمانة :في هذه العملية يقوم العملاء بإيداع الأوراق المالية لدى البنك للاحتفاظ بها على سبيل الأمانة وفي نظير ذلك يحصل البنك على عمولة تسمى حفظ الأوراق المالية تحسب عادةً من القيمة الاسمية أو الشرائية بالنسبة للأوراق المقدمة كإمانة .

1-14-5 عمليات الإقراض والائتمان Loans:

وهي احد أهم استخدامات الأموال في المصارف لما تحققه من عوائد عالية وتتناسب ربحيتها مع درجة سيولتها خاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل. وتتسم عمليات الإقراض التي تمارسها البنوك التجارية بالأهمية الشديدة، نتيجة كونها مجالاً خصباً لتوظيف واستثمار الأموال المودعة لديها، بما يعود عليها بعوائد مجدية في اغلب الأحوال – اللهم إلا إذا اكتنف هذه العمليات عجز في التحصيل والدفع – ومن هنا فبقدر ما تكون البنوك حريصة على التوسع في عمليات الإقراض رغبةً منها في الحصول على مزيد من الأرباح بقدر ما تكون شديدة الحرص والتدقيق نحو من تقرضهم والضمانات التي تحفظ لها حقها في استعادة تلك القروض مع فوائدها . تعتبر القروض والسلفيات اقل سيولة من النقدية والاستثمارات إذ أن قابليتها للتحويل إلي نقود تستلزم الانتظار حتى يحين موعد سدادها فضلاً عن وجود احتمالات تعزز تحصيل القرض في حالة فشل المدين عن السداد¹.

1-14-5-1 تعريف القرض :

وهو عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف للتعامل مع الزبائن لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض معين خلال فترة زمنية محددة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مالي متفق عليه² كما عرفت بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ،على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف

¹ د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص 57

² د. جميل الزيداني ، أساسيات في الجهاز المالي ،(عمان: دار وائل للطباعة والنشر ، 1998م) ص 41

دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بحدوث أية خسائر¹.

يتضح من خلال التعريف بأن القرض مبلغ مالي غالباً ما يكون في شكل نقدي كما أنه عقد اتفاق بين طرفين هما المصرف والأفراد أو المؤسسات أو المنشآت أيضاً يكون القرض محدد المدة بمعنى أنه يكون له تاريخ محدد للوفاء به

1-14-5-2 أنواع القروض

يمكن تصنيف القروض البنكية إلى عدة مجموعات وذلك من عدة زوايا على

النحو التالي :

من حيث آجال الاستحقاق تصنف إلى :

(1) القروض والسلف قصيرة الأجل: ولا تزيد آجالها عن سنة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية، وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء.

(2) القروض متوسطة الأجل: وتتراوح آجالها بين سنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية.

(3) القروض طويلة الأجل: وتزيد آجالها عن خمس سنوات، وتمنح بغرض إقامة المشروعات الجديدة أو لتطوير مشروعات قائمة.
من حيث الضمانات تصنف إلى²:

(1) القروض بدون ضمانات عينية: وهي قروض يمنحها المصرف لعميله بضمانات شخصية إذ يعتمد البنك أساساً على متانة المركز المالي للعميل وسمعته كضمان لسداد القرض

(2) القروض بضمانات عينية وتشمل

- القروض بضمان بضائع: وهي قروض يمنحها البنك لعميلة بضمان بضائع يودعها

الخير طرف البنك .

^{1/} عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م)، ص 103.

^{2/} طلعت اسعد عبدالحميد ، مرجع سابق ، ص ص 118-119.

- القروض بضمان أوراق مالية : وهي قروض تمنح بضمان أوراق مالية يودعها العميل البنك ويشترط في هذه الحالة أن تكون الأوراق المالية جيدة وسهلة للتداول ولأقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية .

- القروض بضمان أوراق تجارية وفيها يفتح البنك اعتماداً للعميل مقابل أن يقدم هذا الأخير كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص معروفين للبنك ويتمتعون بسمعة حسنة وتكون عادة هذه الكمبيالات مظهرة للبنك

- القروض بضمانات أخرى متنوعة ومن أبرز أمثلتها

- الاعتمادات التي تفتح للمقاولين كنسبة مئوية من قيمة العمليات المسندة إليهم

- السلف التي تمنح للعاملين بالحكومة بضمان مرتباتهم

- القروض بضمان رهن عقاري

من حيث الغرض من منح الائتمان تصنف إلى¹:

1- قروض تجارية وتمنح للأفراد والمنشآت العاملة في مجالات التجارة والزراعة والصناعة والخدمات بهدف توفير رأس المال العامل لأغراض التشغيل.

2- قروض استهلاكية وهي التي تستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لمواجهة مصروفات طارئة أو استثنائية كالمرض والوفاة والزواج

1-14-5-3 المعالجة المحاسبية للقروض:

اولاً القروض التجارية :

عند تسليم مبلغ القرض يثبت في الدفاتر دفع مبلغ القرض للعميل وبعد ذلك يتعين قيد دخل الفوائد المستحقة للمصرف علي مدي حياة القرض طبقاً لأساس الاستحقاق بغض النظر عن واقعة السداد وتستخدم المعادلة التالية في حساب مقدار الفوائد المحققة وذلك باستخدام طريقة الفائدة البسيطة :

$$\text{الفوائد} = \text{اصل القرض} \times \text{معدل الفائدة} \times \text{الفترة الزمنية}^2$$

ثم يجرى القيد التالي شهرياً حتى انقضاء اجل القرض وسدادة وذلك لإثبات استحقاق الفائدة الشهرية علي الغرض وعند انتهاء اجل القرض يكون هنالك احتمالين :

¹/ د.محمد سو يلم ، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية ،(القاهرة: دن ،1996م)، ص161.

²/ د. احمد صلاح عطية ، مرجع سابق ، ص 181.

الاحتمال الأول: وفاء المقترض بقيمة القرض والفوائد وسدادهما نقداً أو من الحساب الجاري .

الاحتمال الثاني: تجديد القرض لفترة أخرى مع تسديد العميل (المقترض) لقيمة الفوائد والفرق بين مبلغ القرض الأول والثاني .

ثانياً القروض برهن عقاري :

وهي قروض تخصص لتمويل عمليات شراء عقارات بمختلف أنواعها ومستوياتها ولمختلف الأغراض وعادة ما يكون سداد قيمة القرض على مدى طويل يتراوح بين 15 الي 30 سنة وذلك على أقساط دورية خلال فترة حياة القرض وبطبيعة الحال يتمثل الضمان فى قيمة العقار الذي تم التمويل من أجله¹ ويتم حساب الفوائد المستحقة باستخدام طريقة الفائدة البسيطة.

مع ملاحظة أن قيمة القرض تتناقص بقيمة الدفعة الشهرية المسددة للمصرف كما تنقص الفترة الزمنية شهر واحد .

يتم إجراء القيود وفقاً للأساس النقدي الذي تتعامل به الكثير من المصارف عند المحاسبة عن مثل هذه القروض كما أن هنالك بعض المصارف تتبع أساس الاستحقاق حيث تثبت استحقاق الدفعة الشهرية من القرض إضافة إلى الفوائد المستحقة شهرياً وذلك بفتح حساب فوائد تحت التحصيل قبل أن تثبت عملية التحصيل .

ثالثاً القروض أو السلف بضمان الأوراق التجارية :

عملية منح السلف بضمان أوراق تجارية تتم بأنيقوم العملاء بإيداع الأوراق التجارية لدى البنك كضمان للسلفة ثم يقوم البنك بدراسة هذه الأوراق ويقرر نسبة السلفة من القيمة الاسمية للأوراق التجارية ومن ثم يتم اثبات العملية فى الدفاتر

رابعاً القروض أو السلف بضمان أوراق مالية :

فى هذه العملية يقوم العملاء بتقديم الأوراق المالية للبنك كضمان للسلفة أو القرض ويقرر البنك منح هؤلاء العملاء بنسبة مئوية من القيمة الاسمية للأوراق المقبولة. قد يتعثر أحد العملاء عن سداد قيمة السلفة فى التاريخ المتفق عليه وفى هذه الحالة يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المقدمة كضمان بواسطة السماسرة ويخصم من قيمتها

¹/ المرجع السابق، ص189

البيعية إجمالي الرصيد المدين المستحق على العميل (السلفة والفوائد) كما يخصم من قيمتها البيعية عمولة السماسرة وعمولة البنك وجميع المصروفات والفرق إن وجد يضاف للحساب الجاري.

قد تستحق فوائد أو توزيعات أرباح عن الأوراق المالية الموجودة لدى البنك كضمان للسلفة في هذه الحالة يقوم البنك بتحصيل كوبونات (عائد) على هذه الأوراق نيابة عن العملاء ومن ثم يتم تخفيض قيمة السلفة بصافي قيمة العائد أو الكوبونات المحصلة.

6-14-1 عمليات الاعتمادات المستندية:

يعرف الاعتماد المستندي بأنه ((تعهد كتابي صادر من احد البنوك بناءً علي طلب أحد عملائه المستوردين لصالح المصدر يتعهد فيه البنك بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه عند تسلمه أو مراسله في الخارج لمستندات شحن البضاعة إلى بلد المستورد مستوفاة للشروط الواردة في الاعتماد))¹

تقوم المصارف التجارية بتمويل عمليات التجارة الخارجية والوساطة بين المستوردين والمصدرين حيث يقوم المصرف بفتح اعتماد مستندي بناءً على طلب العميل لاستيراد بضاعة معينة من الخارج لصالح المصدر الاجنبي الذي يتولى عملية شحن البضاعة وفي حالة اعتمادات التصدير فإن المصرف يتلقى إشعاراً من المصرف الأجنبي بفتح اعتماد لصالح عميلة المحلى بناءً على طلب المستورد الأجنبي ومما سبق يتضح أن أطراف الاعتماد المستندي أربعة .

1-6-14-1 أطراف الاعتماد المستندي:

1- المستورد (المشتري).

2- بنك المستورد.

3- المصدر (البائع)

4- بنك المصدر (البنك المراسل)

وتنقسم الاعتمادات المستندية عموماً إلى نوعين أساسيين:

(أ) اعتمادات مستندية للاستيراد. (ب) اعتمادات مستندية للتصدير.

¹د.خبرت ضيف ، محاسبة المنشآت المالية، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية ، 2000م، ص283.

أولاً: الاعتمادات المستندية للاستيراد:

تتم عمليات الاعتمادات المستندية للاستيراد باعتبار المصرف مصرفاً

للمستورد وذلك على أربع خطوات كما يلي :

أ. فتح الاعتماد: يوافق البنك على فتح الاعتماد ويثبت القيد النظامي

ب. تقديم الغطاء أو التأمين: يقوم البنك بتحصيل قيمة الغطاء والعمولة والمصاريف نقدًا أو خصمًا من الحساب الجاري .

ج. تنفيذ الاعتماد: عندما يصل إخطار تنفيذ الاعتماد من المراسل الخارجي يقوم البنك بإثبات مديونية المستورد بقيمة الاعتماد المنفذ ثم إثبات تحميل المستورد بقيمة الاعتماد المستندي وإثبات دائنة عمولة المراسلين بالخارج ومصرفاتهم وأخيرًا إقفال الاعتماد (تسوية الاعتماد) عبر ثلاثة خطوات حيث يتم أولاً تسوية حساب المستورد ثم تسوية حساب المراسلين بالخارج وأخيرًا إلغاء القيد النظامي

ثانياً: الاعتمادات المستندية للتصدير:

عند فتح الاعتمادات المستندية للتصدير فإن عبء تقديم الغطاء أو التأمين إضافة

إلى العمولات والمصاريف يتحمله طالب الخدمة (المستورد) ومن ثم تحمل على المراسلين ويتم صرف قيمة البضاعة بالكامل للمصدر.

تتم عمليات الاعتمادات المستندية للتصدير على ثلاث خطوات كما يلي:

أ. فتح الاعتماد: عندما يتسلم البنك إشعاراً من أحد المصارف الأجنبية بفتح اعتماد مستندي لصالح أحد عملائه يثبت ذلك بقيد نظامي في الدفاتر.

ب. تنفيذ الاعتماد: يستلم المصرف كافة مستندات شحن البضاعة وبعد التأكد من صحتها ومطابقتها لشروط الاعتماد الوارد يقوم المصرف بإضافة قيمة البضاعة المصدرة إلى الحساب الجاري للعميل و استيفاء جميع المصاريف والعمولات ويسجل ذلك في الدفاتر لإثبات مديونية المراسلين بالخارج ودائنية المصدر إضافة إلى حقوق المصرف:

ج. /إقفال الاعتماد: يلاحظ أن البنك وسيط بين كل من المصدر والمراسل الخارجي ومن ثم يتم تسوية حسابيهما كما يلي

1- تسوية حساب المصدر: بالنسبة للمصدر يتم تسوية حسابه في مرحلة تنفيذ الاعتماد وبالتالي لا يجرى البنك أي قيود لحساب المصدر في هذه المرحلة

2- تسوية حساب المراسل الخارجي: فعند قيامه بسداد المستحق عليه يثبت في الدفاتر طريقة السداد اما عن طريق البنك المركزي او عن طريق بنوك أخرى مراسلة بالخارج .

3- إلغاء القيد النظامي .

1-14-7 عمليات خطابات الضمان:

وهو عبارة عن مكتوب يتعهد فيه البنك المصدر له بأن يدفع مبلغاً معيناً من المال عند أول طلب للمستفيد من الضمان دون أي اعتراض من الطرف الثالث الذي يضمنه البنك وذلك خلال مدة سريان مفعول خطاب الضمان¹ وتتم العملية على ثلاث خطوات كما يلي :

أ. تحصيل قيمة التأمين: يقوم البنك بتحصيل قيمة التأمين والعمولة والمصاريف نقدًا أو خصمًا من الحسابات الجارية .

قد يطلب العميل استخراج خطاب ضمان في مقابل إيداع أوراق مالية كغطاء وفي هذه الحالة تثبت العملية وفقاً للأسعار الرسمية للأوراق المالية
ب. إصدار الخطابات: يتم إصدار الخطابات بعد تحصيل قيمة التأمين ويثبت ذلك في الدفاتر بقيد نظامي

ج. إقفال الخطابات: في نهاية مدة الخطابات هناك احتمالين:

1- وفاء العميل بالتزامه تجاه الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان في هذه الحالة يقوم البنك بإلغاء القيد النظامي و رد قيمة التأمين للعميل

2- عدم وفاء العميل بالتزامه تجاه الجهة الصادر لصالحها خطاب الضمان في هذه الحالة يقوم البنك بإلغاء القيد النظامي و سداد قيمة الخطاب بالكامل للجهة المستفيدة.

يخلص الباحث إلى أن النظام المحاسبي في المصارف التجارية يتميز بعدة خصائص أهمها الدقة والسرعة في تسجيل واثبات العمليات المالية و إحكام الرقابة على جميع معاملات المصرف و السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية كافة الاحتياجات تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية والضبط الداخلي كما يسعى النظام المحاسبي في المصارف لتحقيق عدة أهداف منها الدقة التامة في تنفيذ العمليات المحاسبية والتأكد من صحة

¹/ د. محمود محمود السجاعي ، مرجع سابق ، ص 462.

الإجازة والسريعة في إنجاز الأعمال المحاسبية ، تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية وإحكامها بالشكل الصحيح ، إنجاز واستخراج البيانات والكشوفات والتقارير المالية والتحليلية دورياً . يعتمد النظام المحاسبي في المصارف على مقومات أساسية تتمثل في :
المجموعة المستندية- المجموعة الدفترية- دليل الحسابات - أدوات الرقابة -التقارير الدورية المحاسبية .

تعتمد المصارف على الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطتها اليومية . حيث يتم وفقاً لهذه الطريقة تسجيل العمليات على اثر حدوثها في يوميات مساعدة ثم يتم الترحيل إلى الحسابات المختصة بدفاتر الأستاذ المساعد وفي نهاية فترة مناسبة ترحل مجاميع اليوميات المساعدة كقيود إجمالية في دفتر اليومية المركزية
تصنف الحسابات في المصارف إلى ثلاثة أنواع حسابات شخصية- حسابات غير شخصية وحسابات نظامية.

المبحث الثاني

1-2-1 التقارير المالية وتحليل الاداء المالى للمصارف التجارية

تمهيد:

يفضل بعض الكتاب¹ استخدام اصطلاح التقارير المحاسبية بدلاً من القوائم المالية باعتبار أن الأول ينطوي على المفهوم الشامل للإفصاح والذي بمقتضاه ينظر للإفصاح المحاسبي باعتباره صورة صادقة وامينة تبرز صورة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمشروع من خلال توفير ونشر المعلومات النافعة لمستخدمي التقارير المحاسبية علي الصعيدين المحلي والدولي ، بما يسمح بالتأثير علي سلوكهم في الاتجاه المرغوب فيه. ويرتبط وضوح الصورة وفعاليتها بمدى إظهارها للتفاصيل الكافية التي تساعد المستخدمين علي فهم حقيقة دوافع المشروع، وتمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

تُعرّف القوائم المالية، الرئيسية والفرعية، بأنها تقارير عامة Over-All Reports، بمعنى أنها تُظهر المركز المالي، ونتيجة الأعمال للمشروع كوحدة واحدة. وتُعدّ هذه البيانات الإجمالية بيانات تاريخية بطبيعتها. وهذه البيانات الإجمالية العامة عن المشروع، لا يمكن استخدامها للحكم التفصيلي عن قسم أو جانب من نشاط المشروع، خلال دورة التشغيل. ولكن إدارة المشروع، تحتاج إلى عدد من التقارير التفصيلية أو الإجمالية، عن أجزاء أو عن أوجه نشاط معينة، ينفذها هذا المشروع. وهذه التقارير الداخلية، قد يتم إعدادها على أساس يومي، أو أسبوعي، أو شهري، أو ربع سنوي، أو طبقاً لطلب الإدارة.

1-1-2-1 التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية Annual Financial Reports

التقارير المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والإطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية. والقوائم المالية في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية²

نظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي (IAS 30) المتعلق بالإفصاح عن

¹/ د. احمد صلاح عطية ، مرجع سابق ، ص 263.

²/ فالتر ميچس وروبيرت ميچس ، مرجع سابق ، ص 43.

البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها. ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المصارف من قطاع مهم ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية للمصارف إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

لتطبيق مبدأ إفصاح فعال في القوائم المالية للمصارف يجب مراعاة التقيد بتطبيق

المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في المصارف، ومن هذه المعايير: ⁽¹⁾

1. معيار الودائع ويحدد هذا المعيار طرق قياس العمليات والمستجدات و الظروف المرتبطة بودائع العملاء في المصارف، وكذلك متطلبات العرض والإفصاح لبيانات الودائع.

2. معيار التغييرات المحاسبية وتعديل الأخطاء ويحدد هذا المعيار طريقة معالجة التغييرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، كذلك متطلبات العرض والإفصاح العام للتغييرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.

3. معيار العملات الأجنبية ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمعاملات المرصودة بعملة أجنبية والمعالجة المحاسبية للعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية.

4. معيار الموجودات الثابتة التي حصل عليها المصرف استيفاء لديون مستحقة ويحدد هذا المعيار الطرق المحاسبية لقياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في المصرف وحيازة العقارات والموجودات الأخرى، وكذلك يحدد متطلبات العرض والإفصاح لهذه الموجودات.

5. معيار العرض والإفصاح العام، ويحدد هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في البيانات الحسابية للمصارف المعدة لأغراض النشر. ويتضمن هذا المعيار اعتبارات تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في البيانات الحسابية بما في ذلك إيضاحاتها أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى، كما يشير هذا المعيار إلى ضرورة

1/د.أحمد سقر ، مسؤولية المصارف عن أعمالها وخدماتها، مجلة المصارف العربية،(بيروت: اتحاد المصارف العربية، 1993م)، ص58.

مراعاة المعايير الأخرى فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية. حدد هذا المعيار القوائم المالية الواجب نشرها وتمثل في:

- 1 – الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي).
- 2 – بيان الأرباح والخسائر وتخصيص الأرباح (قائمة الدخل).
- 3 – قائمة التدفقات النقدية.

1-2-1-2 حدود التقارير المالية:

تستخدم القوائم المالية لاتخاذ القرارات لذلك فإن مستخدمي هذه التقارير المالية لا بد لهم من معرفة النقص والحدود الملازمة لهذه التقارير. إن التقارير المالية تعكس بصورة عامة أحداث الماضي بينما تهتم القرارات بصناعة المستقبل ، والماضي تظهر آثاره كإضافة للعوامل التي تطرأ في المستقبل لذلك يعتبر الماضي دليلاً للتنبؤ بالمستقبل إن أهم الحدود الملازمة للتقارير المالية تتمثل في¹ :

1. استخدام التقديرات الشخصية
2. استخدام طرق محاسبية بديلة
3. استخدام سياسات محاسبية مختلفة للتقويم – خاصة الأصول
4. غياب بعض الأصول نهائياً
5. التغير في الأسعار
6. غياب بعض المعلومات النوعية وغير الكمية

1-2-1-3 أهداف التقارير المالية:

إن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو مساعدة متخذي القرارات في التعرف علي المركز المالي ، مقدار الأرباح المحققة والتوقعات المستقبلية للوحدة الاقتصادية ومن ثم فإن المديرين والمستثمرين والملاك والعملاء والموردين والعمال جميعهم ذوو مصلحة مباشرة في هذه التقارير وعادة ما تقوم كل شركة كبيرة بإعداد قوائم مالية سنوية توزعها علي الملاك علاوة علي تقديمها إلي بعض الأجهزة الحكومية المختصة²

¹ د. رمضان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 1988) ، ص 76.

² فالتر ميجس ، روبرت ميجس ، مرجع سابق ، ص 30.

تضمنت توصية مجلس المبادئ المحاسبية المالية رقم (1) الصادرة في 1978م

العناصر الأساسية التي تحكم أهداف القوائم المالية، وتعتبر أهم هذه العناصر ما يلي:¹

1. لا يتم النظر إلي القوائم المالية علي أنها هدفاً تسعى الوحدة المحاسبية لتحقيقه بمجرد إعدادها وإنما الغرض منها مساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة. بالإضافة إلي ذلك توفير عنصر المراقبة للمالكين علي نشاط المشروع خصوصاً في الشركات المساهمة

2. تتأثر القوائم المالية بالمحيط الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية نتيجة تغيير الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بها وهذه التغيرات تؤثر بالضرورة علي الوحدة الاقتصادية وبالتالي علي أهداف القوائم المالية.

3. أن تكون البيانات والمعلومات التي تحملها القوائم المالية واضحة ومفهومة لكل الأطراف التي تسعى للاستفادة منها . بالشكل وبالكميات الكافية بقدر الإمكان

4. أن تساعد القوائم المالية مستثمري الأموال علي تقدير قيمة ووقت تدفقاتهم النقدية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات الوحدات الاقتصادية المستثمر فيها اموالهم.

1-2-1-4 أنواع التقارير المالية:

لما كان الهدف الأساسي للمحاسبة هو إعداد وتوصيل المعلومات المالية عن المنشأة، لذا فإن هذه المعلومات يتم إعدادها في شكل تقارير محاسبية مصممة بدقة لمقابلة احتياجات صانعي القرارات (المستخدمين للمعلومات) لهذه المعلومات، سواء من داخل المنشأة أو خارجها. وأهم التقارير المالية التي يجب أن يوفرها النظام المحاسبي للمنشأة هي:

1. القوائم المالية.

2. الإقرارات الضريبية، التي تقدم إلى مصلحة الضرائب.

3. التقارير المتخصصة، للقائمين على إدارة المنشأة.

4. التقارير الخاصة بالأجهزة والوكالات الحكومية المنوط بها مسؤوليات تنظيمية

أو رقابية ، تتعلق بالاستثمارات ، وسوق المال ، والقوى العاملة والبيئة.. الخ.

يتضمن تقرير المصرف السنوي أربعة بيانات مالية رئيسية هي¹:

¹ / د.وليد ناجي الحياي ، المحاسبة المتوسطة،(كوبنهاجن: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007م) ، ص 23.

1. الميزانية العمومية أو الوضع المالي وتبين الموجودات والمطالب والحصص الرأسمالية لحملة الأسهم في الشركة بتاريخ محدد، كنهاية الربع أو العام
2. بيان الدخل أو الأرباح ويعرض نتائج عمليات التشغيل الإيرادات، النفقات، الربح أو الخسارة الصافية، الربح أو الخسارة الصافية للسهم الواحد- للفترة المحاسبية.
3. بيان الحصص الرأسمالية لحملة الأسهم وهو يسوى الأرصدة الافتتاحية والختامية لكافة الحسابات التي تظهر في قسم الحصص الرأسمالية لحملة الأسهم في الميزانية. تحضر بعض الشركات بيان عن الأرباح المحتجزة، غالباً ما يترافق مع بيان الدخل، الذي يسوى الأرصدة الافتتاحية والختامية لحساب الأرباح المحتجزة. الشركات التي تختار الشكل السابق ذكره تقدم عادة بيان الحصص الرأسمالية لحملة الأسهم من خلال حاشية مفضلة.

4. بيان التدفقات النقدية ويقدم معلومات حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاطات التشغيلية والاستثمارية خلال فترة محاسبية

إضافة إلى تلك القوائم المالية الأربعة فإن المصرف التجاري شأنه شأن جميع منظمات الأعمال يقوم بإصدار مجموعة أخرى من التقارير المالية وذلك للاستخدام الداخلي مثل تلك التي تقيس أداء الفروع أو القطاعات أو مدي ربحية بعض المعاملات كما يعد تقارير لأغراض الرقابة بواسطة المصرف المركزي.

1-2-1-5 الأسس والاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية:

هناك العديد من الأسس التي يتم مراعاتها وتتجسد في: مراعاة السهولة والوضوح والثبات في إتباع السياسات المالية، مراعاة الوقت والاكتفاء بالقوائم المالية المعدة وما يرفق بها من بيانات توضيحية، التزام الإدارة عند إعدادها للقوائم المالية بالعرض الصادق والعادل²، كذلك الأمر مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية لتأثيرها الكبير على صحة نتائج الرقابة والتقويم وعلى عمليات التخطيط والقرارات المستقبلية المتخذة من قبل العملاء والإدارة، ومن هذه الخصائص، قابلية الفهم، الملائمة والموثوقية، الحياد والتمثيل الصادق، الحيطة والحذر³.

^{1/} فراس قياسية، فهم التقارير المالية في المحاسبة والإدارة، (حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2006م)، ص15.
^{2/} د. محمد عطية مطر، الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل (البتراء: مكتبة الفلاح، 1992م)، ص40.
^{3/} د. عصام فهد العريبي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م)، ص98.

2-2-1 معايير المحاسبة الدولية وارتباطها بالقوائم المالية:

لقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتمامها بكيفية إعداد المالية المنشورة، لأنها السبيل الوحيد لحصول المستفيدين الخارجيين على المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم المناسبة ، وفي هذا الصدد أصدرت العديد من المعايير المحاسبية المتعلقة بكيفية إعداد وعرض القوائم مع مراعاة الإفصاح المحاسبي عن كل المعلومات والبيانات التي لا تخل بقانون السرية المصرفية، ومن هذه المعايير المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في 1997 والهادف إلى بيان أسس إعداد وعرض البيانات المالية للمصارف بما يضمن مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بسنوات سابقة، كما حدد هذا المعيار الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكونات الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح لمحتوى القوائم المالية، أيضاً إطار إعداد وعرض القوائم المالية الذي يتولى وضع المفاهيم الأساسية إعداد القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية والمالية إلى حد سواء، كذلك الأمر المعيار الدولي (30) الخاص بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، مشيراً إلى ضرورة إعداد الحسابات الختامية والميزانية على شكل قائمة لأنها أكثر فائدة وسهولة في عملية المقارنة بين عدة سنوات¹.

3-2-1 الميزانية العمومية Balance Sheet:

تعد الميزانية العمومية لتحديد حقيقة الوضع المالي لمنظمات الأعمال وذلك بعد تحديد نتائج الأعمال حيث تعد قائمة بالأصول والخصوم في تاريخ محدد مما يعنى بأن الميزانية العمومية ليست حساباً Account وإنما قائمة Statement تتضمن أرصدة حسابات الأصول والخصوم في تاريخ محدد وبتصنيف محدد لتلك الحسابات وذلك بعد قفل جميع الحسابات المتعلقة بالدخل في حسابات التشغيل Operating Account والمتاجرة Trade Account والأرباح والخسائر Profits & Losses Account² ويمكن وصف قائمة المركز المالي، على أنها قائمة الاستثمار A Statement of

1/المعايير المحاسبية الدولية، لجنة معايير المحاسبة الدولية (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م)، ص

² \ S N Maheshwari ، S K Maheshwari ، Advanced Accountancy، 9th ed ، (New

Investment، بمعنى أنها تشتمل على عرض وتحليل لمصادر الأموال (الأموال المقترضة ورأس المال المملوك)، واستثمار هذه الأموال في مختلف أصول المشروع (أوجه الاستخدام). وهذا الوصف لقائمة المركز المالي، يؤكد أنها ليست قائمة قيمة، ولكنها بيان عن مصادر الأموال، واستخدامها، مرتبة طبقاً لقواعد متعارف عليها. حيث توفر الميزانية العمومية معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة والتزامات المنشأة لدائنيها وحقوق الملاك في صافي أصول المنشأة وتساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لـ :

1. حساب معدلات العائد

2. تقويم هيكل راس المال في المنشأة

3. تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة

وللحكم على درجة المخاطرة Risk ((عدم قابلية أحداث وصفقات وظروف ونتائج أعمال المنشأة للتنبؤ في المستقبل)) التي تتعرض لها المنشأة في المستقبل بأنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المنشأة ومرونتها المالية¹

عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (A.I.C.P.A) قائمة الميزانية العمومية بأنها قائمة بأرصدة حسابات الأصول والخصوم توضح الوضع المالي Financial Position لمنظمة أعمال معينة في تاريخ معين²

أشار احد الكتاب³ المحاسبين إلي انه يتم إعداد الميزانية بناء على نظرية التوازن المحاسبي. وتعتمد على المعادلة المحاسبية التي تعرف بمعادلة الميزانية على النظام المحاسبي :

الأصول Assets = الحقوق Equities + الالتزامات Liabilities

يلاحظ أن الجانب الأيمن من المعادلة يحتوي على الأصول التي تدار بواسطة الشركة وهي عبارة عن Investments يتوقع أن تدر أرباحاً مستقبلية عن طريق الأنشطة التشغيلية Operating Activities التي تحتاج الشركة إلى تمويلها أما الجانب

^{1/} دونا لد كيسو ، جيرى ويجانت ، مرجع سابق ، ص 224.

^{2/} S N Maheshwari ، S K Maheshwari ، op.cit ، p1.159

³ \John.J.Wild ، K.R.Subermayan ، Robrt.F.Halsey ، Financial statement Analysis ، 9th ed

(New York :Mc Grow Hill/Irwin) ، 2007 ، p18

الأيسر من المعادلة فيتعلق بمصادر التمويل . فالالتزامات عبارة عن مصادر تمويل من الدائنين Creditors التي تنشئ التزاماً علي الشركة كما إن حقوق الملكية عبارة عن مجموع رأس المال المستثمر Funding Investments أو المساهم به من قبل الملاك Contributed Capital إضافة إلي الأرباح المحتجزة Retained Earning

1-3-2-1 أهمية الميزانية العمومية:

حتى عهد قريب كان تركيز المستثمرين ينصب علي قائمة الدخل وربح السهم و كانوا يغضون الطرف عن الميزانية العمومية ويتجاهلون قائمة التدفقات النقدية تماماً. ومع ارتفاع معدلات التضخم في الثمانينيات والطلب المتزايد علي الائتمان قد عدل من هذا الاتجاه فقد كان من الممكن توقع العديد من المفاجآت في ربح السهم إذا ما درست هذه القوائم بعناية¹ وعموما تبرز أهمية قائمة الميزانية العمومية و في أنها تعطي صورة واضحة ودقيقة عن حقيقة المركز المالي .

في المصارف التجارية والتي تتميز أصولها النقدية (السائلة) بالأهمية النسبية في مقابل الأصول طويلة الأجل التي تمثل جزءاً صغيراً نسبياً في مقابل الأصول السائلة وحيث أن الأصول الثابتة تتأثر تكلفتها التي سجلت بها في الدفاتر (التكلفة التاريخية) تأثراً كبيراً بالتضخم والتقلبات في مستوى الأسعار كما تتأثر بالاختلاف في السياسات وطرق القياس و التقويم المحاسبية الأمر الذي يجعل المركز المالي للمنشآت الصناعية والتجارية يتأثر بها كثيراً عكس المصارف التي تتضاءل فيها أهمية الأصول الثابتة مما يجعل الميزانية العمومية في المصارف تعطي صورة قريبة من الواقع لحقيقة الوضع المالي للمصرف الأمر الذي يجعل منها أداة مهمة لتقويم الأداء المالي للمصرف

1-3-2-2 أشكال عرض الميزانية:

من أشكال الترتيب شائعة الاستخدام في عرض الميزانية العمومية ما يطلق عليه شكل الحساب Account Form حيث يتم إدراج الأصول بأجزائها المختلفة في الجانب الأيمن منه والالتزامات وحقوق المساهمين بأجزائها في الجانب الأيسر منه والعيب الأساسي لهذا الشكل هو حاجته إلى استخدام ورقتين متقابلتين ولتجنب استخدام الأوراق

¹/ دونالد كيسو ، جيرري وبيجانت ، مرجع سابق ، ص 221.

المتقابلة يستخدم شكل التقرير Report Form الذي يقوم بإدراج الالتزامات وحقوق المساهمين أسفل الأصول مباشرة في نفس الصفحة وهناك أشكال أخرى لعرض لا تستخدم علي نطاق واسع كأن تطرح الالتزامات المتداولة من الأصول للتوصل إلي صافي رأس المال العامل Working Capital أو أن يطرح جملة الالتزامات من جملة الأصول¹.

أشار أحد الكتاب² إلى أنه يمكن أظهار الأصول والخصوم بقائمة الميزانية العمومية بإحدى طريقتين :

1. السيولة Liquidity Order

2. الثبات Permanency Order

1/ السيولة :-

يتم وضع الأصول السائلة وتلك القابلة للتحويل للسيولة أكثر من غيرها أولاً ومن ثم تأتي الأصول الأقل قابلية للتحويل للسيولة ثانياً وهكذا وأيضا الالتزامات واجبة السداد في المدى القريب تأتي أولاً ويليهما تلك الواجبة السداد في مدى أبعد وهكذا

2/ الثبات :-

وفقاً لهذه الطريقة فان الأصول الأكثر ثباتاً تأتي أولاً ثم يليها الأصول الأقل ثباتاً وهكذا وتبقى الطريقة بالالتزامات الأكثر ثباتاً تأتي أولاً ويليهما الأقل منها ثباتاً وهكذا. وبعبارة أخرى فان الأصول التي سوف تباع أخيراً والالتزامات التي سوف تسدد أخيراً تأتي أولاً في الترتيب .

أما المصارف التجارية فإنها تتبع شكل التقرير في عرض الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي بحيث يتم وضع الأصول أولاً في أعلى القائمة مرتبةً وفقاً لسيولتها ومن ثم توضع الالتزامات (الخصوم) مرتبة حسب السيولة أيضاً ثم أخيراً توضع حقوق الملكية في أسفل القائمة .

1-2-3-3 تبويب الميزانية :-

يتم تبويب حسابات الميزانية العمومية بحيث تجمع البنود المتماثلة معاً للوصول إلى مجاميع فرعية ذات مغذى وعلاوة على ذلك يتم ترتيب البنود بشكل يظهر العلاقات

¹/ المرجع السابق ، ص 237.

²/ S N Maheshwari ،S K Maheshwari،op.cit،p1

الهامة ومجموعات البنود الثلاثة المستخدمة بصفة عامة في الميزانية هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية⁽¹⁾. ويتم تقسم الأصول إلي أصول سائلة(متداولة) وأصول ثابتة أو طويلة الأجل التي تقسم بدورها إلي أصول ملموسة وأصول غير ملموسة كما تقسم الالتزامات إلي التزامات قصيرة الأجل والتزامات طويلة الأجل ، أيضا يتم الإفصاح عن مكونات حقوق الملكية من أسهم عادية وأسهم ممتازة وأرباح محتجزة واحتياطيات يتم تفصيلها حسب مبرر تكوينها كما تظهر قائمة الميزانية بعض بنود الإيرادات والمصروفات التي تخص أعواما ماضية أو مستقبلية وذلك في مجموعات مستقلة تحت مسمى أرصدة أخرى. كما تظهر الميزانية العمومية في المصارف التجارية مجموعة تضم الحسابات النظامية.

1-2-3-4 قواعد إعداد الميزانية العمومية

يتم إعداد قائمة الميزانية العمومية من جانبين لكل جانب قواعد ومعايير محددة تتحكم في إعداده و تصويره كما يلي²:

أ/ جانب الأصول :

1- يجب أن تظهر في مجموعات مستقلة كل من الأصول الثابتة Fixed Assets والأصول المتداولة Current Assets والأصول المعنوية intangible Assets والأرصدة المدينة الأخرى. ويجب أن يوضح بالتفصيل في كل مجموعة من هذه المجموعات العناصر المكونة لها. وقيمها عدا الأراضي والمباني والآلات والاستثمارات يجوز أن تدمج بعض العناصر في المجموعة الواحدة مع بعضها إذا كانت ضئيلة القيمة وقليلة الأهمية النسبية، ورأى مفتش الميزانية أن هذا الدمج لا يؤثر في دلالة الميزانية العمومية.

2- بالنسبة للاستثمارات يجب أن تفصل الاستثمارات في الشركات ذات المصلحة المشتركة (الشركات القابضة والشركات التابعة) عن سائر الاستثمارات الأخرى وإظهارها في مجموعة خاصة موضحاً لها مبلغ كل من الاستثمارات الثابتة أو طويلة الأجل والاستثمارات المتداولة.

¹/دوناد كيسو وجيري ويجانب ، مرجع سابق ، ص227.

²/د. رضوان حلوه حنان ، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ص ص306-307

- 3- إثبات شهرة المحل في بند مستقل.
- 4- بالنسبة للأصول المعنوية يجب فصل مصاريف التأسيس عن بقية الأصول وإظهارها في بند مستقل ضمن الأصول المعنوية باعتبارها مصروفاً إيرادياً مؤجلاً وعرضها مباشرة بالمبلغ الصافي مع الإفصاح في ملحق الميزانية عن مبلغها الأصلي ومعدل التوزيع السنوي كما يجب توضيح مصاريف الإصدار (الأسهم والسندات) والمصاريف الإيرادية المؤجلة الأخرى.
- 5- بالنسبة للأصول الثابتة يجب إن تظهر عموماً بسعر التكلفة التاريخية مطروحاً منها مجموع الاستهلاكات المخصصة لكل بند منها حتى تاريخ إعداد الميزانية.

ب/ جانب الخصوم:-

- 1- يجب أن توضح الميزانية في مكان واحد رأس المال الأسمى ورأس المال المصدر ومجموع المبالغ التي لم تسدد وصافي رأس المال المدفوع.
- 2- يجب بيان كل من الاحتياطات الإيرادية والاحتياطات الرأسمالية تحت عنوان مستقل مفصلاً فيه العناصر المكونة لها.
- 3- يجب أن تظهر باقي الخصوم في مجموعات مستقلة لكل من الخصوم الثابتة والخصوم المتداولة والأرصدة الدائنة الأخرى ويجب أن توضع في كل مجموعة العناصر المكونة لها. ويجوز أن تدمج بعض العناصر في المجموعة الواحدة مع بعضها إذا كانت ضئيلة القيمة ورأى مفتش الحسابات أن هذا الدمج لا يؤثر في دلالة الميزانية.
- 4- يجب بيان كل من الخصوم الآتية تحت عنوان مستقل:-
- أ- السندات: بيان قيمتها وعددها ومعدل فائدتها وميعاد استحقاقها ونوع الموجودات الضامنة لها (إن وجدت) وإذا كانت للشركة أكثر من إصدار واحد فيجب أن يظهر كل منها على حدة وإذا استهلك جزء من السندات فيجب أن يظهر مطروحاً من أصل السندات.
- ب- القروض طويلة الأجل: وهى التي تستحق الدفع بعد مرور سنة أو أكثر من تاريخ الميزانية.

ج- مطلوبات المصارف.

د- مطلوبات الشركة التابعة.

هـ- رصيد المبالغ المحصلة من المساهمين لمقابلة مصاريف الإصدار.

1-2-3-5 المعلومات الإضافية المقرر عنها في الميزانية

Information's Additional

لا تكتمل الميزانية العمومية بمجرد إدراج حسابات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية حيث يعطى أهمية كبيرة للمعلومات الإضافية سواء الجديدة تماماً (الأحداث اللاحقة) أو التي تعد توضيحاً أو وصفاً لبنود الميزانية العمومية – وبصفة عامة فإن هنالك أربعة أنواع من المعلومات الإضافية للحسابات والمقادير المعروضة في الميزانية هي¹:-

1- الأحداث العرضية: وهي أحداث هامة نسبياً ذات نتائج غير مؤكدة.

2- أسس التقويم والسياسات المحاسبية: وهي توضيح لطرق التقويم المستخدمة أو الافتراضات الأساسية المتعلقة بتقويم المخزون، طرق الإهلاك، الاستثمارات في الفروع وغيرها.

3- الإفصاح عما بعد الميزانية: وهو الإفصاح عن أحداث معينة وقعت بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية
توجد طرق عديدة لعرض المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية عموماً والميزانية العمومية خاصة ومن أكثر الطرق شيوعاً هي ما يلي²:

- الإيضاحات بين القوسين
- الملاحظات الإيضاحية
- الجداول المساعدة
- البنود المقابلة

1-2-3-6 موعد تقديم الميزانية العمومية :

إن الميزانية العمومية تمثل صورة للوضع المالي للمنشأة في نقطة زمنية محددة، ومن الناحية النظرية فإن الميزانية العمومية يمكن أن تعد في أي يوم في السنة وترصد معظم

¹/ دونالد كيسو وجيري ويجانت ، مرجع سابق ، ص ص 237-238
²/ د.وليد ناجي الحياي ، مرجع سابق، ص 69.

المنشآت البنود الفردية لميزانيتها العمومية علي أساس يومي أو أسبوعي غير أنه في العادة يتم إعداد الصورة المالية الكاملة في نهاية الشهر أو نهاية ربع السنة أو نهاية العام، وتعد الميزانية في نهاية كل 12 شهر ويشار إليها باسم السنة المالية وتنتهي عادة عقب ذروة الأعمال¹.

يلاحظ الباحث الميزانية العمومية تقدم في نهاية الفترة المحاسبية وفقاً لمبدأ الدورية (سنة غالباً) حيث يتم إعدادها بواسطة إدارة المنشأة ومن ثم تدقيقها ومراجعتها بواسطة مراجع الحسابات الخارجي قبل تقديمها للجمعية العمومية للمنشأة التي تقوم بإجازتها ومن ثم يتم نشرها. و يتضح من ذلك السياق وجود فارق زمني ليس بالقصير بين نهاية الفترة المحاسبية المعد عنها التقارير المالية وتقديم تلك التقارير المالية للمستخدمين مما يؤثر علي قيمة المعلومات التي تحويها تلك التقارير.

1-2-4 الميزانية العمومية للمصرف التجاري:

لا يختلف أسلوب إعداد الميزانية العمومية في المصارف التجارية عنه في المنشآت المالية الأخرى، من حيث إظهار مصادر الأموال في الجانب الدائن منها وأوجه استخداماتها في الجانب المدين من الميزانية⁽²⁾. رغم ذلك فإن الطبيعة الخاصة للمصارف تتطلب طريقة عرض تختلف عن بقية منظمات الأعمال.

كانت طبيعة نشاط المشروع تنعكس على طريقة عرض الأصول في الميزانية العمومية والمعيار العام الذي يمكن الاسترشاد به في هذا المجال هو مدى مساهمة الأصل في توليد أو تحقيق الإيراد ففي المشروع الصناعي مثلاً تعتبر الأصول الثابتة أو طويلة الأجل بمثابة الأصول المدرة للإيراد Earning لذا تعطى أولوية العرض في الميزانية العمومية حيث توضع على رأس قائمة الأصول في الميزانية العمومية بينما يتم عكس ذلك في المشروعات التجارية أو المالية إذ توضع الأصول المتداولة بالنسبة للمشروع التجاري والأصول السائلة بالنسبة للمشروع المالي على رأس قائمة الأصول في الميزانية العمومية باعتبار إنها هي الأصول المدرة للإيراد في هذا النوع من المشروعات⁽³⁾.

1/ د. طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر إلي بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 123.

2 / د. عبد الاله نعمه جعفر ، مرجع سابق ، ص 295.

3 / د. أحمد عطية مطر وآخرون ، مرجع سابق ، ص 236.

عموماً فإن الميزانية العمومية في المصارف التجارية تعرض الأصول السائلة أولاً لأنها تمثل العنصر الأكبر من بين عناصر أصولها والأهم لأنها يمثل حجر الزاوية في أنشطتها الرئيسية وتعتبر العنصر الأهم الذي يدر الإيراد كما أنها تعكس إلي حد كبير حقيقة الوضع المالي للمصرف التجاري كما تعطى صورة عن ملاءته النقدية.

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) المعاد صياغته عام 1994م⁽¹⁾ من حيث الإيضاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ومن خلال الفقرة (18) أن الميزانية العمومية التي يجب أن يقدمها المصرف التجاري تجمع الأصول والالتزامات حسب طبيعتها وتدرجها ترتيباً يعكس سيولتها النسبية، وبالإضافة لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية الأخرى يجب أن تضم الإيضاحات في الميزانية العمومية أو إيضاحات القوائم المالية ما يلي ولكن لا تقتصر عليها بالضرورة:-

الأصول:

النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي - سندات الخزينة والسندات الأخرى القابلة للخصم لدى البنك المركزي - لأوراق المالية الحكومية والأوراق الأخرى المحتفظ بها لأغراض التداول - الإيداعات والقروض والسلفيات المقدمة للبنوك الأخرى. - إيداعات سوق المال الأخرى. - الأوراق المالية الاستثمارية.

الالتزامات:

الإيداعات من بنوك أخرى - إيداعات أخرى من سوق المال - المبالغ المستحقة لمدعين آخرين - شهادات الإيداع - لكمبيالات والالتزامات الأخرى المثبتة بالمستندات - الأموال المقترضة.

حقوق المساهمين:-

- رأس المال المدفوع

- احتياطات

- أرباح محتجزة

^{1/} معايير المحاسبة الدولية، مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين، (عمان : دن، 2001م) ص554.

أدناه نموذج لقائمة المركز المالي لمصرف تجاري

بنك-----

قائمة المركز المالي كما في xxxx/x/x

البيان	إيضاح رقم	العام	سنه المقارنه
الأصول:-			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي		XXX	XXX
أرصدة لدى البنوك		XXX	XXX
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم		XXX	XXX
استثمارات مالية بغرض المتاجرة (بعد خصم المخصص)		XXX	XXX
قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص)		XXX	XXX
ارصدة مدينة أخرى		XXX	XXX
اصول ثابتة (بعد خصم مجمع الاهلاك)		XXX	XXX
اجمالي الاصول		XXX	XXX
الالتزامات وحقوق المساهمين			
الالتزامات :-			
ارصدة مسنحة للبنوك		XXX	XXX
ودائع العملاء		XXX	XXX
شهادات ايداع		XXX	XXX
ارصدة دائنة + التزامات اخرى		XXX	XXX
دائنو التوزيعات		XXX	XXX
سندات (بعد استبعاد خصم الإصدار أو إضافة علاوة		XXX	XXX
قروض طويلة الأجل		XXX	XXX
مخصصات أخرى		XXX	XXX
اجمالي الالتزامات		XXX	XXX
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع		XXX	XXX
احتياطيات		XXX	XXX
أرباح محتجزة		XXX	XXX
اجمالي حقوق المساهمين		XXX	XXX
صافي أرباح العام (في حالة عدم وجود مقترحات لمجلس الإدارة		XXX	XXX
اجمالي حقوق المساهمين وصافي أرباح العام		XXX	XXX
الالتزامات عرضية		XXX	XXX
الالتزامات مقابل خطابات الضمان و اعتمادات		XXX	XXX

1-2-5 قائمة الدخل Income statemen

في حين يسلك الاقتصادي في قياس دخل الفترة المحاسبية مدخل أو منهج المحافظة على رأس المال Capital Maintenance Approach يسلك المحاسب في ذلك مدخل أو منهج العمليات Transactions Approach وذلك بتركيزه على حركة العمليات المالية التي تؤديها المنشأة ويقصد بالعمليات المالية التي تؤديها المنشأة خلال الفترة المحاسبية ما يحدث خلال تلك الفترة من إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر. وعلي هذا الأساس يقاس صافي دخل الفترة المحاسبية وفقاً لمدخل العمليات بالمعادلة التالية:

$$\text{دخل الفترة} = \text{الإيرادات} - \text{المصروفات} + \text{المكاسب} - \text{الخسائر}^1$$

رغم وضوح المعادلة: إن قياس صافي الدخل أو صافي الربح وفق المفهوم الحتمي للتحقيق يبقى مسألة نظرية. إن رقم صافي الربح المستخرج وفق الطريقة المحاسبية المقبولة عموماً لا يمكن إن يكون الرقم الحقيقي للربح، نظراً لأن الأرقام الواردة في الحسابات الختامية تمثل خليطاً من وقائع ماضية مسجلة بتواريخ مختلفة وغالباً ما تكون بعيدة عن الواقع الحالي وتمثل من ناحية ثانية انعكاساً لمبادئ وأعراف محاسبية مقبولة عموماً ولكن تلازمها أخطاء التقدير⁽²⁾.

يعرف صافي الدخل Net-Income بأنه الزيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة السلع والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة.

1-5-2-1 مفهوم قائمة الدخل:-

تعرف قائمة الدخل أو الأرباح بإنها قائمة تلخص المعاملات التي تولد إيرادات للشركة نتيجة لبيع منتجاتها أو تأدية الخدمات وكذلك المعاملات التي تنتج عنها مصروفات علي الشركة ومن خلال تلخيص الإيرادات والمصروفات بأن قائمة الدخل تقدم صورة للأرباح الناتجة من عمليات الشركة خلال فترة معينة³

هنالك عناوين بديلة أخرى للدلالة على قائمة الدخل ومن هذه العناوين قائمة المكاسب Earning وقائمة العمليات Statement of Operations وقائمة الأرباح

1/د. احمد عطية مطر واخرون ، مرجع سابق ، ص 207.

2/د.رضوان حلوه حنان ، مرجع سابق، ص 315.

3/د. طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر إلي بورصة الأوراق المالية، مرجع سابق ، ص 142.

والخسائر Profits & Losses ومعني ذلك فان العنوان الأكثر شيوعاً هو قائمة الدخل Income statements وباختصار يمكننا القول بان قائمة الدخل تستخدم لتقويم أداء وحدة اقتصادية معينة عن طريق مقابلة الإيراد المكتسب خلال فترة معينة مع المصروفات التي حدثت للحصول على هذا الإيراد⁽¹⁾.

إن بيان الدخل هو واحد من وحدات عديدة في مجموعة البيان المالي وكالوحدات الأخرى فان بيان الدخل هو جزئياً نتيجة لمجموعة من الخيارات ، التقديرات والأحكام المحاسبية العديدة التي تؤثر على النتائج المقررة تماماً كالسياسات التجارية ، الظروف الاقتصادية والعديد من المتغيرات المؤثرة⁽²⁾

تعد قائمة الدخل بصورة أساسية للتعبير عن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة في نهاية فترة زمنية محددة عن طريق اجراء عملية المقابلة Matching للإيرادات المحققة خلال تلك الفترة مع النفقات التي تم إنفاقها في ذات الفترة وذلك وفقاً لأساليب القياس المحاسبي المختلفة والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (G.A.A.P) عليها وإظهار العلاقات بين بنود الإيرادات المختلفة والنفقات التي تسببت فيها.

إن قائمة الدخل تعد بناءً على الأرصدة المحاسبية للإيرادات Revenues والمصروفات Expenses التي يتم قياسها وفقاً لافتراضات القياس المحاسبي التي تتضمن العديد من الافتراضات التحكيمية الخاضعة للتقديرات الشخصية مثل حساب مخصصات الإهلاك للأصول الثابتة وتقدير الديون المشكوك في تحصيلها وتقويم المخزون السلعي وخلافة مما يجعلها تعبر عن نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية المختلفة تختلف باختلاف السياسة المحاسبية المتبعة في قياس عناصر الإيرادات والمصروفات . علما بان مهنة المحاسبة تلزم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات في تلك السياسات مما يمكن المستخدم لقائمة الدخل من تكوين صورة اقرب للحقيقة إضافة إلى استطاعته تحليل أرقامها واستنباط معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ القارات المختلفة .

1 / فالتر ميجس وروبيرت ميجس ، مرجع سابق ، ص 146.

2/ فراس قياسية ، مرجع سابق ، ص 122.

قائمة الأرباح والخسائر تحتوى على جميع المصروفات والإيرادات وتعطى صافى الربح أو صافى الخسارة كنتيجة للمقابلة بين الإيرادات والمصروفات وذلك لمنظمة أعمال معينة خلال فترة زمنية معينة (1) .

يسبق إعداد القائمة إعداد قائمتي المتاجرة وحساب التشغيل اللتان يوضح فيهما بنود التكاليف لتلك الفترة مقارنة مع إيرادات النشاط المعتاد ومن ثم استخلاص النتيجة

1-2-5-2 أشكال عرض قائمة الدخل:-

إن تعبير قائمة الدخل Income Statements هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية ويعرض عامة في شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال خلال فترة زمنية معينة ، مبتدئ بالمبيعات مطروحاً منها تكلفة المبيعات وبقية المصاريف الأخرى . أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر Profit and Loss Account حيث تعرض الإيرادات في الجانب الدائن والمصروفات في الجانب المدين . ومع ذلك فإن أسلوب عرض حساب الأرباح والخسائر على شكل تقرير بدأ يلقي قبولاً واسعاً في بريطانيا أيضاً . ولكن حساب الأرباح والخسائر وحده لا يعطى البيانات اللازمة لتحديد نتيجة الأعمال لذا تتكون حسابات النتائج من حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر (2) .

في المؤسسات المالية عموماً تقل قيمة حساب المتاجرة حيث أن النشاط الأساسي لتلك المؤسسات هو تقديم خدمات الإقراض فيتولد الدخل نتيجة المقابلة بين عائدات الإقراض وتكاليف الودائع والاقتراض إضافة إلى المصاريف الأخرى التي تتميز بالثبات النسبي مثل المصروفات الإدارية المتمثلة في الأجور والإيجار والكهرباء واهلاك الأصول الثابتة، كما أن المصارف ليس لديها مخزون سلعي أو مردودات للمشتريات أو المبيعات وبالتالي فليس هناك خسائر تلف أو فقد وخلافه مما يجعل عرض قائمة الدخل في شكل تقرير مالي أكثر ملائمة منها في شكل حسابين للمتاجرة والأرباح والخسائر .

1-2-5-3 هدف قائمة الدخل

1\ SN Maheshwari، sk Maheshwari op،cit p1.152 .

إن الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد قرائها بالمعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلاني واهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي¹:

- 1- تقويم جدوى الاستثمارات وعوائدها .
 - 2- تقويم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها .
 - 3- تقويم مدى جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف وجمهور المستثمرين.
- يرى الباحث إن قائمة الدخل في المصارف التجارية تعد لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه كما أنها تقدم معلومات مفيدة بسوق الائتمان الذي يعد فيه (الائتمان المصرفي احد مصادر التمويل قصيرة الأجل الأكثر استخداماً)⁽²⁾ .

1-2-5-4 أهمية قائمة الدخل

قائمة الدخل احدي القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية علي تحقيق المكاسب الإيرادية خلال فترة محاسبية معينة وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات والنفقات للوحدة الاقتصادية المراد استخراج صافي دخلها أو خسائرها خلال فترة محاسبية معينة وتتبع أهمية هذه القائمة في كونها تظهر التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية³.

قبل الأزمة الاقتصادية العالمية - الكساد الكبير Great Depression، عام 1929م ، كان جل اهتمام المحاسبين يتركز حول تحديد المراكز المالية للمشروعات الاقتصادية، عن طريق تصوير قائمة المركز المالي ، أما مشكلة تحديد صافي الربح أو الخسارة، فقد احتلت المركز الثاني. ولكن منذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م حدثت تطورات اقتصادية وقانونية مهمة، أدت، إلى حد كبير، في الفكر المحاسبي، وأدت إلى تحول الاهتمام من تحديد المركز المالي للمنشأة إلى دراسة الدخل (حساب الأرباح والخسائر). ومن العوامل، التي أدت إلى هذا التطور، الآتي :

1/ المرجع السابق ، ص 314.

2 / د.خالد الراوي وآخرون ، مرجع سابق ، ص50.

3 / د. وليد ناجي الحيايى ، أصول المحاسبة المالية ، (كوبنهاجن : الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007م) ، ص301.

- لفتت الأزمة الاقتصادية أنظار المحاسبين إلى أن مراكز الأموال وحدها غير كافية، للحكم إلى مدى نجاح المشروعات. وأن المقدرة الربحية للمشروع، هي التي تعبر تعبيراً صادقاً عن مدى كفاية الإدارة وفعاليتها.

- تحول اهتمام أصحاب البنوك إلى الربح، أساساً لسياسة الاقتراض. فقد أتضح لهم أن كثيراً من المشروعات عاجزة عن سداد القروض، على الرغم من كبر حجم صافي الأصول. وذلك، لأن هذه القروض تتمثل عادة في أصول ثابتة أو متداولة، من الصعب تحويلها إلى نقدية سائلة، نتيجة الأزمة الاقتصادية.

- أدرك الدائنون، للمرة الأولى، أهمية المقدرة الربحية، إلى جانب حجم رؤوس الأموال، كضمان عام لحقوقهم لدى الشركات.

- انتشرت قوانين الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة فصل العمليات الإيرادية، عن الرأسمالية، وتصوير قائمة أرباح وخسائر مستقلة، لتحديد الربح الخاضع للضريبة.

- ظهر كثير من المنازعات القضائية أمام المحاكم، فيما يتعلق بمشاكل توزيع الربح، مما تتطلب ضرورة تحديد مفهوم الربح، وعناصره تفصيلاً، حتى يمكن البت في هذه المنازعات بصورة عادلة.

كل هذه العوامل، أدت إلى تحول الاهتمام من الميزانية وتحديد مراكز الأموال، إلى حساب الأرباح والخسائر، لتحديد صافي الربح القابل للتوزيع. وترتب على ذلك، ظهور فكرة تحديد الأرباح عن طريق تحليل عمليات المشروع Transactions Approach، بقصد فصل العمليات المتعلقة بتحديد الربح، عن تلك المتعلقة بتحديد مراكز الأموال في المشروع.

يلاحظ أن بعض متخذي القرارات يكون غير صبور بالمرّة لكي يقوم بدراسة بيانات الشركة بعمق وحينما يتم الضغط عليه لاتخاذ قرارات فورية فإنه يبحث عن الطرق المختصرة و لذلك يتجه الي مقياسين أساسيين كمؤشرين لقياس الأداء هما صافي الدخل وربحية السهم¹

1/د. طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر إلي بورصة الأوراق المالية ،مرجع سابق ، ص 156.

أما في المصارف التجارية فإن هذه القائمة تزداد أهميتها نسبة للطبيعة الخاصة للنشاط المصرفي خاصةً عند قيامه بدور الوسيط مالي بين أصحاب الودائع والمقترضين حيث توضح هذه القائمة مدى كفاءة المصرف في إدارة أموال تلك الودائع وقدرته علي توليد الأرباح المناسبة منها التي يطمح لها المستثمرون في المصرف دون التعرض لمخاطر الانهيار التي يسعى أصحاب الودائع لتجنبها

1-2-5 إعداد قائمة الدخل

عند القيام بإعداد قائمة الدخل في شكل تقرير مالي يمكن تمييز شكلين من أشكال عرض القائمة هما:

1/ قائمة الدخل المختصرة

2/ قائمة متعددة مراحل .

1- قائمة الدخل المختصرة Single Step Income Statement

وهي قائمة تعد على أساس تصنيف الحسابات الواردة بها إلى مجموعتين أساسيين، مجموعة تضم الإيرادات ومجموعة أخرى تضم المصروفات بحيث يتم طرح المصروفات من الإيرادات للوصول إلى رقم صافي الدخل أو صافي الخسارة مع توضيح رقم مبلغ ضرائب الدخل وذلك لتوضيح العلاقة السببية بينهما أي الدخل وضرائب الدخل .

2- قائمة الدخل متعددة المراحل Multi-Step Income Statement

يرى بعض المحاسبين⁽¹⁾ إن هنالك علاقات أخرى هامة في بيانات الإيرادات والمصروفات وان قائمة الدخل تصبح أكثر إعلاما وإفادة عندما تعرض هذه التصنيفات الإضافية وهي:-

أ- فصل النتائج التشغيلية عن تلك الناتجة عن أنشطة فرعية أو غير تشغيلية للشركة على سبيل المثال فان الشركات تعرض عادة رقم الدخل من العمليات ثم تعرض بعده جزء آخر تحت عنوان إيرادات ومكاسب أخرى ليتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد، مبيعات البنود المتنوعة التوزيعات المحصلة.

1/ دونالد كيسو ، جيرى ويجانت ، مرجع سابق ، ص174.

بتصنيف المصروفات وظيفياً أى تجارية أو صناعية (تكلفة البضاعة المباعة، بيعية، إدارية حيث يسمح ذلك بإجراء مقارنة سريعة مع تكاليف السنوات السابقة وتكاليف الإدارات الأخرى خلال نفس العام. فالمحاسبون الذين يعرضون هذه العلاقات يفضلون ما يعرف بقائمة الدخل التفصيلية ويفضل استخدام هذه القائمة لأنها تفصل بين الصفقات التشغيلية والصفقات غير التشغيلية وتقوم بمقابلة التكاليف والمصروفات بالإيرادات المتعلقة بها كما أنها تبرز بعض المكونات الوسيطة للدخل التي تستخدم في حساب النسب المستخدمة في تقييم أداء المنشأة

1-2-5-6 عناصر قائمة الدخل :

وتتمثل في¹ :

- 1- الإيرادات Revenues
- 2- المبيعات Sales
- 3- المكاسب والخسائر Gains & losses
- 4- الدخل Income
- 5- المصروفات Expenses
- 6- صافي الدخل Net Income
- 7- الربح أو الخسارة Profit or Losses

1-2-6 قائمة الدخل في المصرف التجاري :-

إن القروض هي الفئة الأكبر من الموجودات لمعظم المصارف وعليه فإن فوائد القروض هي المصدر الأساسي للدخل. كما انه جدير بالملاحظة أن بعض دخول المصارف على سبيل المثال: فوائد القروض والاستثمارات المتعلقة بالوحدات السياسية والبلدية معفاة من الضرائب فيتم تقدير المنفعة الضريبية باستخدام المعادلات وتضاف للدخل بهدف تحسين عامل المقارنة لدخل الفائدة فيما بين المصارف ودخل السندات هو العنصر التالي للعائدية متبوعاً بدخل فائدة آخر وهو الذي يتضمن الفوائد على الحسابات الجارية لدى المصارف الأخرى ودخل المصروفات المخصصة لحسابات المتاجرة إن الفئات المتبوعة بنفقة الفائدة تعكس الفائدة المدفوعة لأنماط معينة من المطالب (الودائع

¹/ د. طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 148.

الأجنبية ، شهادات إيداع قابلة للتفاوض ، إيداعات أخرى) ، اقتراضات أخرى . صافي دخل الفائدة هو الفرق بين اجمالي دخل الفائدة واجمالي نفقات الفائدة. أما الدخل الناجم عن غير عنصر الفائدة يتضمن أنشطة الضمانات، نفقات الخدمات، الأرباح الناجمة عن أنشطة حسابات المتاجرة، التعاملات الأجنبية. نفقات أخرى هي نفقات العمل اليومي (الرواتب ومنافع الموظفين، نفقات الموجودات) احتياطي خسائر القروض والإيجارات¹

1-6-2-1 هدف قائمة الدخل في المصرف التجاري:

تهدف هذه القائمة إلى عكس الطبيعة المالية لأعمال المصرف لأن أغلب مصادر الأموال تأتي من الودائع وعمليات الاقتراض التي يترتب على أساسها التزامات المصرف تجاه أصحاب هذه الودائع والقروض، في حين أن إيرادات المصرف تتجمع لديه نتيجة توظيف الأموال المودعة والمتوفرة لديه، ووفقاً للنظام المحاسبي الموحد² أدناه نموذج لقائمة الدخل لمصرف تجارى:

إبنك-----

قائمة الدخل عن العام المنتهي في ××××/×/×

البيان	العام	عام المقارنة
الفوائد المقبوضة	Xxx	xxx
الفوائد المدفوعة	<u>Xxx</u>	<u>xxx</u>
صافي الدخل من الفوائد	Xxx	xxx
الدخل بدون الفوائد		
العمولات المقبوضة	Xxx	xxx
إيرادات محفظة الأوراق المالية	Xxx	xxx
استرداد نفقات عامة للإدارة	Xxx	xxx
إيرادات الأموال الخاصة بالمصرف	<u>Xxx</u>	<u>xxx</u>
إجمالي الدخل بدون الفوائد	Xxx	xxx
المصروفات بدون الفوائد		
الرواتب والأجور وتمماتها	Xxx	xxx
التعويضات الخاصة بالموظفين	Xxx	xxx
نفقات النقل والانتقال	Xxx	xxx
الإيجارات وتوابعها والتأمين	Xxx	xxx
الأدوات المكتبية والمطبوعات	xxx	xxx
إصيانة الموجودات	xxx	Xxx
رسوم وضرائب العقارات المرهونة	xxx	Xxx

1/ فراس قياس ، مرجع سابق ، ص325.

2/ د. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك وتحليل العائد والمخاطرة، (الإسكندرية:الدار الجامعية للنشر، 2001م)، ص 68.

Xxx	xxx	النفقات المختلفة
Xxx	xxx	العمولات المدفوعة
Xxx	xxx	المخصصات
Xxx	xxx	الاستهلاكات
xxx	xxx	إجمالي المصروفات بدون الفوائد
Xxx	xxx	إجمالي الدخل
Xxx	xxx	ضريبة الدخل
Xxx	Xxx	صافي دخل الاستثمار بعد الضريبة
Xxx	Xxx	وارادات السنين السابقة
Xxx	Xxx	الاستردادات من المخصصات
Xxx	Xxx	غرامات تأخير
Xxx	Xxx	نفقات سنين سابقة
Xxx	Xxx	صافي الدخل قبل الاحتياطات
Xxx	Xxx	الاحتياطات
Xxx	Xxx	احتياطي قانوني
Xxx	Xxx	احتياطي خاص
Xxx	xxx	زيادة رأس المال
Xxx	xxx	صافي الدخل المعد للتوزيع

1-6-2-1 قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows :-

لقد أصبحت قائمة التدفقات النقدية من أكثر القوائم المالية الأساسية استخداماً بعد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي خاصة بعد أن ألزمت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) في معيارها رقم 95 لعام 1987 كافة الوحدات المحاسبية بغض النظر عن دعمها أو طبيعة نشاطها بإعدادها بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي⁽¹⁾

1-6-2-1 مفهوم التدفق النقدي :-

يعبر المفهوم النقدي عن الأموال السائلة فقط ومن النقدية وما جاء في حكمها حيث يقصد بالنقدية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية كل من النقدية بالخرينة ، والنقدية بالمصارف ، والودائع الجارية ، أما ما في حكم النقدية فيشتمل على : الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة دون أي مخاطر تذكر ، مثل : الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية ،

1 / رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ، ص345.

أذون الخزانة ، وغالبا ما يتم استبعاد الأوراق الحكومية ، والأوراق المالية التي يزيد أجلها على ثلاثة شهور من يتم ما في حكم النقدية⁽¹⁾ .

1-2-6-2 عرض إعداد قائمة التدفق النقدي

إن الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تقديم وعرض معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إضافة إلى التقرير عن مصادر واستخدامات النقدية عن طريق تفصيلها إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وأنشطة تمويلية². وتعتبر هذه القائمة أداة تحليلية قوية تستخدمها الإدارة والمستثمرون والمقرضون على النحو التالي:⁽³⁾

1- تحديد كمية النقدية الناتجة من التشغيل خلال الفترة وتسوية هذه القيمة مع صافي الدخل .

2- تقويم قدرة المنظمة على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها وتقويم قدرتها على دفع استحقاقات الأسهم .

3- تحديد قيمة الاستثمار في مصنع جديد أو معدات جديدة أو غيرها من الأصول غير المتداولة خلال الفترة .

4- تحديد نوعية ومدى التمويل المطلوب للتوسع في الاستثمار وفي الأصول طويلة الأجل أو لدعم التشغيل .

5- تقويم قدرات المنظمة على توليد تدفقات نقدية موجبة في الفترات المقبلة .

1-2-6-3 أهمية قائمة التدفق النقدي :-

تساعد قائمة التدفقات النقدية في الإجابة على العديد من التساؤلات مثل: هل تملك المنشأة السيولة الكافية لشراء الأصول الإضافية اللازمة لتحقيق النمو ؟ هل تملك المنشأة أي سيولة إضافية تمكنها من تسديد أقساط ديونها أو تمكنها من الاستثمار في ميادين جديدة ؟ هذه الأسئلة وغيرها لتفيد المدراء فيها وإنما تفيد المستثمرين أيضا، وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية تحمل أهمية كبيرة للغاية لكلا الطرفين⁽⁴⁾، تجدر الملاحظة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تقدم بيانات مفيدة للتحليل المالي خصوصا

1/ د. محمد المبروك زايد ، التحليل المالي شركات وأسواق مالية ، (الرياض : دار المريخ ، 2009م) ، ص 222.
2 \ John Jwild، op. cit pp374
3/ ري اتش جاريسون ، إريك نورين ، المحاسبة الإدارية ، ترجمة محمد عصام الدين زايد ، (الرياض : دار المريخ ، 2008م) ، ص 89.
4/ اجين برغام ، الإدارة المالية ، ترجمة محمود فتوح وآخرون ، (حلب : شعاع للنشر والعلوم ، 2009م) ، ص 196.

التقويم النسبي للأداء فهي تساهم في إعداد مجموعتين من النسب 1/ نسب السيولة
2/نسب الربحية. وتلك النسب مقيدة لأغراض التنبؤ بالإفلاس واحتمال التقصير في
سداد القروض أو الوقوع في أزمات ونكسات مالية (1).

تأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية من طبيعة المعلومات التي تقدمها حيث تفصح
القائمة عن التدفقات النقدية من أوجه النشاط المختلفة مقسمة إلي القطاعات الثلاثة
الأساسية للأنشطة ((التشغيل، الاستثمار، التمويل)) ويكشف صافي التدفق النقدي
من التشغيل ((منتج / مستخدم)) عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها قائمة
الدخل في الحكم علي مدي نجاح المنشأة وإمكانية استمراريتها².

1-2-6-4 الأنشطة المؤثرة علي التدفقات النقدية :

تقوم المنشآت بالعديد من الأنشطة خلال السنة المالية فيما يتعلق بأداء وظيفتها
تتطلب دفع للنقدية أو قبض لها و يتم تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال
الفترة المحاسبية في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة هي الأنشطة
التشغيلية الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وفيما يلي تعريف كل هذه
التصنيفات⁽³⁾.

1- الأنشطة التشغيلية: وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي
الدخل.

2- الأنشطة التشغيلية: وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، اقتناء الاستثمارات
والتخلص منها (سواء استثمارات في ديون أو حقوق ملكية) وكذلك اقتناء
الأصول الثابتة والتخلص منها.

3- الأنشطة التمويلية: وتتضمن بنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل:

أ- الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على استثماراتهم أو
رد هذه الاستثمارات.

ب- اقتراض الأموال من الدائنين والمقرضين وسداد الأموال المقترضة .

1-2-6-5 طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:-

1 /د.رضوان حلوه حنان ، مرجع سابق ، ص 346.

2 /د. طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق، ص 73

3 /دوناد كيسو وجيري ويجانت ، مرجع سابق ، ص 247 .

بالنسبة لأنشطة التشغيل يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية لها بإحدى طريقتين وهما:
الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. وذلك أنه لا يوجد أي اختلاف بين الطريقتين
في احتساب التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار والتدفقات النقدية الناتجة من
أنشطة التمويل⁽¹⁾

أ- الطريقة غير المباشرة: تكون نقطة البداية لإعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام
الطريقة غير المباشرة هي صافي الدخل والذي يتم قياسه وفقاً لأساس الاستحقاق
في المحاسبة وانطلاقاً من هذه البداية يتم تسوية رقم صافي الدخل بينود الإيرادات
والمصروفات غير النقدية الموجودة في قائمة الدخل –وهي أساساً الإهلاك
والاستهلاك والضرائب المؤجلة والأرباح الموزعة للشركات التابعة – وكذلك
التغيرات الحادثة في حسابات الأصول والخصوم المتداولة ذات الصلة بالتشغيل،
كما يلاحظ استبعاد أثر الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أنشطة التمويل والاستثمار
حتى لا يحدث تكرار في حسابها²

ب- الطريقة المباشرة: يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب هذه الطريقة بإتباع
الخطوات التالية³:

1. تحليل وتبويب (تصنيف) العمليات المالية التي تتم في المنشأة طيلة السنة
المالية كلها إلى عمليات تتم نقداً وعمليات تتم علي الحساب.
2. تبويب العمليات النقدية (فقط) إلى عمليات متعلقة بالنشاط العادي للمنشأة
(عمليات المنشأة المستمرة وغير المستمرة) وعمليات متعلقة بالاستثمار
وعمليات متعلقة بالتمويل.
3. تبويب العمليات المالية المستمرة وغير المستمرة للمنشأة والمتعلقة
بالاستثمار والتمويل إلى عمليات تزيد النقدية ((مصادر)) وعمليات تؤدي
إلى تخفيضها ((استخدامات)).
4. تجمع المصادر والاستخدامات من كل الوجوه والفرق بينهما يساوي التغير
في رصيد النقدية بين بداية السنة ونهايتها

¹ د. محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سابق ، ص 226 .
² د. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلي بورصة الأوراق المالية ، مرجع سابق، ص 218.
³ د. يوسف سعاده ، محاسبة شركات الأموال ، (عمان : دار المناهج ، 2002م) ، ص 263.

إن الخطوات السابقة قابلة للتنفيذ من جانب العاملين في المنشأة الذين تتوفر لهم ((فقط)) مثل هذه المعلومات ويستحيل الحصول عليها لمن هم خارج المنشأة. كما أنها طريقة عالية التكلفة حيث تتطلب المتابعة اليومية للبنود التي تؤثر في النقدية ورصدها وتحليلها وتبويبها مما يجعل الطريقة غير المباشرة أكثر ملائمة للاستخدام

1-2-6-6 قائمة التدفقات النقدية في المصرف التجاري:

يتم اتباع قواعد محددة عند اعداد قائمة التدفقات النقدية في المصرف التجاري كمايلي¹:

1- يتم إرفاق الإيضاح المالي ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك وكذا أرصدة أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة اشهر من تاريخها.

2- يتم عرض النفقات النقدية للبنك في قائمة توضح اثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية كما هو موضح بالقائمة.

3- يتم عرض أرقام المقارنة للفترة المالية السابقة.

4- المبدأ الأساسي لإعداد قائمة التدفقات النقدية يعتمد على مبدأ النقدية المدفوع والنقدية المحصلة cash in/ cash out وتعديل أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالقيم غير المدفوعة نقداً قبل تدعيم المخصصات والإهلاك والاستهلاك.

5- يتم تحديد صافى الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها بجمع صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل جمعاً جبرياً .

يتم التوصل إلى صافى التدفق النقدي من أنشطة التشغيل عن طريق تعديل مبلغ صافى الربح (الخسارة) بالقيمة غير المدفوعة ومصروفات تسويات الاستحقاق كما يلي :-

XXX	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
XXX	(+) صافى الربح (الخسارة قبل الضرائب)
XXX	جملة التدفق النقدي
	(-) تعديلات لتسوية الأرباح (الخسائر)

¹/ د.محمود محمود السجاعي، مرجع سابق، ص 723.

XXX	الاملاك
XXX	المخصصات
XXX	فروق تقويم الاستثمارات بغرض الاحتفاظ
	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملات
XXX	الأجنبية بخلاف مخصص القروض
XXX	خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة
XXX	خسائر(أرباح) بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
<u>XXX</u>	ضرائب الدخل المسددة
XXX	<u>XXX</u>
	الجملة (1)
	(±) النقص (الزيادة) في الأصول
XXX	النقص (الزيادة) في الأرصدة لدى المصرف المركزي
XXX	النقص (الزيادة) في الودائع لدى المصارف
XXX	النقص (الزيادة) في أنون الخزنة والأوراق الحكومية
XXX	النقص (الزيادة) في الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة
<u>XXX</u>	النقص (الزيادة) في الأرصدة المدينة والأصول الأخرى
XXX	<u>XXX</u>
	الجملة (2)
	(±)الزيادة (النقص) في الألتزامات
XXX	الزيادة (النقص) في الأرصدة المستحقة للمصارف
XXX	الزيادة (النقص) في ودائع العملاء
<u>XXX</u>	الزيادة (النقص) في الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى
<u>XXX</u>	<u>XXX</u>
	الجملة (3)
XXX	صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل (3+2+1)
	يمكن تلخيص تلك القواعد كما في الجدول التالي

فترة المقارنة	الفترة الحالية	البيان
xxx	xxx	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل

xxx	xxx	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
xxx	xxx	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
xxx	xxx	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية (xx)
xxx	xxx	النقدية و ما في حكمها في أول السنة المالية (xxxx)
xxx	xxx	النقدية و ما في حكمها في آخر السنة المالية (xxxx)

أدناه نموذج لقائمة التدفق النقدي لمصرف تجاري

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في -----

العام السابق	العام الحالي	إيضاح الرقم	البيان
Xxx	xxx		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
Xxx	xxx		صافي الربح (الخسارة) قبل خصم الضرائب
			تعديلات لتسوية الأرباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
Xxx	xxx		إهلاك
Xxx	xxx		مخصصات
Xxx	xxx		فروق تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ
Xxx	xxx		فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملة الأجنبية بخلاف مخصص القروض
Xxx	xxx		خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة
xxx	xxx		خسائر (أرباح) بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
xxx	xxx		ضرائب الدخل المسددة
xxx	xxx		أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول
xxx	xxx		النقص (الزيادة) في الأرصدة لدى المصرف المركزي
xxx	xxx		النقص (الزيادة) في الودائع لدى المصارف
xxx	xxx		النقص (الزيادة) في أدون الخزنة والأوراق الحكومية

XXX	XXX	النقص (الزيادة) في الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة
XXX	XXX	النقص (الزيادة) في الأرصدة المدينة والأصول الأخرى
		صافي (الزيادة) النقص في الالتزامات
XXX	XXX	الزيادة (النقص) في الأرصدة المستحقة للمصارف
XXX	XXX	الزيادة (النقص) في ودائع العملاء
XXX	XXX	الزيادة (النقص) في الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى
XXX	XXX	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (1)
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
XXX	XXX	متحصلات من بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
XXX	XXX	مشتريات استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
XXX	XXX	متحصلات من بيع أصول ثابتة
XXX	XXX	مدفوعات لشراء أصول ثابتة أو إعداد الفروع
XXX	XXX	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار (2)
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
XXX	XXX	الزيادة (النقص) في السندات
XXX	XXX	الزيادة (النقص) في قروض طويلة الأجل
XXX	XXX	الزيادة (النقص) في رأس المال المدفوع
XXX	XXX	توزيعات الأرباح المدفوعة
XXX	XXX	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (3)
XXX	XXX	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها (1+2+3)
XXX	XXX	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
XXX	XXX	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

1-2-7 قائمة توزيع الأرباح:-

تقوم مجالس الإدارات في شركات المساهمة العامة في نهاية كل عام بتقديم مقترح للجمعية العمومية خلال اجتماعها الدوري العادي خاص بتوزيع الأرباح المحققة خلال العام وقد درجت العادة على تقييد جزء من تلك الأرباح في شكل احتياطات Revers وتقوم بتوزيع الباقي.

1-7-2-1 التوزيعات Dividends :

يشير مصطلح التوزيعات إلى ذلك الجزء من أرباح الشركة الذي تقوم بتوزيعه على أصحاب الأسهم. حيث تقوم الجمعية العمومية باتخاذ قرار التوزيع في اجتماع سنوي عادي بناء على مقترح مقدم من مجلس إدارة الشركة!

1-2-7-2 ماهية قائمة توزيع الأرباح :-

يتبع قائمة الدخل حساب التوزيع Appropriation Account وهذه التسمية منتشرة في بريطانيا أو قائمة الفائض Surplus Statment أو قائمة الأرباح المحتجزة Retained Earning Statment والتسميتان الأخيرتان منتشرتان في الولايات المتحدة الأمريكية وتعد هذه القائمة جزءاً مكملاً لقائمة الدخل⁽¹⁾ ويلاحظ الباحث أن قائمة توزيع الأرباح عبارة عن قائمة تربط بين قائمتي المركز المالي والدخل.

3-7-2-1 تخصيص الأرباح المحتجزة Appropriation of Net Earning

تعبر القوائم المالية (بالطريقة التي يتم إعدادها بها) عن طريقة توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج التي شاركت في تحقيقه ، فتظهر قائمة الدخل (نتيجة الأعمال) الدخل (العائد) المدفوع لعناصر العمل والأرض والمال المقترض ، أما قائمة ((أو حساب)) توزيع الأرباح فتظهر الدخل المدفوع لعنصري التنظيم ورأس المال كما يمكن اعتبار هذا التوزيع أو الربح الجاري توزيعه المصدر الرابع لتمويل الشركة المساهمة² يتم عادة تخصيص الأرباح المحتجزة طبقاً لالتزامات تعاقدية أو لسياسة مجلس الإدارة أو للضرورات الظاهرة في وقت معين. ويتم تحويل المبالغ المخصصة من الأرباح المحتجزة إلى حسابات أرباح محتجزة مخصصة مثل حساب الاحتياط القانوني Satutory Rserve والاحتياطي العام -احتياطي رد السندات -الخ .

4-7-2-1 قائمة توزيع الأرباح في المصرف التجاري:

يتم إعداد هذه التقارير في نهاية العام للعرض على الجمعية العامة للمساهمين لإقراره كما هو أو بعد التعديل ثم يصار إلى تنفيذه بصورة أصولية أما عناصر هذا التقرير فتتمشى مع أحكام قانون الشركات بسبب كون المصرف شركة مساهمة عامة. يأخذ التقرير الشكل الآتي

بنك.....

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المنتهية في -----

البيان	العام	سنة المقارنة
--------	-------	--------------

1/ د. رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ، ص 330.

2/ د. يوسف سعاده ، مرجع سابق ، ص 202.

XXX	XXX	صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)
		يخصم :
XXX	XXX	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للإحتياطي الرأسمالي
XXX	XXX	صافي أرباح العام القابلة للتوزيع
XXX	XXX	أرباح (خسائر) محتجزة في أول السنة
XXX	XXX	الاجمالي
		يوزع كالاتي:
XXX	XXX	احتياطي قانوني
XXX	XXX	احتياطي عام
XXX	XXX	احتياطي خاص
XXX	XXX	احتياطيات أخرى
XXX	XXX	توزيعات المساهمين
XXX	XXX	حصة العاملين
XXX	XXX	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
XXX	XXX	أرباح محتجزة في آخر السنة
XXX	XXX	الجملة

يخلص الباحث إلي أن المصارف تقوم بإعداد القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين المنظمة للنشاط المالي في كل دولة وتقوم تبعاً لذلك بإعداد أربعة قوائم هي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة توزيع الأرباح وقائمة التدفقات النقدية ويتم ترتيب بنود كل قائمة ترتيباً يراعى طبيعة النشاط المصرفي الخاصة حيث تظهر قائمة المركز المالي الأصول السائلة أولاً مبنية تبويباً شاملاً ومرتبياً حسب سيولتها وذلك لما لها من أهمية نسبية ثم تتبعها بالأصول الثابتة التي يمكن دمج بياناتها ثم تعرض القائمة الالتزامات المتداولة ابتداءً بالودائع ثم بقية الالتزامات وتأتي حقوق الملكية في نهاية القائمة . أما قائمة الدخل فتفصح عن اجمالي الفوائد الدائنة لأنها تمثل مصدر الدخل الرئيس للمصرف ويتم مقابلتها بمصروفات الفوائد (الفوائد المدينة) لإظهار إجمالي دخل الفوائد ومن ثم تأتي بقية مصادر الدخل مخصوصاً منها بقية

المصرفيات لإظهار صافي الدخل المحقق وفي البنوك الإسلامية يقابل إجمالي دخل الفوائد بالنسبة للمصارف التجارية إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة (المراجحات ، المشاركات وخلافه) كما تفصح قائمة الدخل عن إيرادات الخدمات المصرفية كأحد المصادر الهامة في تحقيق الدخل. أما قائمة التدفق النقدي فتقدم صورة عن حركة النقدية للداخل والخارج مقسمة على ثلاثة أنشطة رئيسية هي التشغيل والاستثمار والتمويل وحيث أن النقدية هي محور عمل المصارف يري الباحث أن هذه القائمة تعد من أهم القوائم لدراسة الأداء المالي للمصرف والتعرف علي حسن استخدام النقدية المتاحة له. كما هنالك قائمة توزيع الأرباح التي تهتم المستثمرين في المصرف في المقام الأول ولكنها توضح لمستخدم القوائم المالية كيفية استخدام الإدارة للأرباح المحققة.

1-8-2-1 تحليل الاداء المالي للمصارف التجارية

1-8-2-1 التحليل المالي Financial Analysis:

يعتبر التحليل المالي من الموضوعات الهامة التي تناولتها الدراسات الحديثة، لأنه لا يخرج في جوهره عن الدراسة التحليلية المفصلة للبيانات المنشورة بالقوائم المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وقد عرف التحليل المالي المحاسبي بأنه عملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة بهدف بلورتها وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون متخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية¹

يعتبر التحليل المالي خطوة ضرورية للتخطيط المالي المستقبلي لكل منظمات الأعمال التي تهدف للربح كما انه يعد من الأدوات الرئيسية التي تستخدم في تحليل الأعمال بالنسبة للإدارة وذلك للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمنظمة والمنظمات الأخرى العاملة في نفس الصناعة قبل الإقدام على أي خطوة مستقبلية.

يخلص كل المشتغلين في البنوك والمنظمات ذات الصلة بهذه الأنشطة المصرفية إلى إن البنوك التجارية تختلف عن الأنشطة أو المؤسسات غير المالية ويعني هذا إن المفاهيم المستخدمة في التحليل والتقييم للمؤسسات غير المالية لا يتلاءم مع البنوك التجارية. ولكن هذه النتيجة غير سليمة مع وجود العديد من الخصائص المتشابهة أو المتماثلة بين

1/د. أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، (الرياض: الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، 2000م)، ص 208.

المؤسسات المالية (البنوك) والمؤسسات غير المالية مثل الشركات الصناعية أو محلات الاتجار بالجملة أو الجمعيات التعاونية فهذه المؤسسات تعمل من اجل مبدأ أساسي هو الربح. اي أن الربح أو العائد مؤشر اساسى بالنسبة لكلا النوعين ويعنى هذا أن ما يطبق في الشركات الخاصة يتلاءم مع البنوك التجارية¹.

يرى الباحث أن المصارف التجارية رغم مالها من أوجه شبه كثيرة مع بقية منظمات الأعمال التجارية والصناعية إلا أن لها طبيعة خاصة متمثلة في كبر حجم الأصول النقدية وشبه النقدية في مقابل الأصول الأخرى كما أنها وظيفتها الأساسية هي الاتجار في النقود عبر قبول الاموال من العملاء فى شكل ودائع ومنح القروض والائتمان للمستثمرين والمقرضين مما يجعل لها طبيعة خاصة عند تحليل قوائمها المالية وذلك بوضع اعتبار خاص لأصولها النقدية وشبه النقدية ومخاطر أعمالها خاصة في إدارة الائتمان.

1-2-8-2 مفهوم التحليل المالي:

إن التحليل المالي علم يرتبط بعدد من العلوم الاقتصادية وأهمها المحاسبة والإحصاء نظراً لما توفره للمحلل المالي من البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز العملية التحليلية وتتوقف درجة صدق النتائج وتعبيرها السليم عن الواقع علي دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية التي يستخدمها المحلل المالي.²

عرفه أحد الكتاب³ بأنه قيام المنشأة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات التي تفصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الميزانية العمومية والدخل وتفسر أسباب نشوء هذه العلاقات كما عرفه آخرون⁴ بأنه عملية دراسته وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة - الحالية والتاريخية - حول المشروع من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية تساعد في تقويم الأداء المالي للمشروع واستشراف الوضع

1 / د. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص 356.
2 / د. وليد ناجى الحياى، التحليل المالي، (كوبنهاجن: منشورات الأكاديمية العربية، 2007م)، ص 20.

3 / د. على عباس، الإدارة المالية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 60.

4 / د. محمد المبروك أبوريد، مرجع سابق، ص 21.

المستقبلي له، وعرفه أحد الكتاب¹ بأنه دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقويم ظروفها الحاضرة ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل.

يخلص الباحث إلى إن هنالك اتفاق بين الكتاب المحاسبين بان التحليل المالي يستخدم المعلومات التاريخية للمؤسسات والبيانات الحالية لتقويم الاداء المالي لتلك المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها ويرى الباحث انه يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عملية منهجية منظمة لدراسة البيانات المحاسبية التاريخية والحالية لمؤسسة معينة لتقويم الاداء المالي والتنبؤ بمستقبل الوضع المالي لتلك المؤسسة عن طريق استخدام أساليب كمية ورياضية ، وكشف و تفسير العلاقات بين العناصر المختلفة بالتقارير المالية وتحديد الاتجاهات Trend واستنباط معلومات عن طريق المعايير مع المؤسسات المختلفة في ذات المجال.

1-2-8-3 أهمية التحليل المالي :

أهم ما يبحث عنه مستخدمي القوائم المالية هو التنبؤ بالأرباح حيث أن الأرباح هي أساس زيادة قيمة الأسهم التي يحملونها وهي التي تشجع المقرضون على تحمل مخاطر إقراض أموالهم للشركة وكذلك فإن أرباح الشركة هي التي تتيح إمكانيات التوسع في المستقبل، ولكن المشكلة هي أن هذه الأرباح غير مؤكدة، لذلك يجب إيجاد عدة أدوات تحليلية تساعد على تفسير العلاقات الرئيسية ودراسة الاتجاهات للحكم على إمكانية النجاح في المستقبل وبدون التحليل المالي فإن هذه العلاقات الرئيسية والاتجاهات يمكن أن تبقى غارقة في بحر القوائم المالية².

كما أن التحليل المالي يهتم إدارات المشاريع حيث انه لديه القدرة على تقويم الأداء الكلى للمشروع لقياس ربحيته ومركزه المالي ومقارنة ذلك بالأرقام المخططة ويساعد في رسم الخطط قصيرة وطويلة الأجل وتحديد الأهداف المستقبلية كما يساعد في اكتشاف القرص والعروض الاستثمارية الجيدة ويساعد الإدارة عموماً في أداء وظائفها وذلك بتقديم النصح والإرشاد اللازم للتنبوء بالمشاكل قبل حدوثها وتقديم المقترحات لتلافي وقوعها أو معالجة آثارها.

1 / ري اتش جاريون ، إربك نورين، مرجع سابق، ص 942.

2 / ري اتش جاريسون ، إربك نورين ، مرجع سابق، ص 944.

استطاع أحد الكتاب¹ المحاسبين أن يلخص أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في

النقاط التالية:

1. كل قرار يتم اتخاذه بالبديهة وبدون دراسة معرض للخطأ. ولتفادي صنع

القرارات الخاطئة يتم اللجوء للتحليل المالي فالقرارات التي يتم اتخاذاها

علي ضوء التحليل العلمي تتضاءل فيها نسبة الخطأ

2. لا يستطيع كل الناس قراءة وفهم القوائم المالية Financial Statements

بشكلها المتعارف عليه Raw Form. لكنها تكون أكثر وضوحاً وأسهل

لفهم عندما تحلل بياناتها.

3. إن التحليل المالي ضروري لإثبات صحة وملائمة القرارات التي لا بد من

اتخاذها تحكيميا أو بالبديهة

1-2-8-4 أهداف التحليل المالي:

تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي

لأن العناصر الواردة بشكلها المطلق لا توفر إجابات مقنعة حول استفسار الجهات

المستفيدة منها لهذا لا بد من اللجوء إلى أسلوب يفسر ما تخفيه تلك العناصر والأرقام

وراءها من حقائق ذات دلالات، إضافة إلى إبراز الارتباطات فيما بينها، ويهدف التحليل

المالي بالقطاع المصرفي إلى التحقق وبشكل جذري من سلامة المركز المالي، أيضاً بيان

مقدار السيولة التي يحتفظ بها المصرف لأداء الالتزامات المترتبة عليه عند الطلب وبيان

كفاءته في مجال التوظيف والاستثمار.

1-2-8-4 مجالات التحليل المالي

هنالك عدة مجالات لاستخدام التحليل المالي منها :

i. **التحليل الائتماني** : يهدف إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض

في علاقته مع المقرض و تقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلي

نتيجة هذا التقييم.

ii. **تحليل الاندماج والشراء** : الاندماج والشراء عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية

نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة

1 \M.F.Thukram Rio، Accounting and Financial Management for BCA&MCA،(New Delhi: New Age International (P)Limited،2006)،p206

لكل منها. وهنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة المزمع شراؤها والأداء المستقبلي

.iii **تحليل تقييم الأداء:** يشمل تقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية السيولة واتجاهات النمو.

.iv **التحليل من أجل التخطيط:** أصبح من الضروري لكل شركة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناداً إلي الأداء الذي كان سائداً في السابق. ويعتبر التخطيط ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات.

.v **التحليل الاستثماري:** يركز هذا التحليل على:

1. العائد على الاستثمار.
2. هيكل رأس المال (رأس المال + المصادر الطويلة الأجل).
3. مديونية الشركة على المدى الطويل.
4. مديونية الشركة على المدى القصير (السيولة).

1-2-8-5 الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

يمكن تصنيف الجهات المعنية ببيانات التحليل المالي حسب درجتها وعلاقتها بنتائج التحليل إلى ما يلي:¹

i. **المستفيدون داخل المنشأة:** يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوي المستويات الإدارية يختلف من مستوي إلي آخر نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة علي عاتق كل منها ويلاحظ أن هذه الفئة تستخدم ناتج التحليل في:

- الحصول علي مؤشرات مالية كمية تتعلق بأداء المنشأة بصورة عامة
- الرقابة والتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات

ii. **المستفيدون خارج المنشأة:** هم كافة الأطراف خارج المنشأة التي لهم مصالح معها وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة حسب درجة

1/ د.وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (كوبنهاجن: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2004م)، ص 26.

علاقتها بالمنشأة إلا أنهم يمكن أن يكونو نوو مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون علي اختلاف فئاتهم والدائنون التجاريون بالإضافة إلي أطراف أخرى لهم رابطة بالمنشأة يصعب تحديدها بدقة أو بشكل مباشر إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون قرارات تؤثر علي عملهم بشكل مباشر ومن أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية والأجهزة الضريبية وأجهزة التخطيط الحكومي وغيرها

1-2-8-6 مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

لدي مستخدم البيانات المالية مدخل إلى مجال واسع لمصادر المعلومات في تحليل البيانات المالية. إن هدف التحليل سوف يمكن لدرجة معينة المنهج المتبع في التحليل بالإضافة إلى المصادر الخاصة الواجب استخدامها عند طرف معين ويجب أن تكون نقطة البداية دائماً البيانات المالية ذاتها والملاحظات المتعلقة بها إضافة إلى ذلك سيرغب المحلل باستخدام المصادر الآتية¹:

1. تقرير المدقق المحاسبي

2. نقاشات وتحليلات الإدارة

3. البيانات الملحقة المصادر الأخرى مثل قواعد البيانات المؤمنة .

يرى الباحث أن المحلل المالي يحصل على البيانات موضع البحث والتحليل من مصدرين رئيسين هما :-

1- **المصادر الداخلية** : وتتمثل في الحسابات المنشورة وتقرير مدقق الحسابات والتقارير المالية الداخلية .

2- **المصادر الخارجية** : وتتمثل في قوائم الحسابات المنشورة للمؤسسات الأخرى والمعلومات الصادرة عن أسواق المال والصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن المؤسسات الحكومية ومراكز البحث

ان البيانات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي تمثل بيانات أساسية للبدء بعملية التحليل المالي، ولتصل هذه البيانات إلى غايتها بموضوعية لابد من توفر مدخلات

1/ فراس قياصة، مرجع سابق ، ص 211 .

دقيقة لأن دقة البيانات تسهم بدرجة كبيرة في دقة النتائج العملية التحليلية، ومن ثم موضوعية القرارات المتخذة بناءً عليها¹.

1-2-8-7 أساليب التحليل المالي:

تتعدد أساليب التحليل المالي التي يمكن إتباعها بتعدد أهداف وغايات المحلل المالي، وهناك العديد من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اختيار أسلوب التحليل المناسب، كالثقة في البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية موضع التحليل، المنهج والسياسات المحاسبية المعتمدة لدى المنشأة موضع التحليل، عدم التوقف عند حساب مؤشر مالي واحد دون سواه من المؤشرات لأنه لا يعطي توضيحاً دقيقاً عن الوضع المالي والأداء، ومن أساليب التحليل المالي:

1- التحليل المقارن للقوائم المالية : يهتم بإجراء المقارنات بين القوائم المالية لمنشآت مختلفة أو لسنوات مختلفة لمنشأة واحدة ويقسم هذا بدوره إلى أسلوبين هما التحليل الأفقي والتحليل الرأسي.

2- التحليل المالي وفق النسب المالية: حيث يعتبر هذا الأسلوب من أكثر أساليب لتحليل المالي استخداماً وشيوعاً، باعتبار أنه يسهم في توفير مؤشرات مالية ذات دلالة واضحة وهامة لتقويم كفاءة أداء الإدارة وفعالية النشاط المالي ، كذلك الأمر قدرتها على كشف مواطن الخلل والقوة للنشاط المصرفي، والمساهمة في رسم الخطط المستقبلية بناءً على النتائج الصادرة.

1-2-8-8 خطوات التحليل المالي :

كأي برنامج عمل يجب أن ينجز التحليل المالي على مراحل، وان هذه المراحل يجب أن يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل بشكل علمي وعملي بإتباع المنهج العلمي في التحليل.

بشكل عام يمكن تحديد وترتيب خطوات عملية تحليل البيانات المالية على النحو

التالي² :

1. تحديد غرض أو هدف التحليل .

1/ د.وليد ناجي الحيايى،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي،مرجع سابق، ص 27.

2/ د محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق ، ص ص 27-29.

2. تجميع البيانات اللازمة وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من اجراء الدراسات والتحليل. وتشمل عملية التجهيز إعادة تصنيف للبند التي تحتويها القوائم المالية. بمعنى تجزئة الحقائق الخاصة لمجموعة من الأرقام إلى جزئياتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات محددة ومتجانسة، وبمقارنة الأرقام الجزئية ببعضها البعض، ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية فان ذلك يساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي توجد بين الأرقام المختلفة. فالتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لفترة محاسبية واحدة، بل تشمل أكثر من فترة محاسبية وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة.

3. ترجمة الغرض أو الهدف إلى مجموعة من الأسئلة والمعايير.

4. تحديد نوع الأداة أو الأدوات التي سيتم استخدامها.

5. اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة.

6. تطبيق الأدوات المختارة وتقويم البيانات المستخرجة وتفسيرها بالمقارنة مع

المعدلات النمطية واشتقاق بعض المؤشرات منها.

7. استخدام المؤشرات التي تم اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل ومن ثم اقتراح

التوصيات المناسبة.

8. كتابة التقرير.

1-2-8-9 معايير التحليل المالي:

إن التوصل إلى رقم معين لا يعنى شيئاً بحد ذاته بل يتوجب على المحلل المالي

مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمنشأة وهناك عدة معايير للمقارنة⁽¹⁾

1- المعايير التاريخية: يعنى هذا المعيار دراسة النسب المالية لنفس المنشأة في السنوات

السابقة. وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمنشأة

وبيان وضعها المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة. حيث يمكن معرفة وضع المنشأة

المالي وتحديد فيما إذا كان يسير بتحسن مستمر أو يتجه إلى أوضاع أسوأ. و من عيوب

هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المنشأة المالي وأوضاع المنشآت

1/د. محمد يونس خان ود. هشام صالح غرايبه، الإدارة المالية، (عمان: مكتب الكتب الاردني، 1999م)، ص 77.

المشابهة الأخرى. كما يعاب عليه عدم دقته خاصة إذا توسعت المنشأة في أعمالها أو تم تغيير طبيعة عملها.

2-معايير الصناعة: في هذا الخصوص يتم مقارنة النسب المالية للمنشأة بالنسب المالية للمنشآت المساوية لها في الحجم والتي تتشابه في طبيعة العمل وفائدة هذا المعيار انه يعطينا فكرة جيدة عن وضع المنشأة المالي مقارنة بمثيلاتها. إلا انه يعاب عليه عدم الدقة لأنه من الصعب أن نجد منشآت مشابهة تماماً من حيث الحجم وطبيعة الأعمال ، خاصة وان الكثير من المنشآت قد أخذت بمبدأ التنوع Diversification في المنتجات للتقليل من مخاطر الاعتماد على منتج واحد .

3-المعيار النمطي: وهو عبارة عن نسب أو معدلات متعرف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قابل لاستخدام الاعتماد على توحيد كل المنشآت والقطاعات في معيار واحد ومن أمثلة المعيار النمطي إن نسبة التداول يجب ألا تقل عن 2: 1 ونسبة السيولة السريعة يجب ألا تقل عن 1: 1.

عموماً فإن جميع هذه المعايير المذكورة أعلاه مقيدة في استعمال التحليل المالي حيث يعطى المعيار التاريخي فكرة جيدة عن وضع المنشأة المالي الحالي مقارنة بأوضاعها المالية السابقة بينما يعطى معيار الصناعة فكرة جيدة عن وضع المنشأة المالي مقارنة بمثيلاتها في نفس الصناعة. كما يعطى المعيار النمطي فكرة جيدة عن الوضع المالي للمنشأة بصورة عامة ومدى توافقه مع الصورة النمطية للأوضاع المالية. وعند استخدام معيار واحد من تلك المعايير ربما لا يعطي الصورة الكاملة عن حقيقة الوضع المالي الحالي للمنشأة. وبالتالي لا يمكن من التنبؤ بمستقبلها وعليه فمن المستحسن للمحلل المالي استخدام تلك المعايير الثلاثة معاً للحصول على صورة أشمل لأوضاع المنشأة المالية وإصدار تنبؤات مستقبلية علمية.

1-8-2-10 أنواع التحليل المالي :

يمكن تصنيف التحليل المالي إلى عدة تصنيفات اعتماداً على زاوية النظر والغرض من التحليل والمستخدم له كما يلي:-

1/ من وجهة نظر المحلل يصنف إلى:

تحليل مالي داخلي: يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع بناء على تكليف من إدارة المشروع وبهدف الحصول على معلومات ملائمة من واقع البيانات المالية للمشروع لتساعد مخرجات ذلك التحليل إدارة المشروع في اتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة¹

تحليل مالي خارجي: هو الذي يقوم به أطراف من خارج المشروع وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو ترغب في إنشاء علاقات ومصالح مستقبلية مع المشروع وتكون أهداف هذه التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو غير ذلك.

2/ من وجهة نظر المستخدم: يصنف التحليل المالي إلى ثلاثة أنواع:

أ/تحليل استثماري: يسلكه المستثمر الراغب في الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار مثل القوة الإيرادية للمنشأة حاضراً ومستقبلاً، معدلات نمو المنشأة وفرص استمراريتها في المدى القريب والبعيد، مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياساتها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة لها إضافة إلى مؤشرات المخاطر.

ب/تحليل ائتماني:- ويجريه الراغب في اتخاذ قرار ائتماني (قرض) وذلك بغرض الحصول على معلومات محددة مثل قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند استحقاقها، سياسات التمويل المتبعة وإثرها على هيكل رأس المال، المخاطر التي تحيط بديونهم لدى المنشأة، أولوية الحصول على أموالهم في حالة التعرض للإفلاس، مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقويم أصولها خاصة المقدمة كضمانات.

ج- تحليل الأداء:- وهو من أنواع التحليل الداخلي ويهم إدارة المشروع في إغراض الرقابة والتخطيط وتقويم الأداء ويساعد الإدارة في رسم الخطط ومعالجة الانحرافات ومع إن البيانات المالية المناسبة لتحليل الأداء تتوفر في سجلات محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية إلا انه يمكن أيضا استخلاص بعض النسب والمؤشرات من البيانات المالية المنشورة بتقويم الأداء.

1/ د. محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سابق ، ص34.

3/على أساس الفرص:- يصنف إلى:

أ/تحليل سيولة:- يسلكه الراغب في تقويم قدرة المنشأة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ويهتم به الموردين وأصحاب الديون واجبة السداد في المدى القصير.
ب/تحليل ملاءة:- يسلكه الراغب في تقويم كفاءة المنشأة في الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ويهتم به أصحاب الديون طويلة الأجل مثل أصحاب السندات ومؤسسات التمويل .

ج/تحليل ربحية:- يسلكه الراغب في تقويم مدى مقدرة المنشأة علي تحقيق الربحية ويهتم به المستثمرون الحاليون(أصحاب الأسهم) لتحديد مدى ربحية استثماراتهم كما يهتم به المستثمرون المستقبليون.
د/تحليل كفاءة أو نشاط:- يسلكه الراغب في تقويم كفاءة ادارة المنشأة في إدارة النقدية للمنشأة في إدارة الأصول والخصوم.

4/على أساس الزمن: يصنف إلى:

- تحليل قصير الأجل:- ويوفر مؤشرات حول الاتجاهات المستقبلية لأنشطة المنشأة في المدى القريب.
- تحليل طويل الأجل: يوفر مؤشرات حول الاتجاهات المستقبلية لأنشطة المنشأة في المدى الطويل.

11-8-2-1 أدوات التحليل المالي: Analysis Tools

أشار أحد الكتاب¹ إلى أن هنالك خمسة مجموعات هامة تمثل في مجملها أدوات

التحليل المالي

1- تحليل القوائم المالية المقارنة (التحليل الافقى) Comparative Financial

.Statement Analysis

2- التحليل الراسي Common- Size Statement Analysis.

3- تحليل النسب المالية Ratio Analysis.

4- تحليل التدفق النقدي Cash Flow Analysis.

5- التقييم Evaluation.

¹ \ John Wild, Op.cit,P 24.

1/ تحليل القوائم المالية المقارنة :

يتم ذلك التحليل عن طريق مقارنة بين أرصدة الحسابات في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو خلافاهما من القوائم المالية وبين ذات ذات الأرصدة بالقوائم المالية لذات المنشأة لسنة أو سنوات سابقة وملاحظة التغير (الزيادة أو النقص في عنصر معين) في الأرقام وتحديد الاتجاه.

2/ التحليل الرأسي:-

يقوم ذلك التحليل على تحليل أرقام القائمة المالية نفسها لمنشأة محددة عبر إيجاد نسب لمفردات كل بند إلى إجمالي ذلك البند مجمع مثل نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة أو نسبة المباني إلى إجمالي الأصول الثابتة وعند تحليل قائمة الدخل تكون المبيعات في الشركات التجارية هي أساس النسبة بينما تكون الفوائد على القروض هي أساس النسبة في البنوك التجارية.

3/ تحليل النسب المالية:-

يعد من أكثر أنواع التحليل المالي استخداماً بواسطة المحللين حيث انه يقوم على خلق وإيجاد علاقات رياضية بين الأرقام الموجودة بالقوائم المالية المختلفة لمنشأة محده وتبرز صعوبته في إن أي نسبة لا بدّ إن يكون لها مدلولاً اقتصادياً أو إدارياً أو مالياً محدداً ً مثال ذلك النسب التي تقيس السيولة أو الربحية أو النشاط أو الرفع المالي أو كفاءة رأس المال.

4/ تحليل التدفق النقدي:-

يعطى ذلك النوع من التحليل صورة دقيقة عن مصادر توليد النقدية لدى المنشأة وكذلك الأنشطة التي استخدمت فيها تلك النقدية كما يمكن التنبؤ بكمية وتوقيت تدفق النقدية في المستقبل.

5/ التقييم:-

وتهتم تحليل التقييم بالتنبؤ بالقيمة المستقبلية للمنشأة حتى يتولد الأمان لدى المستثمر أو الدائن ولذا يهتم مثل ذلك التحليل بالقيمة الزمنية للنقود والقيمة المستقبلية للأصول الرأسمالية في مقابلة القيمة المستقبلية للخصوم طويلة الأجل.

1-2-8-12 التحليل المالي في المصارف التجارية:

المعايير والمؤشرات المستخدمة في عملية التحليل المالي في المصارف تمكن الجهات الرقابية من الحكم الدقيق على أداء المصرف، وتجعل الإدارة قادرة على وضع الخطط المستقبلية الكفيلة بتحسين أسلوب العمل المتبع، وكلما كانت القوائم المالية موضوعية في عرضها كانت نتائج التحليل أكثر صدقاً وفعالية، ويمكن تبويب هذه المؤشرات ضمن المجموعات الآتية:

- مؤشرات السيولة وتشمل على: نسب السيولة السريعة والعامه، ونسب السيولة وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف (نسبة الوضع النقدي، الاكتتاب بإسناد الدين العام).

- مؤشرات مصادر الأموال وتشمل: الوزن النسبي للأموال الخاصة، نسبة الأموال الخاصة إلى الودائع، نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع مصادر التمويل الخارجي، معدل نمو الودائع.

- مؤشرات التوظيف وتشمل على: الوزن النسبي للتوظيفات، نسبة التوظيفات إلى الودائع، نسبة الأموال الخاصة إلى التوظيفات.

- مؤشرات التكاليف والربحية وتشمل على:

- تحليل التكاليف: وتتضمن: الوزن النسبي للنفقات العامة للإدارة، الوزن النسبي لنفقات الاستثمار، نسبة نفقات الاستثمار إلى إيرادات الاستثمار، نسبة الفوائد المقبوضة إلى الفوائد المدفوعة.

- تحليل الربحية: وتتضمن: نسبة ربح الاستثمار إلى إيرادات الاستثمار، العائد على الأموال الخاصة، العائد على الأموال المتاحة للاستثمار.

1-2-8-13 مفهوم التحليل المالي للمصارف التجارية:-

يقوم التحليل المالي في القطاع المصرفي على فحص وتحليل القوائم المالية للمصرف ومعرفة ما يحتويه من بيانات عن فترة أو فترات ماضية بفضل الحصول على معلومات تبين وضع المصرف المالي والائتماني ومدى كفاءة السيولة وسياسات توظيف الأموال والعمليات والإدارة في المصرف ومن ثم التنبؤ بنتائج أعماله ونشاطاته في المستقبل¹.

1/ هاني الفيلي واسماعيل عباس، محاسبة البنوك، (الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2001م)، ص81.

1-2-8-14 أهداف التحليل المالي في المصارف التجارية:

يهتم الباحثون بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدامها والحكم على نتائج الأعمال في المنظمات. ويحتاج تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية عناية خاصة من القائم بالتحليل ، لان ذلك يتم بغرض تحقيق مجموعة من الأغراض البعض منها يتعلق بعملية الرقابة والبعض الآخر بالتخطيط⁽¹⁾ . إن هدف التحليل المالي يختلف باختلاف الجهة التي يوجه إليه التحليل فالإدارة مثلاً تهتم بتخطيط السيولة والربحية وتسعى لتحقيق أكبر قدر من النمو مما يتطلب نوع معين من التحليل المالي كما تسعى الأطراف الخارجية للتأكد من المقدرة الاقراضية للمصرف والملاءة النقدية في حين يهدف الملاك إلى التأكد من ربحية الأسهم ومقدرة الإدارة على إجراء توزيعات بينما تهدف الجهات الحكومية إلى التأكد من كفاية رأس المال ويمكن تلخص الأهداف المختلفة بصورة عامة فيما يلي:

- i. **المستثمر:** ويهدف أساساً إلى تعظيم العائد على المال المستثمر ويحقق له التحليل المالي الإجابة على سؤال هل يحتفظ بما يملك من أسهم أو يتخلى عنها.
- ii. **العميل:** يهتم العملاء بالخدمات المصرفية التي تقدم لهم مثل إدارة حساباتهم الجارية بسهولة ويسر إضافة الائتمان المصرفي وخطابات الضمان ومنح الاعتمادات المستندية مما يجعلهم يبحثون عن الملاءة النقدية للمصرف.
- iii. **الإدارة:** تهتم بالربحية وتحقيق النمو وذلك من خلال تعظيم الإيرادات أو خفض التكاليف مما يجعلها تلجأ إلى تحليل تفصيلي لكل التقارير المالية إضافة إلى تحليل التقارير الصادرة من المؤسسات المشابهة للتعرف على فرص الاستثمار الجديدة وتقويم الاستثمارات القائمة كما يهتم بتحليل القوائم المالية للمقرضين قبل اتخاذ قرار منح القرض أو فتح الاعتماد المستندي أو خلافه.

1-2-8-15 الجهات الحكومية والرقابية:

تهدف من خلال التحليل المالي لأحكام الرقابة على المصرف والتأكد من كفاية رأس ماله وسلامة عملياته المصرفية ومدى تطبيقه للسياسات النقدية والتمويلية لضمان استمرارية المصرف وحماية حقوق الغير لديه.

1/ د. مصطفى إسماعيل عويس ، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية ، معهد الدراسات المصرفية ، (القاهرة: البنك المركزي ، العدد 15 ، 1978/77) ، ص 20.

1-2-8-16 تقويم أداء المصارف

عرّف أحد الكتاب¹ مفهوم تقويم الأداء بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة، وهذا التعريف يسهم في توضيح مظهرين هما

الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة، ويعرف بتقويم فعالية الأداء.

الثاني: يتعلق بمدى ملائمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقويم كفاءة الأداء.

عملية تقويم الأداء في النشاط المصرفي تتطلب التقيد بالمظهرين معاً فعالية وكفاءة الأداء، لأن السعي لتحقيق الأرباح وزيادتها يحتاج إلى تقويم الكفاءة، أما تحقيق أهداف السيولة وغيرها من الأهداف المتعلقة بالنشاط المصرفي فتححتاج إلى تقويم الفعالية: أي أن عملية تقويم الأداء تسعى لتطوير القطاع المصرفي بأكمله ليصبح موازياً وفي مقدمة المصارف العربية المتطورة، وذلك بتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة من جهة، ورفع ثقة المتعاملين معه بتحقيق أفضل الموارد المالية لهم وأقل الأعباء والالتزامات المترتبة عليهم من جهة أخرى.

1-2-8-17 أهداف تقويم الأداء:

الهدف الأساسي لتقويم الأداء يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد وللوصول إلى هذا الهدف لابد من تحقيق عدد من الأهداف النوعية المتعلقة أساساً بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم لمهامهم، وليتم تحقيق الهدف الأساسي لتقويم الأداء وأهدافه الفرعية المكتملة له يجب أن يتميز بعددٍ من الخصائص أهمها: شموله لفروع وأقسام النشاط المصرفي كافة، ارتباط تقويم الأداء

1/ د. غسان قلعوى، تقويم الأداء المصرفي الإسلامي، (القاهرة: د. ن 1990م)، ص 118.

بالوظائف الإدارية الأخرى كالتنظيمية والتخطيطية، وضرورة تمتع هذه الأهداف بالواقعية والموضوعية، والقدرة العالية للقائمين عليها بتحقيق نتائج ايجابية ، كذلك الأمر تمتع هذه العملية بالمرونة والقدرة على التطور الدائم لتتماشى مع التطورات والتغييرات الحاصلة في البنية الاقتصادية عموماً والنشاط المصرفي خصوصاً.

1-2-8-18 الأسس العامة لتقويم الأداء

من الأسس الواجب تطبيقها عند تقويم الأداء¹:

1-تحديد الأهداف: لأنها الخطوة الأولى في عملية تقويم الأداء، ولأن الهدف الأساسي للمصرف هو تنمية نشاطه وتطويره ليوكب التطور الاقتصادي. وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل: بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل المصرفي، حيث يتم رسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط المصرفي ومن ثم التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطةٍ شاملة ومتكاملة.

2-تحديد مراكز المسؤولية: تعتبر مرحلة تحديد مراكز المسؤولية خطوة رئيسة في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء لأن تحديدها يقوم على أساس مبادئ التقسيم الإداري، حيث يخضع كل قسم من أقسام المصرف إلى رقابة وإشراف مسئول خاص.

3-تحديد معايير الأداء: تمثل معايير الأداء مؤشرات تزود المسؤولين عن رقابة النشاط بأساس سليم لمقارنة الأداء الفعلي بما خطط له وتحديد المعايير من المراحل الصعبة في عملية تقويم الأداء نتيجة لتعدد مؤشرات الأداء المتاحة التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام.

1-2-8-19 تقويم أداء المصارف في ظل استخدام النظم الالكترونية:

إن التطورات التي تشهدها القطاعات الاقتصادية والخدمية والعلمية دفعت بالقطاع المصرفي إلى تطوير وتحديث نفسه بما يتلاءم معها، لأنه يمثل الركيزة الأساسية لها، والانطلاقة الصحيحة لتقدم المجتمع وازدهاره، لكن استخدام الأجهزة الالكترونية لا يعني تغير جوهر الخدمات المصرفية²، بل الوسائل والأساليب المستخدمة لتقديم هذه الخدمات

1/ د. غسان قلعواوي ، مرجع سابق ، ص 98.

2/ سمير محمد الشاهد، الضوابط العامة للرقابة المصرفية وأثرها وأهميتها ، مصارف الغد ، العدد الرابع ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 2001م) ، ص 67.

هي التي تغيرت، كاستخدام بطاقات الائتمان والصراف الآلي (A.T.M)، ونظم التحويل المالي الآلي المعتمدة على شبكات الحواسب الآلية، وغيره من الخدمات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الشبكة العنكبوتية¹. وتقويم أداء النشاط المصرفي في ظل النظم المحاسبية الالكترونية، ستمكن الجهات الرقابية والراغبين بتقييم الوضع المالي للمصرف من مراقبة العمل المصرفي من بداية الدورة المالية حتى نهايتها، لكن لا بد من تمتع القائم بعملية التحليل المالي لتقويم الأداء بالخبرة العملية والعلمية في مجال العمل المصرفي والتحليل المالي والقوانين والتشريعات المصرفية بالإضافة إلى خبرته العالية في مجال الحواسب الالكترونية وتتطلق عملية الرقابة وتقويم الأداء بدءاً من تشغيل المعلومات وإنجاز الخدمات المصرفية وتسجيلها في الدفاتر وتحرير السجلات الخاصة بها انتهاءً بالقوائم المالية القابلة للنشر، بشكل عام استخدام النظم المحاسبية الالكترونية أسهم بشكل فعال في تطوير وتحسين طرق وأساليب الرقابة المصرفية التي تضمن استمرارية العمل.

1-2-8-20 أدوات التحليل المالي للمصارف التجارية:

يتطلب² التخطيط السليم للتقويم المالي للمصرف واختيار الأدوات والأساليب التي تتلاءم مع هدف التحليل المالي ونطاقه وتتعدد هذه الأدوات من حيث مدى ملاءمتها لأغراض المحلل المالي من جهة وطبيعة البيانات المالية المتاحة من جهة أخرى ويمكن تبويب أدوات التحليل المالي للمصارف الرئيسية كما يلي:

1/ التحليل الأفقي

2/ التحليل الرأسي،

3/ تحليل اتجاهات الأرقام القياسية،

4/ التحليل باستخدام النسب المالي

أولاً التحليل الأفقي:

يتضمن التحليل الأفقي تحليلاً لعناصر القوائم المالية للمصرف لعدة سنين وذلك بصياغة كل عنصر من العناصر المراد تحليلها أفقياً وإيجاد الفرق بين العنصر في سنة

1/ د. عماد صلاح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، مصارف الغد، العدد الثاني، (بيروت: اتحاد

المصارف العربية، 2004 م)، ص 78.

2/ د. عبد السلام أبو قحف ود. عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك وتطبيقاتها، (الإسكندرية: دار المعرفة

الجامعية، 2000م)، ص 59.

معينة تعتبر سنة الأساس ومن ثم صياغة الفرق في شكل نسبة مئوية يتم حسابها من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس ويساعد ذلك النوع من التحليل في معرفة مدى النمو أو الثبات أو التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن.

بشكل عام يمكن استخدام إحدى الطرق التالية للقيام بالتحليل الافقى للقوائم المالية⁽¹⁾.

1/ طريقة قوائم التغيير (الزيادة والنقص) :-

تستخدم طريقة قوائم التغيير لدراسة كل من قائمة الدخل والميزانية، حيث تقوم على مقارنة بنود هذه القوائم مع نفس البنود لقوائم مماثلة أو لنفس المصرف عن فترات سابقة. حيث يتم بناءً على هذه الطريقة وضع القوائم المراد تحليلها ودراستها عن طريق مقارنتها وذلك بوضعها بجانب بعضها البعض / ومن ثم إيجاد الفروقات بين أرقامها في شكل مقدار للتغيير بين عناصر كل قائمة وأخرى وكذلك إيجاد النسبة المئوية لهذا التغيير، ويتم تحديد النسبة المئوية للتغيير من خلال قسمة قيمة التغيير في البند على قيمة البند في السنة الأولى (سنة الأساس) ثم ضربه في 100%.

ولكي تكون هذه الطريقة مفيدة للمستخدم، يجب أن تعد بطريقة تسهل عملية اجراء المقارنات ودراسة النتائج وتأخذ هذه الطريقة الشكل التالي:

العنصر	القيمة		قيمة التغيير		النسبة المئوية للتغيير	
	السنة الأولى	السنة الثانية	الزيادة	النقص	الزيادة	النقص
النقدية	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX
أوراق قبض	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX
الودائع	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX

علي افتراض أن المقارنة تتم بين ميزانيتين عموميتين لعامين متتاليين لأحد المصارف فيتم وضع هاتين الميزانيتين بجانب بعضهما البعض كما أدناه ويتم حساب نسبة التغيير كالتالي:

1 / محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سابق ، ص 103.

البيان	1	2	التغير بين 2/1	% للتغير
نقد بالصندوق و المصرف المركزي	XXX	XXX	XXX	XXX
المصارف المحلية	XXX	XXX	XXX	XXX
محفظة الأوراق التجارية	XXX	XXX	XXX	XXX
القيم برسم القبض لأجل قصير	XXX	XXX	XXX	XXX
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	XXX	XXX	XXX	XXX
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات	XXX	XXX	XXX	XXX
حسابات مدينة أخرى	XXX	XXX	XXX	XXX
الاستثمارات المالية والمساهمات	XXX	XXX	XXX	XXX
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	XXX	XXX	XXX	XXX
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	XXX	XXX	XXX	XXX
مجموع الموجودات		XXX		
الحسابات النظامية				
الكفالات والقبولات وضمانات احتياطية	XXX	XXX	XXX	XXX
حسابات نظامية أخرى	XXX	XXX	XXX	XXX
مجموع الأصول		XXX		
الخصوم				
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	XXX	XXX	XXX	XXX
الودائع لأجل وودائع التوفير	XXX	XXX	XXX	XXX
المصارف المقيمة	XXX	XXX	XXX	XXX
أرصدة دائنة أخرى	XXX	XXX	XXX	XXX
المصرف المركزي	XXX	XXX	XXX	XXX
حسابات مجمدة	XXX	XXX	XXX	XXX
الأموال المقترضة	XXX	XXX	XXX	XXX
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	XXX	XXX	XXX	XXX
الفوائد المحفوظة	XXX	XXX	XXX	XXX
الاحتياطيات	XXX	XXX	XXX	XXX
رأس المال المدفوع	XXX	XXX	XXX	XXX
لمشاريع الاستثمارية تنفيذاً للخطة				
أرباح مدورة من السنين السابقة	XXX	XXX	XXX	XXX
أرباح الدورة الحالية	XXX	XXX	XXX	XXX
مجموع المطلوبات				
المقابل للحسابات النظامية	XXX	XXX	XXX	XXX
مجموع المطلوبات	XXX	XXX	XXX	XXX

يتم حساب نسبة التغير كما يلي:

قيمة الزيادة أو النقص

% 100X

= نسبة التغير

قيمة العنصر في السنة الأولى
الجدول أدناه يبين قائمة الدخل المعدة وفقاً لأسلوب التحليل الأفقي

البيان	1	2	مقدار التغير	% للتغير
الفوائد المقبوضة	XXX	XXX	XXX	XXX
الفوائد المدفوعة	XXX	XXX	XXX	XXX
صافي الدخل من الفوائد	XXX	XXX	-	-
الدخل بدون الفوائد		XXX	-	-
العمولات المقبوضة	XXX	XXX	XXX	XXX
إيرادات محفظة الأوراق المالية	XXX	XXX	XXX	XXX
استرداد نفقات عامة للإدارة	XXX	XXX	-	-
إيرادات الأموال الخاصة بالمصرف	XXX	XXX	-	-
إجمالي الدخل بدون الفوائد	XXX	XXX	-	-
المصروفات بدون الفوائد		XXX	-	-
الرواتب والأجور	XXX		XXX	XXX
تعويضات الموظفين	XXX		XXX	XXX
نفقات النقل	-	XXX	-	-
الأعباء الاجتماعية	XXX	XXX	XXX	XXX
الإيجارات والتأمين	XXX		XXX	XXX
ادوات مكتبية	XXX		XXX	XXX
صيانة الموجودات	XXX	XXX	-	-
ضرائب العقارات المرهونة	XXX	XXX	-	-
النفقات المختلفة	XXX	XXX	XXX	XXX
العمولات المدفوعة	XXX	XXX	XXX	XXX
المخصصات	XXX	XXX	XXX	XXX
الاستهلاكات	XXX	XXX	XXX	XXX
إجمالي المصروفات بدون الفوائد	XXX	XXX	-	-
إجمالي الدخل	XXX	XXX	-	-
ضريبة الدخل	XXX	XXX		
صافي دخل الاستثمار بعد الضريبة	XXX	XXX		
واردات سنين سابقة	XXX	XXX	XXX	XXX
الاسترداد من المخصصات	XXX		-	-
غرامات تأخير	-	XXX	-	-
نفقات سنين سابقة	-	XXX	-	-
صافي الدخل قبل الاحتياطات	XXX		-	-
احتياطي قانوني	XXX	XXX	XXX	XXX
احتياطي خاص	XXX	XXX	XXX	XXX
زيادة رأس المال	XXX	XXX	XXX	XXX
صافي الدخل المعد للتوزيع	XXX	XXX	XXX	XXX

2/ طريقة تحليل القوائم المالية باستخدام الأرقام القياسية :-

عندما يكون عدد السنوات المراد مقارنة قوائمها المالية أكثر من ثلاثة سنوات فإن المقارنة بواسطة استعمال قوائم الزيادة والنقص تكون صعبة وتكون أفضل طريقة لدراسة اتجاهات تغير القوائم المالية عن فترة طويلة هو استخدام طريقة الأرقام القياسية وفقاً لهذه الطريقة يجب اختيار سنة معينة يطلق عليها سنة الأساس Basic Year ويعطى الرقم 100 ويتم استخراج الأرقام القياسية لبقية السنوات المقارنة على ضوء سنة الأساس⁽¹⁾.

تأخذ هذه الطريقة الشكل أدناه :

البيان	1	%	2	%	3	%	التغير بين 2/1	%	التغير بين 3/2	% للتغير
النقدية	XXX	XXX	XXX	XXX						
أوراق قبض	XXX	XXX	XXX	XXX						

ثانياً التحليل الرأسي :

يقوم هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية المختلفة في المصرف، بإيجاد نسبة كل عنصر من عناصر القوائم المالية إلى إجمالي الأصول، أي يتم تحديد كل بند إلى الإجمالي مضروباً بنسبة مئوية، ويبين الجدولان الآتيان مقدار التغير والتطور في عناصر القوائم المالية بالنسبة إلى إجمالي الخصوم والأصول، الجدول أدناه يوضح قائمة مركز المالي افتراضية لمصرف تجاري معنة وفقاً لأسلوب التحليل الرأسي لعامين متتاليين

تم حساب النسبة في عمود النسبة المئوية للعنصر كالاتي:

قيمة البند

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{أجمالي الدخل}} \times 100\%$$

أجمالي الدخل

1/ المرجع السابق ، ص 112 .

النسبة المئوية للعنصر		السنة المالية		البيان
		2	1	
				الأصول
XXX	XXX	XXX	XXX	نقد في الصندوق وفي المصرف المركزي
XXX	XXX	XXX	XXX	المصارف المحلية
XXX	XXX	XXX	XXX	محفظه الأوراق التجارية
XXX	XXX	XXX	XXX	القيم برسم القبض لأجل قصير
XXX	XXX	XXX	XXX	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينيه
XXX	XXX	XXX	XXX	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية
XXX	XXX	XXX	XXX	حسابات مدينة أخرى
XXX	XXX	XXX	XXX	الاستثمارات المالية والمساهمات
XXX	XXX	XXX	XXX	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
XXX	XXX	XXX	XXX	الأموال الثابتة والموجودات الأخرى
XXX	XXX	XXX	XXX	مجموع الموجودات
				الحسابات النظامية
XXX	XXX	XXX	XXX	الكفالات والقبولات وضمانات احتياطية
XXX	XXX	XXX	XXX	حسابات نظامية أخرى
XXX	XXX	XXX	XXX	مجموع الأصول
				الخصوم
XXX	XXX	XXX	XXX	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة
XXX	XXX	XXX	XXX	الودائع لأجل وودائع التوفير
XXX	XXX	XXX	XXX	المصارف المقيمة
XXX	XXX	XXX	XXX	أرصدة دائنة أخرى

الجدول أدناه يبين قائمة الدخل المعدة وفقاً لأسلوب التحليل الرأسي لثلاث سنوات مالية

تم حساب النسبة في عمود النسبة المئوية للعنصر كالآتي:

قيمة البند

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة البند}}{\text{أجمالي الدخل}} \times 100\%$$

أجمالي الدخل

التوزيع النسبي للسنة المالية 100X			3	2	1	البيان
3	2	1				
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	الفوائد المقبوضة
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	الفوائد المدفوعة
			XXX	XXX	XXX	صافي الدخل من
						الدخل بدون
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	العمولات
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	إيرادات محفظة
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	استرداد نفقات
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	إيرادات الأموال
			XXX	XXX	XXX	إجمالي الدخل
						المصروفات
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	الرواتب والأجور
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	التعويضات
XXX	XXX	-	XXX	XXX	-	نفقات النقل
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	الأعباء
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	الإيجارات
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	الأدوات المكتبية
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	إصلاح وصيانة
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	رسوم وضرائب
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	النفقات المختلفة
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	العمولات
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	المخصصات
XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	XXX	الاستهلاكات
			XXX	XXX	XXX	إجمالي
			XXX	XXX	XXX	إجمالي الدخل
			XXX	XXX	XXX	ضريبة الدخل
			XXX	XXX	XXX	صافي دخل
			XXX	XXX	XXX	واردات السنين
			XXX	XXX	XXX	الاستردادات من
			-	XXX	-	غرامات تأخير
			-	-	-	نفقات سنين سابقة
			XXX	XXX	XXX	صافي الدخل قبل
						الاحتياطيات
			XXX	XXX	XXX	احتياطي قانوني
			XXX	XXX	XXX	احتياطي خاص
			XXX	XXX	XXX	زيادة رأس المال
				XXX	XXX	صافي الدخل

ثالثاً تحليل النسب المالية: Ratio Analysis

إن أول من لجأ إلي تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المحاسبية هم رجال البنوك بغية التعرف علي مراكز القوة والضعف في المنشآت التي تطلب انتمان من البنك بالإضافة إلي ذلك فإن النسب المحاسبية تستخدم في استخراج وعرض المعلومات بطريقة علمية وفي مراقبة النشاط والتعرف علي اتجاهاته وتساعد في الوصول إلي حالة من التوازن بين العوامل المالية والإنتاجية المختلفة في البنك.¹

تعتبر النسب المالية من أقوى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي و الإداري وتعنى كلمة النسب العلاقة الرقمية أو الكمية بين بندين أو متغيرين ويتم حساب النسبة بتقسيم رقم على آخر⁽²⁾.

يستفاد من تحليل النسب المالية كأداة لقياس كفاءة كافة جوانب الأداء المالي بالمصرف التجاري من خلال المعلومات التي يتم الحصول عليها حول السياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للمصرف التجاري ويبين ذلك النوع من التحليل المالي نقاط القوة والضعف في المصرف التجاري. ويستفيد من ذلك التحليل المالي عدة جهات داخلية وخارجية منها إدارة المصرف والمستثمرون والمقرضون، المودعون، المساهمين، والأجهزة الحكومية وغيرهم.

تعريف النسب

النسبة المالية عبارة عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وتمثل هذه العلاقة ارتباطاً ذات مغذى بأحد أو بكل الأهداف الأساسية التي تسعى المنشأة لتحقيقها. وتهدف النسب المالية أو المؤشرات المستخرجة من بيانات القوائم المالية إلي توفير معلومات هامة ومفيدة عن السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات وربحية المنشأة⁽³⁾.

تصنف المؤشرات المالية عادة إلى خمسة مجموعات تمثل في تحليل نسب السيولة، نسب كفاية حقوق الملكية، مؤشرات توظيف الأموال، تحليل الربحية، تحليل النمو.

1/ د. محمود محمود السجاعي، مرجع سابق ، ص 638.

2/ د. محمد يونس خان ود. هشام صالح غرايبه ، مرجع سابق ، ص 68 .

3/ ليستر هينجز ، مرجع سابق ، ص 68.

أولاً نسب السيولة Liquidity Ratio:

وهي مجموعة من المؤشرات تختص بقياس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل وبوجه خاص المسحوبات من الودائع إن نسب السيولة من أهم المؤشرات المالية والتي يجب إن تضعها إدارة المصرف نصب عينها وذلك لان هذه النسب تخضع لرقابة مستخدمي القوائم المالية وخاصة المودعين والسلطات النقدية وحدوث انحراف سلبي في هذه النسب عن النسب المعيارية لهز ثقة مستخدمي القوائم المالية في المصرف وفي قدرته على مواجهة التزاماته.

وسائل توفر السيولة للمصرف التجاري:

تتعدد السبل أمام المصرف التجاري لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة المتطلبات النقدية والالتزامات قصيرة الأجل لتشمل:¹

1. النقدية بخزائن المصرف، والودائع لدي المصارف الأخرى
2. فائض الإحتياطي القانوني المودع لدي البنك المركزي
3. الإحتياطي القانوني المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل يمكن تحويلها فوراً إلي نقدية بدون خسائر

يتضمن تحليل السيولة دراسة المعيار النقدي، ونسبة الإحتياطي، ومعيار السيولة، ونسبة السيولة⁽²⁾.

1/ المعيار النقدي: يشير هذا المعيار إلى مدى كفاية الأصول النقدية للمصرف التجاري في سداد الودائع ويهتم بهذا المعيار جمهور عملاء المصرف (المودعين) بشكل خاص كما يستفيد منه بقية الطوائف التي لها مصالح مع المصرف حيث أن قدرة المصرف علي سداد الودائع عند الطلب تعني قدرته علي الاستمرار في المدى القصير بشكل غير مباشر ويحسب كالاتي :

المعيار النقدي =

نقدية بالخرزينة + الأرصدة لدى المصرف المركزي + المستحق علي البنوك

الودائع + المستحق للبنوك

1/ د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدل لاتخاذ القرارات ، ط 3 (القاهرة : المكتب العربي الحديث ،

1996م) ، ص 410.

2/ د. عبد الغفار حنفي ، إدارة المصارف ، مرجع سابق ، ص 68.

2/ نسبة الإحتياطي :

تمثل علاقة بين الأرصدة التي يحتفظ بها البنك التجاري والودائع زائداً المستحق للبنوك ويتم حساب هذه النسبة على أساس المتوسط اليومي لأيام العمل الرسمية خلال الشهر ويحسب كالاتي:

$$\text{نسبة الاحتياط} = \frac{\text{متوسط الرصيد بالمصرف المركزي}}{\text{متوسط (الودائع + المستحق للبنوك)}}$$

3/ معيار السيولة :

وهو أكثر شمولاً من المعيار النقدي ويتكون بسط النسبة من الأصول النقدية مضافاً إليها أذون الخزينة والأدوات المالية . أما المقام فيتكون من التزامات البنك تجاه المودعين. ويوضح المعيار النسبة التي تغطيها الأصول السائلة من الودائع والبنوك والمراسلين في جانب الخصوم .

معيار السيولة =

$$\frac{\text{النقدية بالخزينة} + \text{ح/ المصرف المركزي} + \text{الأوراق المالية} + \text{(التمويل قصير الأجل)}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{الهوامش}}$$

$$\text{بصفة عامة معيار السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$$

لابد أن يكون ناتج هذه النسبة 1.5 إلى 2 مرة مما يعنى قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته .

4/ نسبة السيولة القانونية: تداخلت التشريعات في الدول المختلفة لإلزام البنوك العاملة فيها بالاحتفاظ بقدر مناسب من النقدية يكفى لمواجهة طلبات السحب المتوقعة وغير المتوقعة عليها ويطلق على هذا القدر المناسب من النقدية اصطلاح نسبة السيولة القانونية

$$\text{Legal Liquidity Ratio التي تحسب طبقاً للمعادلة}^1$$

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}}{\text{حجم الودائع لدى البنك}}$$

¹ / د. منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 410.

وتشمل الحسابات التي توضع في بسط النسبة فيما يلي:-

- 1- النقدية.
 - 2- أرصدة لدى المصرف المركزي.
 - 3- ذهب.
 - 4- شيكات وحوالات وكوبونات وأوراق مالية وعمليات أجنبية تحت التحصيل.
 - 5- أدون الخزانة.
 - 6- أوراق تجارية مخصوم.
 - 7- أوراق الحكومة والأوراق المضمونة منها.
 - 8- أرصدة مستحقة على البنوك.
- في حالة الاقتراض من البنك المركزي أو غيره من المصارف بضمان هذه الأصول أو بعضها يجب استئزال قيمة القرض من جملة الأصول.
- مقام النسبة : ويشمل الحسابات التالية :-

- 1- شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع.
- 2- أرصدة مستحقة للبنوك.
- 3- ودائع بالعملة المحلية.
- 4- القيمة غير المغطاة نقداً من مبالغ خطابات الضمان المصدرة وذلك بعد استبعاد القيمة المغطاة نقداً من خطابات الضمان الابتدائية والقيمة غير المغطاة نقداً من خطابات الضمان المكفولة من بنوك الدرجة الأولى بالخارج

ثانياً معايير كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratios :-

يرتبط رأس المال في مجال صناعة البنوك باعتبارات الأمان والثقة لدى مجموع العملاء والمودعين. كما أن العائد على رأس المال يعتبر مؤشراً على درجة نجاح إدارة البنك في استثمار الأموال المتوفرة لديها بالشكل الأمثل. وهنا يثور تساؤل حول مقدار رأس المال الملائم لتحقيق أغراض البنك لمشروع تجارى، وللأسف لا توجد إجابة عن هذا السؤال لسبب منطقي هو أن رأس المال يجب أن يكون ملائم لخصائص وطبيعة أصول البنك والتزاماته⁽¹⁾.

^{1/} د. احمد صلاح عطية ، مرجع سابق ، ص 329 .

رغم ما تقدم إلا أن هنالك بعض النسب المالية التي تقيس مدى كفاية وملائمة رأس مال المصرف التجاري وتهتم بها الأجهزة الرقابية والحكومية بشكل خاص كما يهتم بها المودعين والمقرضين أيضا وهي كما يلي:

1/ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

وتعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل أصوله ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2/ معايير كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع¹:

توضح لنا:

- مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل.
 - علاقة حقوق الملكية بالودائع.
- ومن المفهوم انه كلما زادت نسبة حقوق الملكية للودائع كان ذلك في صالح المودعين. أما انخفاضها فيكون في صالح المالكين.

$$\text{النسبة} = \frac{\text{قيمة حقوق الملكية}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$

$$= \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطيات} + \text{الأرباح (الخسائر)}}{\text{ودائع وحسابات جارية} + \text{بنوك ومراسلون}} \times 100\%$$

3/ كفاية حقوق الملكية في مقابل مخاطر الاستثمار²:

أ- حقوق الملكية إلى الاستثمارات ويقصد بالاستثمارات كافة أوجه الاستخدام لأموال المصرف التي تشمل أذون الخزانة + الأوراق المالية + الأوراق التجارية المخصومة + القروض والسلفيات فانخفاض قيمة هذه الاستثمارات لأي سبب يؤثر على حقوق الملكية والتزامات البنك تجاه الغير ولذلك يمكن من خلال هذه النسبة التعرف على مدى كفاية حقوق الملكية لمقابلة الخسائر المتوقعة والناجمة عن الاستثمار دون المساس بالودائع وتحسب كما يلي

¹ / د. محمود محمود السجاعي ، مرجع سابق ، ص 643.

² / د. عبد الغفار حنفي ، إدارة المصارف ، مرجع سابق ، ص 336.

$$\frac{\text{حقوق الملكية} \times 100}{\text{الاستثمارات}} = \text{النسبة}$$

$$100 \times \frac{\text{راس المال} + \text{الاحتياطيات} + \text{الأرباح غير الموزعة}}{\text{أذون الخزانة} + \text{أوراق مالية} + \text{أوراق تجاريه مخصوصة} + \text{سلفيات وقروض}}$$

ب – راس المال الحر إلى الاستثمارات: يقصد براس المال الحر حقوق الملكية ناقصاً الأصول الثابتة وتبين هذه النسبة مدي قدرة راس مال المصرف الحر على مقابلة مخاطر الاستثمارات دون الحاجة إلي اللجوء للتصرف في الأصول الثابتة للمصرف ويتم حسابها كما يلي:

$$= \frac{\text{حقوق الملكية} - \text{ناقص الأصول الثابتة}}{\text{الاستثمارات}} \times 100$$

ج – حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة:- و تبين هذه العلاقة مدي قدرة حقوق الملكية علي مقابلة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الوفاء في الاستثمارات. ويقصد بالأصول الخطرة الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات . حيث تبين هذه العلاقة قيمة الانخفاض الناشئ عن عدم الوفاء في الاستثمارات عامة الذي يمكن مقابله عن طريق استخدام حقوق الملكية بدون المساس بالتزامات المصرف تجاه الغير. وتحسب تلك النسبة كما يلي:

$$= \frac{\text{حقوق الملكية} \times 100}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

$$\text{أو} = \frac{100 \times \text{حقوق الملكية}}{\text{الأوراق التجارية المخصومة} + \text{القروض والسلفيات}}$$

د – رأس المال الحر إلى الأصول الخطرة:- تبين هذه العلاقة مدي ما يمكن أن يقابله رأس المال الحر من مخاطر عدم الوفاء بصفة عامة دون التعرض لالتزامات المصرف تجاه الغير والناشئة عن أموال الودائع ويتم قياسها كما يلي:

$$= \frac{100 \times \text{حقوق الملكية} - \text{الأصول الثابتة}}{\text{الأصول ذات المخاطر}}$$

أو = $100 \times \frac{\text{رأس المال الحر}}{\text{الأوراق التجارية المخصومة} + \text{القروض والسلفيات}}$

الأوراق التجارية المخصومة + القروض والسلفيات

4/ حقوق الملكية إلي القروض:

تعبر هذه النسبة عن هامش الأمان Safety Margin في مقابل مخاطر الاستثمار حيث تعبر عن مدى تغطية حقوق الملكية للقروض والسلفيات الممنوحة للعملاء ويتم حسابها كما يلي:

$$100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}} =$$

كلما زاد معدل هذه النسبة كانت الزيادة تعنى مقدرة أكبر للمصرف التجاري في تحمل مخاطر عدم استرداد القروض الممنوحة للغير وإمكانية تغطية خسائرها من حقوق الملكية وبالتالي زادت الثقة لدي المودعين في مقدرة المصرف علي رد ودائعهم عند الطلب.

ثالثاً معايير توظيف الأموال (نسب النشاط Activities Ratio):

وهي مؤشرات تقيس مدى فعالية وكفاءة المصرف في استخدام موارده المتاحة سواء كانت تلك الموارد من أموال حقوق الملكية أو أموال الودائع وتوجد عدة مؤشرات لذلك أهمها:

1-نسبة القروض إلي الودائع: يطلق علي هذه النسبة أحيانا معدل إقراض الودائع وهي تقيس نسبة ما تم استثماره من الودائع في منح قروض. من المعروف أن استثمار الأموال في القروض يعد أفضل من استثمارها في أوراق مالية نظراً لارتفاع عائد القروض بالمقارنة مع العائد من الاستثمار في الأوراق المالية ويتم حسابها كالاتي¹:

$$100 \times \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} =$$

كلما زادت هذه النسبة زادت تبعاً لها احتمالات الربحية نسبة لزيادة الفوائد المقبوضة (أو التي ستقبض) من القروض وفي المقابل قلت احتمالات الأمان نسبة لزيادة مخاطر عدم الوفاء.

¹/ د. احمد صلاح عطية ، مرجع سابق ، ص 333.

2- نسبة الاستثمارات إلي الودائع: هذه النسبة تعبر عن العلاقة بين أموال الودائع والاستثمار في الأوراق المالية حيث تقيس نسبة ما تم استثماره من أموال الودائع في شراء الأوراق المالية ويتم حسابها كالاتي :

$$= \frac{\text{الاستثمارات في الأوراق المالية}}{100 \times \text{الودائع}}$$

3-معدل توظيف الودائع:يعطي هذا المعدل صورة إجمالية صادقة عن مدى توظيف المصرف لأموال الودائع ويحسب كالاتي:

$$= \text{نسبة القروض إلي الودائع} + \text{نسبة الاستثمارات إلي الودائع}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{القروض} + \text{الاستثمارات في الأوراق المالية}}{100 \times \text{الودائع}}$$

4-معدل توظيف الموارد:وهي تعبر عن مدى ما يستخدمه المصرف من الأموال المتاحة سواء في صورة ودائع أو حقوق ملكية سواء في شكل أذون الخزانة والأوراق المالية والاستثمارات والأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات وتعد هذه العلاقة مؤشراً جيداً لبيان سياسة البنك من زاوية الموقف الحالي وتطورها في الماضي وأفاقها المحتملة في المستقبل.¹

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{الاستثمارات}}{100 \times \text{الودائع} + \text{حقوق الملكية}}$$

رابعاً نسب الربحية Profitability Ratio:

وهي نسب مالية تقيس قدرة المصرف علي تحقيق الأرباح من إجمالي الموارد المتاحة له. ومعلوم أن الجزء الأكبر من الموارد المتاحة للمصرف تأتي من أموال الودائع ، ولذا فإن نسب الربحية تعد مقياساً جيداً لمدى كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من خلال استثمار أموال الودائع دون التعرض لمشاكل عسر السيولة. وكلما زادت الأرباح دل ذلك علي دقة وفعالية إدارة المصرف في استخدام الموارد المتاحة من حقوق الملكية وأموال الودائع كما أن ارتفاع مؤشر الربحية يعتبر عاملاً جاذباً لمزيد من الاستثمارات في ملكية المصرف كما يساهم مع عوامل أخرى في جذب أموال الودائع

¹/ د. محمود محمود السجاعي ، مرجع سابق ، ص 645 .

حيث يزيد ثقة واطمئنان المودعين علي ودائعهم.وهناك عدة مؤشرات لقياس الربحية تتلخص فيما يلي:

1/ معدل العائد علي الأصول (ROA): تعبر هذه النسبة عن مدي حسن استخدام الأصول في المصرف فهي تقيس مقدار الربح المحقق عن كل جنيه من قيمة الأصول المستثمرة في المصرف ويتم حسابها كالاتي:

$$\text{معدل العائد علي الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل المحقق}}{100X \text{ اجمالي الأصول}}$$

نظراً¹ لأن الأصول السائلة في تغير مستمر يفضل أخذ متوسط الأصول الموجودة لدي البنك خلال العام بدلاً عن إجمالي الأصول وذلك كالاتي: الأصول أول المدة + الأصول آخر المدة ÷ 2 تصبح النسبة :

$$\text{العائد علي الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل المحقق}}{100X \text{ متوسط الأصول}}$$

وبناءً علي معادلة الدخل: صافي الدخل = الإيرادات - المصروفات فإن هنالك مؤشرات أخرى يمكن استخراجها لتحديد مدي الزيادة في إيرادات الفترة أو مدي النقص في مصروفاتها من أجل تحليل أكثر دقة يساعد في تقويم اكسر دقة كما يستطيع المستخدم له بناء تنبؤات اقرب للتحقق وتلك المؤشرات هي:

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{100X \text{ متوسط الأصول}}$$

$$\text{نسبة إجمالي المصروفات إلي الأصول} = \frac{\text{إجمالي المصروفات}}{100X \text{ متوسط الأصول}}$$

بناءً علي ما تقدم يمكن التوصل إلي معدل العائد علي الأصول بطرح نسبة إجمالي المصروفات إلي متوسط الأصول من نسبة إجمالي الإيرادات إلي متوسط الأصول

2/ معدل العائد علي حقوق الملكية (ROE): أحد أهم الأهداف الرئيسية لإدارة المصرف هو تحقيق الدخل لحملة الأسهم . كما أن أحد مقاييس نجاح أي شركة هو معد العائد علي حقوق الملكية.¹

^{1/} المرجع السابق ، ص 647.

تقيس هذه النسبة ربحية الجنية الواحد من الاستثمارات المقدمة من أصحاب الأسهم في المصرف ويتم حسابها كآتي :

$$\text{معدل العائد علي حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{100X \text{ حقوق الملكية}}$$

جدير بالذكر أن حقوق الملكية تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

3/ معدل العائد على الودائع (ROD) Return on Deposits: وهو علاقة بين الأرباح المحققة وجملة الودائع حيث تقيس هذه النسبة الأرباح المحققة بواسطة المصرف من خلال استخدامه للودائع كآتي :

$$\text{معدل العائد علي الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{100X \text{ الودائع}}$$

3/ معدل العائد على الموارد: ويقيس هذا المعدل العائد علي إجمالي الموارد المستخدمة في المصرف ويتم استخراجها بواسطة قسمة صافي الربح بعد الضريبة علي جملة الخصوم وحقوق الملكية كما يلي:

$$\text{معدل العائد علي الموارد} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{100X \text{ حقوق الملكية} + \text{الخصوم}}$$

من الواضح أن هذا المعدل لا يخرج عن كونه معدل العائد علي الأصول علي أساس أن مجموع الخصوم ورأس المال لا بد أن يساوي مجموع الأصول.²

خامساً معدلات النمو Growth Ratio: وهي مؤشرات مالية تستخدم في قياس نمو المصرف التجاري الإجمالي أو النمو في بند معين من بنود الأصول أو الخصوم أو حقوق الملكية وذلك عبر الزمن إما بحساب الاتجاه خلال عدد من السنين أو بالقياس إلي سنة أساس محدد ويمكن قياس النمو في المصرف التجاري من خلال عدة مؤشرات مالية يتم قياسها في شكل نسبة و دائماً ما يكون بسط النسبة من بنود العام الحالي بينما يكون مقام النسبة من بنود العام السابق أو سنة أساس المحددة.

¹/ري اتش جاريسون وأريك نورين ، مرجع سابق ، ص955.

²/د. أحمد صلاح عطية ، مرجع سابق ، ص 329.

يتم حساب النمو في الميزانية ككل وذلك بنسبة إجمالي الأصول إلي إجمالي الخصوم في السنة السابقة كالآتي:

$$\text{معدل النمو الإجمالي} = \frac{\text{إجمالي الأصول خلال العام}}{100X \text{ إجمالي الخصوم في السنة السابقة}}$$
$$\text{أو} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{100X \text{ إجمالي الخصوم في سنة الأساس}}$$

يتم قياس النمو بنفس الطريقة في القروض والودائع والدخل وحقوق الملكية و توزيعات الأرباح وذلك كما يلي :

$$\text{معدل النمو في القروض} = \frac{\text{إجمالي القروض خلال العام}}{100X \text{ إجمالي القروض في السنة السابقة}}$$
$$\text{أو} = \frac{\text{القروض خلال العام}}{100X \text{ إجمالي القروض في سنة الأساس}}$$

$$\text{معدل النمو في الودائع} = \frac{\text{إجمالي الودائع خلال العام}}{100X \text{ إجمالي الودائع في السنة السابقة}}$$
$$\text{أو} = \frac{\text{إجمالي الودائع خلال العام}}{100X \text{ إجمالي الودائع في سنة الأساس}}$$

$$\text{معدل النمو في الدخل} = \frac{\text{صافي دخل العام}}{100X \text{ صافي دخل السنة السابقة}}$$
$$\text{أو} = \frac{\text{صافي دخل العام}}{100X \text{ صافي الدخل في سنة الأساس}}$$

$$\text{معدل النمو في حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{100X \text{ إجمالي حقوق الملكية في السنة السابقة}}$$
$$\text{أو} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{100X \text{ إجمالي حقوق الملكية في سنة الأساس}}$$

$$\text{معدل النمو في ربحية السهم} = \frac{\text{ربحية السهم}}{100X \text{ ربحية السهم في السنة السابقة}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{ربحية السهم}}{100X} \\ \text{ربحية السهم في سنة الأساس}$$

يخلص الباحث إلي أنه في مجال نشاط المصارف التجارية يعتبر التحليل المالي من بين الوسائل الرئيسية لتقويم نشاط المصرف و الذي يمكن أن يكون في صورة القوائم المالية المقارنة – التحليل الأفقي والرأسي - وتحليل النسب المالية، ويزود التحليل المالي الأطراف المعنية داخل وخارج المصرف ببعض المعايير والمؤشرات للحكم على مدى سلامة وملائمة السياسات والاستراتيجيات المالية والإدارية المتبعة كما يعطى مؤشرات هامه لما يمكن أن يكون عليه مستقبل المصرف. ولاغني عن التحليل المالي للتنبؤ باستمرار المصرف أو فشله في المستقبل أيضاً التنبؤ بمعدلات نموه. غير أن هذا التحليل لا معنى له بحد ذاته ما لم يتم مقارنة نتائجه مع مثيلاتها في الوحدات الأخرى في ذات القطاع، أو مع النسب في السنوات الأخرى لنفس المصرف. مع مراعاة المعايير النمطية ومعايير الصناعة.

كما أن التحليل المالي يستخدم في مجالات الرقابة الحكومية للتأكد من ملائمة رأس المال وإتباع السياسات الاقتصادية والنقدية للدولة في مجالات الاستثمار والتمويل كما يستخدم للأغراض الضريبية

هذا ولا يعني أن التحليل المالي هو الأداة الوحيدة لتقويم الأداء بل هناك وسائل أخرى لعل أهمها الرقابة الذاتية التي يقوم بها مجلس الإدارة على نشاط المصرف، وهذه الرقابة (التقويم) هي وسيلة تقييم ذات أهمية من نوع خاص.

الفصل الثاني

الاندماج المصرفي الإطار المفاهيمي

ويتناول بالدراسة مفهوم وأشكال ودوافع وأهداف الاندماج المصرفي إضافة الى

دراسة اسس ومبادئ المحاسبة عن الاندماج المصرفي ويحتوي علي مبحثين:

المبحث الأول : مفهوم ودوافع وأهداف وأشكال الاندماج المصرفي

المبحث الثاني : المحاسبة عن الاندماج المصرفي

1-2 مفهوم ودوافع وأهداف وأشكال الاندماج المصرفي

لعل الظهور العالمي للتكتلات الاقتصادية الكبيرة والعلاقة والتي تكونت عبر عمليات توحيد المصالح بين منظمات الأعمال المختلفة من شركات تجارية وصناعية و مؤسسات مالية يمثل احد الأحداث الهامة التي تميز بها الاقتصاد العالمي في نهايات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي . وجاء ظهور تلك التكتلات الاقتصادية العملاقة استجابة للتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم كنتاج طبيعي لثورة الاتصالات و ظهور العولمة Globalization وذلك بانتشار الشركات العالمية متعددة الجنسيات Multinational Companies مما يتطلب زيادة كبيرة في حجم الإنتاج وتعدد وتنوع في المنتجات علاوة علي تغيير أنماط النشاط ونظم الإدارة والمحاسبة وذلك لتعدد الاسواق التي تعمل فيها تلك الشركات مما يعنى التنوع في انماط سلوك المستهلكين علاوة على الاختلاف الكبير بين الدول التي تعمل فيها تلك الشركات فى الانظمة السياسية والمالية والتشريعات القانونية. مما يستدعى زيادة كبيرة في رؤوس الأموال والموجودات الرأسمالية التي تفضل الشركات اقتنائها عن طريق نظام الاستئجار laese وذلك بسبب المزايا المالية والتشغيلية والمزايا الاخرى المتعلقة بالمخاطرة التي يوفرها اتفاق الاستئجار¹ او عبر اندماجها مع شركات أخرى توفيراً للزمن وتقليلاً للتكلفة حيث ان امتلاك اصول رأسمالية كالمبانى مثلاً يتطلب وقتاً طويلاً كما ان الانشاء الجديد يتطلب تكلفة اعلى من ذلك القائم فعلاً.

تستخدم منظمات الأعمال أساليب ادارية مثل عقد الاتفاقات التجارية أو شراء وبيع الاسهم وذلك لتكوين تلك التكتلات الاقتصادية والتي تتخذ بدورها أشكالاً قانونية مختلفة منها الانضمام والاتحاد أو قد تقوم إحدى الوحدات الاقتصادية بامتلاك أو السيطرة Holding على وحدة (أو وحدات) اقتصادية أخرى لينتج عن ذلك شركة قابضة (ام) ومجموعة شركات تابعة .

برز موضوع الدمج المصرفي كأحد الوسائل الفاعلة فى معالجة الأزمة المصرفية وبصفة خاصة المصارف المتعثرة، إضافة الى مشكلة المديونية الداخلية والخارجية. وازداد

¹ / دونالد كيسو وجيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة، ط2، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1999م)، ص1107.

الاعتقاد لدي السلطات النقدية والمصارف التجارية بأن الدمج المصرفي هو العلاج الناجع للكثير من المشاكل المصرفية، وعلى رأسها تدني ربحية المصارف واضمحلال قواعدها الرأسمالية وضعف قدرتها على مواجهة المنافسة¹.

في الواقع فإن موضوع دمج البنوك قد أسنأثر باهتمام العديد من الجهات الرقابية والبنوك المركزية في مختلف الدول بل والبنوك التجارية أيضاً كعلاج ناجع لمعظم المشاكل المصرفية وعلى رأسها مشكله ضعف القاعدة الرأسمالية ، وتعثر بعض البنوك ووصولها إلى مرحلة الافلاس Bankrupt ، ومن ثم الانهيار والتصفية Dissolution ويعتبر دمج البنوك في بعضها البعض أحد السمات الاقتصادية المعاصرة فهو يزيد من قدرة البنوك التنافسية في سوق العمل المصرفي من خلال العمل بمقاييس الحجم الكبير من ناحية ، وترشيد استخدام مواردها من ناحية أخرى وزيادة فروعها وانتشارها ووصولها إلى العميل من ناحية ثالثة

يعتبر الاندماج المصرفي (Merger) هو احد النواتج الأساسية للعولمة ، ومن ثم فهو احد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة ، "وكذلك نلاحظ تزايد تأثيره بقوة وبشكل خاص خلال النصف الثاني من التسعينات مع تزايد الاتجاه نحو عولمة المصارف الناتجة من العولمة الاقتصادية²

ان توقيع اتفاقية تحرير التجارة والخدمات المتضمنة لاتفاقية تحرير التجارة من خلال تحرير الخدمات من القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها أي تحرير النظام الداخلي للخدمة في البلدان المختلفة وتطبيق عمليات تحرير الخدمات علي كافة القطاعات الخدمية القابلة للتجارة الدولية دون استثناء من الخدمات المالية و الخدمات المصرفية³ والتي تتولي تطبيقها منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) مما زاد من حدة المنافسة في السوق المصرفية. كما أن هنالك مقررات لجنة بازل (1) و(2) المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن 8% من قيمة الالتزامات

¹ / د. عدنان الهندي، الدمج المصرفي أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 1992م) ، ص9.

² / عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2005م)، ص151.

³ / د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، (القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2003) ، ص 108.

المصرفية . يهدف اتفاق بازل الى خلق اجهزة مصرفية قوية وقادرة علي خدمة الاقتصاد الوطنى ودعم الثقة والمحافظة علي اموال المودعين والمساهمين باستمرار وتقوية النظام المصرفى وتوفير المنافسة العادلة للمصارف التي تخضع لقوانين وتشريعات مصرفية مختلفة ، وبذلك يهدف الاتفاق الي تحقيق الاصلاح الادارى والمالي والقانوني والفنى والمحاسبى للمصارف العاملة. يعتبر اتفاق بازل وضع حد ادنى ملائم لراس مال أي مصرف مطلباً مهماً وضرورياً فى مجال تدعيم مركزة المالى وحماية حقوق المودعين والمساهمين والحد من المخاطر التي يمكن المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف عند توظيف موارده سواء من الداخل او من الخارج خاصة ازاء مخاطر عدم السداد أو التعثر فيه ، وفي مواجهة التغلب الحاد في اسعار الصرف أو الفائدة وكذا في مقابلة ما يحدث من تطوير مستمر في عمليات التوظيف الأمر الذي يضمن للمصرف استمراره في مزاولة نشاطه علي المدى الطويل¹. الأمر الذي دفع كثير من المصارف الصغيرة إلي القيام بعمليات الاندماج المصرفي مع مصارف أخرى لتكوين كيانات مصرفية تتميز بالمقدرة علي المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

1-1-2 مفهوم الاندماج المصرفي:

تعتبر المصارف التجارية شكل من أشكال منظمات الأعمال الهادفة لتحقيق الربح كما سبق ان تعرض الباحث لذلك بالفصل الأول من هذا البحث لذا فإنها تحتكم لنفس الأسس والمفاهيم والقواعد والمبادئ والمعايير المحاسبية التي تحكم بقية منظمات الاعمال مع بعض الاختلافات الناتجة عن بعض السمات الخاصة المتعلقة بهيكل التمويل وطبيعة النشاط الاقتصادي التي تتميز بها المؤسسات المالية عموماً والمصارف التجارية بصفة اخص .

اولاً المفهوم العام للاندماج:

يعرف الاندماج لغة : دمج الشيء في الشيء أي دخل واستحكم فيه².

قانونياً :- تعنى الكلمة اندماج مؤسسة صغيرة بمؤسسة اكبر منها مما ينجم عنه اختفاء المؤسسة الأولى أي اندماج شركة أو شركات صغيرة في شركة كبيرة بأحدي الطرق

¹ / د.سمير محمد الشاهد ، برنامج تطوير العمل المصرفي (معايير ومقررات لجنة بازل) اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع المعهد العالي للدراسات المصرفية ، الخرطوم، 2003 م.

² / المعجم الوجيز ، (القاهرة: مجمع اللغة العربية ،1980)، ص233.

المعروفة حيث تقوم الشركة الكبرى بشراء جميع أسهم الشركة الصغيرة أو قد تقوم بشراء موجودات وأصول الشركة الصغيرة على أن يقوم مساهم الشركة الصغيرة بعد ذلك بحل شركتهم وتصفيتهما .

أما فى مجال الدراسات المحاسبية فيمكن القول أن الانضمام (الاندماج) بين الشركات يتمثل في مجموعة من القواعد والإجراءات القانونية والمحاسبية التي تهدف إلى إظهار صافى الأصول لشركتين أو أكثر كشركة واحدة Single Entity وهذا يعنى أن الانضمام يقتضى تطبيق الاجراءات القواعد القانونية الخاصة بتأسيس العلاقات التبادلية القائمة فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين الغير من جهة أخرى ، كما يقتضى الانضمام تطبيق الطرق المحاسبية المناسبة وحساب أصول وخصوم كل شركة قبل الانضمام¹

كما عرفه احد الكتاب² بأنه اندماج مؤسسة صغيرة بمؤسسة اكبر منها ما ينجم عنه اختفاء المؤسسة الأولى ، أي اندماج شركة أو شركات صغيرة في شركة كبيرة بإحدى الطرق المعروفة، فقد تقوم الشركة الكبيرة بشراء موجودات وأصول الشركة الصغيرة على أن يقوم ممتلكي الشركة الصغيرة بحل و تصفية شركتهم

كما عرفه اخر³ بأنه اتحاد منشأتين أو أكثر في إيجاد مصلحة مشتركة تربط بين هذه المنشآت وذلك لغرض خلق وحدة اقتصادية اكبر تتمتع بمزايا العمل في نطاق أكثر انتشاراً. اشار كاتب⁴ اخر الى ان الاندماج هو اتحاد بين شركتين أو أكثر و قد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام احد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها ، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي ، أو سيطرة كاملة أو جزئية و كذلك يتم الاندماج بشكل إرادي أو لا ارادى.

يلاحظ الباحث أن التعريف الأول قد تناول فقط الجوانب القانونية والاجرائية للاندماج بين الشركات دون التعرض لجوانبه الاقتصادية والمالية والإدارية كما لم يتعرض للغرض أو الهدف أو الدافع للاندماج. اما التعريف الثانى فقد اهتم بشكل واحد من اشكال الاندماج وهو

¹ د. محمود إبراهيم عبد السلام، مرجع سابق، ص1.

² / وصفي عبدالفتاح ابوالمكارم، المحاسبية المتقدمة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1998)، ص13.

³ / د. خالد الراوي وآخرون، مرجع سابق، ص43.

⁴ / د. طارق عبدالعال حماد ، الاندماج وخصخصة البنوك، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001م) ، ص 6.

السيطرة مما يجعله يسقط اشكال مهمة من اشكال الاندماج . كما أن التعريف الثالث قد حدد الهدف من الاندماج في ايجاد مصلحة مشتركة بين الشركات المندمجة و حدد تلك المصلحة بمزية الحجم الاقتصادي الكبير والانتشار الاوسع مما يجعل منه تعريفاً فضفاضاً يدخل فيه اشكال اقتصادية اخرى كما لم يشير الى الاهداف والدوافع الاخرى.

يري الباحث ان التعريف الاخير يعتبر اكثر شمولاً ودقةً من التعاريف الأخرى حيث أنه اوضح ماهية و طبيعة الاندماج و ابان اشكاله و انواعه و الطرق و الأساليب التي يمكن ان يحدث من خلالها، كما اوضح الاهداف والدوافع التي تعمل الشركات علي تحقيقها من خلال عمليات الاندماج .

لقد اصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ امراً شائعاً متكرر الحدوث في الوقت الراهن ويتم عادة استخدام لفظي الاستحواذ والاندماج كمترادفين في القرارات الاستثمارية الاستراتيجية وعلية فمن الضروري التمييز بين هذين المصطلحين فعملية الاندماج بين مؤسستين متماثلتين تشتمل علي انضمام كيانين من نفس المستوي الي بعضهما البعض للاستفادة من افضل الامكانيات المتوفرة لدي كل منهما . اما عملية الاستحواذ فإنها تشتمل علي عملية اسهل كثيراً تتمثل في ضم شركة اصغر الي الشركة المستحوذة.¹

ثانياً التعريف بالاندماج المصرفي:

هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانهما إرادياً في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.²

يري الباحث أن الاندماج المصرفي عبارة عن تحرك جمعي نحو التكتل و التكامل و التعاون ما بين مصرفين أو أكثر ، لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط و الشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة و فاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية للتحقيق قبل إتمام عملية الإندماج .

¹ / د.صالح السحيباني ود.عبدالعظيم موسى ،الاندماج والاستحواذ - الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة ،(الرياض: بحوث الاستثمار شركة الراجحي للخدمات المالية) ،2008،ص 1

² / محمود أحمد التوني : الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والاثار) ، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، (2007) ص63.

2-1-2 أهداف ودوافع الاندماج

إن الهدف الرئيسي لمعظم الشركات هو تحقيق الربحية ولتحقيق ذلك الهدف وإضافة مزيد من الربحية تقوم هذه الشركات بالتوسع في أعمالها إما عن طريق فتح فروع وأقسام جديدة – توسع داخلي – وإما عن طريق قيام الشركات المساهمة بالاندماج أو الاتحاد أو السيطرة – توسع خارجي – وهذا التوسع يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في¹:

1. تحسين الكفاءة الإدارية لدى الشركات المندمجة عن طريق تغيير إدارتها أو توحيدها والاستفادة من الخبرات الإدارية الناجح للشركة الدامجة .
 2. الاستفادة من تخفيض النفقات الإدارية .
 3. تحقيق مزايا الإنتاج الكبير وذلك عن طريق تحقيق التكامل الأفقي أو تحقيق التكامل الرأسى.
 4. الحد من المنافسة خاصة إذا وجدت شركة ما في صناعة معينة منافسة قوية من إحدى الشركات الأخرى في نفس الصناعة ففي هذه الحالة قد تلجأ تلك الشركة إلى القيام بشراء كل أو معظم أسهم الشركة وتعرف بالشركة الأم (القابضة) بينما تعرف الشركة الأخرى (التابعة).
 5. السيطرة على موارد المواد الخام وخاصة إذا كانت المواد الخام التي تعتمد عليها إحدى الشركات بشكل رئيس في إنتاج منتجاتها تتركز في يد شركة أخرى تعتبر مورد وحيد لهذه المادة الخام فيكون في صالح الشركة المستهلكة للمواد الخام شراء تلك الشركة المنتجة لهذه المواد أو معظمها مما يحقق توريد منظم ومستديم للمواد الخام.
 6. تحقيق وفورات ضريبية خاصة في البلدان التي تسمح قوانينها الضريبية بإعفاءات ضريبية في حالة الدمج.
- هناك عدة أسباب تدفع المنشآت للاندماج مع منشآت أخرى أو شرائها فقد يرغب بعض مديري المنشآت المشتريّة في زيادة سلطتهم و مكانتهم ، بينما قد يدرك آخرون أن دمج و

¹/ د. رمضان محمد غنيم ، مرجع سابق، ص 19.

توحيد الأعمال يوفر فرصة لخلق قيمة اقتصادية جديدة بالنسبة لحملة اسمهم ، و يمكن خلق قيمة جديدة بالطرق التالية¹

1/ الاستفادة من وفورات الحجم : كثيرا ما يتم تبرير عمليات الاندماج بأنها وسيلة لتوفير وفورات الحجم عندما تستطيع منشأة ما من أداء وظيفة ما بصورة أكثر كفاءة من منشأتين ، فعلى سبيل المثال تقوم T& AT و NCR بتصميم و تصنيع أجهزة الكمبيوتر الشخصي المعتمد على UNIX و يعد إتمام عملية الاندماج سوف يتمكننا من الاستفادة من وفورات الحجم المتصلة بالبحوث و التطوير عن طريق خفض عدد الباحثين العاملين في المنتجات الجديدة المتشابهة ، و قد تتمكن المنشأة المندمجة أيضا من الاقتصاد في تكاليف الإدارة بما في ذلك وظائف المحاسبة و المالية و الإدارة.

2/ تحسين الإدارة المستهدفة: هناك دافع آخر شائع لعمليات الاستحواذ و هو تحسين إدارة المنشأة المشتراة ، فالمنشأة يحتمل أن تصبح هدفا عندما يكون أداؤها من أداة الصناعة بشكل مستمر و منتظم و الأداء السيئ التاريخي يمكن أن يعود لسوء الحظ و لكنه يمكن أن يعود أيضا لقيام إدارة المنشأة باتخاذ قرارات خاطئة فيما يتصل بالاستثمار و العمليات أو السعي عمدا لتحقيق أهداف تزيد سلطتهم الشخصية و لكنها تكلف حمله الأسهم.

3/ دمج و توحيد الموارد المكتملة لبعضها : إن المنشآت قد تقرر أن من شأن عملية الاندماج أن تخلق قيمة عن طريق دمج الموارد المكتملة لبعضها و التي تخص الشريكين ، فعلى سبيل المثال : حدوث و منشأة عاملة في نطاق نفس الصناعة T & AT اندماج بين منشأة ذات وحدة بحوث و تطوير قوية مثل قد يفيد كلا المنشأتين و بالطبع فان بوسعهما أن يعملتا على NCR و تتمتع بوحدة توزيع قوية مثل تقوية وحدات التوزيع و البحوث و التطوير لديهما و مع ذلك فان الأرخص تكلفة أن يتم دمج الموارد معا من خلال عملية الاندماج.

4/ الاستفادة من المزايا الضريبية : ألغى القانون الإصلاحي الضريبي الأمريكي لعام 1986 م كثير من المزايا الضريبية المتصلة بعمليات الاندماج و الاستحواذ و مع ذلك فما تزال هناك عدة مزايا قائمة ، و الميزة الرئيسية هي اكتساب حق ترحيل الخسائر الناتجة عن التشغيل فإذا كانت منشأة ما لا تتوقع تحقيق أرباح كافية بما يسمح بالاستفادة الكاملة من مزايا

¹ / د. طارق عبدالعال حماد ، مرجع سابق ، ص 10.

ترحيل خسارة التشغيل فقد تقرر شراء منشأة أخرى رابحة، ويمكن عندئذ مقابلة أو موازنة الخسائر التشغيلية و ترحيلات الخسائر للمنشأة المشتريّة مع الدخل الخاضع للضريبة للمنشأة المستهدفة ، أما الميزة الضريبة الثانية التي تنسب غالبا لعمليات الاندماج فهي الحماية الضريبة الناشئة من زيادة الرافعة المالية للمنشأة المستهدفة.

5/ تقديم تمويل منخفض التكلفة للمنشأة المستهدفة ذات المشاكل المالية : إذا كانت أسواق رأس المال قاصرة بسبب تماثل المعلومات بين الإدارة و المستثمرين الخارجين فان المنشآت يمكن أن تواجه عوائق و عقبات رأسمالية ، و من المحتمل أن تكون مشاكل المعلومات حادة على وجه الخصوص بالنسبة للمنشآت المكونة حديثا و التي تتميز بمعدلات نموها المرتفعة ، و مثل هذه المنشآت يمكن أن تكون صعبة بالنسبة للمستثمرين الخارجين من حيث التقييم حيث أن عمرها يكون قصيرا و بالتالي فان قوائمها المالية لا تتيح سوى معلومات ضئيلة عن قيمة فرص نموها ، أيضا فان هذه المنشآت تضطر للاعتماد على الأموال الخارجية لتمويل نموها لذلك فان عوائق أسواق رأس المال من المحتمل أن تؤثر على قدرة المنشآت النامية سريعا على تنفيذ مشروعات مربحة ، و لذلك من المحتمل أن تكون أسواق رأس المال العامة مصادر تمويل مكلفة لهذه الأنماط من الشركات و المنشآت المشتريّة التي تفهم طبيعة الأعمال و تكون مستعدة لتوفير مصدر ثابت للتمويل قد تكون خيارا جذابا لهذا السبب.

6/ زيادة القوة التسويقية : قد يؤدي الاندماج إلى زيادة قدرة الشركة الجديدة على توزيع منتجاتها عن طريق تخفيض المنافسة أو رغم أن الوفورات الاقتصادية و المالية السابقة الإشارة إليها تعتبر على المنافسة أو تخفيضها يعتبر غير مرغوب فيه و غير قانوني في بعض الدول.

7/ التنويع : يعتبر الاندماج بمثابة تنويع الاستثمار سواء في نفس نوع الصناعة أو في أنواع مختلفة تماما ، فقد تشتري إحدى شركات التسويق شركة أخرى لتسويق البترول أو تقوم شركة كمبيوتر بشراء شركة للإنتاج السينمائي و يؤدي هذا التنويع إلى تحقيق ما يسمى بمحفظة الاستثمارات و هو ما يؤدي إلى تقليل التقلبات في العائد و استقراره و بالتالي تخفيض عامل المخاطرة المنتظم للشركة الجديدة رغم أن مديري الشركة المندمجة قد يحققون منافع ذاتية من الاندماج في هذه الحالة نتيجة نمو الشركة التي يديرونها و ضمان الحصول

على عائد ثابت كنسبة من الأرباح المستقرة للشركة الجديدة فان الاندماج بغرض التنويع قد يضر بمصلحة المساهمين ، فالمساهمين يمكنهم تحقيق التنويع لاستثماراتهم بأنفسهم و بتكلفة اقل من الاندماج ، و ذلك بشراء أسهم الشركة الأخرى و طبقا لنظرية تسعير الأصول الرأسمالي فان معدل العائد يزيد بزيادة معامل المخاطرة ، بينما ينخفض بانخفاض تقلبات في العائد لانخفاض معامل المخاطرة و مرتبط بهذا السهم ، و لذلك فان اندماج شركتين لهما نفس تقلبات و لكن في اتجاهات مختلفة أي أنهما مرتبطان معا ارتباطا سابا يؤدي إلى تقليل تقلبات العائد للسهم ، نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للسهم في الشركة الجديدة و بانخفاض المساهمين لاستثماراتهم في الشركة و تحملهم لتكاليف الاندماج فإنهم يتأثرون سلبا نتيجة الاندماج فالمساهم في هذه الحالة يستطيع تكوين محفظة الاستثمارات الخاصة بهم بشراء أسهم الشركة الأخرى و بتكلفة اقل كثيرا من تكلفة الاندماج القانونية و المالية و غيرها ، و بعكس ذلك فان المنتفع في هذه الحالة يكون حاملي السندات أو الدائنين عموما الآن الشركة الجديدة ستكون قدراتها على السداد و توقعها المالي أقوى من الشركات المنفردة مما يزيد من قيمة السندات السوقية و كذلك فان مديري الشركة الجديدة يتمتعون بزيادة حجم الشركة الجديدة و ما يرتبط به من منافع لهم و أيضا سينتفعون بثبات الحوافز المرتبطة بأرباح محققة بواسطة الشركة الجديدة و لذلك فان الاندماج بغرض التنويع قد يؤدي إلى تحويل الثروة من المساهمين إلى الدائنين و الإدارة.

8/زيادة ريع أسواق المنتجات : من بين الدوافع التي تجعل المنشآت تندمج الرغبة في زيادة ريع سوق المنتج ، عن طريق الاندماج و التحول إلى منشأة رائدة في الصناعة يمكن لمنشأتين صغيرتين أن يتفقا للحد من مخرجاتهما و رفع الأسعار ، و بذلك يرفعان أرباحهما ، و يحول ذلك دون حدوث المشاكل التي تنشأ في حالة تكوين اتحادات احتكارية تضم منشآت مستقلة حيث تكون لبعض المنشآت دوافع تحفزها على غش الاتحاد الاحتكاري و زيادة إنتاجها.

9/ شراء أصول بأقل من تكلفتها الاستبدالية : يتم في بعض الأحيان أن تقوم شركة بشراء شركة أخرى أو تندمج معها لان التكلفة الاستبدالية للأصول الخاصة بالشركة المشتراة أو الشركة المندمجة تكون عالية عن قيمتها السوقية ، أفضل مثال لهذا الحالة هو الأصول

الخاصة بشركات البترول المتمثلة في الاحتياطي المؤكد عن البترول فقد قامت شركات البترول الأمريكية في الثمانينات بشراء الاحتياطي الخاص بشركات البترول الصغيرة عن طريق شراء هذه الشركات بتكلفة اقل من التكاليف الباهظة للبحث و الاستكشاف لاحتياطي جديد

2-1-3 اهداف ودوافع الدمج المصرفي

تهدف المصارف التجارية من خلال عمليات الاندماج الى تحقيق مجموعه من الاهداف التالية:

1. تحقيق وفورات الحجم الكبير

تشير نظريات وفورات الحجم الكبير الى أن المؤسسات الاقتصادية عندما تقوم بالتوسع في إنتاجها فإن ذلك يؤدي الى الزيادة في تكاليف الإنتاج ولكن بمعدل اقل من معدل تزايد الإنتاج ، وبالتالي فإن التكلفة المتوسطة تتجه نحو الانخفاض في الأجل الطويل¹. بالنسبة للمصارف التجارية يمكن تقسيم وفورات الحجم الكبير إلى ثلاثة أنواع :-

أ.الوفورات الداخلية : هي إمكانية التوسع في الاعتماد على الميكنة والتطور التكنولوجي مثل استخدام الكمبيوتر في نشاط المصارف و تستطيع المصارف الكبيرة تحمل تكاليف هذه الميكنة (تكلفة اجهزة الحواسيب وملحقاتها وتصميم البرامج) لأنها تزيد من السرعة في تنفيذ العمليات المصرفية النمطية وتطور خدماتها وتمكنها من الدخول في نطاق مستحدثات العمل المصرفي .

ب.الوفورات الإدارية :تحقق المصارف المندمجة الوفورات من خلال استقطاب أفضل الكفاءات والمهارات الإدارية والاستفادة منها والعمل على تدريبها وتوفير الخدمات اللازمة وهذا ينعكس على سير العمل بالإيجاب وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الأداء والرقابة الداخلية في المصارف.

ج. الوفورات الخارجية : ان الوفورات الخارجية الناتجة عن إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع المصارف الأخرى والمراسلين سواء بالنسبة لحدود التسليف أو

¹ هشام البساط ، نظريات الدمج المصرفي، مرجع سابق.

بالنسبة للعمولات وغيرها ، ويعود هذا لحجم الأموال الخاصة للمصرف و ملائمة و زيادة حجم تعامله مع المصارف الأخرى.

لا شك أن هذه الوفورات تكون سبباً أساسياً في تخفيض الكلفة بوجه عام ، كما أن اتساع حجم المصرف يساهم في زيادة قوته لأن المصارف المركزية غالباً ما تسعى لحماية المصارف الكبيرة من السقوط لتلافي الآثار السلبية التي قد تتركها على القطاع المصرفي بأكمله.

كما أن كبر حجم الوحدة المصرفية الناتج عن عمليات الدمج يتيح لتلك المصارف فرصة لثبات وتنوع مصادر الودائع التي تعتبر مصدر رئيس من مصادر اموال المصرف.

2. دافع النمو والتوسع :

أن زيادة عدد المصارف وفروعها في داخل نطاق الدولة وخارجها يتم من خلال التوجه نحو عمليات الاندماج وهو من أفضل وسائل النمو والتوسع ، خاصة في حالة تقنين فتح فروع جديدة من قبل السلطات النقدية للدولة لان فتح فرع جديد يحتاج إلى جهد ووقت للوصول إلى عملاء جدد ، ولكن المصرف القديم المدموج له عملاء في السوق المصرفي ومع تحسين مستوى الخدمات المقدمة من المصرف الجديد الناتج من الاندماج يؤدي ذلك إلى تعزيز موقع المصرف في السوق المصرفية وزيادة حصته ونشاطه بطريق أسهل ، وبذلك يزيد حجم التسهيلات المقدمة للعميل وزيادة النمو والتوسع في المجالات المصرفية¹.

يعتبر شراء مصارف قائمة والتوسع في عدد الفروع من أفضل الوسائل للنمو والتوسع خاصة عندما يتم الالتزام بفتح فروع جديدة من قبل السلطات وغالباً ما يكون للمصرف القديم المدموج عملائه وحصته في السوق التي ينشط فيها حين أن فتح الفروع الجديدة يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد كما يحتاج الى الانفاق الرأسمالي على الانشاءات والاثاث ووسائل النقل وخلافة ، بالإضافة إلى ذلك فان تحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة في المصرف الجديد (ناتج الاندماج) يؤدي إلى تحسين و تعزيز موقع المؤسسة في السوق المصرفية وزيادة حصتها ونشاطها بطريقة اسهل.

¹ / المرجع السابق ، ص80.

كما يتيح الدمج المصرفي الفرصة لزيادة حجم التسهيلات المقدمة للعميل أو المؤسسة الواحدة، كما أن الدمج المصرفي قد يؤمن التوسع في مجالات مصرفية جديدة منها على سبيل المثال اكتساب المصرف المدموج خبرات التعامل بأسواق النقد والمال الدولية المتوافرة لدى المصرف الكبير الدمج.

أخيراً فإن الهدف الأساسي من عملية الدمج هو تحسين الربحية وزيادة قيمة المؤسسات الجديدة.

3.دفاع تفادي المصاعب المالية أو التصفية .

قد تلجأ بعض المصارف الضعيفة وغير القادرة على تأمين تغطية الزيادة في رأسمالها التي فرضته عليها السلطات النقدية (المصرف المركزي) إلى الاندماج مع مصارف قوية ناجحة¹. أو لعدم تمكنها من مجارة المصارف الكبيرة في المنافسة أو لسقوف التعامل السائد في السوق، كما أن بعض المصارف قد تطلب الدمج خوفاً من التصفية.

4. ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مجال العمل المصرفي

لقد احدث عصر العولمة وتقنية الاتصالات الحديثة المتمثلة بشبكة الانترنت نقله نوعية في التعامل التجاري، حيث نشأت التجارة الالكترونية ، كما أزلت هذه التقنيات الحدود الاقتصادية بين الدول المختلفه ، ولما لهذه التقنيات من اثر كبير في تمكين الشركات من تحقيق إيرادات وأرباح كانت اقرب إلى الخيال بالماضي فقد بدأت الشركات بشتى أشكالها تسعى إلى الخوض في تلك التقنيات والاستفادة منها بشكل عام وعبر تقنية التجارة الإلكترونية بشكل خاص لتحقيق المكاسب الخيالية والسعي إلى المنافسة واكتساح الأسواق العالمية.

لقد كانت البنوك من أولى القطاعات التي تنبعت لأهمية هذه التقنيات الحديثة وسعت بشتى الطرق والوسائل إلى تبنيها وتداول الأعمال البنكية المتعددة من خلالها، وأيقنت كذلك أن تلك التقنيات الحديثة ستحدث تغييراً شاملاً على البيئة البنكية، وأخذت تؤهل نفسها والعاملين ببيئتها بشكل يمكنهم من مجارة هذه البيئة الجديدة والفريدة من نوعها².

¹ / المرجع السابق ، ص 81.

² /د.نعيم دهمش ود.ظاهر القشبي، مخاطر العمليات المصرفية التي تتم من خلال القنوات الالكترونية،مجلة البنوك، العدد الثاني، المجلد الثالث والعشرون،(عمان: اتحاد المصارف العربية ، 2004م)، ص 154.

أن المصارف الصغيرة لاتستطيع اقتناء مثل هذه الأدوات الحديثة لان تكلفتها عالية. وبدون هذه الوسائل الحديثة لاتستطيع مجارات الأسواق العالمية والمحلية والقدرة على المنافسة والاستمرار أو البقاء وبذلك يعد اندماج هذه المصارف الصغيرة حلاً أو إحدى وسائل خفض التكاليف وضمان الاستمرارية في الأسواق بالمواصفات الفنية والتكنولوجية المطلوبة¹.

5. ظهور المصارف الشاملة

أن تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالمصارف الشاملة داخل الصناعة المصرفية وقيام المصرف الواحد الذي يؤدي جميع الوظائف والعمليات في السوق المصرفي يعتبر من أهم الدوافع نحو زيادة الاندماجات المصرفية خاصة بين المصارف التي تعمل في أنشطة اقتصادية مختلفة وبين مصارف الاعمال والمصارف التجارية.

6. الدوافع التنظيمية :

عند قيام السلطة النقدية داخل الدولة (المصرف المركزي) بتنظيم الجهاز المصرفي لمواكبة التطورات التي حدثت بالمصارف العالمية فإنها تلجأ إلى القيام بالاندماج المصرفي وذلك من اجل المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي لأنه عصب النشاط الاقتصادي للدولة.

7. نشوء الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية:

ان نشوء الازمات الاقتصادية والمالية العالمية وما نتج عنها من تغيرات سالبه في المصارف العالمية وانهايار وتعسر عدد من المؤسسات المالية مما اثر سلباً على المراكز المالية لها افرز اضطرار معظم تلك المصارف إلى اللجوء للاندماج المصرفي لتحسين أوضاعها المالية .

8. تحرير تجارة الخدمات المصرفية :

أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات ، من خلال منظمة التجارة العالمية W.T.O وتطبيق معايير كفاية رأس المال التي اقرتها لجنة

¹ / محمود أحمد التونى ، مرجع سابق ، ص83

بازل تعتبر جميعها من الدوافع الأساسية نحو تزايد ميل المصارف إلى إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية¹. وذلك لانتاج وحدات مصرفية كبيرة تستطيع الإيفاء بمتطلبات تلك المعايير.

2-1-4 شروط وضوابط الاندماج المصرفي :-

عند التخطيط لاتخاذ قرار الاندماج بين المصارف فان هذا القرار يتطلب مجموعة من الشروط والضوابط اللازمة لكي يكون هذا الاندماج ناجحاً وأكثر فعالية وقوة ولكي يتم تجنب الآثار السلبية له وعليه فلا بد من التعامل مع قرار الاندماج باعتباره مهمة إستراتيجية طويلة المدى لها تأثيرها الرئيسي والواضح على مستقبل المصرف والسوق المصرفي المحلي والدولي على حد السواء. وسنعرض شروط وضوابط الاندماج المصرفي كما يلي:²

أ. شروط الاندماج المصرفي :

ذكر احد الكتاب³ المحاسبين مجموعة من الشروط اللازم توافرها وعدد من الخطوات التطبيقية اللازم اتباعها للمساهمة في انجاح عمليات الاندماج بين المصارف وذلك كما يلي :

1. أن يكون هناك رغبة حقيقية وصادقة لدى القائمين على عملية الاندماج ولا توجد بداخلهم الشكوك والمخاوف من عدم نجاح عملية الاندماج ، وان يتوفر لديهم الدافع الذاتي والحافز المناسب للقيام به وعدم وجود معارضة أو مقاومة له ويكون ذلك مع توفر إطار حقيقي من الصلاحيات والسلطات الكفيلة بإنجاح عملية الاندماج بين مصرفين أو عدة مصارف.

2. أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية ومالية وتسويقية واجتماعية ودراسة السوق المصرفي الذي تعمل فيه المصارف الداخلة في عملية الاندماج ومعالجة أوجه الاختلالات القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة في الاندماج .

3. التقييم والفحص الشامل لجميع أصول والتزامات المصارف الداخلة في عملية الاندماج ، وكذلك تحديد حقوق المساهمين والأصول والالتزامات التي تؤول إلى المصارف الدامجة وكيفية التعامل مع الأصول الأخرى والالتزامات الأخرى .

¹/المرجع السابق، ص 86.

²/ محسن احمد الخضيرى ، الاندماج المصرفي ، مرجع سابق، ص 81.

³/ المرجع السابق ، ص 83

4. وضع تصور واقعي وعملي لمراحل عمليات الاندماج وان يتضمن ذلك التصور البرنامج الزمني المناسب لتطبيقه وكذلك تهيئة البيئة الداخلية لقبول عملية الاندماج والبيئة الخارجية للترحيب به ويتم وضع خطة زمنية واضحة ومحددة لتنفيذ عملية الاندماج .
5. ان يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية وأعضاء مجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل معها ، وذلك بالشكل الذي يكون له التأثير المضمون والأثر الجماهيري الجاذب .
6. توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للإنفاق على عملية الاندماج .
7. أن تتم عملية الاندماج بدقة متناهية وبحرص شديد وعدم إغفال أى ماكان من شأنه أن يؤدي إلى متاعب للمصارف المندمجة حالياً أو مستقبلاً .
8. التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة في الاتصالات.

ب. ضوابط الاندماج المصرفي :-

أن كل تلك الشروط التي تم سردها تحتاج إلى ضوابط ضرورية لنجاح عملية الاندماج المصرفي ومن أهمها¹:

1. ضرورة توفر كل المعلومات اللازمة وترسيخ مبدأ الشفافية في عملية الاندماج المصرفي وهذا يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل مصرف داخل فى عملية الاندماج من حيث حجم الودائع والقروض والاستثمارات ودرجة كفاية المخصصات والديون المعدومة والاحتياطات والارباح المحتجزة والعمليات خارج الميزانية وكل البيانات المتعلقة بالمركز المالي ، إلى جانب كل البيانات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة مهاراتها وخبراتها ، وكذلك الهيكل التنظيمي والوظيفي لكل مصرف داخل في عملية الاندماج .
2. توفير دراسات كاملة مثل دراسات الجدوى الاقتصادية ، والاجتماعية ، توضح النتائج المتوقعة من حدوث الاندماج ، وهى تسبق عملية اتخاذ قرار الاندماج المصرفي .
3. السلطات النقدية بالدول المختلفه (المصارف المركزية) تلعب دوراً فعالاً في تقييم الدراسات المجراة على تلك المصارف والتحقق من سلامتها ومدى دقة نتائجها مع

¹ / عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق، ص174.

تحديد المراحل التي يجب أن تمر بها قبل البدء في اتخاذ قرار الاندماج ، ثم تحديد إجراءات الاندماج والتمهيد له ، ثم متابعة هذه الإجراءات والإشراف عليها والتعرف على آثارها المتوقعة .

4. يجب أن تسبق عمليات الاندماج إعادة هيكلة مالية وإدارية للمصارف الداخلة في عملية الاندماج ويتطلب ذلك معالجة المشاكل التي تعاني منها مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل .

5. عدم اللجوء إلى الاندماج الاجبارى والقسرى للمصارف إلا في أضيق الحدود ومع وجود ضرورة ملحة لذلك ويفضل أن يحدث الاندماج المصرفي في ظل الظروف العادية أو الطبيعية .

6. ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة لإجراء عمليات الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرها .

7. دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفةا والاستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج في المصارف المحلية.

2-1-5 المعلومات المحاسبية الملائمة لقرارات الاندماج:

يقوم كل من ادارة الشركة والمساهمين باتخاذ القرارات المتعلقة بالانضمام ، حيث لهم منفعة مباشرة من وراء نقل أو بيع صافى أصول الشركة الي شركة أخرى ، كما يوجد فئات اخرى قد تتخذ بعض القرارات المترتبة علي قرارات الانضمام مئا الدائنين والبنوك والموظفين والعمال والدولة.

على ذلك تتوقف المعلومات المحاسبية الملائمة لقرارات الانضمام على من سيقوم باتخاذ القرار والطريقة التي سيتم بها معالجة اجراءات الانضمام .هذا وقد امكن حصر أهم المعلومات المحاسبية الملائمة لقرارات الانضمام سواء كان ذلك للشركة المندمجة أو الشركة الداخلة وذلك ما يلي¹:

1- معلومات عن الاصول من حيث :

(أ) القيمة الدفترية لكل عنصر من عناصر الأصول

¹ / د.محمود ابراهيم عبدالسلام ،تحليل التقارير المالية (الرياض:جامعة الملك سعود،1416هـ -1996 م) ، ص ص 285 - 287.

(ب) التكلفة الجارية أو تكلفة الاحلال

(ج) قيمة التصفية أو الحد الأدنى لقيمة الأصول الذى يمكن قبوله من جانب المساهمين

2- معلومات عن الالتزامات من حيث:

(أ) نوع الالتزامات قصيرة أو طويلة

(ب) الأعباء الثابتة المترتبة على نقل الالتزامات

(ج) نسبة الالتزامات في الشركة المندمجة الى الالتزامات في الشركات الأخرى

3- معلومات عن أسهم الشركة المندمجة من حيث:

(أ) القيمة الدفترية للأسهم

(ب) القيمة السوقية واتجاه الاسعار في السنوات السابقة

(ج) عدد الأسهم المصدرة ومعدل استبدال الاسهم

(د) القيمة الحقيقية للأسهم.

4- معلومات عن معدل الأرباح من حيث:

(أ) معدل نمو الأرباح قبل الانضمام

(ب) معدل نمو الأرباح المتوقع لجميع الشركات المندمجة

(ج) الأرباح المتوقع توزيعها بعد الأرباح ونصيب السهم منها.

(د) أثر الإدارة الجديدة علي الأرباح.

5- معلومات عن الإيرادات من حيث :

(أ) تطور الإيرادات من النشاط الرئيسى قبل الاندماج.

(ب) اثر التكامل الرأسى و الأفقى بين الشركات المندمجة علي الإيرادات في المستقبل.

(ج) نسبة الإيرادات في الشركة المندمجة الي الإيرادات في الشركات الأخرى.

6- معلومات عن المصروفات من حيث :

(أ) نسبة المصروفات الي صافى الدخل قبل الاندماج

(ب) اثر تنوع النشاط علي المصروفات بعد الاندماج

(ج) نسبة المصروفات في الشركة المندمجة الي المصروفات في الشركات الاخرى.
7- معلومات عن الهيكل المالي Financial Structure قبل وبعد الاندماج ونسبة كل عنصر من عناصر الالتزامات الي حقوق الملاك.

8-معلومات عن اثر الانضمام علي الضرائب المدفوعة ، وكذا المزايا الضريبية المتوقع الحصول عليها بعد الاندماج

9- تكلفة عملية الانضمام التي تتمثل في اتعاب الخبراء المسؤولين عن تقويم الأصول والخصوم ،وكذا مصاريف إصدار الأسهم الجديدة .

من ذلك يبدو مدي اهمية المعلومات المحاسبية لمتخذى قرارات الانضمام والتوسع والدور الهام الذى تقوم به في اختيار الطريقة المناسبة لعملية الانضمام والاثار المترتبة عليها .

هذا وتوجد مجموعة اخري من المعلومات غير المادية التي قد يحتاجها المسؤولين عن اتخاذ قرارات الانضمام ،مثل معلومات عن ادارة الشركة الجديدة ،والمؤهلات والخبرات المتوافرة لديهم ، ومعلومات اخري عن البيئة التي تزاوّل فيها النشاط والظروف الاقتصادية والسياسية المتوقعة بعد الاندماج ، ويمكن الحصول علي اغلب هذه المعلومات من مصادر اخري (بجانب التقارير المالية) مثل سوق الأوراق المالية والغرف التجارية والبنوك والموردين وغيرهم من ذوى العلاقة.

2-1-6 أشكال الاندماج:

يتم اندماج الشركات باحدى الطرق التالية على ان تكون غايات الشركات متكاملة أو متماثلة.¹

- باندماج شركة او اكثر مع شركة اخري تسمى الشركة الدامجة او تنقضى الشركة او الشركات الاخرى المندمجة فيها وتزول شخصيتها الاعتبارية .
- باندماج شركتين او اكثر لتكوين شركة جديدة تكون هي الشركة الناتج عن الاندماج وتنقضى الشركات التي اندمجت بالشركة الجديدة وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها

¹ د. طارق عبدالعال حماد ، الاندماج وخصخصة البنوك ، مرجع سابق، ص 8.

- باندماج فروع ووكالات الشركات الاجنبية العاملة فى الدوله فى شركة قائمة او جديدة تؤسس لهذة الغايات وتنقضى تلك الفروع والوكالات وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.

تم عمليات الاندماج والتوحد او التكامل بين منظمات الاعمال المختلفة لأهداف ودوافع متعددة و متنوعة مما ينتج عنه اشكال وانواع تنظيمية مختلفة لتوحيد الاعمال يمكن تصنيفها من نواحي مختلفة كالاهداف أو الاشكال القانونية او النواحي الاستثمارية. من حيث الهدف من توحيد المصالح يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من التوحيد او التكامل هي التوحيد(التكامل) الافقى والتوحيد(التكامل) الرأسى والتوحيد (التكامل) . يرتبط مفهوم الانضمام بالتوسع بين الشركات والسيطرة بين الشركات وذلك لغرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي. من هذا المنطلق يمكن بيان أنواع التوسع بين الشركات والهدف منه كما يلي¹:

أ- توسع أفقى Horizontal Integration : يكون ذلك النوع علي أساس الانضمام بين شركتين تنتجان نفس المنتج أو تقدمان نفس الخدمة .

ب- توسع رأسي Vertical Integration : يعتمد التوسع الرأسى علي الانضمام بين الشركات المختلفة التي تتكامل مع بعضها البعض في إنتاج منتج معين أو تقديم خدمه معينة

ج – التوسع المتنوع Conglomerate Integration: يعتمد هذا النوع من التوسع علي الانضمام بين الشركات التي تنتج منتجات أو تقدم خدمات مختلفة ومتنوعة. وهذا النوع من انواع التوسع يتم بين مجموعة من الشركات ذات النشاط المتنوع وغير المتجانس فيما بينه وقد يكون السبب من ورائه هو تجنب المخاطرة أحيانا أو توزيع مخاطر الاستثمارات بين عدد من الشركات بحيث إذا حدثت خسارة في إحدى الشركات فقد يتم تعويضها من أرباح شركة أخرى وذلك بغرض الوصول لأقصى م عائد من الاستثمار(تعظيم العائد على الاستثمار) Maximization the Return on Investment

¹ / د.محمود إبراهيم عبد السلام، مرجع سابق، ص2.

تلجأ الشركات عادةً للتوسع الأفقي عندما ترغب في زيادة الاستثمار في نفس المجال الذي تعمل فيه - النمو عن طريق التوسع - فيصبح من الملائم الاستحواذ علي شركة قائمة تعمل في ذات النشاط أو الانضمام لها وذلك لاختصار الزمن اللازم لعمل الاجراءات الادارية والقانونية اللازمة لذلك واستكمال عمل الانشاءات واقتناء الاصول الثابتة اللازمة للتشغيل .

كما أن عملية شراء شركة قائمة او الانضمام اليها يعتبر اقل تكلفة من عملية انشائها اضافة أنه يحقق وفورات تكاليفية مقدرة في مجالات الانتاج والتسويق والادارة ويحقق اضافة خبرات ومقدرات ادارية وتسويقية جديدة كما يضمن للشركة مقدرات تمويلية اضافية .

ايضاً يتم اللجوء للتوسع الافقى في حالات اختلاف التشريعات والقوانين المنظمة للأعمال في الدول المختلفة فتلجأ الشركات للانضمام إلي شركات تعمل في نفس المجال لتستفيد من المزايا القانونية المكتسبة للشركة العاملة في دولة محددة وتتفادي ايضاً التعقيدات القانونية المحتملة في حال انشاء شركة جديدة في تلك الدولة. وهناك ايضاً عامل تقليل المنافسة في السوق .

اما من حيث الشكل القانوني لمنظمات الاعمال المتوحدة فيمكن ان يتم الاندماج بين منظمات الأعمال علي اختلاف اشكالها القانونية والتنظيمية. فقد يتم الاندماج بين منشأة فردية وشركة تضامن أو بين منشأتين فرديتين ليكونا شركة تضامن. ولكن قد يتسع موضوع الاندماج حيث يمكن ان تندمج شركة تضامن في شركة مساهمة ، أو تندمج شركة مساهمة في شركة مساهمة أخرى وعموماً يمكن التمييز بين نوعين من الاندماج¹ :

الأول: اندماج شركة او أكثر في شركة قائمة Statutory Merger

الثاني: اندماج شركتين أو أكثر لتكوين شركة جديدة Statutory Consolidation

وقد اقترح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عدة تعاريف للمصطلحات

شائعة الاستخدام في مجال الاندماج هي علي النحو التالي²:

¹ د. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص438.

1. شركة الاندماج Combined Enterprise وهى الوحدة المحاسبية الناتجة من عملية الاندماج

2. الشركة المكونة للاندماج Constituent Enterprise هي مجموعة الشركات الداخلة فى عملية الاندماج

3. الشركة الدامجة Combiner هي من الشركات المكونة للاندماج ولكنها تتميز عن باقي الشركات الاخرى بأنها الشركة الباقية

4. الشركة المندمجة Combine هي واحدة من الشركات المكونة للاندماج ولكنها تتميز عن باقي الشركات الأخرى بأنها تخفى قانونياً بتمام اندماجها في الشركة الدامجة.

اما من ناحية استثمارية فيتم النظر لعملية الاندماج اعتماداً على المبلغ المنفق (المستثمر) في العملية من قبل احدى الشركات ونسبة تملكها في الشركة الاخرى حيث تعتبر العملية استثماراً اذا كان الهدف منها تحقيق الأرباح الدورية او عملية ادارية تهدف للتأثير علي قرارات الشركة المستثمر فيها وربما كان الغرض من العملية السيطرة عليها والتحكم فى قراراتها .

تختلف أشكال الدمج بين الشركات باختلاف أنواع الاستثمارات من قبل الشركة المستثمرة في الأسهم الصادرة من شركات أخرى حيث نجد أن هنالك ثلاثة أنواع (أشكال) للاستثمار¹ :

1. قيام احدى الشركات بشراء نسبة اقل من 20% من الأسهم العادية لاحدي الشركات الأخرى ويدعي هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار السلبي أي أن الشركة المستثمرة ليس لها أي تأثير علي قرارات الشركة المستثمر فيها ويكون الهدف من هذا النوع هو فقط تحقيق الربح علي هذا الاستثمار، أما عن طريق التغيرات التي تحدث في اسعار الأسهم المشتراة أو الحصول التوزيعات الدورية للأرباح.
2. قيام الشركة بشراء نسبة من الأسهم يتراوح بين 20% إلي 50% وهذا النوع من الاستثمار يسمى بالاستثمار الايجابي ولهذا يطلق عليه الاستثمار في شركات زميلة

¹ / د. رمضان محمد غنيم، المحاسبة المتقدمة (دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة)، (عمان: دار الحامد، 2005م)، ص 17.

وقد وصف بالاجابية نظراً لتأثير الشركة المستثمرة في القرارات المختلفة لإدارة الشركة المستثمر فيها لكن تظل الشركة المستثمرة (الأم) ليس لها أي سيطرة علي الشركة الأخرى الزميلة .

3. قيام الشركة بشراء أكثر من نسبة 50% وحتى نسبة 100% من أسهم الشركة الأخرى ويسمى هذا النوع من الاستثمار بدمج الشركات حيث يكون للشركة الام سيطرة كاملة على الشركة التابعة.

أما من ناحية الطريقة التي يتم بها الاندماج وتأثيرها على الشخصية الاعتبارية للشركة فيمكن التمييز بين ثلاثة انواع من الاتحادات بين الشركات وفقاً للطريقة التي يتم بها تكوين الاتحاد هي¹:

Merger	▪ الاندماج
Consolidation	▪ الاتحاد
Acquisition	▪ السيطرة

الاندماج Merger

تحدث عملية الاندماج عند قيام مؤسسة بتملك مؤسسة اخري مما ينتج عنه زوال الشركة التي تم تملكها وانتقال نشاطها وأصولها والتزاماتها للشركة المشترية. فمثلاً اذا قامت الشركة (س) بشراء كامل اسهم الشركة (ص) ونتج عن ذلك اندماج الشركتين (س) و (ص) فإن كامل أصول والتزامات الشركة (ص) تنتقل للشركة (س) مما ينتج عنه انتهاء وتصفية الشركة (ص)²

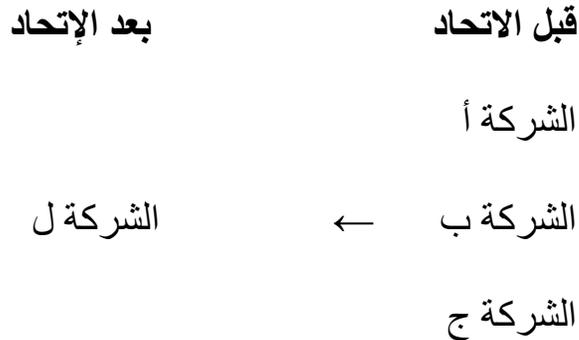
اهم ما يميز عملية تكوين الاتحادات عن طريق الاندماج هو أن الشركة المندمجة تفقد شخصيتها الاعتبارية وكيانها القانوني المستقل بينما تستمر الشركة الدامجة في اعمالها بشخصيتها الاعتبارية المستقلة ولايعنى ذلك ان تفقد الشركة المندمجة وجودها المادى من مكاتب وادوات انتاج ومصانع وعاملين ونوافذ تسويق وخلافه وقد تستمر كفرع مستقل من ضمن فروع الشركة الدامجة.

¹ / د. احمد بيسيوني شحاتة ود. محمد السيد سليمان، المحاسبة المتقدمة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2000م)، ص 7.
² / د. محمد ابو نصار ، مرجع سابق، ص 3.

تتم عملية الاندماج بعد الاتفاق علي شروط و قيمة الصفقة والتي من اهمها تحديد مقابل حقوق الملاك فى الشركة المندمجة – مقابل الاندماج - وكيفية حصولهم عليه والذي يكون في صورة نقدية وهي عبارة عن مبالغ نقدية تسدد لملاك الشركة المندمجة او في صورة عينية وهو عبارة عن اصول رأسمالية أو بضائع تسلم للملاك وربما يكون في صورة مالية وهو عبارة عن جزء من الاسهم العادية للشركة الدامجة يحصل عليها ملاك الشركة المندمجة فيما يعرف بالاندماج عن طريق تبادل الاسهم العادية

الاتحاد Consolidation :

في حالة تكوين اتحاد بين شركتين أو أكثر ،يتم تكوين شركة جديدة (لم يكن لها وجود قانوني من قبل) تتولي عملية الاندماج وتقوم الشركة الجديدة بإصدار أسهم عادية يتم استخدامها كمقابل لإقتناء صافي اصول كل من الشركتين (أو الشركات) الداخلة في عملية الاتحاد وفي هذه الحالة تكون كل الشركات الداخلة في عملية الاتحاد شركات مندمجة بينما تكون الشركة الدامجة هي الشركة الجديدة. فعلي سبيل المثال إذا تم تكوين اتحاد بين الشركة (أ) وبين الشركة (ب) وبين الشركة (ج) فإن الأمر يتطلب تكوين شركة جديدة (ل) هي الشركة التي تتولي إتمام عملية الإتحاد ويمكن توضيح ذلك كما يلي¹ :



تتم عملية الاتحاد بين الشركات كنتيجة لعمليات تفاوض بين مجالس ادارات الشركات لتحديد شروط الاتحاد و من ثم عرض الاتفاق علي الجمعيات العمومية للشركات الداخلة في الاتحاد . بعد اتمام عملية الاتحاد تفقد الشركات المندمجة شخصيتها المعنوية وكيانها القانوني وتؤول جميع أصولها والتزاماتها للشركة الجديدة (الدامجة) كما أن مساهمى الشركات المندمجة يحصلون علي أسهم عادية في رأس مال الشركة الجديدة حسب الاتفاق.

¹ د. أحمد بسيوني شحاتة ود. احمد السيد سليمان ، مرجع سابق ، ص 9

السيطرة (التملك) (Controlling (Acquisition) :

قد يتم تكوين اتحاد بين شركتين أو مجموعة شركات مع استمرار كل الشركات المكونة للاتحاد في الاحتفاظ بشخصيتها المعنوية وكيانها القانوني المستقل و امتلاك الشركة المسيطرة لغالبية اسهم الشركة أو الشركات المسيطر عليها (أكثر من نصف عدد الأسهم العادية) وتسمى الشركة المسيطرة بالشركة القابضة والشركات المسيطر عليها بالشركات التابعة.

تتم السيطرة عن طريق تملك صافي أصول (الأصول – الخصوم) الشركة تحت السيطرة Acquisition of Net Assets أو عن طريق تملك الأسهم المتداولة للشركة تحت السيطرة Acquisition of Outstanding Stocks ويمكن تفصيل ذلك كما يلي¹:

(أ) السيطرة عن طريق تملك صافي اصول الشركة التابعة بدون تصفيتها:

Acquisition of Net Assets without Dissolution

اهو نوع من انواع الاندماج الذي تقوم فيه الشركة (أ) وهي شركة قائمة فعلاً بتملك كل أو أغلب صافي أصول الشركة (ب) والتي تستمر في العمل والوجود القانوني ايضاً بدون تصفية وقد يكون للشركة (أ) حق السيطرة علي الشركة (ب) من حيث اختيار اعضاء مجلس الادارة وكذلك حق الرقابة علي الانتاج وعلي النواحي المالية والادارية

(ب) السيطرة عن طريق تملك كل أو أغلب الأسهم العادية المعروضة للتداول

Acquisition of Outstanding Common Stocks without Dissolution

إذا كان الشركة (أ) وهي شركة قابضة Parent Company تملك أكثر من 50% من الأسهم العادية المتداولة في السوق للشركة (ب) Outstanding Common Shares هذا ويجب التمييز بين الأسهم العادية Common Shares والأسهم الممتازة Preferred Stocks حيث أن حق السيطرة والنفوذ يتعلق بتملك أكثر من 50% من الأسهم العادية المتداولة في السوق Outstanding Common Stocks وليس بالاسهم المصرح بها Authorized Stocks أو الاسهم المصدرة Issued Stocks.

¹ / د.محمود ابراهيم عيد السلام ، مرجع سابق، ص 6.

والمقصود بالاسهم العادية المتداولة بالسوق هي الاسهم المصدرة مطروحاً منها أسهم الشركة التي سحبتها من السوق واشترتها لحسابها وهي ما تسمى بأسهم الخزانة Treasury Stock واسهم الخزانة بهذا المعنى اسهم الشركة ذاتها التي اعيد اقتناؤها بعد ان سبق اصدارها وحصلت قيمتها بالكامل¹ قررت الشركة المصدرة سحبها من السوق بغرض تقليل المعروض منها في سوق الأسهم مما قد يؤدي الي ارتفاع سعر السهم في السوق أو بغرض منح اسهم للمديرين أو العاملين أو لتخفيض عدد المساهمين أو مقاومة محاولات السيطرة .

2-1-7 اشكال الاندماج المصرفي :

يمكن للاندماج المصرفي – من الناحية القانونية والتنظيمية- أن يتخذ أحد شكلين يعرف الشكل الأول اصطلاحاً بالمزج ، وهو انشاء شركة جديدة أي مصرف جديد ، يحل محل المصرفين القائمين مما يعنى انقضاءهما وانتهاء الكيان القانوني لهما . أما الشكل الثاني فهو ما يعرف بالضم ، حيث يقوم احد المصارف بضم مصرف اخر ويعلن انتهاء كيانه القانوني بينما يستمر المصرف الاول فى مزاولة نشاطه بذات شخصيته الاعتبارية.

ففي الحالة الأولى يزول كلا المصرفين من الوجود القانوني ، اي يعلن حل كل منهما من وجهة النظر القانونية وتتأسس شركة جديدة أي مصرف جديد تتألف مطلوباتها من مطلوبات المصرفين السابقين كما تتألف موجوداتها من كل أو بعض موجودات المصرفين السابقين ذلك ان بعض الموجودات لكلا المصرفين أو احدهما يمكن أن تشكل مسألة عويصة أمام عملية الاندماج حيث أن بعض الموجودات وهي الديون علي الغير قد لايعرف مدي قابلية بعضها للتحصيل. ويتسلم مساهمو المصرفين المنحلين أو المدمجين اسهماً عادية في المصرف الجديد بنسبة القيمة الصافية لكل مصرف من المصرفين المندمجين .

أما في الحالة الثانية فتزول الشخصية الاعتبارية لاحد المصرفين (المصرف المندمج) ويستمر الوجود القانوني للمصرف الثاني (المصرف الدامج) الذى يشتري موجودات المصرف المندمج ومطلوباته ويعطى مساهمو المصرف المدموج اسهماً في المصرف الدامج².

¹ / دونالد كيسو وجيرى ويجانت ، مرجع سابق ، ص 735.

² /د.صلاح الدين الدباغ ، الدمج المصرفي أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية،مرجع سابق ،ص161.

اما من حيث سوق العمل المصرفي فانه يمكن ملاحظة أن المصارف التجارية لها طريقتان يمكن لها التوسع من خلالهما ، سواء كان ذلك التوسع توسعاً رأسياً أو توسعاً أفقياً أو توسعاً متنوعاً . وهما الاندماج داخل السوق المصرفي التي يعمل بها المصرفان المندمجان أو الاندماج خارج تلك السوق وذلك كما يلي:¹

1- الاندماج داخل السوق

وفيه يتم دمج مصرفين يعملان في أسواق متماثلة في نطاق جغرافي واحد وبأنظمة داخلية متشابهة (توسع افقي) ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وفر كبير في النفقات وذلك عن طريق خفض عدد الفروع العاملة بدمج فروع كلا المصرفين الموجودة في نطاق جغرافي واحد مما ينعكس على ايجاباً على خفض نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية وتقليل عدد العاملين الذي يؤدي بدوره الى خفض تكاليف اجور العمال والمزايا الاخرى كما يؤدي الى خفض مكافآت مجلس الادارة ، إضافة الى الغاء الازدواجية في بعض الادارات والاقسام، ويتم ذلك النوع من الاندماج عن طريق اسلوب المزج أو الضم.

جدير بالقول ان هذا النوع من الاندماج يحدث بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المصرفية المترابطة فيما بينها، مثل المصارف التجارية و مصارف الاستثمار والأعمال أو المصارف المتخصصة في أنشطة اقتصادية معينة (صناعية ، زراعية ، عقارية) وغيرها .

ينتج عن هذا النوع من انواع الاندماج زيادة الاحتكارات في الاسواق المصرفية ، وذلك بسبب التزايد المستمر للاندماجات بين المؤسسات المصرفية العاملة في نفس النشاط، مثل ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات من القرن العشرين مما دفع السلطة التشريعية الى سن قوانين تمنع حدوث مثل هذه الاحتكارات ، ونظراً الى ما ينتج عن عملية الاندماج المصرفي الافقى من آثار سلبية ، فقد قامت السلطة التشريعية في كل دولة بوضع قوانين صارمه تمنع وتكافح الاحتكارات و تلزم جميع المصارف بأن تقدم إليها طلبات الاندماج لكي يتم النظر والبت فيها قبل إتمام عملية الاندماج المصرفي الافقى.²

¹/عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 161.

²/المرجع السابق ، ص 162.

2- الاندماج خارج السوق

يحدث هذا النوع من الاندماج بطريقتين:

أ- الاندماج الرأسى :

يتم هذا النوع من الاندماج المصرفى بين عدة مصارف صغيرة تعمل فى المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة وبين المصرف الرئيسى الذى يعمل فى المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصارف الكبيرة¹.

ب -الاندماج المتنوع :

يحدث هذا النوع من الاندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان فى أنشطة مختلفة غير مرتبطة فيما بينها ، مثل الاندماج بين احدى المصارف التجارية وحدى المصارف المتخصصة أو بين احدى المصارف المتخصصة وحدى مصارف الاستثمار والأعمال ، وهذا النوع من الاندماج يحث على عملية التكامل فى الأنشطة بين المصارف ، وكذلك يؤدي إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبها مزايا تنافسية كبيرة².

هذا النوع من الاندماج يتم عن طريق إندماج مصرفين يختلف نشاط أي منهما عن نشاط الآخر داخل الدولة الواحدة مثل اندماج احد المصارف التجارية مع أحد المصارف المتخصصة فى نشاط اقتصادى معين ويؤدي هذا النوع من عمليات الاندماج إلى زيادة حصة المصرف الجديد (ناتج الاندماج) فى السوق المصرفى وتقليل مخاطره ، وكذلك تنويع مصادر إيراداته.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الدمج قد يواجه ببعض السلبيات أهمها صعوبة تخفيض النفقات مما ينتج عنه تقليل فرص زيادة الربحية للمصرف ناتج الاندماج وذلك نظراً لصعوبة تخفيض تكاليف التشغيل نتيجة للتباعد الجغرافى لفروع المصارف المندمجة مما يعنى عدم امكانية الغاء تلك الفروع وبالتالي الإبقاء على جميع نفقات التشغيل

^{1/} محمود أحمد التوني ،مرجع سابق ، ص75.

^{2/} عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ، ص163.

الخاصة بها مع الى الابقاء على جميع العاملين واطافة نفقات اخري خاصة الانفاق على اللاتصالات .

ج.الاندماج المصرفي :- بمعايير أخرى .

يمكن تقسيم الاندماج المصرفي طبقاً لبعض الدلالات والشواهد العملية والتجريبية، من حيث كيفية حدوث الاندماج ومدى رضا مجلس الادارة والملاك للمصرف المدمج والمدى الزمني الذي تستغرقه عملية الاندماج وبذلك توجد في هذا الاطار عدة انواع من الاندماجات المصرفية اهمها الاندماج بالابتلاع التدريجي والاندماج بالحيازة ونقل الملكية والاندماج بالامتصاص الاستيعابي اضافة الاندماج بالمزج والاندماج بالضم والاندماج القهري وذلك كما يلي :

1. الاندماج بالابتلاع التدريجي :

يحدث هذا النوع من الاندماج المصرفي من خلال قيام احد المصارف بابتلاع مصرف آخر ابتلاعا تدريجياً وذلك من خلال شراء فرع أو فروع معينة للمصرف المراد ابتلاعه ، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر وهكذا إلى أن يتم ابتلاع أو شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا المصرف ،ويكون ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية¹.

2. الاندماج بالحيازة والنقل للملكية :

يقوم هذا النوع من الاندماج على شراء أسهم المصرف المراد دمجه وذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقاً للقدرة المالية المتوفرة للمصرف الدامج ، ومدى إمكانية ورغبة حاملي أسهم المصرف المندمج في عرضها للبيع بسوق الاوراق المالية، والتخلص منها وذلك وفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة².

3.الاندماج بالامتصاص الاستيعابي :-

يتم هذا النوع من الاندماج من خلال شراء عمليات مصرفية في المصرف المراد دمجه مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان والمشتقات المصرفية وبشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي .

¹/ د.محسن احمد الخضيرى ، الاندماج المصرفي ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م) ،ص47 .
² / عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ، ص166.

4. الاندماج بالضم :-

يقوم هذا النوع من الاندماج المصرفي على ضم مصرفين أو أكثر، وينتج عنه ظهور كيان مصرفي جديد يكون له شخصية اعتبارية مستقلة و يحمل أسم جديد ويقوم على مجلس إدارة موحد للمصرف الجديد.

5. الاندماج بالمزج :-

يحدث مثل هذا النوع من الاندماج عن طريق مزيج متفاعل بين مصرفين أو أكثر ليخرج للسوق المصرفي كيان مصرفي جديد ناتج عن خليط بين مصرفين أو أكثر. ومن ثم فإن المصرف الجديد الناتج من عملية الاندماج بالمزج يحمل اسماً جديداً وعلامة تجارية جديدة ووضع جديد وحصّة في السوق المصرفي اكبر من الوضع القديم.¹

6. الاندماج القهري الفوري :-

يحدث هذا النوع من الاندماج بقرار سلطوي حكومي أو من جانب سلطة عليا تنظيمية تملك من القوة (مثل المصارف المركزية) ما يجعلها تفرض على المصارف قرار الاندماج وعدم معارضتها له وهو أحياناً يكون حلاً لمشكلة خطيرة يعانى منها المصرف الذي تم إدماجه قهراً.²

يمكن تصنيف انواع الدمج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج لثلاثة انواع كما يلي³:

i. الدمج الطوعي:

وهو الذي يعرف ايضاً بالدمج الودي Friendly Merger الذي يتم بموافقة ادارة كل من المصرفين الدامج والمدموج . وفي هذه الحالة يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض لشراء صافى اصول المصرف المدموج ومن ثم تقوم ادارة كلا المصرفين بتقديم كتاب الى مساهمى مصرفه يوصى فيه بالموافقة على عملية الدمج وفي حالة تمت الموافقة يقوم المصرف الدامج بشراء اسهم المصرف المدموج ويدفع قيمة الاسهم اما نقداً او في شكل اسهم لديه

¹ / المرجع السابق، ص 167.

² د. محسن احمد الخضيرى ، مرجع سابق ، ص 47.

³ د. هشام البشاط ، الدمج المصرفي أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق ، ص 82.

ii. الدمج العدائي Hostile Take-over :

هو الدمج الذي تعارضة ادارة المصرف المدموج نظراً لتدني قيمة السعر المعروف أو للمحافظة على استقلالية مصرفهم. عندئذ يعمد المصرف الدامج الى تقديم عرض Tender Offer الي مساهمي المصرف المدموج مباشرة دون موافقة ادارتهم حيث يطلب منهم بيع اسهمهم لقاء سعر معين أو يقوم بجمع هذه الاسهم عن طريق البورصة.

iii. الدمج القسري:

وهو الدمج الذي تلجأ له السلطات النقدية للدولة في اخر المطاف لاصلاح الجهاز المصرفي وتنقيته من المصارف المتعثرة أو تلك التي هي علي وشك الافلاس والتصفية . وغالباً ما يتم عن طريق قانون يشجع المصارف علي الاندماج لقاء اعفاءات ضريبية مشجعة أو عن طريق مد المصرف الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات المصرف المدموج

2-1-8 تمويل عمليات الاندماج والاستحواذ:

يتم التفريق عادة بين عمليات الاندماج وعمليات الاستحواذ - من ناحية- من حيث الطريقة التي يتم تمويلها بها، ومن ناحية أخرى من حيث الحجم النسبي للشركات. وتوجد العديد من طرق تمويل صفقات الاندماج والاستحواذ نذكر منها ما يلي¹:

أ- **التمويل النقدي** : يطلق على مثل هذه الصفقات عادة عمليات استحواذ بدلاً من عمليات اندماج نظراً لأن مساهمي الشركة المستهدفة يختفون عن الصورة وتصبح الشركة المستهدفة تحت السيطرة (غير المباشرة) لمساهمي الشركة المشتري ودهم، وتعد الصفقة النقدية أكثر ملائمة خلال فترات ميل أسعار الفائدة للانخفاض أو خلال فترات الركود.

ب- **القروض** : يمكن أن يتم تمويل رأس المال بالاقتراض من أي بنك من البنوك أو عن طريق الحصول على هذا التمويل بإصدار سندات . وبدلاً عن ذلك، يمكن منح سهم الشركة المستحوذ كمقابل أو عوض . وتعرف عمليات الاستحواذ الممولة عن طريق الديون ويعني ذلك " شراء كافة أسهم وأصول شركة ما نقداً ومساهمة إدارة، (Leveraged Buyout) التشغيل ومجموعة من المستثمرين بقسط ضئيل من رأس المال، على أن تقوم مؤسسات

¹/ د. صالح السحيباني ود. عبدالعظيم موسى ، مرجع سابق، ص 5.

استثمارية جماعية بتوفير المزيد من أسهم رأس المال ويكون باقي المبالغ النقدية على شكل دين"، وفي كثير من الأحيان يتم تحويل الدين إلى ميزانية الشركة المستحوذة.

ج- التمويل المختلط: يمكن أن تشمل عملية الاستحواذ على تمويل مختلط يتكون من التمويل النقدي والدين أو النقد وأسهم الشركة المشتري. وهو عبارة عن صفقة مالية تقوم بموجبها شركة (Factoring) : د- عقد شراء الديون التجارية ما يبيع ذممها المدينة مثل الفواتير مستحقة الدفع بسعر حسم ويمكن أن يوفر هذا النوع من أنواع التمويل الأداة الإضافية اللازمة لإتمام عملية الاندماج أو الاستحواذ.

9-1-2 الآثار المترتبة على عمليات الاندماج المصرفي

تعتبر عمليات الاندماج المصرفي إحدى المستجدات العالمية التي لها تأثير على كافة الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة وعلى النشاط المصرفي والمالي بصفة خاصة ، وبذلك فإن عمليات الاندماج المصرفي يكون لها مجموعة من الآثار والنتائج الايجابية عندما يكون الاندماج مطبقاً بالشروط والضوابط المطلوبة لنجاحه، وإذا لم تطبق هذه الشروط والضوابط بالطرق المطلوبة ستؤدي الى فشل عملية الاندماج ومن ثم يؤدي هذا الفشل إلى مجموعة من الآثار السلبية على عملية الاندماج المصرفي . هناك العديد من الآثار الايجابية والسلبية عند حدوث عملية الاندماج يمكن اجمالها مايلي:

اولاً الآثار الايجابية للاندماج المصرفي :

يمكن تلخيص الآثار الايجابية فى الاتي¹:

1. تترتب عن عملية الاندماج الحصول على مزايا اقتصادية الحجم والسعة والنطاق وزيادة أنشطة وعمليات المصرف الجديد التي ينتج عنها تناقص نصيب الوحدة من عناصر التكاليف الثابتة التي يتبعها انخفاض في جانب التكاليف الكلية ومع زيادة الإيرادات تبعاً لذلك ، فأنها تنعكس بالإيجاب على معدلات ربحية المصرف الجديد .

2. تترتب عن عملية الاندماج زيادة قدرة المصرف الجديد على إجراء البحوث و الدراسات وأدخال الميكنة التي تزيد من تطوير وتحسين وتحديث العمليات المصرفية والقيام

¹ / محسن احمد الخضيرى ، العولمة الاجتياحية ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2001 م)، ص ص326،327.

بالدورات التدريبية على استخدام الحاسب الالى الذي يستخدم في تنفيذ العمليات المصرفية بدقة وبسرعة عالية .

3. تترتب عن عملية الاندماج قدرة المصرف الجديد على زيادة عدد فروعها في الداخل والخارج والعمل على توسيع وتطوير الفروع الحالية وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة اكبر تساهم في جذب عملاء جدد ، مما يمكن المصرف الجديد من الانتشار الجغرافي على مستوى الدولة وخارجها ، وكذلك تنوع الخدمات التي يقدمها مما يساعده على توزيع المخاطر وزيادة مستوى الأمان .

4. تترتب على عملية الاندماج مزايا تنافسية قائمة على مجموعة من الوفورات الداخلية والخارجية والإدارية ، وبرغم أهمية هذه المزايا ، الا أنه يجب مواصلة العمل للحصول على مزيد من الدقة والسرعة الفائقة في تنفيذ العمليات وانجاز المعاملات وبالتالي زيادة العملاء و المتعاملين مع المصرف، وحياسة نصيب ومكانة متقدمة في السوق المصرفي .

5. تترتب عن عملية الاندماج أتباع المصرف الجديد أحدث أساليب نظم العمل الإداري والعمل على الارتقاء بها إلى مستوى أفضل بتحفيز وتشجيع العاملين بتحقيق أهدافهم وطموحاتهم ، وذلك يؤدي إلى رفع درجة ولائهم وانتمائهم ، مما يزيد من استقرار معدلات دوران العمالة وزيادة العائد للمصرف الجديد.

اضاف احد الكتاب بعض الاثار الايجابية كما يلي¹:

6. تترتب على عملية الاندماج زيادة قدرة المصرف الجديد على تكوين احتياطات علنية وسرية تدعم المركز المالي للمصرف وتحقيق الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال) ، وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة .

7. تترتب عن عملية الاندماج زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد التي ينتج عنها زيادة قيمته ومن تم زيادة الإيداعات الناتجة عن زيادة عدد عملائه ، وبالتالي زيادة الثقة في المصرف الجديد ، وهذا ما يزيد من ربحيته وتحسين الربحية هو ناتج للأثر التجميعي لعمليات الاندماج ، وهذا الأثر يحتوى على الأثر التجميعي التشغيلي والأثر التجميعي المالي

¹ / عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق، ص ص 169-170.

والأثر التجميعي التشغيلي ينتج عنه وفورات الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة في أداء الخدمة المصرفية ، والأثر التجميعي المالي ينتج عنه الحوافز والمزايا الضريبية والوفر الضريبي وانخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية وانخفاض احتمالات تحمل المصرف الجديد لتكاليف الإفلاس .

8. تترتب عن عملية الاندماج زيادة تنوع مصادر الودائع وإيجاد طرق لتوظيفها التوظيف الأمثل للحصول على عائد وربحية أكبر .

9. تترتب على عملية الاندماج المصرفي خلق تكتلات وكيانات مصرفية ومالية كبيرة قادرة على مواكبة متطلبات التحديث والعولمة وتعمل وفقاً لمتطلبات الأسواق الدولية .

10. تترتب عن عملية الاندماج التزام المصرف الجديد بالوفاء بجميع التزامات والديون المتبقية على المصرف المندمج أو المصرف الدامج ، وهذا يدل على أن عملية الاندماج لا تؤدي إلى إسقاط التزامات وديون المصارف المندمجة ، من هنا نلاحظ أن عملية الاندماج تجنب الوحدات المصرفية المتعثرة مخاطر التصفية .

11. تترتب عن عملية الاندماج زيادة قاعدة رأس مال المصرف الجديد (ناتج الاندماج) ، ومن ثم كفاية وقوة ومثانة المركز المالي له ، وكذلك الاعتماد عليه كمصدر لتمويل الاستثمارات وزيادة قدرته على مواجهة عولمة الأعمال وتحمل المخاطر ، وتعتبر قاعدة رأس مال المصرف الجديد وسادة أمان تمتص كل المخاطر التي تهدد أموال المودعين .

12. تترتب على عملية الاندماج ارتفاع نصيب المصرف الجديد من حيث حصوله على ترتيب ائتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الائتمانية الدولية .

13. تترتب على عملية الاندماج قدرة المصرف الجديد على مواكبة المعايير الدولية فيما يخص مجال الإفصاح المالي والحوكمة وإدارة المخاطر ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

14. تترتب على عملية الاندماج بين الوحدات المصرفية امكانية خلق أدوات ووسائل دفاعية تستطيع المصارف استخدامها لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية والمالية سواء كانت مشكلات تتعلق بالتمويل أو التسويق أو المشكلات التنظيمية .

ثانياً الآثار السلبية للاندماج المصرفي :

على الرغم من كل تلك المزايا والآثار الايجابية لعمليات اندماج المصرفي التي تم ذكرها إلا انه لا يخلو من بعض الآثار السلبية ومن أهمها¹ :

1. قد تترتب عن عملية الاندماج أوضاع احتكارية وشبه احتكارية في المؤسسات المصرفية والمالية.

2. قد تترتب عن عملية الاندماج أختلالات في السوق المصرفي واختفاء دوافع تنظيم العمل الإداري و تطويره ، مما يؤثر سلباً على سير العمل المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاستثماري بصفة عامة.

3. أن وجود اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق في المصارف نتيجة للاندماج المصرفي ليس لها إلا أدلة وشواهد ضعيفة تؤكد ذلك.

4. نظراً لعدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي ، لهذا كان من الصعب معرفة نتيجة الاندماج المصرفي مسبقاً ، وكذلك لا توجد أدلة وبراهين تؤكد على أن المصارف الكبيرة أكثر فعالية من المصارف الصغيرة.

5. قد تترتب على عملية الأندماج زيادة حجم المؤسسة المصرفية والتي ينتج عنها ظهور البيروقراطية وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار ، مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية ومن ثم الانخفاض في الاداء .

6. قد تترتب عن عملية الاندماج تركيز في الصناعات المصرفية التي ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل ، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف.

7. كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج قد يؤدي إلى عدم الأهتمام بالعملاء (خاصةً عملاء المصرف المندمج) مما يؤدي أنصرفهم إلى مصارف أخرى ومن ثم انخفاض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه مالم تعمل الإدارة على إدخال اللامركزية في إدارة أعمال المصرف .

² عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق، ص ص 171-172.

8. زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الاندماج والتي ينتج عنها إخفاء المعلومات والبيانات ، مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وتراكمها وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب.

9. أن عملية الاندماج بين المؤسسات المصرفية قد يترتب عليها قيام السلطات النقدية (المصرف المركزي) بإجبار المصارف الداخلة في عملية الاندماج على التخلص من بعض فروعها بهدف الحفاظ على المنافسة في الأسواق الدولية ، مما يؤدي إلى فقدان هذه المصارف المندمجة لأصول قد تكون مرتفعة الجودة وذات أداء عالية الكفاءة والمنافسة في هذه الأسواق¹.

10. قد تترتب عن عملية الاندماج المصرفي صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل بين المصارف المندمجة .

11. قد تترتب عن عملية الاندماج فقدان عدد من الموظفين وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية ، وهذا الأمر ينعكس سلباً على أداء العمل والإدارة والإنتاجية في المصرف الجديد .

12. نظراً لكبر حجم المصارف المندمجة فإنها تسعى لزيادة ربحيتها عن طريق زيادة حجم استثماراتها ، وذلك من خلال اختيارها محفظة استثمارات ذات مخاطر عالية بهدف الحصول على ربحية أعلى ، وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر واحتمال حدوث أزمات مالية لهذه المصارف المندمجة.

يلاحظ الباحث أيضاً أن عمليات الاندماج المصرفي تمتد آثارها الايجابية والسلبية إلى الاقتصاد القومي ككل ، فمن الناحية الايجابية يلاحظ زيادة قدرة المصرف الجديد على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج ، وبالتالي زيادة الربحية والدخل على مستوى المصرف بصفة خاصة وعلى المستوى القومي بصفة عامة ، وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات .

كما يعمل المصرف الجديد على توفير إستراتيجية اقتصادية دفاعية قوية تكون إلى جانب مؤسسات مصرفية قوية تستخدمها السلطات الرقابية للإشراف على إنقاذ مؤسسات

^{1/} محمد السعيد على جوبلى ، امكانيات رفع كفاءة اداء البنوك العامة المصرية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة : جامعة عين شمس ، 2007م) ، ص 179.

مصرفية أخرى ضعيفة ، وذلك من خلال العمل على دمجها وبالتالي ينتج عنها ظهور كيانات مصرفية ومالية ضخمة يكون لها دور هام في تكوين المشروعات الكبرى والمساهمة بقدر كبير في توفير الموارد المالية الضخمة التي تحتاجها هذه المشروعات ، هذا ما ينعكس ايجابياً على قوة وفعالية النظام المصرفي بشكل خاص وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام ، وكما تترتب على عملية الاندماج مزايا الحجم الكبير التي ينتج عنها زيادة كبيرة في رؤوس أموال المصارف المندمجة مما يمكنها من تمويل مشروعات التنمية العمرانية والصناعية العملاقة في ظل القيود المفروضة على تمويل اي مشروع كنسبة من رأس مال المصرف ، وبذلك تخفض تكلفة الحصول على الأموال وتقليل المخاطر.

اما من الناحية السلبية للاندماج المصرفي فإن كبر حجم المصارف المندمجة يجعلها تقوم بالاستثمارات ذات المخاطر العالية معتمدة في ذلك على دعم وحماية المصرف المركزي ، مما يؤدي إلى احتمال تعثرها وإفلاسها وقد ينتج عنها حدوث كوارث وأزمات مالية تمتد إلى الاقتصاد القومي ككل ، وهذا يمثل مشكلة كبيرة للقطاع المصرفي بشكل خاص وللإقتصاد القومي بشكل عام .

أن كل تلك الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الاندماج المصرفي يمكن أن تكون صحيحة في الأجل القصير من فترة الاندماج ، إلا أنها يمكن أن تتناقص وتختفي في الأجل المتوسط والطويل وتبرز المزايا والآثار الايجابية للاندماج المصرفي ، ولكن لكي نتغلب على هذه الآثار السلبية يجب أن يخضع قرار الاندماج المصرفي إلى دراسة متأنية وعميقة ومن ثم ضرورة توفر شروط وضوابط لإتمام عملية الاندماج بنجاح¹

ثالثاً الآثار القانونية للاندماج:

يترتب على عملية اندماج بين المصارف اثاراً قانونية بالنسبة لمجلس الادارة أو الدائنين والمدينين أو بالنسبة لعقود العمل والسرية المصرفية والمنافسة². في ما يتعلق بعضوية مجلس الادارة فان قيام مصرف واحد بدل اثنين نتيجة الدمج يترتب عليه حكماً حلول مجلس واحد مكان المجلسين السابقين. وتجزئ بعض القوانين

¹ / د. عبد المطالب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ، ص 172.

² / د. صالح السحيباني ود. عبد العظيم موسى ، مرجع سابق ، ص 13.

كالقانون الفرنسي مثلاً رفع عدد اعضاء مجلس الادارة عند الدمج كاستثناء للقاعدة التي تحكم ذلك. وهناك حالات يتم الاتفاق بموجبها بين مساهمي كل مصرف على توزيع جديد لمقاعد مجلس الادارة فيما بينهم بما يتماشى مع حصصهم من الاسهم فى المصرف الجديد.

اما بالنسبة للدائنين، يلتزم المصرف الجديد (أو الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج) بالوفاء بكامل الديون المترتبة علي المصرف المدموج أو المصرفين معاً. ولا يعنى ذلك بطريقة أو بأخري تجديداً أو اعادة جدولة للدين بل يبقى قائماً بشروطه السابقة من حيث الضمانات والتسديد وسعر الفائدة. وعليه فان الدمج لا يؤدي الي اسقاط اجل الديون او استحقاقاتها. وفي هذا الاطار فقد اعطت مختلف التشريعات الاوربية والعربية الدائنين حق الاعتراض علي الدمج في حال رأوا ضرراً بحقوقهم . وكذلك الحال بالنسبة للمدينين فان المصرف الجديد يستطيع ملاحقة ديونه دون عائق . وفيما خص عقود الايجار القائمة فانه في حالات الدمج او المزج ، تسقط تلك العقود القائمة لصالح المصرف الممزوج أو لصالح المصرفين المحولين (القانون اللبناني). اما التشريع الفرنسى فوضى بحلول الشركة الدامجة محل الشركة المدموجة في الاستفادة من عقود الايجار. اما بالنسبة الى عقود العمل حتي وان طرأت بعض التحولات على حالة العمل من الوجهة القانونية بما في ذلك الدمج . وبالتالي يستفيد مستخدمو المصرف المدموج من كل ميزاتهم كالأقدمية والتعويضات والاجازات السنوية وماشابه . فيما يتعلق بالسرية المصرفية فعند الاندماج تنتهى من الناحية القانونية علاقة المصرف المدموج (او المصرفين اللذين زالا من الوجود بتأسيس مصرف جديد) بعملائه ، وبالتالي لا يجوز قانوناً نقل الحسابات الي المصرف الدامج أو المصرف الجديد الا بموافقة جميع عملائه. وتؤدي عمليات الدمج بطبيعة الحال الي تقلص عدد المصارف العاملة فى السوق مما قد يعطل المنافسة نتيجة الاحتكار او خشية قيام عدد قليل من المصارف بالاستيلاء علي الحصة الاكبر من السوق (احتكار القلة Oligopoly). وهناك بعض الدول التي عمدت الي سن التشريعات (الولايات المتحدة وفرنسا) لمراقبة عملية اندماج المصارف خوفاً من تفشي درجة الاحتكار في الجهاز المصرفي.

يخلص الباحث الى ان الاندماج المصرفي عبارة عن تحرك جمعي نحو التكتل و التكامل و التعاون ما بين مصرفين أو أكثر، لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط

و الشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة و فاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية للتحقيق قبل إتمام عملية الاندماج .

كما انه يمكن تصنيفه الى مجموعة من الاشكال والانواع حسب زاوية النظر الية ويرى الباحث ان تقسيمة من حيث الاثر المحاسبي الي ثلاث انواع هي الاتحاد الذي ينشأ بموجبة مصرف جديد يتكون رأسماله من صافى اصول المصارف الداخلة فى عملية الاتحاد والاندماج الذى يزول بموجبة احد المصارف من الوجود القانونى وقد يحافظ على وجوده المادى ويزاول نشاطه باسم المصرف الداىج والسيطرة أو التملك حيث يقوم احد المصارف بشراء حصة فى مصرف اخر تمثل اكثر من 50% من اسهمه العادية مع بقاء الشخصية الاعتبارية للمصرف المدموج قد يتم الاندماج طوعياً او قسرياً وقد يكون اندماجاً ودياً او عدائياً .

خلص الباحث الى ان هنالك مجموعة من الاهداف والدوافع التي تدفع المصارف للقيام بعمليات الاندماج اهمها مزايا الحجم الكبير ودوافع النمو والتوسع اضافة الى مواكبة ثورة الاتصالات والاستجابة للمتغيرات فى الاقتصاد العالمى نتيجة الازمة المالية، وظهور المصارف الشاملة كما تهدف المصارف من خلاله الى تفتادى المصاعب المالية واكتساب الميزات التنافسية فى السوق المصرفى .

تترتب على عملية الاندماج مجموعة من الاثار الايجابية لعل اهمها الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم والسعة الكبيرين وزيادة عدد الفروع ممايعنى زيادة التوسع الجغرافى وتنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتنوع مصادر الودائع وتوزيع المخاطر اضافة الى تجويد الاداء الادارى والقدرة على تكوين الاحتياطات التى تدعم المركز المالى للمصرف وزيادة المقدة على الوفاء بالالتزامات التي تنعكس بالإيجاب على معدلات ربحية المصرف الجديد وبالتالي زيادة ثقة الجمهور فى المصرف . علاوةً على خفض تكاليف اصدار الاوراق المالية وانخفاض احتمالات الافلاس وتجنيب المصارف المتعثرة لمخاطر التصفية .

كما تترتب على بعض الاثار السلبية من اهمها خلق اوضاع احتكارية فى المؤسسات المصرفية اضافة الى انه ليس هنالك شواهد قوية على ان للمصارف الكبير فعالية اكبر من

المصارف الصغيرة وقد تترتب عليه اختلافات في السوق المصرفية وتضييق فرص
الاختيار امام العميل كما انه قد يؤدي الى فقدان المصارف المندمجة لاصول ذات قيمة
عالية .

المبحث الثاني

2-2 المحاسبة عن الاندماج المصرفي

لابد ان الدخول في عملية الاندماج سيؤدي إلى تغييرات جوهرية ومهمة على المركز المالي للشركات المندمجة سواء كان هذا التغير في أصولها الثابتة أو أصولها المتداولة ولا بد ان تتم عملية الاندماج وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة آخذين بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية الرئيسية التالية¹ :

- 1 – الأساس المحاسبي المناسب لأصول وخصوم الكيانات الداخلة في الاندماج .
- 2 – قرار معالجة الدمج كشراء أو تجميع.
- 3 – إزالة الأرصدة والمعاملات بين الشركات عند إعداد القوائم المالية الموحدة(المدمجة).

2-2-1 تحديد سعر الاندماج: Price for a Business Combination

يقصد به تكلفة الشراء المدفوعة من الشركة الدامجة الي مساهمي الشركة المندمجة وتعتبر عملية تحديده من الأمور الهامة جداً عند التخطيط للتوحيد وتستخدم عدة طرق لتحديده²

ان الأساليب التي سيرد ذكرها ادناه لتحديد قيمة البنك المندمج تقدم الحدود الدنيا والقصى لتحديد سعر البنك المندمج ويمكن تصنيفها الي عدة تصنيفات كما يلي³:

1. التقييم المستند علي العوائد:

أ- القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية: في حالة عدم النمو في التوزيعات يحسب

كالآتي: السعر الحالي للسهم = التوزيعات الحالية للسهم (ت) ÷ معدل العائد

المطلوب (ع) اما في حالة النمو الثابت للتوزيعات كالآتي :

$$\text{سعر السهم} = \frac{\text{ت}}{\text{ع} - \text{ن}}$$

اما في حالة تغير نمو معدل التوزيعات :

$$\text{سعر السهم} = \frac{\text{ت}_1}{\text{ع}+1} + \frac{\text{ت}_2}{2(\text{ع}+1)} + \dots + \frac{\text{ت}_{00}}{00(\text{ع}+1)}$$

¹ / د. طارق عبد العال حماد ، التقييم: تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م) ، ص213.

² / د. حسين قاضي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 21.

³ / د. عبدالمطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص180-188.

ب- رسمة العوائد: يتم تحديد قيمة العائد عن طريق احتساب متوسط العائد لخمس سنوات ويضرب في مقلوب معدل العائد المطلوب للمستثمر ويطبق مفهوم مضاعف الربحية.

2- التقييم المستند على الأصول:

يتم تعديل القيمة الدفترية للأصول لاحتساب القيمة الواقعية لها ويحدث ذلك من خلال التقييم المنفصل لكل أصل علي حده.

3- التقييم المستند علي العوائد والأصول:

يتم استخدام عدة طرق اهمها اسلوب الرسمة المذوج للارباح ويتم من خلال دراسة اداء البنك لخمس سنوات ماضية علي الأقل ثم احتساب متوسط العائد خلال الفترة وتحديد معدل العائد المطلوب للمستثمر في رأس المال ثم تقييم الأصول الملموسة واحتساب الارباح المتوالدة عنها (العائد الثابت نافصاً) معدل العائد المقبول علي الأصول الملموسة (X قيمتها)) ومن ثم رسمة العوائد من الأصول غير الملموسة بقسمتها على معدل العائد على الاصول غير الملموسة

5- التقييم المستند علي علاوة القيمة الدفترية (Premium to Book value):

يكون اساس التقييم هو القيمة الدفترية للسهم ويتم اضافة علاوة القيمة الدفترية للسهم بعد اتمام عملية الاندماج المصرفي كالآتي:

علاوة القيمة الدفترية = السعر المعروف لعملية الاندماج - القيمة الدفترية للسهم

القيمة الدفترية للسهم

يمكن ان تتضمن شروط الاندماج عملية تبادل اسهم ويتم احتسابها كالآتي:

نسبة الاستبدال = سعر السوق لسهم البنك المندمج

سعر السوق لسهم البنك الدامج

= القيمة الدفترية للسهم (1+ العلاوة)

سعر السوق لسهم البنك الدامج

تواجه هذه الطريقة عدة نقاط ضعف أهمها¹:

¹/ د طارق عبد العال حماد، التقييم: تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة ، (دن، 2002م)، ص 111.

1- أن القيمة الدفترية ربما لا تكون قريبة من القيمة الاقتصادية الفعلية للبنك كما أن اختلاف حساسية الأصول والخصوم تجاه التغير في الأسعار قد يؤدي إلى وجود اختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية وبالتالي تكون القيمة الدفترية أقل من القيمة الاقتصادية.

2- هناك نقطة ضعف أخرى في تحديد العلاوة المدفوعة لمساهمي البنك المستهدف وهي أنه يتم تجاهل العلاقة بين معدل العائد الذي يمكن أن يكسبه البنك الدامج والمخاطر الكامنة ويمكن تبرير العلاوة أو الزيادة عن القيمة السوقية التي يحصل عليها البنك المستهدف عندما تكون العوائد المتوقعة مرتفعة مقارنة بالمخاطر الملازمة أو عندما يقدم البنك المستهدف مزايا تكون غير قابلة للقياس المباشر

5- التقييم المستند علي علاوة القيمة الدفترية المعدلة:

Premium to Adjusted Book Value

نظراً لأن القيمة الدفترية ربما تختلف عن القيمة الاقتصادية لذلك يكون من المناسب حساب القيمة الدفترية المعدلة لحقوق الملكية للبنك المستهدف و التي تعالج أخطاء القياس السابق الإشارة إليها عند إتباع مدخل القيمة الدفترية و ربما تكون القيمة الدفترية المعدلة أكبر أو أصغر من القيمة الدفترية و يمكن الحصول على القيمة الدفترية المعدلة من خلال الإضافة أو الطرح من القيمة الدفترية الواردة في الميزانية وذلك حسب الآتي¹:

1- التغير في احتياطي خسائر القروض

2- التغير في القيمة السوقية للاستثمارات

3- التغير في تقييمات الأصول الأخرى

6-التقييم المستند علي السعر السهم السائد :

تقوم هذه الطريقة على مقارنة سعر الشراء المعروف على البنك المستهدف مع سعره السائد في السوق. ويكون هذا التقدير غير دقيق عادة لأنه يفترض أن سعر السهم الجاري يعكس بكل دقة القيمة السوقية و توجد أمثلة عديدة تظهر أن هذا الادعاء غير صحيح ففي بعض الحالات لا يتم تداول أسهم البنك على نطاق واسع وبالتالي فإن السعر الجاري ربما يكون متقادماً و لا يعكس ظروف السوق الجارية كما أن آخر سعر للأسهم يتم

¹ / المرجع السابق، ص 125.

الاستشهاد به ربما لا يشير إلى بعض المزايا التي يتمتع بها البنك أو بعض القيم غير الملموسة . ومن الأفضل استعراض الآثار الأولية و الآثار البعيدة المدى التي تخلفها عمليات التبادل على إيرادات الأسهم كل على حدة :

7- التقييم المستند علي قيمة الودائع الاساسية:

حيث تدخل القيمة التي تضيفها الودائع الاساسية ضمن المزايا الاخرى وذلك كالآتي:

$$\text{علاوة القيمة المضافة للقيمة الدفترية} = \frac{\text{السعر المعروف} - \text{القيمة الدفترية المعدلة للسهم}}{\text{القيمة الدفترية المعدلة للسهم}}$$

7- مضاعف سعر السهم لربحيته Expected P/E Ratio:

يفضل بعض الخبراء اعتماد المكاسب بدلاً عن الميزانية ومن ثم يصبح المتغير الاساسي هو ربحية السهم ويتضمن حساب متوسط سعر الشراء الى المضاعف في عمليات اندماج مماثلة كالآتي :

$$\text{سعر السوق للسهم المندمج} = \frac{\text{سعر السوق للسهم} \times \text{ربحية السهم الواحد للبنك المندمج}}{\text{ربحية السهم للعمليات المناظرة}}$$

$$\text{العلاوة لربحية السهم الواحد} = \frac{\text{سعر السوق للسهم} - \text{ربحية السهم الواحد}}{\text{ربحية السهم}}$$

$$\text{نسبة الاستبدال} = \frac{\text{سعر السوق لسهم البنك المندمج}}{\text{سعر السوق لسهم البنك الدامج}}$$

2-2-2 طرق المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال

Methods of Accounting for Business Combinations

تعتبر المعالجة المحاسبية لعملية توحيد الاعمال من أكثر الأمور المحاسبية تعقيداً الا أنها في الوقت نفسه من أكثر الأمور متعة والأكثر تشعباً. وبصرف النظر عن شكل التوحيد ، أي سواء كان اندماجاً قانونياً أم اتحاداً قانونياً أو سيطرة (قابضة وتابعة) فان ثمة طريقتين للمعالجة هما : طريقة الشراء (Purchase Methoed) وطريقة توحيد المصالح (Pooling of Interest Method) وعلي الرغم من ان العديد من الدول والمنظمات المهنية قد قامت حديثاً بالزام الشركات باستخدام طريقة الشراء فقط ،حيث صدرت معايير جديدة خلال عام 2002 م عن مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى (FASB) منعت

اللجوء الي طريقة توحيد المصالح بشكل نهائى في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف حماية المجتمع المالي ،وقد ايدت اللجنة المختصة في الاتحاد الأوربي هذا التوجه . الا أن العديد من الشركات والتي تستخدم طريقة توحيد المصالح قبل اصدار هذه المعايير ستستمر باستخدامها ¹.

تتم المعالجات المحاسبية لعملية الانضمام والاندماج وفقاً لمعايير المحاسبة الامريكية فى سجلات الشركة التي تظل أو توجد بعد اتمام الانضمام أو الاندماج، اي فى سجلات الشركة الدامجة في حالة الانضمام، وفي سجلات الشركة الجديدة في حالة الاندماج. أما في حالة السيطرة، فإن المعالجات المحاسبية يتم اجراؤها في سجلات الشركة القابضة. وبصفة عامة فإن المعالجات تختص بجوانب ثلاثة:

1. الاجراءات المحاسبية الخاصة بإثبات عملية الانضمام او الاندماج أو السيطرة.

2. تكيف ومعالجة النفقات الخاصة بإتمام عملية الانضمام او الاندماج أو السيطرة.

3. اعداد القوائم المالية عن السنة المالية التي تمت خلالها عملية الانضمام او الاندماج أو السيطرة.

يجدر الانتباه الي ان طريقة توحيد المصالح وطريقة الشراء وإن كانتا طريقتين مقبولتين فإنهما لا تمثلان طريقتين بديلتين يمكن الاختيار بينهما بالنسبة لنفس الحالة. فوفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الوقت الحاضر (APB Opinion No.16) فإنه يتعين تطبيق طريقة توحيد المصالح اذا توفرت جميع الشروط المحددة لتطبيقها . اما في حالة عدم توفر أي شرط من الشروط اللازمة لتطبيق طريقة توحيد المصالح فإنه يتعين تطبيق طريقة الشراء ².

توجد اكثر من طريقة محاسبية يمكن استخدامها لأغراض المحاسبة عن عمليات الانضمام التي تتم بين منظمات الاعمال . ويتوقف استخدام الطريقة المحاسبية المعنية علي

1 / د. حسين قاضى و اخرون ، مرجع سابق ، ص 27.

² / د. احمد بسيونى شحاته و د. محمود السيد سليمان، مرجع سابق ، ص 18

مدي احتفاظ أو عدم احتفاظ المنظمة أو مجموعة المنظمات الداخلة أو (المندمجة) بشخصيتها القانونية المستقلة بعد اتمام صفقة الانضمام وعلي ذلك فان الامر يتطلب ضرورة التفرقة بين الحالتين التاليتين عند حدوث عمليات الانضمام وهما¹:

1/ حالة الاحتفاظ بالشخصية القانونية :

في حالة أن المنظمة أو مجموعة المنظمات المنظمة تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة بعد اتمام صفقة الانضمام فيما بينها وبين تلك التي دخلت فيها فان الامر يتطلب استخدام اي من هاتين الطريقتين لمحاسبة عمليات الانضمام:

أ- طريقة القيمة الدفترية

ب- طريقة حقوق الملكية

2/ حالة عدم الاحتفاظ بالشخصية القانونية:

في حالة أن المنظمة المنظمة لا تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة نتيجة لتوقيعها صفقة الانضمام في منظمات أخرى يتطلب الامر احد هذه الطرق وذلك لمحاسبة عمليات الانضمام

أ- طريقة الشراء: حيث يتم تسجيل الاصول والالتزامات المنتقلة من الشركة

المندمجة الي الشركة الدامجة بالقيم السوقية العادلة في تاريخ الاندماج

ب- طريقة توحيد المصالح: حيث يتم تسجيل الاصول والالتزامات المنتقلة من

الشركة المندمجة الي الشركة الدامجة بالقيم الدفترية

2-2-2-1 طريقة توحيد المصالح Pooling of Interest Method :

لقد تمت محاسبة عمليات توحيد المنشآت التجارية على اعتبار إنها عمليات تجميع

منذ أوائل الثلاثينيات رغم ان المصطلح لم يتم تطبيقه إلا في منتصف الأربعينيات والنماذج

الأولى اشتملت على كيانات تابعة مثل الشركات الأم والشركات الفرعية حيث كان لهذا

الأسلوب مغزى وجدوى واضحة ، وقد أقرت اللجنة الفدرالية أسلوب التجميع المحاسبي في

عام 1943م وأخذت الوكالات الأخرى تحذو حذوها خلال سنوات قليلة وفي بداية الأمر تم

¹ / د. السيد عبد المقصود محمد دبيان ود. ناصر نور الدين عبد اللطيف ، مشاكل المحاسبة في شركات الأشخاص ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م)، ص ص 351-352 .

قبول التجميع بالنسبة لعمليات الاندماج التي تكون فيها الكيانات الداخلة في الاندماج لها نفس الجوهر الاقتصادي (بحيث كان من الصعب معرفة أي الأطراف هو الممتلك) ومع ذلك فمع مرور الوقت تم قبول أسلوب التجميع بالنسبة لمجموعات كبيرة من عمليات اندماج المنشآت التجارية ذات الأسس الاقتصادية غير المتكافئة ، كما وتتطلب عملية الاندماج وفق هذه الطريقة تحقيق اثني عشر شرطاً نصت عليها المعايير المحاسبية وتقسم هذه الشروط إلى ثلاث فئات: فئة رئيسية الأول منها مرتبط بسمات الكيانات الداخلة في عملية الاندماج متمثلة بالشرط الأول والثاني والفئة الثانية من هذه الشروط ترتبط بوسائل تحقيق الاندماج متمثلة بسبعة شروط من الشرط الثالث ولغاية الشرط التاسع والفئة الثالثة مرتبطة بغياب معاملات معينة بعد التملك مبينة بالشروط الثلاث الأخيرة وفيما يلي ملخص لهذه الشروط¹:

- 1 - استقلالية إدارات كل من الشركات المستثمرة والشركات المستثمر فيها عن بعضها البعض خلال العامين السابقين لتاريخ الاستثمار .
- 2 - ان لا يوجد استثمار في الأسهم الصادرة عن الشركة المستثمرة من قبل الشركات المستثمر فيها قبل عملية الاستثمار يزيد عن 10 % أو العكس.
- 3 - ان يتم الاستثمار في عملية واحدة وليس بشكل تدريجي ويجب إتمامها خلال فترة عام من تاريخ اتخاذ قرار الاستثمار .
- 4 - ان يكون سعر الاستثمار أو الشراء بشكل أسهم عادية (يكون لها نفس الحقوق التي تتمتع بها اسهم المساهمين في الشركة المستثمرة) تصدرها الشركة المستثمرة لكل أو لغالبية حملة أسهم الشركات المستثمر فيها .
- 5 - لا يسمح لأي من الشركات المستثمرة أو المستثمر فيها تغيير حصة الملكية في الأسهم العادية عن طريق شراء أسهم خزينة أو إصدار وتوزيع أسهم عادية خلال فترة عامين تكون بدايتها تاريخ قرار الاستثمار وتنتهي بانجاز عملية الاستثمار .
- 6 - قد يسمح لأي من الشركات المستثمرة أو المستثمر فيها ان تشتري جزءاً من أسهمها العادية ولكن لأهداف لا تتعلق بعملية الاستثمار.

¹ / د.زياد خليل الراعي، المحاسبة المتقدمة، ج 1، محاسبة دمج الشركات وعمليات العملات الأجنبية ، (عمان :SIT، 1994)، ص 33 .

7 - ان لا تغير عملية الاستثمار حصة ملكية حامل السهم فيجب ان تبقى ملكيته كما كانت قبل عملية الاستثمار .

8 - عدم اتخاذ أية إجراءات من قبل الشركات المستثمرة أو المستثمر فيها تؤدي إلى تعطيل أو حرمان أي من حملة الأسهم من ممارسة حق التصويت.

9 - ان لا ينتج عن عملية الاستثمار أية التزامات مشروطة تتعلق بحدوث حدث مستقبلي.

10 - يجب ان لا يكون هنالك اتفاق مباشر أو غير مباشر بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها على شراء أو إصدار أسهم قبل عملية الاستثمار بحيث يؤدي ذلك إلى التأثير على عملية الاستثمار .

11 - عدم دخول الشركة المستثمرة في عقود مالية لصالح حملة الأسهم القدامى في الشركات المستثمر فيها .

12 - ان لا يوجد نية لدى الشركة المستثمرة أو الشركة المستثمر فيها ببيع قسم كبير ومهم (جوهرى) من أصول الشركة المستثمر فيها خلال عامين بعد عملية الاستثمار.

2-2-2-2 المعالجة المحاسبية لتوحيد الاعمال باستخدام طريقة توحيد المصالح:

يمكن تحديد لس المعالجات المحاسبية وفقاً لطريقة توحيد المصالح علي النحو التالي¹ :

1. اثبات أصول والتزامات الشركة (أو الشركات) المندمجة في دفاتر الشركة الدامجة (أو الشركة الجديدة) وفقاً للقيم الدفترية.

2. اثبات حقوق الملكية لمساهمي الشركة (أو الشركات) المندمجة في الدفاتر المحاسبية

للشركة الدامجة (أو الشركة الجديدة ناتج الاندماج) وفقاً للقيم الدفترية بعد اعادة هيكلتها.

3. جميع العمليات التي يتم إنفاقها لاتمام عملية الانضمام أو الإندماج تتم معالجتها كمصروفات، ومن ثم تحميلها لإيرادات السنة المالية التي انفقت خلالها .

4. تعتبر عملية الانضمام أو الاندماج خلال سنة مالية معينة كأنها تمت في بداية السنة المالية.

¹ / د.محمد عباس بدوي ود. احمد بسيونى شحاته. ، المحاسبة المتقدمة،(الاسكندرية:الدار الجامعية الجديدة،2002م) ،ص 179-180.

في ظل هذه الطريقة يتم تسجيل الأصول والالتزامات المنتقلة من الشركة المندمجة الى الشركة الدامجة بالقيم الدفترية ويكون قيد اليومية الرئيسي في هذه الحالة كما موضح ادناه :

بيانات	دائن	مدين
من مذكورين		
ح/ الأصول المنتقلة بالقيم الدفترية		XXXX
الي مذكورين		
ح/ الالتزامات المنتقلة بالقيم الدفترية	XXXX	
ح/ اسهم رأس المال وعناصر حقوق الملكية الأخرى	XXXX	

علي ان يتمثل متمم القيد دائماً مديناً أو دائناً في حساب يسمى حساب الزيادة في رأس المال المدفوع¹

2-2-2-3 مميزات طريقة توحيد المصالح:

تتمتع طريقة توحيد المصالح بمجموعة من الخصائص والمميزات في التطبيق العملي يمكن تلخيص اهمها في الاتي:

1. ان هذه الطريقة ليس لها تأثيرات مستقبلية علي القوائم المالية التي يتم اعدادها

مستقبلاً بعد تنفيذ الاندماج¹

¹ / د. السيد عبد المصود محمد دبيان و د. ناصر نور الدين عبد اللطيف ، مرجع سابق، ص 365.

2. ان هذه الطريقة تمتاز بأنها تؤدي الي زيادة الارباح المستقبلية مقارنة مع اسلوب المحاسبة عن الاندماج وفق طريقة الشراء كما ان التأثيرات الايجابية المحتملة (والمستقبلية) علي اسعار اسهم الشركات الدامجة في الاسواق المالية اكبر ولكن ذلك يتوقف علي ما اذا كان سعر السهم الي الربحية في كلتا الشركتين الدامجة والمندمجة مختلفاً بدرجة ملحوظة قبل حدوث عملية الاندماج.²
3. تمتاز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة وذلك من كونها لا تحتاج الي عمليات رياضية أو احصائية معقدة وان كل ما تتطلبه ينحصر فقط في تجميع بنود القوائم المالية للشركات الدامجة والمندمجة.³
4. يضيف الباحث ان هذه الطريقة تبقى القيمة الدفترية لصادف اصول الشركة الجديدة نانج الاندماج مساوية لمجموع القيمتين الدفتريتين للشركتين المندمجتين مما يؤدي الي ثبات المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدم الخارجي.

2-2-2-4 الانتقادات التي توجه إلى طريقة توحيد المصالح :

- وجه الكتاب المحاسبين لهذه الطريقة مجموعة من الانتقادات يمكن اجمالها في الاتي :
- 1 يرى البعض ان الانتقاد الأساسي الذي يوجه إلى طريقة توحيد المصالح يتمثل في انها تتجاهل قيم الأصول التي يتم تعامل الأطراف على أساسها وتستبدلها بقيم غير مناسبة تماما وهي القيم بدفاتر المنشأ البائعة . ويرى رئيس هيئة حسابات هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية ان طريقة توحيد المصالح تتجاهل الجوهر الاقتصادي لعملية الاندماج كما ان بعض الشروط الضرورية لتطبيق تلك الطريقة يعتمد على قصد أو نية الأطراف بخصوص عملية الاندماج وبالتالي فانه من الصعب إجراء تقييم موضوعي للتعرف على ما إذا كانت الشركات قد استوفت شروط الاندماج .وبالإضافة إلى ما سبق فان إدراج الشركة الدامجة للأرباح المحتجزة للشركة المدمجة في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية والقدرة على المديونية وقد يعتبر ذلك نوع من التضليل.⁴

¹ / د.حسين القاضي، القوائم المالية الموحدة،(دمشق:دار الرضا للنشر،2003م)،ص43.

² / د. وصفي عبد الفتاح ابو المكارم ، مرجع سابق، ص 35.

³ / د. طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ،(القاهرة:الدار الجامعية،2003م) ،ص 8.

⁴ / جورج دانيال غالي ، طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات،(الإسكندرية :الدار الجامعية،2002م)ص30.

2. ان هذه الطريقة لا تتمتع بالمرونة المطلقة فيما يتعلق بعمليات التفاوض التي تتم بين الأطراف المتفاوضة بهدف الوصول الي قيمة المنظمة المراد دمجها مما يؤدي الي صعوبة تقريب وجهان نظر بين الاطراف المتفاوضة.¹

3. يضيف الباحث ان هذه الطريقة تقدم معلومات مضلله حيث يتم تجميع بنود القوائم المالية للشركتين والتي تم اعدادها وفقاً لسياسات واساليب مختلفة فى القياس المحاسبى عند قياس عناصر الدخل وتوزيعه واحتساب قيم اهلاك الأصول الثابتة. يتضح من ذلك ان جوهر الانتقادات التي توجه لطريقة توحيد المصالح تتعلق بمشكلكتي القياس والإفصاح. حيث ان القيم الدفترية للأصول لا تعتبر ملائمة لقياس قيمة الشركة لأغراض التوحيد، كما أن القوائم المالية التي تعد بعد التوحيد ستكون مضلله لحملة الاسهم وقراء القوائم.²

2-2-2-5 طريقة الشراء Purchase Method :

وفقا لهذه الطريقة تعالج عملية الاندماج على أنها حيازة شركة أو أكثر بواسطة شركة أخرى أي انه توجد عملية شراء تفاوضية ولذلك تسجل الشركة الدامجة الأصول التي تم اقتناؤها والالتزامات التي تم قبولها على أساس قيمتها السوقية العادلة وقت الشراء ومقارنة تكلفة الشراء مع القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المقنتاة وفي حالة زيادة تكلفة الشراء عن القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المقنتاة فان الفرق بينهما يمثل شهرة موجبة ، أما إذا كانت تكلفة الشراء تقل عن القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول المقنتاة فان الفرق بينهما يمثل شهرة سالبة . والميزة الأساسية لطريقة الشراء تتمثل في انها تركز على الجوهر أكثر من الشكل حيث ان المهم هو عملية الاقتناء في حد ذاتها وليس الشكل الذي تمت به العملية سواء كان المقابل أسهم عادية أو نقدية أو أصول أخرى، ولذلك فانه لا بد من وجود أساس جديد للمحاسبة يتمثل في تقييم أصول والتزامات الشركة المندمجة وفقا لقيمتها السوقية العادلة وقت الشراء وبالتالي فان تلك الطريقة تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.³

¹ /د. طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ، مرجع سابق، ص 8 .

² /د.حسين القاضى واخرون ، مرجع سابق ، ص 52.

³ / جورج دانيال غالي ، مرجع سابق ، ص 31.

اشارت المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP ان هذه الطريقة تقوم علي فرضية اساسية مؤداها ان المساهمين في الشركة المندمجة يرغبون بيع اصول وخصوم شركتهم لشركة اخري (الشركة الدامجة) مقابل قيمة عادلة Fair Value وهذه القيمة العادلة قد تساوي أو تزيد أو تنقص عن تكلفة التملك Acquisition Cost وهذه القيمة يتم الاتفاق عليها بين جميع الاطراف في ظل معايير معينة¹

2-2-2-6 المعالجة المحاسبية لتوحيد الاعمال باستخدام طريقة الشراء:

تتمثل المعالجات المحاسبية وفقاً لطريقة الشراء فيما يلي²:

1. يتم تسجيل تكلفة الشراء (الاقتناء) في دفاتر الشركة المقتنية (الشركة الدامجة او الجديدة او القابضة)
2. تعتبر النفقات المباشرة لتكوين الاتحاد جزء من تكلفة الشراء بينما تعالج النفقات غير المباشرة كمصروفات .
3. يتم تسجيل اصول والتزامات الشركة المقتناه (والمنقلة) في دفاتر الشركة المقتنية وفقاً للقيمة العادلة (القيمة السوقية للأصول الملموسة وغير الملموسة والقيمة الحالية للالتزامات في تاريخ الاقتناء).
4. في حالة نقص تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لاصول المقتناه يتم تسجيل تلك الزيادة في الدفاتر باعتبارها شهرة موجبة ويتعين استنفادها علي اساس 40 سنة
5. في حالة زيادة تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لاصول المقتناه يتم تخفيض القيمة السوقية للأصول غير المتداولة فيما عد الاستثمارات طويلة الأجل في أوراق مالية (بما يعادل قيمة النقص بالنسبة والتناسب). واذا زادت قيمة النقص علي مجموع القيم السوقية للأصول غير المتداولة فيما عدا الاستثمارات طويلة الأجل في أوراق مالية يتم رد الباقي لقائمة الدخل علي اساس مدة لا تزيد عن 40 سنة

¹ /محمود ابراهيم عبدالسلام، المحاسبة المالية المتقدمة ، مرجع سابق 11.

² / د. محمد عباس بدوي ود. احمد بسيوني شحاته ، المحاسبة المتقدمة، مرجع سابق ،ص 63.

6. يتم قياس الدخل للشركة المقتنية عن السنة المالية التي يتم خلالها تكوين الاتحاد وفقاً للإيرادات والمصروفات المحققة بعد تاريخ تكوين الاتحاد (تاريخ الاقتناء) فقط ، اي لا يتم تضمين إيرادات ومصروفات الشركة المقتناه عن الفترة قبل تاريخ تكوين الاتحاد.

يتم قياس تكلفة الشراء بالنسبة للشركة المقتنية (الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة أو الشركة القابضة) علي اساس المبلغ المدفوع فعلاً أو القيمة السوقية للأسهم العادية المصدرة أو سعر الإصدار للسندات في تاريخ الاقتناء. وكما سبق الإشارة فإن النفقات المباشرة (مثل اتعاب المحاسبين والاتعاب القانونية واتعاب الاستشارات والسمسرة) تمثل جزء من تكلفة الشراء.

يقصد بالقيمة العادلة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 المعدل عام 1998م (اندماج المشروعات)¹: تلك القيمة التي يمكن أن يتم على أساسها تبادل أو تسوية دين بين طرفين مطلعين و راغبين في التعامل في معاملة طرفاها متكافئان. كما ان تاريخ الامتلاك : هو تاريخ انتقال السيطرة الفعلية على صافي موجودات وعمليات الشركة المملوكة إلى الشركة الدامجة .

تحديد القيمة السوقية العادلة للأصول والخصوم امر جوهرى لضمان التطبيق السليم لأسلوب الشراء. وتشير القائمة التالية الي كيفية اجراء ذلك فيما يتصل بمختلف الأصول والخصوم².

1. الاوراق المالية الممكن التعامل فيها في السوق: القيمة الصافية الجارية القابلة للتحقيق
2. المبالغ المستحقة القبض: القيمة الحالية للمبالغ التي سوف يتم تحصيلها محددة باستخدام اسعار الفائدة السارية ناقص مخصصات الحسابات غير ممكنة التحصيل.
3. المخزون : ويعامل كما يلي

أ- البضائع تامة الصنع والسلع: اسعار البيع التقديرية ناقص مجموع تكاليف التصرف في البضاعة وربح عادي.

¹/ International Accounting Standards Committee(IASC)•International Accounting Standards•London:IASC•1999•P453

² / د.طارق عبد العال حماد ،التقييم :تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، مرجع سابق ، ص 238.

ب- مخزون الاعمال قيد التنفيذ: اسعار البيع التقديرية ناقص مجموع تكاليف الاستكمال و تكاليف التصرف في البضاعة و ربح عادي.

ج – مخزون المواد الخام : تكلفة الاحلال الجارية

4. المنشآت والمعدات:

أ- اذا كان من المتوقع ان يستخدم في العمليات: تكاليف الاحلال الجارية لطاقة انتاجية مماثلة مالم يشر الاستخدام المستقبلي المتوقع للأصول الي قيمة ادنى للجهة الممثلة

ب- اذا كان من المتوقع ان تباع: القيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع

5. الأصول المعنوية الممكن التعرف عليها وأصول اخري (مثل الأراضي والموارد

البشرية والاوراق المالية التي يمكن التعامل فيها فى السوق): القيم المقدمة

6. الخصوم (مثل اوراق الدفع والحسابات الدائنة والدين بطويل الاجل والمعاشات

والضمانات والمطالبات الدائنة): القيمة الحالية للمبالغ التي سيتم دفعها محددة بأسعار

الفائدة السارية المناسبة.

2-2-2-7 شروط الاعتراف بالأصول والالتزامات من عملية الاندماج :

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 المعدل عام 1998م (اندماج المشروعات)¹ يمكن

حصر شروط الاعتراف بالأصول والالتزامات من عملية الاندماج فيما يلي:

- وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الأصل .
- تقاس الأصول بقيمتها العادلة .
- إمكانية قياس قيمة الأصول بموثوقية .
- قياس الأصل غير الملموسة بالقيمة العادلة . (وفق تعريف المعيار رقم 38)
- يتم بيان حقوق الأقلية في المنشأة المشتراة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات .

1- الاعتراف بشهرة المحل وقياسها

أ. يتم الاعتراف بالشهرة المشتراة في عملية الاندماج كأصل غير ملموس .

¹/ International Accounting Standards Committee(IASC)‘Opcit‘ P455

ب. تقاس الشهرة بسعر تكلفتها ، وهي زيادة تكلفة الاندماج عن الحصة المشتراة في صافي القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد والالتزامات

2-التقييم اللاحق لشهرة المحل

- بعد إثبات الشهرة ، يجب على المنشأة المشتريية قياس الشهرة الناجمة عن الاندماج بسعر التكلفة ، مطروحاً منها أية خسائر انخفاض قيمة متراكمة .
- في حال زيادة حصة الشركة المشتريية في صافي القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد والالتزامات عن تكلفة اندماج الأعمال ، يجب على الشركة المشتريية القيام بما يلي :

- إعادة تقييم تحديد وقياس الأصول القابلة للتحديد والالتزامات العائدة للمنشأة المشتراة مع احتساب تكلفة الاندماج .
- الاعتراف فوراً في الربح أو الخسارة بأية زيادة متبقية بعد إعادة التقييم.

3-المعالجة المحاسبية لتوزيع تكلفة التملك:

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 المعدل عام 1998 علي كيفية توزيع تكلفة التملك وفقاً للاتي:

1. يجب قياس قيمة الموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها طبقاً لمقتضيات الفقرة 26 على أساس مجموع كل من :

1- القيمة العادلة - في تاريخ عملية التبادل - للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد وذلك في حدود حصة الشركة الدامجة نتيجة عملية التبادل

2- نسبة حقوق الأقلية من المبلغ المسجل قبل التملك للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد للمنشأة التابعة.

ويجب الاعتراف والمحاسبة عن أية شهرة (موجبة أو سالبة) بموجب ما جاء بهذا المعيار.

2. يتم توزيع تكلفة الامتلاك على الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد والتي تم الاعتراف بها طبقاً لما جاء بالفقرة 26 على أساس القيمة العادلة لها في تاريخ عملية التبادل. ومع ذلك فإن تكلفة الامتلاك تخص نسبة الموجودات والمطلوبات القابلة

للتحديد التي تم شرائها من قبل الشركة الدامجة. وعلى ذلك فإنه في حالة عدم شراء كافة أسهم الشركة التابعة، فإنه يجب تقييم حقوق الأقلية الناتجة على أساس نصيب الأقلية في المبلغ المسجل قبل الاندماج للموجودات و المطلوبات القابلة للتحديد للشركة التابعة. وذلك راجع إلى أن نصيب الأقلية لم يكن طرفاً في عملية التبادل المؤدية إلى الاندماج.

3-المعالجة البديلة المسموح بها

أ يجب قياس قيمة الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد التي تم الاعتراف بها طبقاً للفقرة 26 على أساس القيمة العادلة في تاريخ التملك. ويجب المحاسبة على الشهرة أو الشهرة السالبة طبقاً لما جاء بهذا المعيار. ويجب عرض حقوق الأقلية على أساس نصيب الأقلية في القيمة العادلة للموجودات و المطلوبات القابلة للتحديد التي تم الاعتراف بها طبقاً لما جاء بالفقرة 26 .

ب. في ظل هذه الطريقة - يتم إظهار صافي الموجودات القابلة للتحديد و التي للشركة الدامجة حق السيطرة عليها على أساس قيمتها العادلة بغض النظر عما إذا كانت الشركة دامجة قد قامت بشراء كل أو بعض رأسمال الشركة الأخرى أو قامت مباشرة بشراء الموجودات. وينتج عن ذلك أن حقوق الأقلية - إن وجدت - يتم إظهارها على أساس حصة الأقلية في القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة القابلة للتحديد.

2-2-2-2 اثباتات تكلفة الشراء :

أولاً: في حالة دفع المبلغ المتفق عليه نقدًا نفاقات الانضمام يثبت القيد التاليين:

مدین	دائن	بیانات
Xxxx		من ح/ الاستثمارات فی الشركة المندمجة
	xxxx	الی ح/ البنك
اثبات دفع المبلغ المتفق علیه لمساهمی الشركة المندمجة		

XXXX	من ح/ الاستثمارات فى الشركة المندمجة
XXXX	الى ح/ البنك
اثبات دفع نفقات الاندماج	

ثانياً: فى حالة دفع المقابل المتفق عن طريق اصدار اسهم عادية:

مدين	دائن	بيانات
XXXX		من ح/ الاستثمارات فى الشركة المندمجة
		الى مذكورين
	XXXX	ح/ رأسمال الأسهم- اسهم العادية
	XXXX	ح/ علاوة الاصدار
اثبات اصدار اسهم عادية لمساهمي الشركة المندمجة كمقابل للاندماج		
مدين	دائن	بيانات
XXXX		من ح/ الاستثمارات فى الشركة المندمجة
	XXXX	الى ح/ البنك
اثبات دفع نفقات الاندماج		

علاوة الاصدار عبارة عن الفرق بين القيمة الاسمية للسهم العادى والقيمة السوقية له

ثانياً: فى حالة دفع المقابل المتفق عليه عن طريق اصدار اسهم عادية وسندات:

مدين	دائن	بيانات
XXXX		من ح/ الاستثمارات فى الشركة المندمجة
	XXXX	الى مذكورين
	XXXX	ح/ رأسمال الأسهم- اسهم العادية
		ح/ علاوة الاصدار
		ح/ سندات

اثبات اصدار اسهم عادية وسندات كمقابل للاندماج

مدين	دائن	بيانات
Xxxx		من ح/ الاستثمارات في الشركة المندمجة
	xxxx	الى ح/ البنك

اثبات دفع نفقات الاندماج

اثبات انتقال الأصول والالتزامات:

يمثل اثبات انتقال الاصول والالتزامات الي الشركة المقنتية الاجراء التالي لاثبات تكلفة الشراء . ومن الجدير بالتوضيح أن هذا الإجراء يتم فقط في حالتى الانضمام والاندماج اما في حالة السيطرة فإن التسجيل في دفاتر الشركة القابضة يقتصر علي اثبات تكلفة شراء الإستثمارات في الشركة التابعة.¹

يتم التسجيل في الدفاتر المحاسبية بالشركة الدامجة وفقاً لطريقة الشراء كما يلي²:

مدين	دائن	بيانات
		من مذكورين
Xxxx		ح/ الأصول المنتقلة بالقيم السوقية العادلة
		الي مذكورين
	Xxxx	ح/ الالتزامات المنتقلة بالقيم السوقية العادلة
	Xxxx	ح/ اسهم رأس المال

إذا تساوي ثمن الشراء المدفوع من جانب الشركة الدامجة ويكون عادة في صورة مبادلة أسهم مع القيمة العادلة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة (الأصول المنتقلة ناقصاً الالتزامات المنتقلة) فلا يوجد متم حسابى في القيد السابق. وإذا زاد ثمن الشراء المدفوع من جانب الشركة الدامجة ويكون عادة في صورة مبادلة اسهم عن القيمة العادلة الجارية لصافي اصول الشركة المندمجة (الأصول المنتقلة ناقصاً منها الالتزامات المنتقلة)

¹ / د. احمد بسيونى شحاته و د. محمد عباس بدوي، مرجع سابق ، ص 183.

² / د. السيد عبد المصود محمد ديبان و د. ناصر نورالدين عبد اللطيف ، مرجع سابق، ص 353.

فيوجد متمم حسابى في القيد السابق ،ويتمثل في شهرة المحل الموجبة وتظهر في الجانب المدين علي أن يتم استهلاكها بعد ذلك ، ويكون القيد في هذه الحالة كما يلى:

مدين	دائن	بيانات
		من مذكورين
Xxxx		ح/ الأصول المنتقلة بالقيم السوقية العادلة
Xxxx		ح/ شهرة المحل
		الي مذكورين
	Xxxx	ح/ الالتزامات المنتقلة بالقيم السوقية العادلة
	Xxxx	ح/ اسهم رأس المال

اما اذا قل ثمن الشراء المدفوع من جانب الشركة الدامجة ويكون عادة في صورة مبادلة اسهم عن القيمة العادلة الجارية لصافي اصول الشركة المندمجة (الاصول المنتقلة ناقصاً منها الالتزامات المنتقلة) فيوجد متمم حسابى في القيد السابق ،ويتمثل هذا المتمم في شهرة المحل السالبة وتظهر بالطبع في الجانب الدائن علي أن يتم استهلاكها بعد ذلك ، ويكون القيد في هذه الحالة كما يلى:

مدين	دائن	بيانات
		من مذكورين
Xxxx		ح/ الأصول المنتقلة بالقيم السوقية العادلة
		الي مذكورين
	Xxxx	ح/ الالتزامات المنتقلة بالقيم السوقية العادلة
	Xxxx	ح/ اسهم رأس المال
	Xxxx	ح/ شهرة المحل

في حالة زيادة القيمة العادلة لصافى أصول الشركة المندمجة عن تكلفة التملك تظهر الشهرة السالبة ولهذا يجب تخفيض قيمة الأصول غير المتداولة Non Current Assets بالفرق حسب قيمة هذه الأصول (فيما عدا الاستثمارات) حتي تصل قيمة هذه الأصول غير

المتداولة الي الصفر واذا تبقي بعد ذلك اي فرق فإنه يمثل رصيد (دائن) أو شهرة سالبة (Negative Goodwill) ويستهلك بحد اقصي اربعون سنة¹.

يتم اتباع الاجراءات الموضحة اعلاة لأن الشهرة عبارة عن تعبير عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح تزيد عن الرباح العادية ومن ثم فمن غير المنطقي ان يكون للمنشأة شهر سالبة وبالتالي فإن التعبير غير ملائم ولا بد من اتخاذ اجراءات تحد من ظهورها في القوائم المالية دون المساس بمعايير القياس الموضوعي .

بما أن الشهرة السالبة تظهر نتيجة الفرق السالب بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة لصادف الأصول ويتم في هذه الحالة اتباع الاجراءات الاتية²:

1. عدم اثبات اي قيمة للأصول غير المتداولة (فيما عدا الإستثمارات طويلة الأجل في اوراق مالية)

2. اثبات الباقي في حساب رصيد دائن مؤجل واستنفاذه خلال فترة لا تزيد عن اربعين سنة

2-2-2-9 المحاسبة عن الإيرادات والمصروفات بالنسبة للشركة القابضة:

طالما ان الاقتناء بغرض الملكية فإنه يمكن النظر لاستثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة علي انها تمثل نصيبها في حقوق الملكية الخاصة بالشركة التابعة بما تنطوي عليه من رأس مال واحتياطات وأرباح محتجزة .وطالما أن حقوق الملكية لدي الشركة التابعة تتأثر زيادة أو نقصاً بما تحققة تلك الشركة من ربح أو خسائر فإن أي ربح تحققه (او خسارة تحققها) الشركة المستثمر فيها يجب ان ينعكس علي زيادة (او نقص) القيمة الدفترية للاستثمارات لدي الشركة المستثمرة³

بالنسبة لسنة الاندماج ووفقاً لطريقة توحيد المصالح فإن الدخل عن السنة التي تم خلالها الاندماج يتكون من الدخل عن الفترة قبل الاندماج والدخل المحقق عن الفترة بعد الاندماج ويتطلب ذلك ان يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الشركة المندمجة عن الفترة قبل

¹ د.محمود ابراهيم عبدالسلام، المحاسبة المالية المتقدمة ، مرجع سابق ، ص 12.

² د. احمد بسيوني شحاته و د. محمود السيد سليمان، مرجع سابق ، ص 67.

³ د. محمد سمير الصبان و د. رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة: دراسات متقدمة في القياس والاتصال المحاسبي ، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1998م)، ص 94 .

تاريخ الاندماج ضمن قيد اثبات الاندماج في دفاتر الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة¹. اما طريقة الشراء فقد سبق الاشارة الي انه يتم قياس الدخل للشركة المقتنية عن السنة المالية التي يتم خلالها الاندماج وفقاً للايرادات والمصروفات المحققة بعد الاندماج.

2-2-2-10 مزايا طريق الشراء:

1- تفضل حالة شراء الاسهم علي باقي اشكال الاندماج لسهولة اجراء شراء الاسهم ومعقولية تكلفتها وما يستتبعه من سهولة السيطرة، هذا الي جانب استمرار الشخصية الاعتبارية ونشاط كل شركة في التجمع . ويشكل الاعتبار الاخير اهمية عالية لمقرضي ودائني كل شركة تابعة في التجمع. يضاف لذلك ان حجم الاصول المتاح للتجمع في علاقة الشركة القابضة بالتوابع يتيح بسهولة فرصا افضل للحصول علي تمويل اكبر Debt Financing وبشروط مناسبة².

2- أن هذه الطريقة تتميز بانها تركز علي الجوهر أكثر من تركيزها علي الشكل. ويرجع ذلك الي أنها تهتم بعملية الاقتناء (الشراء) التي حدثت في حد ذاتها دون الاهتمام بالشكل الذي تمت به سواء كان ذلك في صورة اصدار اسهم عادية أو نقدية أو بتقديم أصول أخرى³.

3- تمتاز طريقة الشراء بأنها توفر درجة عالية من المرونة في عملية التفاوض بين الأطراف المتفاوضة (ادارتي الشركتين الدامجة والمندمجة) مما يساعد ذلك في تقريب وجهات النظر والتوصل الي قرار الاندماج بصورة سريعة⁴.
عيوب طريقة الشراء

2-2-2-11 عيوب طريقة الشراء:

1- تتمثل أهم الانتقادات التي توجه إلى طريقة الشراء في الاعتراف بالشهرة واستهلاكها الذي يكون له تأثير سلبي على الأرباح خلال فترة طويلة ، بالإضافة إلى عدم

¹ /د. احمد بسيوني شحاته و د. محمد عباس بدوي، مرجع سابق ، ص 175.

² / د.محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتقدمة: الاندماج والقوائم المجمعدة لشركات المساهمة، ج 1 ، (الزقازيق: مكتبة المدينة، 2004م) ، ص 63.

³ / جورج دانيال غالي ، مرجع سابق، ص 32.

⁴ / د.طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية، مرجع سابق ، ص 8.

التجانس في تقييم الأصول والالتزامات حيث انه يتم تقييم أصول والتزامات الشركة المندمجة بقيمتها السوقية العادلة في حين تبقى أصول والتزامات الشركة الدامجة بقيمتها الدفترية اضافة الي عدم تجانس أسس القياس والتقويم المحاسبي المتبعة في عملية تعديل بيانات القوائم والتقارير المالية في كل من المنظمات الدامجة والمندمجة¹.

2- ان هذه الطريقة تتطلب عمليات حسابية ورياضية معقدة في الواقع العملي وذلك فيما يتعلق بتعديل بنود القوائم المالية في القطاعات المراد دمجها².

3- هنالك صعوبة تواجه القائمين بعملية تحديد تكلفة الاستثمار (أو الشراء) التي تتحملها الشركة الدامجة، نظير إقتناء الشركة المندمجة ويتمثل ذلك في صعوبة التوصل الي القيمة السوقية العادلة للعديد من البنود مما يؤدي الي استخدام الحكم الشخصي وبالتالي جعلها غير موضوعية في عملية اعادة التقويم والتوصل الي القيمة الحقيقية للمنظمة محل التقويم والمراد دمجها³.

2-2-3 مقارنة بين طريقتي الشراء وتوحيد المصالح

يلاحظ عند مقارنة الطريقتين ما يلي⁴:

1- طريقة الشراء:

- تظهر رصيد للشهرة وعند استهلاك هذا الرصيد علي السنوات التالية ستزيد مصروفاتها - يقوم قيد اصدار الاسهم الجديدة علي القيمة السوقية للاسهم، ويعلي بهذه القيمة علي حساب الاستثمارات. كما يعلي الاخير بالتكاليف المباشرة لاصدار هذه الاسهم، اي يزداد بها التكاليف الكلية للشراء مع معالجة باقي التكاليف كتخفيض رأس المال الاضافي.

- بالنسبة لقائمة الدخل تظهر نتائج اعمال الشركة الدامجة فقط.

- بالنسبة لقائمة المركز المالي تظهر صافي اصول الشركة الدامجة بالقيم الدفترية وتضيف اليها القيم الجارية لنفس العناصر من الشركة المندمجة. وتعالج زيادة التكلفة (ثمن الشراء)

¹ / جورج دانيال غالي ، مرجع سابق، ص 32.

² / د. بطارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية، مرجع سابق ، ص 8 .

³ / د. محمود الجبالي ود. نشأت سعد، المحاسبة المتقدمة، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م)، ص 31.

⁴ / د. محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتقدمة: الاندماج والقوائم المجمعدة لشركات المساهمة، ج 2، (الزقازيق: مكتبة المدينة، 2004م)، ص 82 .

عن القيمة الجارية لصافي اصول الشركة المندمجة كاصل هو الشهرة. كما لا تتأثر الارباح المحتجزة للشركة الدامجة بالارباح المحتجزة في الشركة المندمجة.

2-طريقة دمج مصالح المساهمين (توحيد المصالح):

- لاتظهر رصيد للشهرة.

- بالنسبة لقائمة الدخل الموحدة تظهر نتائج اعمال الشركة الدامجة بالاضافة لنتائج اعمال الشركة المندمجة ، حيث تدمج ايرادات ومصروفات الشركتين وتعالج كل مصاريف الاندماج كنفقة للفترة.

- بالنسبة لقائمة المركز المالي الموحدة تظهر صافي اصول الشركة الدامجة والشركة المندمجة بالقيم الدفترية . كما تدمج الطريقة الارباح المحتجزة للشركة المندمجة في ظل بعض الاعتبارات مع الارباح المحتجزة للشركة الدامجة.

بالاضافة لاختلاف رقم صافي الدخل في الطريقتين، فإن الارباح المحتجزة في طريقة دمج مصالح المساهمين اكبر منه في طريقة الشراء .وهذا يرجع لان الاولي تدمج كل او جزء كبير من الارباح المحتجزة للشركة المندمجة وعلي الرغم من ذلك فان جملة حقوق الملكية اكبر في طريقة الشراء بسبب زيادة رأس المال الاضافي بالطريقة لمراعاتها لعلاوة الاصدار في حالة زيادة القيمة السوقية للاسهم المصدرة عن قيمتها الاسمية .ونظرا لان طريقة دمج مصالح المساهمين تظهر ربحية افضل نجد ان ادارة الشركات تميل الي تفضيلها اكثر في حالة سماح المعايير المحاسبية الاختيار بين الطريقتين.

يترتب على المحاسبة عن الاندماج باستخدام كل من طريقة المصالح وطريقة الشراء

اختلافات هامة في النتائج المحاسبية¹:

في حين تعترف طريقة الشراء بالقيمة السوقية للأصول والالتزامات للشركة المندمجة وتعترف بالشهرة المشتراة لا تعترف بها طريقة توحيد المصالح وفي حين تأخذ طريقة توحيد المصالح بعين الاعتبار أرباح الشركة المندمجة قبل تاريخ الاندماج وتظهر الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة في القوائم المالية المجمعة، تهمل ذلك طريقة الشراء. بالإضافة إلى ما سبق فان التكاليف المباشرة المتعلقة بالاندماج تعالج باعتبارها جزء

¹ / د. جورج دانيال غالي ، مرجع سابق ، ص35.

من تكلفة الشراء عند المحاسبة بطريقة الشراء وتعالج باعتبارها مصروفات تخص الفترة التي تحدث فيها عند المحاسبة عن الاندماج باستخدام طريقة توحيد المصالح وتعالج التكاليف غير المباشرة المتعلقة بالاندماج باعتبارها مصروفات تخص الفترة عند المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء أو طريقة توحيد المصالح

يترتب على تلك الاختلافات ان المحاسبة عن الاندماج بطريقة توحيد المصالح غالباً ما تظهر أرباح اكبر من تلك التي تظهر إذا ما تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء ولعل ذلك يعتبر احد العوامل الهامة التي تجعل الشركات تفضل اختيار طريقة توحيد المصالح للمحاسبة عن الاندماج .

2-2-3-1 مقارنة لاهم المعالجات المحاسبية وفقاً لطريقة الشراء وطريقة توحيد المصالح

بند المعالجة المحاسبية	طريقة الشراء	طريقة توحيد المصالح
تقييم صافي اصول الشركة المندمجة	بالقيم السوقية (جارية)	بالقيم الدفترية
زيادة تكلفة الشراء عن قيم السوق للاصول	تعالج كشهرة المحل	تهمل
نقص تكلفة الشراء عن قيم السوق للاصول	تعالج كشهرة سالبة وتوزع علي الاصول غير المتداولة او تعالج كاحتياطي رأسمالي	تهمل
الارباح المحتجزة للشركة المندمجة	لا تضاف لارباح الشركة الجديدة (الدامجة)	تضاف للارباح المحتجزة
صافي ربح سنة الاندماج للشركة	لا تضاف لارباح الشركة الدامجة	تضاف لربح الشركة الجديدة
استخدام ح / استثمار في الشركة الدامجة	يستخدم ويقفل في صافي الاصول	لا يستخدم عموماً
معالجة التكاليف المباشرة للاندماج	تعلي علي حساب الاستثمار	تعالج كمصروف نقدي عادي للفترة
القيود المحاسبية علي استخدام طريقة الاندماج	عدم وجود أي قيود علي استخدام الطريقة	وجود اثنا عشر شرطاً علي استخدام هذه الطريقة
الاتفاق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)	تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها خاصة عند قيامها بتسجيل حيازة الاصول والالتزامات	لا تتفق هذه الطريقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لعدم قيامها بتسجيل تكلفة الشراء

جدول رقم (1-2) اعداد الباحث 2015

2-3-2-2 مقارنة بين مزايا و عيوب طريقتي الشراء وتوحيد المصالح :

البند	محاسبة الشراء	محاسبة توحيد المصالح
المزايا	<p>1- المفاوضات أكثر مرونة عادةً .</p> <p>2- وجود فرصة لإعادة تقويم الأصول .</p> <p>3- فرصة بيع الأصول الرئيسية .</p> <p>4- تخفيف الملكية يمكن تفاديه .</p>	<p>1- الأسلوب يتحاشى المسائل التنظيمية المرتبطة بإصدار الدين أو شهرة المحل .</p> <p>2- لا يوجد اقتراض أو إصدار دين</p> <p>3- رأس مال كلا الكيانين مستمر بعد المعاملة.</p> <p>4- مباشرة من المنظور المحاسبي</p>
العيوب	<p>1- لمحاسبة عنها أكثر تعقيداً .</p> <p>2- إن طريقة الشراء تتجاهل القيم العادلة الجارية لأصول المنشأة الدامجة</p> <p>3- إن عملية استنفاد الشهرة يعتبر أمراً غير ملائماً حيث يرى الكثير من المحاسبين معالجة الشهرة بتخفيضها من حقوق المساهمين في منشأة الاندماج .</p> <p>4- يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على نسب رأس المال و الأرباح</p>	<p>1- يصعب أن يستوفى الشروط الإثني عشر الصارمة .</p> <p>2- نظراً لأن طريقة اندماج الحقوق لا تفصح بشكل مناسب عن قيم الأصول فإنه ستكون القوائم المالية للمنشأة الناتجة عن الاندماج مضللة وغير صادقة .</p> <p>3- مرونة التفاوض أقل من مرونة التفاوض في طريقة الشراء .</p> <p>4- الاحتفاظ بقيم الأصول التاريخية</p>

جدول رقم (2-3) اعداد الباحث 2015

يرى الباحث أنه إذا كانت المعاملة تصلح لتطبيق أسلوب محاسبة توحيد المصالح فلا توجد في هذه الحالة اشتراطات محاسبية لتقويم الأصول و يتم في دمج و توحيد الميزانيات العمومية و قوائم دخل البنوك بقيمتها الدفترية بدون تعديل. أما عمليات التقويم تكون مطلوبة عادة عندما تعامل المعاملة كشراء حيث أنه عندما يتم استخدام أسلوب الشراء المحاسبي يتم

إعادة تقويم أصول البائع حسب القيم السوقية العادلة الجارية ويتم تسجيل الالتزامات المحتملة بقيمتها الحالية في ظل أسعار الفائدة السائدة .

2-2-4 اعداد القوائم المالية الموحدة في تاريخ الاندماج :

Consolidated Financial Statements at Date of Acquisition

يعد في تاريخ التملك قائمة مالية واحدة وهي قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في تاريخ التملك وتعد هذه الميزانية من واقع كل من ميزانية الشركة القابضة أو المسيطرة (الام) (المستثمرة) (Acquiring company، Controlling، Holding ، Investor ،Parent) وكذا ميزانية الشركة التابعة أو تحت السيطرة (المستثمر فيها) (Investee،Affiliate، Subsidiary،Acquired Company) ويتم اعداد الميزانية الموحدة باستخدام ورقة عمل خارج الدفاتر المحاسبية (ورقة عمل القوائم المالية الموحدة (Consolidated Worksheet)¹ .

2-2-4-1 مفهوم القوائم المالية الموحدة:

عند وجود علاقة الشركة القابضة - الشركة التابعة بين شركتين او اكثر فان كل شركة في المجموعة تستمر بصفة عادية في نشاطها وامساك دفاترها واعداد قوائمها المالية المعروفة كشخصية قانونية او اعتبارية مستقلة، الا ان تلك القوائم المنفردة (المستقلة) لشركات المجموعة لا تعبر عن نتائج المجموعة كوحدة اقتصادية واحدة . كما انه من وجهة نظر المساهمين والمقرضين بالشركة القابضة نجد انه يهمهم التعرف علي الربحية والمركز المالي لها كوحدة تمتلك نسب ملكية غالبية في شركات اخري تابعة، وذلك بطريقه تختلف وتفضل عن القوائم المنفردة²

يقصد بالقوائم المالية الموحدة تلك القوائم المالية العائدة للشركة القابضة ومنشأتها التابعة والتي يتم عرضها وكأنها لوحد اقتصادية واحدة . حيث يتم في هذه القوائم تجميع اصول والتزامات كل من الشركة القابضة والتابعة ومصاريفها وايراداتها وبما لا يتضمن اذواجية فيهما³ .

¹ / د. محمود ابراهيم عبد السلام، المحاسبة المالية المتقدمة ، مرجع سابق ، ص 37.

² / د. محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 34.

³ / د. حسين القاضي واخرون، مرجع سابق ، ص 80.

2-2-4-2 أهمية القوائم المالية الموحدة:

تعتبر الشركة القابضة والشركات التابعة لها وحدات قانونية مستقلة ومن ثم لا بد لكل من الشركة القابضة والشركات التابعة لها من اعداد قوائم مالية مستقلة في تاريخ الاقتناء الا ان هذا الاجراء رغم ضرورته فإن الاكتفاء به يعنى تجاهل جوهر العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها حيث تمثل الشركة القابضة والشركات التابعة لها وحدة اقتصادية واحدة¹.

بما أن الهدف الاساسى من اعداد القوائم المالية هو اظهار حقيقة المركز المالي للشركة ونتيجة عملياتها فيصبح من الضروري اعداد قائمة موحدة للشركة القابضة وتابعاتها باعتبارها وحدة محاسبية واحدة والغاء اثر العمليات التى تتم بينها دون تمييز للأشكال القانونية للشركات القابضة والتابعة كما أنه يتم الافصاح في تلك القوائم عن حقوق الأغلبية (اكثر من 50% Majority Interest) وحقوق الأقلية (الباقى بعد طرح حقوق الأغلبية) Minority Interest و اظهار المركز المالي لكل طرف وذلك عندما لا تكون السيطرة كاملة.

ان تقييم نشاطات واداء التجمع الاقتصادي ككل يستدعي الحاجة الي اعداد قوائم مالية مجمعة دوريا للمجموعة كوحدة اقتصادية ومحاسبية واحدة . ويعكس هذا الاجراء تغليب واقع المحاسبة عن التجمع الاقتصادي علي الشكل القانوني بأن كل شركة من الشركات المتجمعة لها قوائمها المالية كشخصية اعتبارية مستقلة . وبعبارة اخري يمكن القول ان القوائم المالية المجمعّة تعد بسبب ان التقارير المالية غير المجمعّة للشركة القابضة) الام (لا توفر المعلومات الكافية عن الموقف المالي ونشاطات الاعمال الواقعة تحت سيطرة الشركة القابضة.²

2-2-4-2 مبررات اعداد القوائم المالية الموحدة:

هناك عدة نظريات تقلّ تبريراً لاعداد ونشر القوائم المالية الموحدة لمجموعة الشركات المكونة للمجموعة الاقتصادية وهي³:

¹ / د. احمد بسيونى شحاته و د. محمد عباس بدوي، مرجع سابق ، ص 213 .

² / د.محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 36.

³ / د. رمضان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 43.

1. نظرية الشخصية الاعتبارية لمجموعة الشركات كوحدة اقتصادية افتراضية ،وتقوم هذه النظرية علي اساس أن المجموعة الاقتصادية لها كيان وشخصية معنوية كوحدة اقتصادية افتراضية،ولكن هذه النظرية يعوزها السند القانوني ولاستحالة وجود الشخصية الاعتبارية الواحدة للمجموعة حيث أن كل شركة من شركات المجموعة لها شخصية مستقلة ومنفصلة قانوناً عن غيرها من الوحدات.

2. نظرية المشاركة بالتضامن وطبقاً لهذه النظرية يعتبر أن هناك علاقة تضامنية مشتركة بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة. ولكن يعاب علي هذه النظرية أن الشريكين وهما الشركة القابضة والشركة التابعة شريكين غير متكافئين وأنهما غير متساويين في الادارة والمسئولية.

3. النظرية الاحصائية التي تقوم علي اعتبارها قوائم احصائية لمجموعة الشركات كوحدة متكاملة، وتلك النظرية ينظر اليها علي انها اكثر قبولاً ومنطقية لأنها تتفادى الناحية القانونية في عدم وجود شخصية اعتبارية مستقلة للمجموعة كلها كوحدة واحدة وإن كان ينسب اليها القصور في اعتبار هذه القوائم قوائم احصائية فقط رغم انها تستند في اعدادها الي المبادئ المحاسبية سواء من حيث المبادئ أو الاجراءات.

2-2-4-3 شروط اعداد القوائم الموحدة:

هنالك حاجة ماسة لإعداد قوائم موحدة تبين لنا المركز المالي ونتيجة اعمال الشركة القابضة كوحدة اقتصادية واحدة واعداد القوائم المالية يتطلب توافر شروط معينة يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

1- تجانس نشاط الشركة القابضة: فلا شك انه اذا اختلفت طبيعة نشاط الشركة القابضة عن طبيعة نشاط تابعاتها فلا يمكن القول بأن هناك وحدة اقتصادية وبالتالي لا تتفق الحكمة من اعداد قوائم مالية موحدة للمجموعة .فتجانس النشاط يساعد كثيراً مهمة اعداد تلك القوائم الموحدة.

¹ /د.حلمى محمود نمر وآخرون ، المحاسبة في الهيئات الاقتصادية،(القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع،2000م)، ص 168.

2- توافق تاريخ اعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية للشركات القابضة والتابعة :
فإن اتفاق السنوات المالية للقابضة وتابعتها يسهل كثيراً مهمة اعداد تلك القوائم، اما اذا
اختلفت تواريخ انتهاء السنوات المالية للقابضة وتابعتها فإن اعداد القوائم المالية الموحدة
يتطلب تسويات حسابية معقدة.

3- وجود واستمرار السيطرة الادارية : قبل اعداد القوائم المالية المجمعـة يجب التأكد
من استمرار سيطرة الشركة القابضة علي تابعتها ادارياً وان هذه السيطرة دائمة ومستمرة .
والسيطرة تتحقق عادة عن طريق تملك القابضة لكل أو غالبية الاسهم العادية للتابعة والتي
لها حق التصويت في الجمعية العمومية. وقد يحدث ان السيطرة الادارية لا تتحقق ولا يكون
لها وجود حقيقي رغم تملك القابضة لأغلبية اسهم التابعة .

يشير (بايجاز) المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) بشأن القوائم المالية المجمعـة لما

يلي¹:

- القوائم المالية المجمعـة هي عبارـه عن قوائم تعبر عن اصول والتزامات وحقوق
المساهمين والايرادات والمصروفات بشركة قابضة وشركاتها التابعة كما لو كانت منشأة
واحدة.

- تستبعد الشركة التابعة من اعداد القوائم المجمعـة في اي من الحالتين التاليتين:

- ان تكون سيطرة الشركة القابضة مؤقتة.
- ان تكون سيطرة الشركة القابضة غير فعالة لوجود قيود علي تحويل اموال الشركة
التابعة.

- يمكن استبعاد الشركة التابعة عند اعداد القوائم المجمعـة اذا وجدت اختلافات جوهرية في
طبيعة النشاط بحيث انه لو اعدت القوائم المجمعـة في هذه الحالة فإن القوائم المجمعـة الناتجة
تقدم صورة مضللة عن الاحوال المالية للمجموعـة . وفي حالة استبعاد شركة تابعة يتم
الافصاح عن ذلك في القوائم المجمعـة

- يوصي باتباع سياسة ثابتة لاعداد القوائم المجمعـة من عام لآخر كما يجب الافصاح عن
تغيير تلك السياسة.

¹ / د.محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 36.

- يجب الإفصاح في القوائم المجمعة عن الاسس المحاسبية للتجميع واية اختلافات في تواريخ القوائم المالية وقيم اي عمليات تبادلية هامة تمت بين الشركة القابضة والشركة التابعة لم يتم استبعادها ومبررات استبعاد قوائم اية شركة تابعة لم يتضمنها التجميع واية قيود مفروضة قانونا علي توزيعات الارباح.

2-2-4-4 مبادئ عامة في اعداد القوائم المالية الموحدة:

يواجه المحاسب عند اعداده لقائمة المركز المالي الموحد وقائمة الأرباح والخسائر الموحدة مشاكل محاسبية عديدة ولكن هنالك مبادئ عامة يجب مراعاتها عند اعداد القوائم المالية الموحدة¹

اولاً: ان تملك الشركة القابضة لكل أو جزء من اسهم الشركة التابعة معناه تملكها لصافي أصولها أو الجزء منها . وعلي ذلك عند اعداد قائمة المركز المالي الموحد لا بد من استبعاد قيمة استثمارات القابضة في التابعة والظاهرة بجانب الاصول في قائمة المركز المالي للقابضة ويحل محل هذا البند أصول وخصوم الشركة التابعة.

ثانياً: في مقابل استبعاد قيمة بند استثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة من اصول الشركة يستبعد نصيب القابضة في مجموع حقوق المساهمين (رأس المال + الاحتياطات + الارباح المرحلة – الخسائر المرحلة) الظاهرة بجانب الخصوم في قائمة المركز المالي للتابعة.

ثالثاً : يجب استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركات المتبادلة بين الشركات القابضة والتابعة فقد تنشأ علاقة مديونية ودائنية بين الشركة القابضة والشركة التابعة تظهر في صورة حسابات جارية أو قروض أو أوراق قبض ودفع . أو عمليات بيع وشراء . وعند اعداد القوائم المالية الموحدة لا بد من استبعاد حسابات المديونية والدائنية مادام الغرض من اعداد قائمة موحدة للوحدة الاقتصادية التي تشمل القابضة وتابعاتها واذا وجدت فروق بين نتائج هذه العمليات اثرت علي الحسابات الظاهرة بدفاتر القابضة والتابعة كحالة بيع بضاعة من القابضة للتابعة أو العكس بربح فلا بد من تسوية هذه الفروق قبل اعداد القوائم المالية الموحدة.

¹ / د. حلمي محمود نمر وآخرون، مرجع سابق ، ص 170.

رابعاً : في حالة تملك الشركة القابضة لنسبة اقل من 100 % من أسهم الشركة التابعة فيستحسن اظهار حقوق اقلية المساهمين (وهي نصيب اقلية المساهمين في مجموع الحقوق الظاهرة بقائمة المركز المالي للشركة التابعة) في بند مستقل في قائمة المركز المالي الموحد .

خامساً : المبدأ الاخير في اعداد القوائم المالية الموحدة عبارة عن عملية حسابية تتلخص في استخراج اجماليات البنود ذات الطبيعة الواحدة ثم تبويب هذه الاجماليات في مجموعة متناسقة.

2-2-4-5 محاذير اعداد القوائم الموحدة:

أن اعداد و تقييم القوائم المالية المجمعـة يتطلب الانتباه الي بعض التحذيرات يمكن اجمالها فيما يلي¹:

- تعكس النسب المالية المحسوبه منها اوساط مرجحة، ذلك ان تجميع القوائم يمكن ان يترتب عليه ان الموقف المالي الضعيف لاحدي الشركات التابعة يمكن ان يغطيه الموقف المالي القوي لشركة تابعة اخري في التجمع.
- التفاوت في اسس تصنيف وتقييم الحسابات المتعددة (المجمعة) خصوصا لمنشآت في صناعات مختلفة ونظم محاسبية متباينة يمكن ان يعطي صورة غير ممثلة لواقع القيم الظاهرة بالقوائم المجمعـة.
- التفاوت في اسس تصنيف وتقييم الحسابات المتعددة المجمعـة بالنسبة لشركات تابعة في دول اجنبية ذات نظم محاسبية و عملات مختلفة يمكن ان يعطي صورة غير ممثلة لواقع القيم الظاهرة بالقوائم المجمعـة.
- قد تسيء القوائم المجمعـة بيان قيم حقوق الملكية المخصصة للملاك والمقرضين، ذلك ان بند الارباح المحتجزة بالقوائم المجمعـة قد يبدو انه متاحا للتوزيع لتحصل الشركة القابضة علي نصيبها منه، الا انه لا رباح المحتجزة للشركات التابعة قد لا تكون متاحة للتوزيع الا بعد العديد من الاجراءات الرسمية المتعلقة باعلانه. كما انه بالنسبة للالتزامات فان التجميع قد يخفي حقيقة المديونية للشركات التابعة والاصول التي تضمن هذه الالتزامات مما

¹ / د.محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 37

يستوجب من حملة اسهم حقوق اقلية المساهمين التركيز علي القوائم المنفصلة للشركات التابعة.

2-2-4-6 اجراءات اعداد القوائم المالية الموحدة بطريقة الشراء:

يتم اعداد قائمة المركز المالي الموحدة Consolidated Balance Sheet ولتسهيل عملية اعداد هذه يمكن الاعتماد علي ورقة العمل Consolidated Work Sheet ومن خلالها يتم اعداد القائمة ويتم التسجيل بورقة العمل وفقاً للمراحل التالية¹:

المرحلة الاولى: يتم في هذه المرحلة حساب فروق التقويم Differential Valuation وهي تمثل الفرق بين صافي الشركة التابعة (اجمالي الأصول – أجمالي الخصوم) وبين تكلفة التملك (تكلفة الاستثمارات) وكذا حساب الشهرة Goodwill ان وجدت

المرحلة الثانية: وفيها يتم وضع بيانات كل من ميزانية الشركة (أ) وميزانية الشركة (ب) في المكان المخصص لكل منهما وذلك بوضع الأصول أولاً ثم الخصوم وحقوق الملكية ثانياً.

المرحلة الثالثة : في هذه المرحلة يتم استبعاد حقوق الملكية للشركة التابعة واعادة تصنيف الأصول لها مقابل استبعاد الاستثمارات في الشركة التابعة والموجودة بميزانية الشركة القابضة (أ).

المرحلة الرابعة : يتم في هذه المرحلة بيان نسبة حقوق الأقلية في صافي أصول الشركة القابضة وهذا يعنى أنه اذا تملك الشركة القابضة 80% من أسهم الشركة (ب) فيظهر الباقي 20% بعمود حقوق الأقلية واذا تملك الشركة (أ) 100% من اسهم الشركة (ب) فلا يظهر أي مبالغ في عمود حقوق الأقلية.

المرحلة الخامسة: وفي هذه المرحلة يتم الجمع الافقي لعناصر الميزانية بعد الأخذ في الاعتبار التعديلات والاستبعادات بالعمود الخاص بها ويظهر ذلك بالعمود الأخير للورقة .

المرحلة السادسة:و بمقتضاها يتم اعداد الميزانية الموحدة وذلك باستخدام ورقة العمل، يتطلب اعداد الميزانية الموحدة لشركات المجموعة استخدام ورقة عمل الميزانية العمومية المجمعة وليس عن طريق اجراء قيود يومية في دفاتر الشركة القابضة وتتخذ ورقة العمل الشكل الاتي¹:

¹ /د. محمود ابراهيم عبد السلام، المحاسبة المالية المتقدمة ، مرجع سابق ، ص ص 41 -42.

الميزانية المجمعة	تسويات واستبعادات		الشركة التابعة (ب)	الشركة القابضة (أ)	البيان
	مدین	دائن			
					اصول:
XX			XX	XX	اصول ثابتة (صافي)
-	XX		-	XX	استثمارات في الشركة التابعة
XX			XX	XX	مخزون
XX			-	XX	مدينون (شركة ب)
XX			XX	XX	اصول متداولة آخرين
XX			XX	XX	نقدية
XX		XX			شهرة المحل
XX			XX	XX	
					حقوق الملكية والالتزامات
XX			-	XX	رأس مال الاسهم
XX			-	XX	علاوة اصدار اسهم
XX			-	XX	ارباح محجوزة
-		XX	XX	XX	رأس أسهم (ب)
XX			XX	-	علاوة اصدار اسهم عادية
XX			XX	-	أرباح محجوزة (ب)
XX			XX		دائنون (أ)
XX			XX	XX	التزامات أخرى
					حقوق الاقلية
XX			XX	XX	

كما هو موضح اعلاه فإن العمود الاول يحتوي علي عناصر المركز المالي بالنسبة للشركتين القابضة (أ) والتابعة (ب) ويوضع فية خانة للشهرة وحقوق الاقلية رغم عدم ظهورهما في القوائم المالية ويتم استخدامهما عند التجميع. ويتم وضع ارصدة تلك العناصر في العمودين الثاني والثالث علي التوالي .

العمود الرابع الخاص بالتسويات والاستبعادات يتم تقسيمه الي عمودين دائن ومدین وفيه يتم استبعاد الحسابات المتقابلة بين الشركتين مثل مديونية التابعة لدى القابضة وكذا تعديلات الحسابات بالزيادة أو النقصان كما في حالة تقويم اصول التابعة بقيمتها العادلة حيث أنه تظهر في القوائم المالية مقومة بتكلفتها التاريخية .

¹ / د. احمد بسيوني شحاتة ، مرجع سابق ، ص224

اما العمود الاخير فيوضح القيم التي يتم بموجبها اعداد الميزانية الموحدة بتجميع قيم العمودين الاول والثاني وازافة أو طرح القيم الظاهرة بعمود التسويات والاستبعادات كما يتم اظهار قيمة الشهرة اذا تم الشراء بقيمه اكبر أو اقل من القيمة العادلة لصافي الأصول . وحقوق الاقلية اذا كانت السيطرة اقل من 100%.

7-4-2-2 حقوق الاقلية:

عندما تمتلك الشركة القابضة اقل من 100% من حقوق ملكية الشركة التابعة فإن الشركة القابضة في هذه الحالة تساهم مع الغير في تملك الشركة التابعة ونصيب الغير من أسهم الشركة التابعة يطلق عليه "حقوق اقلية المساهمين" ونصيب اقلية المساهمين يتمثل في الآتي:

مجموع حقوق المساهمين X عدد الاسهم التي يمتلكها الغير .
عدد الاسهم التي يتكون منها رأس مال التابعة

وحيث أن حقوق أقلية المساهمين في صافي أصول الشركة التابعة لا يوجد مايقابلها في قائمة المركز المالي للشركة القابضة .فلا بد عند تصوير قائمة مركز مالى موحد للشركة القابضة والتابعة من اظهار حقوق أقلية المساهمين في بند مستقل¹.

تتألف حقوق الأقلية في صافي الأصول من²:

1. المبلغ بتاريخ التوحيد محسوبا بالقيمة الدفترية للأصول

2. نصيب الأقلية من التحركات منذ تاريخ التوحيد.

8-4-2-2 حالات التملك والمعالجة الحسابية بطريقة الشراء:

عند اعداد القوائم المالية الموحدة فإن المحاسب يواجه بعدة حالات للتملك مما ينتج عنه بعض المشاكل المحاسبية كما يلي :

أ- تملك 100% من اسهم الشركة التابعة: في هذه الحالة وعند تقويم أصول وخصوم التابعة هنالك احتمالان:

¹ / د. حلمي محمود نمر وآخرون، مرجع سابق ، ص 185.

² / د. حسين قاضي وآخرون ، مرجع سابق، ص 85.

1- قيمة الاصول والخصوم الدفترية للشركة التابعة مساوية لقيمتها السوقية العادلة وهنا لا يوجد اية تسويات باستثناء حساب الاستثمار وحساب حقوق الملكية وحسابات الشهرة ان وجدت موجبة او سالبة وعملية تخفيض قيمة الاصول الثابتة في الشركة التابعة والزيادة ايراد مؤجل

مدين	دائن	بيانات
		من المذكورين
XXXX		ح/ راس المال (الشركة التابعة)
XXXX		ح/ رأس المال الاضافى(التابعة)
XXXX		ح/ ارباح محتجزة(التابعة)
XXXX		ح/ الشهرة الموجبة (ان وجدت)
	XXXX	الي ح/ الاستثمار في الشركة التابعة

2- قيمة الاصول والخصوم الدفترية للشركة التابعة تختلف عن قيمة الاصول والخصوم السوقية العادلة و في حالة حدوث مثل هذا الاختلاف فان اعداد الميزانية الموحدة يتطلب ضرورة اظهار هذا الفرق في عمود التسويات في ورقة العمل بحيث تعدل اصول والتزامات الشركة التابعة لتظهر في عمود الموحدة بالقيمة العادلة لها اي ما يظهر في عمود الميزانية الموحدة لكل بند من بنود الميزانية يمثل مجموع كل من القيمة الدفترية للبند لدى الشركة القابضة والقيمة العادلة للبند لدى الشركة التابعة ،اما الشهرة الموجبة فتظهر في حالة كون تكلفة تملك اسهم الشركة التابعة يزيد عن صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة . اما الشهرة السالبة فتتسأ في حالة كون تكلفة تملك اسهم الشركة التابعة يقل عن صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة¹.

¹ / د. محمد ابو نصار ، المحاسبة المالية المتقدمة،(عمان: مطبعة الجامعة الأردنية،2007م) ،ص76.

بيانات	دائن	مدين
من مذكورين		
ح/ حقوق الملكية في الشركة التابعة		Xxxx
ح/ الزيادة في الأصول		Xxxx
ح/ النقصان في الالتزامات		Xxxx
ح/ الشهرة الموجبة (ان وجدت)		Xxxx
الي مذكورين		
ح/ الاستثمار في الشركة التابعة	Xxxx	
ح/ النقصان في الاصول	Xxxx	
ح/ الزيادة في الألتزامات	Xxxx	
ح/ ايراد مؤجل	Xxxx	

ب - تملك اكثر من 50% و اقل من 100% في حالة عدم شراء الشركة القابضة كامل اسهم الشركة التابعة فإن صافي الأصول يكون من حق الطرفين الطرف الأول يمثل حصة الشركة القابضة وهو ذلك الجزء الذي تم شراؤه والطرف الثاني يمثل الجزء المتبقى من صافي الأصول والذي لم تقم الشركة بشراؤه ويطلق عليه حقوق اقلية المساهمين.¹ وهنا يوجد طريقتان للمعالجة:

طريقة الشركة الام: وهذه الطريقة تقوم بحساب نسبة حقوق الاقلية على اساس: حقوق الاقلية = نسبة تملك حقوق الاقلية x صافي القيمة الدفترية لاصول الشركة التابعة وكذلك الامر تحسب الشهرة كما يلي :شهرة=تكلفة استثمار – (نسبة تملك القابضة) x صافي الاصول بالقيمة العادلة في التابعة) مع ملاحظة ان الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة تخفض بنسبة التملك ويتم حساب الزيادة والنقصان في الأصول على اساس (الفرق بين العادلة والدفترية X نسبة التملك) والنقص في الالتزامات على اساس (الفرق بين العادلة و الدفترية X نسبة التملك)

¹ / د.جسين قاضى وآخرون ، مرجع سابق، ص 91.

هنا يجب مراعاة انه عند وجود شهرة سالبة بحيث سيتم تخفيض الاصول الثابتة في حسابات الشركة التابعة يتم التخفيض على اساس مجموع الاصول الثابتة بالقيمة السوقية العادلة ولذلك يجب عمل ميزان حساب لقيمة الاصول الثابتة المخفضة كالاتي القيمة الدفترية + او - (الفرق بين العادلة والدفترية x نسبة التملك) - نسبة تخفيض من الشهرة السالبة وتضاف هذه القيمة الى حساب الاصل الثابت في الشركة القابضة ليظهر المجموع في القائمة الموحدة اما ما يظهر في التسويات اما ما ذكر بالبند فروقات بين العادلة والدفترية وبند التخفيض او الفرق بينهما او مجموعهما اذا كانت القيمة العادلة اقل من القيمة الدفترية.

2- طريقة الوحدة الاقتصادية لمعالجة حقوق الاقلية: في هذه الطريقة يتم احتساب حقوق الاقلية بالشكل التالي حقوق الاقلية = نسبة تملك الاقلية x صافي الاصول للتابعة بالقيمة العادلة السوقية. صافي الاصول بالقيمة العادلة تحسب على اساس تكلفة استثمار القابضة بحيث تعدل تكلفة الاستثمار من نسبة التملك الى افتراض أن نسبة التملك 100% تكلفة الاستثمار المفترضة = تكلفة الاستثمار الفعلية X 100% ÷ على نسبة التملك الفعلية. (الشهرة = تكلفة الاستثمار المفترضة - صافي الاصول بالقيمة العادلة للتابعة) وهنا يجب اظهار الفروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لحسابات الشركة التابعة كاملة ونفس الامر بالنسبة لتخفيض الاصول الثابتة في حالة وجود شهرة سالبة حيث يحتسب على اساس القيمة العادلة ولكن مع احتساب الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة كاملا مع ملاحظة انه يمكن ان تخفض قيمة الاصل مرتان مرة عند التقييم باقل من القيمة الدفترية ومرة عند اطفاء الشهرة السالبة .

2-2-4-9 اعداد القوائم المالية في ظل طريقة توحيد المصالح:

عند اتباع الشركة القابضة طريقة توحيد المصالح في المحاسبة عن الاستثمار في التابعة واستمرار الشركتين في نشاطهما كوحدة قانونية مستقلة ولكن يحتاج الأمر اعداد قوائم مالية موحدة للمجموعة . فإن القوائم المالية الموحدة بتاريخ التوحيد في حالة استخدام طريقة توحيد المصالح سوف تختلف عنها في حالة تطبيق طريقة الشراء في النواحي الآتية¹:

¹ / المرجع السابق ، ص 116.

أ- يتم اعداد كافة القوائم المالية الموحدة بين الشركتين، علي عكس الحال بالنسبة لطريقة الشراء اذ لا يحتاج الأمر سوي اعداد ميزانية موحدة بتاريخ التوحيد
ب- يتم استخدام القيم الدفترية للأصول والخصوم علي عكس الحال بالنسبة لطريقة الشراء

ت- تظهر حصة الشركة القابضة في الارباح المحجوزة للشركة التابعة بتاريخ التوحيد بقائمة الارباح المحجوزة الموحدة اما في ظل طريقة الشراء فإن الارباح المحجوزة في قائمة المركز المالي الموحد بتاريخ الشراء لا تمثل سوي رصيد الارباح المحجوزة العائدة للشركة القابضة فقط.

2-2-4-10 قائمة المركز المالي الموحدة في تاريخ لاحق للشراء:

Consolidated Balance Sheet at Date Subsequent to Acquisition

تقسم معايير المحاسبة اثر نسب الملكية علي السيطرة والمحاسبة الي ثلاث حالات¹:

1- اذا كانت نسبة الملكية اقل من (20%):

تشير هذه الحالة الي ان المستثمر ليست لديه نسبة ملكية تمثل سيطرة او تأثير فعال علي ادارة الشركة المستثمر فيها. ويستخدم في هذه الحالة طريقة التكلفة Cost Method (اذا لم يوجد قيمة سوقية للاستثمارات) و طريقة التكلفة او السوق ايهما اقل اذا كانت الاستثمارات متداولة بالسوق ولها قيمة سوقية.

2- اذا كانت نسبة الملكية بين (20 % الي 50%) :

في هذه الحالة لا يكون للشركة المستثمرة كامل السيطرة علي الشركة المستثمر فيها وذلك باعتبار ان الاولي تمتلك اقل 50 % ولكن نتيجة لان نسبة عالية من الملكية تكون مخصصة لمستثمر واحد فإن ذلك قد يؤدي الي نوع من التأثير الفعال علي الادارة Significant influence فتستخدم طريقة حقوق الملكية Equity Method في المحاسبة.

3- اذا كانت نسبة الملكية اكبر من 50%:

في هذه الحالة يكون للشركة المستثمرة تأثير قوي وفعال او سيطرة كبيرة علي ادارة الشركة المستثمر فيها. Controlling Interest وتعالج الاستثمارات في دفاتر الشركة

¹ / د. محمد شريف توفيق ، مرجع سابق ، ص 31.

القابضة طبقاً لطريقة حقوق الملكية. كما ان الشركة القابضة تقوم باعداد القوائم المالية المجمع. واذ كانت الشركة التابعة لا تدخل ضمن المجموعة التي تعد عنها القوائم المجمع فيتعين علي الشركة اتباع طريقة التكلفة.

2-2-4-11 طرق المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل:

من الناحية المحاسبية تستخدم احدي طريقتين للمحاسبة عن هذا النوع من الاستثمار

1- طريقة التكلفة Cost Method:

وهي تمثل تكلفة الاستثمارات أو تكلفة التملك التي دفعتها الشركة المستثمرة مقابل هذا العدد من الأسهم في الشركة المستثمر فيها¹ وتفترض ان تكلفة الشراء تعتبر مقياساً دقيقاً للقيمة السوقية للاستثمار في تاريخ الشراء وينبى علي هذا الافتراض عدم تسجيل الشركة القابضة في دفاترها لأي ارباح بخلاف نصيبها في تلك الارباح التي تعلن عنها التابعة وذلك بجعل حساب الاستثمارات مديناً مقابل جعل حساب ايراد الاستثمار في الشركة التابعة دائناً ويتم اضافة ايراد الاستثمار الى الايرادات في قائمة الدخل

2- طريقة حقوق الملكية Equity Method:

تستند طريقة حقوق الملكية الي ما تحصل عليه الشركة القابضة من نصيب في توزيعات ارباح الشركة التابعة يعتبر بمثابة استرداد لجزء من قيمة الاستثمار في الشركة التابعة مما يستوجب تخفيض قيمة الاستثمار (حساب الاستثمار في الشركة التابعة) في دفاتر الشركة القابضة بقيمة نصيبها من تلك التوزيعات. كما ان ما تحققة الشركة التابعة من ارباح يمثل زيادة في صافي اصول التابعة وبالتالي زيادة في قيمة ما تمتلكه (القابضة) من استثمارات في التابعة، مما يستلزم تلبية حقها في ارباح التابعة المحققة لحساب الاستثمارات في التابعة كما أن الخسائر التي تحققتها التابعة نقصاً في صافي اصول التابعة ومن ثم قيمة الاستثمار (حساب استثمارات في التابعة)، كما تستند علي الاثر الاقتصادي للأرباح والخسائر التي تحققتها الشركة علي حملة الأسهم حيث تعتبر انها تحققت لحملة الأسهم بغض النظر عن توقيت اعلان التوزيعات. وطبقاً لهذه الطريقة تقوم الشركة القابضة بتسجيل حصتها في توزيعات ارباح التابعة في دفاترها بجعل حساب ايرادات استثمارات مستحقة مديناً وحساب

¹ / د. محمود ابراهيم عبدالسلام، مرجع سابق، ص 75.

الاستثمارات فى التابعة دائناً. كما تقوم الشركة القابضة بتسجيل حقها فى الأرباح التى تحققها التابعة بجعل حساب الاستثمارات فى الشركة التابعة مديناً مقابل جعل حساب ايراد الاستثمار فى الشركة التابعة دائناً¹.

2-2-4-12 اجراءات اعداد الميزانية الموحدة:

يتم اعداد الميزانية العمومية الموحدة خلال الفترات التالية للتملك بشكل مشابه لإجراءات اعداد الميزانية العمومية الموحدة بعد التملك مباشرة مع وجود بعض الاختلافات وفيما يلى الاجراءات الخاصة بإعداد الميزانية الموحدة فى نهاية السنة الأولى للتملك²:

1. يتم الحصول على ميزانية كل من الشركتين القابضة والتابعة ويتم تفريغ البيانات الواردة فيهما فى ورقة العمل

2. يتم اظهار الفروقات بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول والتزامات الشركة التابعة وذلك برصد الفروقات فى بداية الفترة. وبالمقابل يتم اظهار قيم اطفاء فروقات الأصول والالتزامات الخاصة بالسنة الحالية فى عمود التسويات وبالجانب الآخر لمكان ظهور قيم الفروقات فى بداية الفترة وذلك بهدف تخفيض تلك الفروقات. وبالتالي فإن ما ينقل الى عمود الموحدة هو باقى رصيد الفرق غير المطفاً.

3. يتم حذف حساب الاستثمار فى الشركة التابعة حيث يجعل دائناً بعمود التسويات، ويتم فى الفترة التالية للتملك حذف حساب الاستثمار فى الشركة التابعة على مرحلتين حيث يحذف رصيد الاستثمار فى الشركة التابعة بداية الفترة ثم يحذف التغيير الذى طرأ عليه خلال الفترة بقيد آخر.

4. يتم حذف حسابات حقوق الملكية لدى الشركة التابعة وهى حساب رأس المال وحساب رأس المال الإضافي وحساب الأرباح المحتجزة وذلك بجعلها حسابات مدينة فى عمود التسويات، ليظهر فى عمود الموحدة قيم حقوق الملكية للشركة القابضة فقط.

¹ / د. احمد بسيونى شحاته و د. محمد عباس بدوي، مرجع سابق ، ص 260.

² / د. محمد ابو نصار ، مرجع سابق ، ص 120.

5. يتم اظهار قيم حقوق الأقلية بالجانب الدائن من عمود التسويات، حيث يتم اثبات حقوق الأقلية علي مرحلتين الأولى تمثل حقوق الأقلية بداية في الفترة. والثانية التغير الذي طرأ علي حقوق الأقلية خلال الفترة. ويمثل التغير في حقوق الأقلية خلال الفترة صافي حصة الأقلية في أرباح الشركة التابعة بعد خصم مبلغ الإطفاء الذي يخص الأقلية مطروحاً منه حصة الأقلية في توزيعات أرباح الشركة التابعة. يخلص الباحث الي أن المحاسبة عن الاندماج تركز علي الآتي :

أولاً : تحديد سعر الاندماج :الذي يعتبر من اهم المشاكل التي تواجه الاندماج حيث يسعى المصرف المستثمر لتقليل تكاليف الاستثمار الي الحد الأدنى الممكن بينما يسعى المصرف المستثمر فية لأفضل سعر يحافظ من خلاله علي حقوق ملاكة ولهذا فقد برزت العديد من طرق التقويم لتي تبحث في كيفية تحديد القيمة العادلة للمصرف المستثمر فية استناداً علي الأصول أو العوائد أو العوائد والاصول معاً وطرق تستند العلاوة الدفترية وأخري علي المكاسب من خلال ربحية السهم أو سعره السائد ويرى الباحث أن الطرق التي تستند علي ربحية السهم هي الأكثر عطفة لأن اهتمام المستثمر غالباً ما ينصب علي ربحية استثماره كما ان ربحية السهم تنعكس سلباً أو ايجاباً علي القيمة السوقية له وهو ما يهتم به المضارب في الأسهم .

ثانياً: شكل الاندماج حيث يكون في شكل اندماج قانوني أو اتحاد قانوني أو سيطرة (قابضة – تابعة) وقد تكون السيطرة كاملة أو غير كاملة.

ثالثاً: طريقة المحاسبة عن الاندماج وقد وجد الباحث أن هنالك طريقتان للمحاسبة عن الاندماج هما طريقة توحيد المصالح وطريقة الشراء لكل طريقة مزاياها وعيوبها غير أن طريقة توحيد المصالح لا تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً رغم سهولة تطبيقها وانها تظهر ارباحاً اعلى عند توحيد القوائم مما يجعلها طريقة محبذة من قبل ادارات المصارف (والشركات عموماً) لكنها تحتاج الي توافر شروط معينة (اثنا عشر شرطاً) لتصبح ممكنة التطبيق وان بعض الشروط الضرورية لتطبيق تلك الطريقة يعتمد علي قصد أو نية الأطراف بخصوص عملية الاندماج وبالتالي فانه من الصعب إجراء تقييم موضوعي للتعرف علي ما إذا كانت الشركات قد استوفت شروط الاندماج. وبالإضافة إلى ما سبق فان

إدراج الشركة الدامجة للأرباح المحتجزة للشركة المدمجة في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية والقدرة على المديونية وقد يعتبر ذلك نوع من التضييل. اما طريقة الشراء فإنها تتميز بانها تركز علي الجوهر أكثر من الشكل وذلك لأنها تهتم بعملية الاقتناء (الشراء) التي حدثت في حد ذاتها والتي تتم عن طريق شراء الأسهم وهي طريقة سهلة وذات تكلفة معقولة كما انها توفر مرونة في التفاوض. رغم انها تعترف بالشهرة التي يؤدي استنفادها الي تقليل صافي الدخل كما أنها تواجه بمشكلة نقص القيمة العادلة للأصول عن تكلفة الاستثمار مما يستوجب إظهار شهرة سالبة . ويرى الباحث أن طريقة الشراء أكثر موضوعية وملائمة وانسجام مع المبادئ المحاسبية حيث ان عملية الاندماج هي في الاساس عملية شراء لأصول وخصوم مصرف بواسطة مصرف آخر بغرض التوسع أو بغرض تفادي مشاكل التصفية بالنسبة للمصرف المندمج مما يستوجب اعادة تقويم الاصول والخصوم واتمام العملية بالقيمة العادلة لها. كما انها توفر اساس محاسبى سليم لقياس دخل المجموعة الجديدة يراعى فيه الحيطة والحذر بتخفيض استنفاد الشهرة (ناتج الفرق بين تكلفة الاستثمار وصافي الاصول).

رابعاً : اسس تقويم الاستثمار وقد وجد الباحث أن بهالك طريقتان لتقويم الاستثمار هما طريقة حقوق الملكية التي لا تسجل الأرباح في التابعة الا بعد اعلانها وتعتبر ارباح فترة وطريقة التكلفة التي تعتبر ارباح التبعة زيادة في صافي أصولها وبالتالي يتم تعليلها في حساب الاستثمار فى التابعة.

خامساً: اعداد القوائم الموحدة في تاريخ الدمج وذلك باستخدام ورقة العمل حيث لاتجري قيود يومية في دفاتر الشركتين ويتم التوحيد للقوائم المالية وفقاً للطريقة المتبعة في الاندماج (توحيد المصالح او الشراء) ففي حالة توحيد المصالح فإنه يتم تجميع عناصر القائمتين ومعالجة الفرق بين تكلفة الاقتناء وقيمة صافي الأصول بحساب راس المال الاضافي اما طريقة الشراء ففيها يتم اظهار الأصول بقيمتها العادلة حيث يضاف او يخصم من الاصل فرق التقويم بعمود التسويات كما يتم اظهار الشهرة عبر ايجاد الفرق بين القيمة العادلة لصافي الاصول وتكلفة الشراء وحقوق الأقلية التي تمثل نصيب الغير فى رأس مال الشركة. وتحسب بطريقة الشركة الام علي اساس نسبة من القيمة الدفترية لصافي الاصول أو بطريقة الوحدة الاقتصادية على اساس نسبة من القيمة السوقية العادلة لصافي الاصول .

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

يتناول الفصل بالعرض خلفية تاريخية عن القطاع المصرفي السوداني كما

يعرض تحليل البيانات واختبار الفروض ويحتوى على مبحثين:

المبحث الاول : خلفية تاريخية عن القطاع المصرفي السوداني

المبحث الثانى : تحليل البيانات واختبار الفروض

المبحث الاول

3-1 خلفية تاريخية عن القطاع المصرفي السوداني

3-1-1 نشأة وتطور الجهاز المصرفي السوداني :

شهد هيكل الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة 1903-2003م عدة تطورات هامة ، يمكن توضيحها في المراحل التالية

3-1-1-3 مرحلة ما قبل الاستقلال "1903-1955"¹

تميزت هذه الفترة بوجود خمسة فروع للبنوك الاجنبية هيمنت على مجمل النشاط المصرفي بالسودان ، وتوجية الائتمان لخدمة قطاع التجارة الخارجية لمصلحة الاستعمار وذلك بالتركيز على تمويل إنتاج المواد الخام لسد حاجات الصناعات البريطانية والفروع هي أفرع البنك الأهلي المصري -1903م.

ب-فرع بنك باركليز D.C.O – لندن - 1913.

ج-فرع البنك العثماني -1949.

د-فرع بنك مصر –1953.

هـ-فرع بنك كريدي ليونيه الفرنسي-1953.

3-1-1-2 مرحلة ما بعد الاستقلال 1956-1969.

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلي مرحلتين

اولاً: مرحلة ما قبل قيام بنك السودان

شهدت هذه المرحلة إنشأ لجنة العملة السودانية في عام 1956م والتي اتبعت لوزارة المالية حيث اصدرت أول عملة وطنية عام 1958م ، كما تم افتتاح فرع بنك اجنبي لكل من البنك العربي الأردني والبنك التجاري الأثيوبي ، وكذلك تم افتتاح البنك الزراعي السوداني وتم تحويل بنك كريدي ليونيه إلي شركة سودانية خاصة تحت أسم بنك النيلين ، حيث امتلكت الحكومة 60% من الأسهم واحتفظ بنك كريدي ليونيه ب40% من الأسهم.²

أهم ما ميز هذه المرحلة الآتي

¹تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد محمد خير ، تاريخ العمل المصرفي بالسودان(1903-1996) ، مجلة المصرفي ، العدد الحادي عشر ، سبتمبر 1997م، ص 28.
²المرجع السابق ،ص

- 1- قسمت وظائف البنك المركزي بين وزارة المالية والاقتصاد ولجنة العملة السودانية والبنك الأهلي المصري.
- 2- هيمنة فروع البنوك الأجنبية على النشاط المصرفي بالسودان وتوجيه الائتمان لخدمة قطاع التجارة الخارجية لمصلحة الاستعمار.
- 3- عدم وجود عملة وطنية حيث سادت العملاتان البريطانية والمصرية حتى إنشاء لجنة العملة السودانية.

ثانياً: مرحلة ما بعد قيام بنك السودان 1960-1969م.

شهدت هذه المرحلة إفتتاح بنك السودان (البنك المركزي) في فبراير 1960 ليقوم بجميع مهام البنك المركزي والتي كان يقوم بها البنك الأهلي المصري. كما شهدت افتتاح البنك التجاري السوداني كأول بنك وطني ، كما شهدت هذه الفترة إنشاء بنوك تنمية تمنح التمويل متوسط وطويل الأجل للقطاع الزراعي، الصناعي والعقاري وهي: البنك الزراعي السوداني (1957) البنك الصناعي السوداني (1961) والبنك العقاري السوداني¹(1967)

3-1-1-3 مرحلة التأميم والمصادرة 1970-1975م:

شهدت هذه الفترة الاعلان عن سياسة التأميم والمصادرة في 25مايو 1970، وتم بموجبها تأميم خمسة من المصارف التجارية وتغيير أسمائها وهي:
-بنك باركليز والذي اصبح بنك الدولة للتجارة الخارجية.
-بنك ناشيونال أندقرندليز وأصبح بنك امدرمان الوطني.
-البنك التجاري الأثيوب و صار بنك جوبا التجاري.
-البنك العربي الأردني أصبح بنك البحر الأحمر التجاري.
-بنك مصر وأصبح بنك الشعب التعاوني.

كما شهدت هذه المرحلة اصدار قانون تنظيم البنوك والادخار في سنة 1973م وبموجبة تم إنشاء بنك الادخار السوداني وإنشاء مجلس الادخار والاستثمار والذي

¹/المرجع السابق ، ص

اوكلت إليه سلطة الإشراف على عمل البنوك التجارية . وبموجب نفس القانون تم دمج
وتغيير إسم ثلاثة بنوك كمايلي

- 1973دمج بنك جوبا التجارى في بنك أمدرمان الوطني وتغيير الأسم بنك جوبا-
أمدرمان ثم بنك الوحدة

- 1973 دمج بنك البحر الأحمر التجاري في بنك النيلين

- 1975 تغيير إسم بنك الدولة للتجارة الخارجية ليكون بنك الخرطوم

- 1975 تم إلغاء مجلس البنوك والادخار وعادت لبنك السودان صلاحياته

بنهاية هذه الفترة أصبح عدد البنوك التجارية المملوكة للدولة خمسة بنوك هي:الخرطوم-
النيلين-الوحدة-التجاري السوداني والشعبي التعاوني¹

3-1-1-4 مرحلة الانفتاح الاقتصادي 1976-1983م:

شهدت هذه المرحلة سياسة الانفتاح الاقصادى أو مايعرف بسياسة الباب المفتوح
" Open Door Policy " وفيها تمت دعوة العالم للاستثمار في السودان ، حيث تم
إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1976م. ومن المميزات التي شهدها الجهاز
المصرفي خلال هذه الفترة .²

1- إنشاء عدد من البنوك الأجنبية كمايلي:

أ-بنك ابوظبي الوطني -1976م.

ب-بنك الاعتماد والتجارة الدولي -1976م.

ج-سييتي بانك -1987م.

د-بنك عمان-1979م.

هـ-حبيب بانك-1982م.

و-بنك الشرق الأوسط-1982م.

2- إنشاء أول بنك إسلامي بالسودان عام 1978م وذلك بموجب قانون خاص وهو بنك
فيصل الاسلامي ، ولحقت به بعد ذلك مجموعة من البنوك الإسلامية وهي:

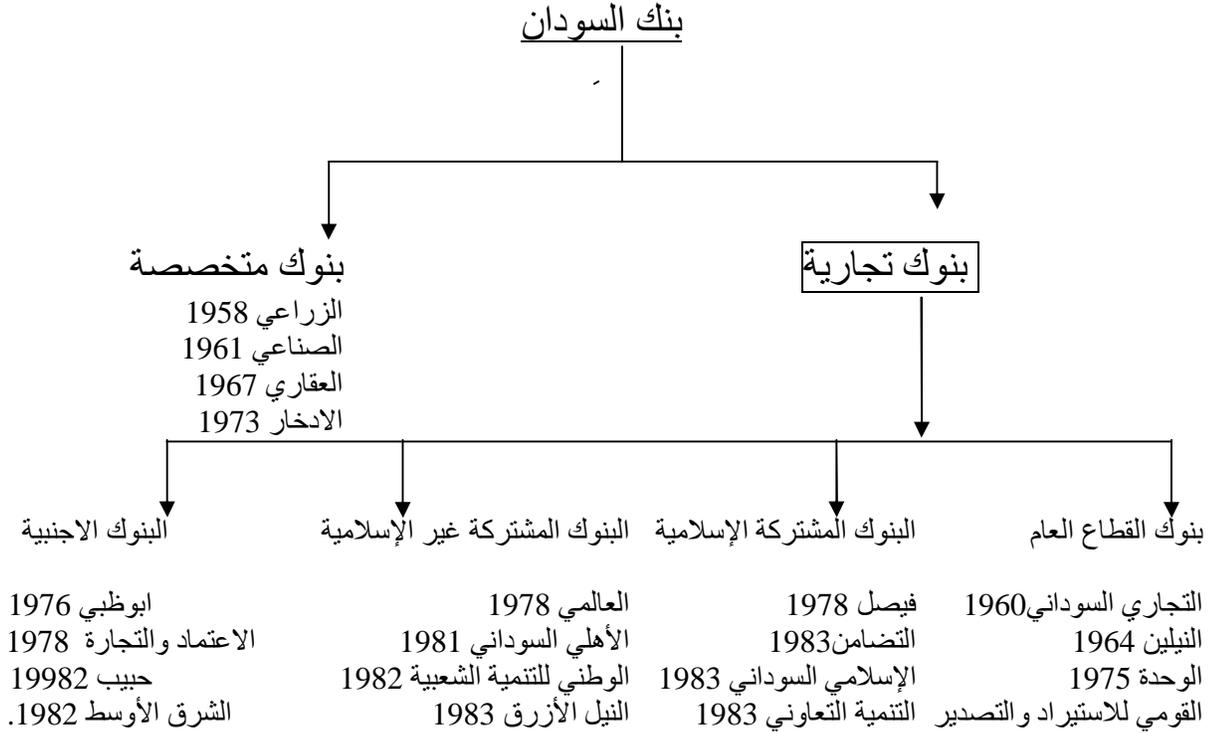
¹/المرجع السابق، ص 32.

²/عواطف يوسف محمد على وآخرون ،دور بنك السودان في إدارة الجهاز المصرفي الفترة 1960-1997م، المعهد العالي للدراسات المالية
والمصرفية ، ص ص 16-17

- أ-البنك الإسلامي السوداني -مارس 1982م\
- ب-بنك التضامن الإسلامي -1983م.
- ج-بنك التنمية التعاوني الإسلامي -1983م.
- 3- دمج بنك الشعب التعاوني في بنك الخرطوم في عام 1982م.
- 4- إنشاء بنوك مشتركة يساهم فيها رأس المال السوداني والأجنبي وهي:
- أ-البنك العالمي-1978م.
- ب-البنك الأهلي السوداني -1981م.
- ج-البنك الوطني للتنمية الشعبية -1982م.
- د-بنك النيل الأزرق-1983م.
- 5- أنشأت الدولة في عام 1982م البنك القومي للتصدير والاستيراد
- عليه يصبح هيكل الجهاز المصرفي بالسودان بنهاية هذه الفترة كما هو موضح بالشكل¹
- (1-3)

شكل رقم (1-3)

هيكل الجهاز المصرفي بالسودان كما في عام 1983م.



¹/المرجع السابق، ص17.

3-1-1-5مرحلة أسلمة الجهاز المصرفي سبتمبر 1983-مايو 1989م

في سبتمبر 1983 صدر قرار بمنع جميع المصارف العاملة بالسودان من التعامل بسعر الفائدة على الودائع والقروض وبدلاً من ذلك ألزمت المصارف بالتعامل وفق الصيغ الإسلامية للتمويل . بعد نهاية حكومة ثورة 25 مايو وبداية حكم الاحزاب والتي في بداية حكمها تركت الخيار للمصارف للعمل إما وفق العائد التعويضي أو الصيغ الإسلامية . كما شهدت هذه الفترة نشأت البنوك التالية

أ-بنك البركة السوداني-1984.

ب- البنك الإسلامي لغرب السودان -1984.

ج-البنك السعودي السوداني-1986.

د-بنك العمال الوطني-1988.

هـ-بنك الشمال الإسلامي -1989.¹

3-1-1-6مرحلة تعميق أسلمة الجهاز المصرفي.1989-1995م:

شهدت هذه الفترة تولى ثورة الانقاذ الوطني للسلطة فى السودان والتي قامت بتعميم النظام الاسلامى على جميع المصارف بالسودان، شهدت هذه الفترة أحداث اقتصادية هامة تمثلت فى الاتي:²

1- صدور البرنامج الثلاثى للإنقاذ الاقتصادى

2- تخصيص البنك التجارى السودانى فى عام 1991م وأصبح مملوكاً لبنك المزارع كشركة قابضة.

3- تم إصدار قانون تنظيم العمل المصرفى لسنة 1991م وبموجبة تم إدخال المؤسسات المالية غير المصرفية تحت لاقابة بنك السودان

4- تبديل العملة السودانية

5- السماح للبنوك بفتح فروع دون الرجوع لبنك السودان

6- صدرت لائحة الجزاءات الإدارية والمالية للمخالفات المصرفية فى عام 1992م.

¹/المرجع السابق،ص 19.

²/المرجع السابق،ص 20.

7- تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في
مارس 1992م

8- تم إنشاء كل من بنك الصفاء، بنك الثروة الحيوانية وبنك امدرمان الوطني في عام
1993م.

9- تم دمج بعض المصارف التجارية والتنمية المملوكة للدولة بموجب سياسة التحرير
المنبثقة من الاستراتيجية القومية الشاملة إذ تم دمج كل من:
أ-بنك الوحدة والبنك القومي للتصدير والاستيراد في بنك الخرطوم وأطلق
عليه مجموعة بنك الخرطوم.
ب-البنك الصناعي السوداني في بنك النيلين وأطلق عليه مجموعة بنك النيلين
للتنمية الصناعية.

10- تمت تصفية كل من

أ-بنك الاعتماد والتجارة الدولي في عام 1991م
ب- بنك الشرق الاوسط في عام 1992م.

11- تغيير اسم بنك عمان المحدود إلى بنك المشرق في عام 1992م.

12- تغيير اسم البنك العالمي إلى البنك السوداني الفرنسي في عام 1992م.

13- تغيير اسم البنك الإسلامي لغرب السودان إلى بنك الغرب الإسلامي في عام
1994م.

14- قرر بنك السودان إيقاف التصديقات الخاصة بإنشاء بنوك تجارية والسماح بإنشاء
بنوك استثمار

15- إلزام بنك السودان البنوك التجارية بتوفير أوضاعها وفقاً لمقررات بازل وذلك
في خلال ثلاثة أعوام تبدأ من أول يوليو 1994.

16- إفتتاح مطبعة العملة السودانية في 30 يونيو 1994م حيث كانت مساهمة بنك
السودان بنسبة 99%.

17- زاول سوق الأوراق المالية عملة في أول يناير 1995م

18- إنشاء مقاصة للنقد الأجنبي وزاولت عملها في 2 يناير 1995م.

19- إفتتاح بنك آيفورى في يوليو 1995م.

20- إنشاء بنك القصارف للاستثمار

ويصبح هيكل الجهاز المصرفي بالسودان بنهاية هذه الفترة كما هو موضح فى الشكل (2-3)¹

شكل (2-4)

هيكل الجهاز المصرفي في السودان كما في عام 1995م



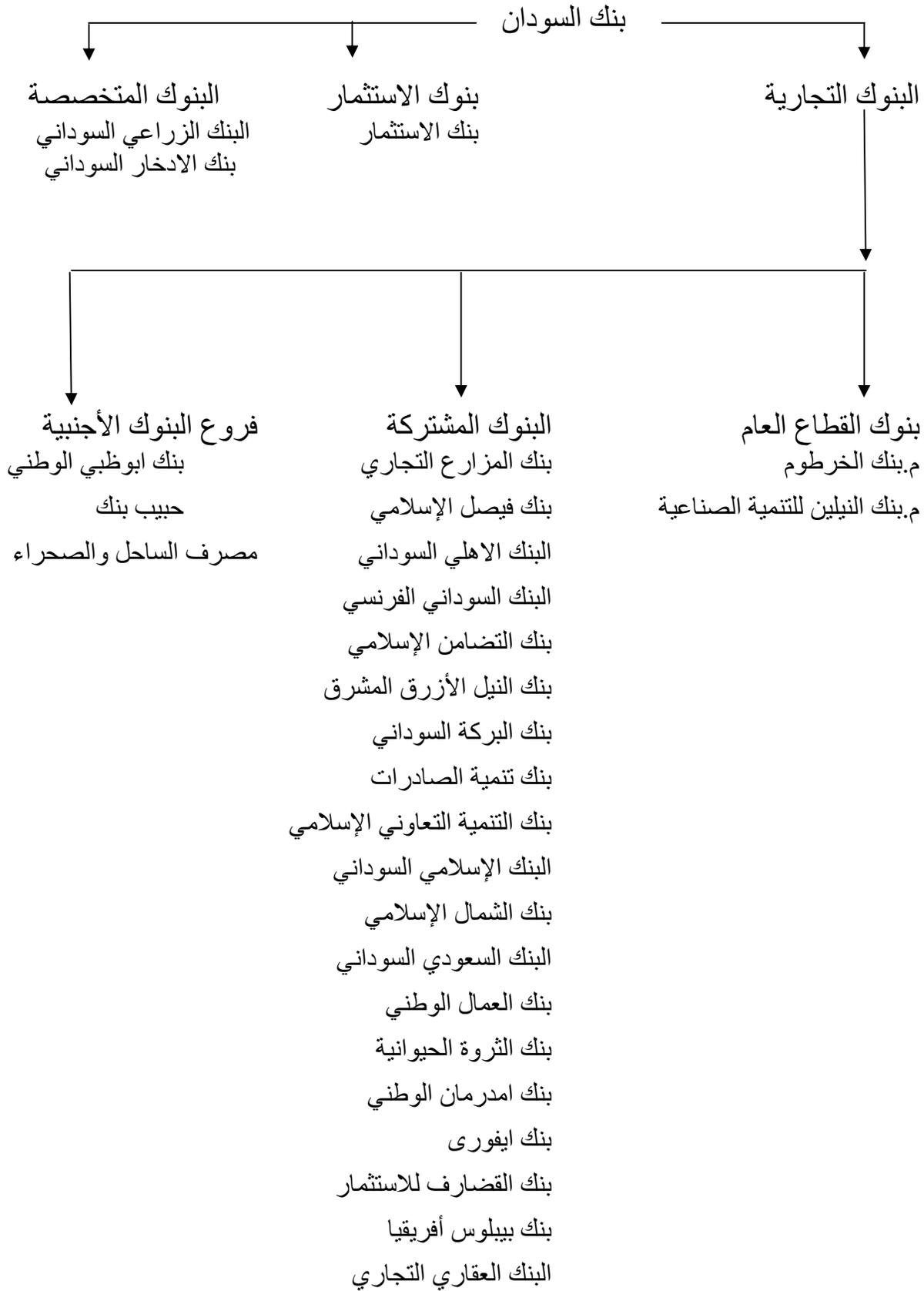
¹/المرجع السابق، ص21.

3-1-1-6 مرحلة الاصلاح المصرفي 1996-2003م:

في هذه المرحلة تم تبني العديد من برامج الاصلاح المصرفي نذكر منها السياسة المصرفية الشاملة ،سياسة إعادة الهيكلة كما شهد هيكل الجهاز المصرفي الاحداث الاقتصادية التالية:

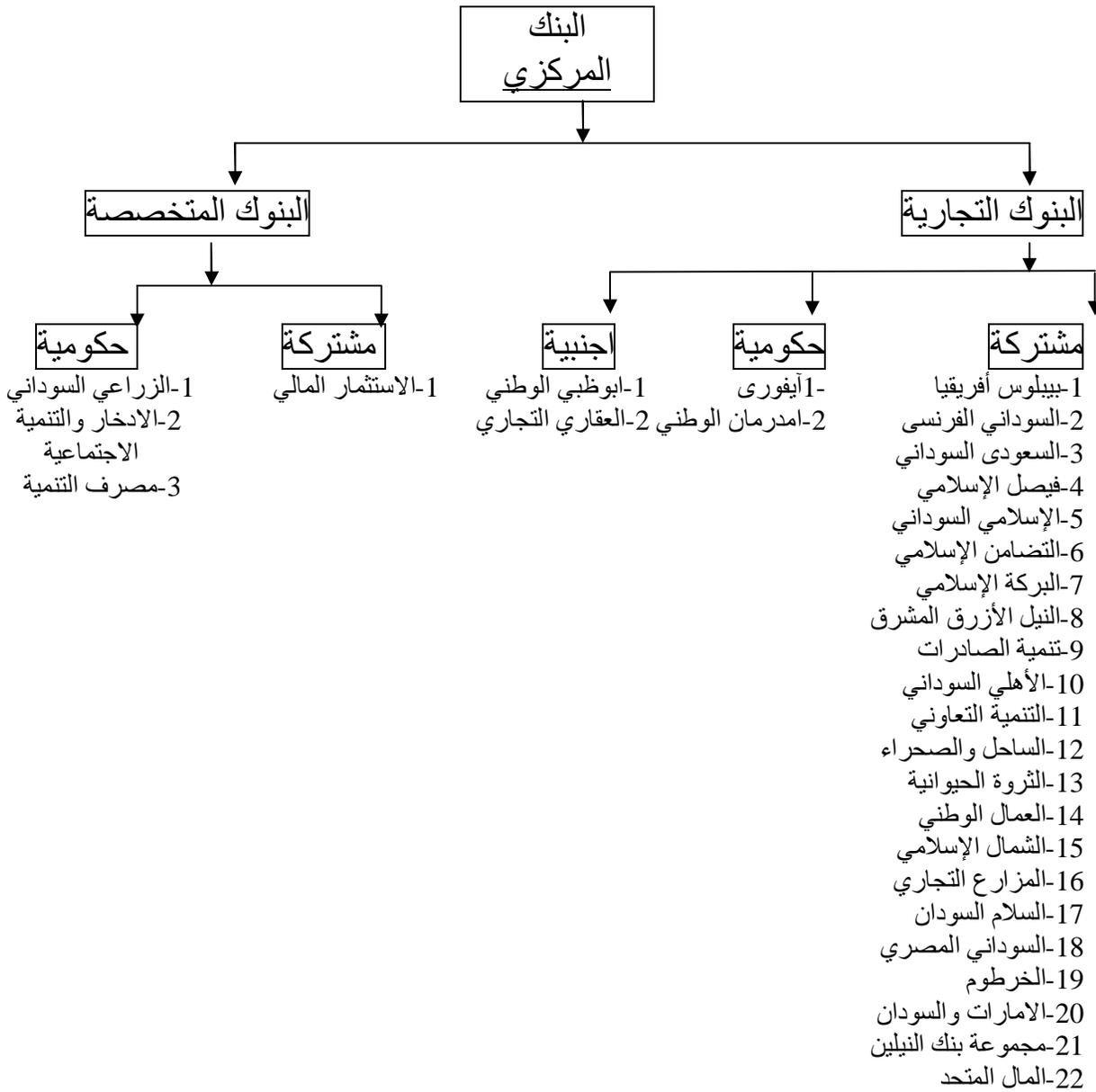
- 1- تصفية اختيارية لبنك سيتي في 1998م.
 - 2- إنشاء بنك الاستثمار المالي في 1998م.
 - 3- دمج البنك التجاري في بنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية في 1998م ،كما تم تعديل اسم بنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية إلى مصرف المزارع التجاري في 1999
 - 4- تمت تصفية إجبارية لكل من:
أ-بنك نيما في 1999م
ب-بنك الصفا في 2000م
 - 5- السماح لبنك الاستثمار المالي بفتح ذراع مصرفي في 1999م.
 - 6- فتح فرع للمصرف الأفريقي للتنمية والتجارة بالسودان (مصرف الساحل والصحراء)في 2001م.
 - 7- تغيلر اسم بنك الغرب الإسلامي إلى بنك تنمية الصادرات في 2002م.
 - 8- خصخصة البنك العقاري السوداني في العام 2002م، تم بيعة لمستثمر اجنبي (شركة الجمعة للتجارة والاستثمار المحدودة)، ومن ثم تغيير الاسم إلى البنك العقاري التجاري.
 - 9- دمج كل من بنك النيل الأزرق وبنك المشرق في سبتمبر 2003م وتغيير الاسم إلى بنك النيل الأزرق المشرق.
 - 10-إنشاء بنك بيبيلوس أفريقيا في يوليو 2003م.
- ويصبح هيكل الجهاز المصرفي بالسودان بنهاية هذه الفترة كما هو موضح في

الشكل(3-4)



تطور الجهاز المصرفي السوداني تطوراً كبيراً خلال الفترة الاخيرة وتم دمج بنوك ونشوء بنوك جديدة ، ودخل راس المال العربي ليستثمر في السودان ، فصار الجهاز المصرفي في السودان يتكون من سبعة وثلاثون مصرفاً تعمل جميعها بالنظام المصرفي الإسلامي . ويلزم القانون جميع المصارف العاملة في السودان بعضوية صندوق ضمان الودائع المصرفية واتحاد المصارف السوداني.¹

شكل (4-4) هيكل الجهاز المصرفي السوداني 2014م²



¹/التجاني حسين دفع السيد،الجهاز المصرفي في السودان نشأته وتطوره،مجلة اتحاد المصارف العربية ،العدد رقم 401، ،2014م.

²/ <http://bankofsudan.org/arabic/id/bankingsystem/banks.htm>8.3.2015

المبحث الثانى

2-3 تحليل البيانات واختبار الفروض

1-2-3 تحليل البيانات:

يتم من خلال هذا الجزء عرض وتحليل لبيانات العينة المتمثلة فى ثلاثه حالات للاندماج المصرفى. فى العام 1998 تم الاتحاد بين المصرف التجارى السودانى ومصرف المزارع لينتج عن عمليه الاتحاد مصرف جديد باسم مصرف المزارع التجارى . فى العام 2003م تم الاتحاد بين مصرف النيل الازرق ومصرف المشرق لينتج عن عمليه الاتحاد مصرف جديد باسم مصرف النيل الازرق المشرق وفى العام 2007 قام مصرف الخرطوم بضم مصرف الامارات الى مجموعه بنك الخرطوم والذى بموجبه قد زال مصرف الامارات عن الوجود القانونى بينما استمر مصرف الخرطوم .

1-2-3-1 تحليل ربحية المصارف المندمجه باستخدام تحليل النسب

1/ اندماج المصرف التجارى السودانى ومصرف المزارع :

ادناه تحليل بيانات ربحية مصرف المزارع على مدى عامين قبل عمليه الاتحاد ومقارنتها ببيانات عام الانحاد وعامين بعده من واقع بيانات القوائم الماليه المنشورة للمصرفين

جدول (1-3)

نسب الربحيه لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

النسبه	1996	1997	1998	1999	2000
	%	%	%	%	%
معدل العائد على الاصول	3.25	3.03	1.08	0.03	0.79
معدل العائد على حقوق الملكيه	20.81	18.57	10.38	0.39	12.26
معدل العائد على الودائع	11.74	7.19	2.63	0.09	10.77
معدل العائد على الموارد	3.25	3.03	1.08	0.03	0.79

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

يلاحظ الباحث الانخفاض الواضح فى جميع المعدلات التى تقيس ربحيه المصرف حيث انخفض معدل العائد على الاصول بنسبه 0,22% ، 2,17% ، 2,22% فى الاعوام 1997, 1998, و 1999م . ثم طرأ تحسن طفيف فى العام 2000م حيث بلغ الانخفاض 2,46% . وايضاً انخفض معدل العائد على حقوق المملكه بنسبه 3,24% ، 10,43% ، 20,42% فى الاعوام 1997, 1998, و 1999م . ثم طرأ تحسن طفيف فى العام 2000م حيث بلغ الانخفاض 8,55% . اما معدل العائد على الودائع فقد شهد انخفاضا بلغ 4,55% فى العام 1997 و 9,11% فى العام 1998 ليبلغ اقل معدلاته فى العام 1999م وهو العام التالي للاندماج حيث بلغ الانخفاض نسبه 11,65% ثم تحسن فى العام 2000 ليبلغ 10,77% بانخفاض يبلغ 0,97% عن عام الاساس.

يعزى الباحث الانخفاض فى نسب الربحيه الى الارتفاع الكبير فى الاصول حيث زاد اجمالى الاصول بنسب 23% ، 191% ، 330% و 461% فى الاعوام 1997 حتى 2000 (جدول (3-16)). ايضا وجد الباحث ان حقوق الملاك قد شهدت نفس الارتفاع بنسب 28% ، 78% ، 60% و 104% فى الاعوام 1997 حتى 2000 (جدول (3-16)). كما ان الودائع قد شهدت نفس الارتفاع بنسب 87% ، 297% ، 293% و 31% فى الاعوام 1997 حتى 2000 (جدول (3-16)). وواكب ذلك انخفاضا فى صافى ارباح العام (الربح قبل الضرائب والزكاة) بنسبه 11% فى العام 1998م و 97% فى العام 1999م ثم طرأ التحسن فى العام 2000م بزياده 19% .

يرى الباحث ان الانخفاض فى صافى الربح قبل الضرائب يعود الى الارتفاع الكبير فى مصروف استهلاك الاصول الذى ارتفع بنسب 91% ، 236% ، 190% و 268% فى الاعوام 1997 حتى 2000 (جدول (3-17)) الذى ادى بدوره الى ارتفاع اجمالى المصروفات و بالرغم من الارتفاع فى الايرادات الا انه لم يكن بحجم الارتفاع فى المصروفات.

يلاحظ الباحث التحسن الواضح الذى طرأ على جميع معدلات الربحيه فى العام 2000م مما يؤشر الى ان قرار الاندماج قد ادى غرضة باعاده ترتيب اوضاع المصرف وتمكينه من رفع حجم اصوله وحقوق ملاكته ومن ثم تعظيم ربحيته مع تقليل حجم المخاطر

يخلص الباحث الى ان عمليه الاندماج بين المصرفين قد اثرت على ربحية المصرف ناتج الاندماج سلباً فى عام الاندماج والعام الذى يليه ومن ثم بدأت فى التحسن خلال العام 2000م.

2/ اندماج المصرف النيل الازرق ومصرف المشرق :

ادناه تحليل بيانات ربحية مصرف النيل الأزرق على مدى عامين قبل عمليه الاتحاد ومقارنتها ببيانات عام الانحاد وعامين بعده من واقع بيانات القوائم المالية المنشورة للمصرفين

جدول (2-3)

نسب الربحيه لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

النسبه	2001	2002	2003	2004	2005
	%	%	%	%	%
معدل العائد على الاصول	-0.40	-2.15	1.94	4.97	4.04
معدل العائد على حقوق المكيه	-11.45	-8.96	18.47	35.80	31.52
معدل العائد على الودائع	-0.48	-3.26	2.32	6.82	6.38
معدل العائد على الموارد	-0.40	-2.15	1.94	4.97	4.04

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق يلاحظ الباحث الارتفاع الواضح فى جميع المعدلات التى تقيس ربحيه المصرف ناتج الاندماج حيث بلغ معدل العائد على الاصول فى عام الاساس 2001 مقدارا سالبا وكذا فى العام التالى له وذلك نسبه لتحقيق المصرف لخسائر كنتيجه لاعمال ذلك العام ثم بدأ المعدل فى الارتفاع منذ عام الاندماج 2003 حيث يبلغ 1,94% و زاد فى العاميين التاليين بمقدار 3,03% و 3,10% على التوالي.

اما معدل العائد على حقوق المكيه فقد شهد ارتفاعاً كبيراً فى عام الاندماج بلغ 18% ثم زاد فى العام التالى بمقدر 17% وفى العام 2005 بلغت الزيادة 13%. اما معدل العائد على الودائع فقد شهد ارتفاعاً بلغ 2,60% فى عام الاندماج و 7,30% فى العام 2004 ، اما فى العام 2005 فقد بلغ الارتفاع 6,86%

يلاحظ الباحث التحسن الواضح الذي طرأ على جميع معدلات الربحية في العام قى المصرف ناتج الاندماج وذلك منذ عام الاندماج بعد ان كان المصرف يحقق خسائراً في العامين السابقين للاندماج مما يشير الى ان قرار الاندماج قد ادى غرضة باعاده ترتيب اوضاع المصرف وتمكينه من رفع حجم اصوله وحقوق ملاكته ومن ثم تعظيم ربحيته مع تقليل حجم المخاطر

يخلص الباحث الى ان عمليه الاندماج بين المصرفين قد اثرت على ربحية المصرف ناتج الاندماج ايجابا فى عام الاندماج والاعوام التى تليه .

3/ اندماج مصرف الخرطوم ومصرف الامارات :

ادناه تحليل بيانات ربحية مصرف الخرطوم على مدى عامين قبل عمليه ضم مصرف الامارات ومقارنتها ببيانات عام الضم وعامين بعده من واقع بيانات القوائم المالية المنشورة للمصرفين

جدول (3-3)

نسب الربحية لمصرف لمصرف الخرطوم

النسبه	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %
معدل العائد على الاصول	2.36	1.28	1.46	0.35	0.84
معدل العائد على حقوق الملكية	16.33	7.65	6.88	1.90	5.75
معدل العائد على الودائع	5.43	3.02	3.20	1.10	2.71
معدل العائد على الموارد	2.36	1.28	1.46	0.35	0.84

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

يلاحظ الباحث الانخفاض الواضح فى جميع المعدلات التى تقيس ربحيه المصرف ناتج الاندماج حيث بلغ معدل العائد على الاصول فى عام الاساس 2005م 2,36 ثم بدأ فى الانخفاض ليبلغ 1,28 بانخفاض بلغ 1,08 ثم تحسن قليلا فى عام الاندماج ليبلغ 1,46 ثم يعود الى الانخفاض ليبلغ 0,35 و0,84 فى العاميين التاليين مما يشير الى تراجع لأستغلال

الأمتل للاصول فى مصرف الخرطوم قبل ضم مصرف الامارات . وقد تحسن المعدل قليلا بعد اكتمال عملية الضم .

معدل العائد على حقوق الملكية شهد انخفاضا كبيرا فى العام 2006 قبل الاندماج بنقصان 7,68 ليبلغ 7,65 ثم واصل الانخفاض فى عام الاندماج حيث بلغ 6,88 وفى العامين التاليين للاندماج بلغ 1,9 و 5,75 .

معدل العائد على الودائع ايضا شهد انخفاضا فى العام 2006 قبل الاندماج بنقصان 2,41 ليبلغ 3,02 ثم واصل الانخفاض فى عام الاندماج حيث بلغ 3,20 وفى العامين التاليين للاندماج بلغ 1,1 و 2,71 .

يلاحظ الباحث التراجع الواضح الذى طرأ على جميع معدلات الربحية فى مصرف الخرطوم قبل وبعد الاندماج ويرى الباحث ان الاسباب تعود الى عدم ضبط المصروفات حيث يلاحظ الباحث الارتفاع الواضح فى اجمالى ايرادات المصرف حيث بلغت الزيادة قياسا الى عام الاساس 2005 م نسب 37% فى عام الاندماج و4% و 28% فى العامين التاليين وذلك رغم الارتفاع الكبير فى خسائر العمليات الاستثمارية التى تنزل قبل حساب جملة الايرادات . اما المصروفات فقد شهدت ارتفاعا كبيرا بلغ 80% فى عام الاندماج و 62% و 75% فى العامين التاليين وذلك للارتفاع الكبير فى تكلفة الموارد البشرية نتيجة انتهاء خدمات عدد كبير من الموظفين ودفع استحقاقهم نحملته على مصروفات العام مما ادى الى تراجع ارباح البنك ونسب ربحيته بصورة عامة

يخلص الباحث الى ان عملية الاندماج بين المصرفين قد اثرت على ربحية المصرف ناتج الاندماج سلبا فى عام الاندماج نتيجة لأرتفاع المصروفات وبدأت ربحية المصرف فى التحسن تدريجياً فى الاعوام التالية للاندماج.

3-2-1-2- تحليل معدل كفاية راس المال للمصارف المندمجة باستخدام تحليل النسب

1/ اندماج المصرف التجارى السودانى ومصرف المزارع :

ادناه تحليل بيانات كفاية راس مال مصرف المزارع على مدى عامين قبل عملية الاتحاد ومقارنتها ببيانات عام الانحداد وعامين بعده من واقع بيانات القوائم المالية المنشورة للمصرفين

جدول (3-4)

معايير كفايه راس المال - مصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

النسبه	1996	1997	1998	1999	2000
	%	%	%	%	%
حقوق الملكية الى اجمالى الاصول	15.60	16.30	10.39	6.51	6.42
حقوق الملكية الى الودائع	33.00	33.59	22.83	13.00	87.83
معايير كفايه حقوق الملكية الى الاستثمارات	19.76	22.96	18.85	10.61	12.07
راس المال الحرالى الاستثمارات	-0.20	0.87	3.30	1.26	2.89
حقوق الملكية الى الاصول الخطرة	41.46	51.73	62.65	26.50	34.51
راس المال الحرالى الاصول الخطره	-0.41	1.95	10.99	3.15	8.27
حقوق المكيه الى القروض	21.37	24.78	24.80	14.01	15.56

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

يلاحظ الباحث الانخفاض فى نسبه حقوق المكيه الى اجمالى الاصول فى عام الاندماج والعام التالى له حيث سجلت اقل مستوياتها بمقدار 6,4% بانخفاض 9% عن عام الاساس فى العام 2000م وذلك للارتفاع الكبير فى مقام النسبه وهو اجمالى الاصول ويرجع ذلك الى ظهور بند الاستثمارات ضمن الاصول المتداوله وارتفاع وزنها النسبى الى 10% من اجمالى الاصول (جدول (3-22))، وارتفاع بند الاصول النقديه بشكل كبير حيث بلغت نسبتها 612% فى عام الاندماج ثم انخفضت قليلا لتبلغ 539% فى العام 2000م (جدول (3-22)) كما ان هنالك ارتفاع فى الاصول الثابته بشكل ملحوظ حيث بلغت النسبه 204% فى عام الاندماج وتواصل الارتفاع حتى بلغت النسبه 244% فى العام 2000م قياساً الى عام الاساس 1996م (جدول (3-22)) ورغم الارتفاع فى حجمها الا ان وزنها النسبى قد تناقص من 10% فى العام 1998 الى 6% فى عام الاندماج حتى بلغ 4% فى الاعام 2000م (جدول(3-23))

كما يلاحظ الباحث انخفاض نسبه حقوق المكيه الى الودائع وذلك رغم الارتفاع فى حقوق المكيه (بسط النسبة) الذى زاد بنسبه 28% ، 78% ، 60% و 104% فى

الاعوام 1997م ، 1998م ، 1999م و 2000م عن عام الاساس 1996م وقابل ذلك زياده اكبر فى حجم الودائع (مقام النسبة) حيث بلغت الزيادة فى الودائع نسبه 87% ، 297% ، 293% و 31% فى الاعوام 1997م ، 1998م ، 1999م و 2000م مما يشيرالى ضعف تغطية حقوق الملاك للودائع لدى البنك التجاري السوداني (جدول(3-17)).

يلاحظ الباحث ان المصرف قبل الاندماج كان يستثمر ارصدة حقوق الملاك او غالبها فى الاصول الثابته مما يعطى نسبه سالبه لرأس المال الحر(حقوق الملكيه – الاصول الثابته) الى الاستثمارات ورأس المال الحر الى الاصول الخطره وقد طرأ تحسن واضح فى هاتين النسبتين نسبه لوجود رصيد موجب لرأس المال الحر. مما يعنى مقدرة المصرف على مجابهة مخاطر الاستثمار اما نسبتي حقوق الملكيه الى الاستثمارات وحقوق الملكيه الى الاصول الخطرة . يلاحظ الباحث الانخفاض فيهما فى عام الاندماج والذي يليه ومن ثم بدأ التحسن فى العام 2000م ويعزى الباحث ذلك الى ظهور الاستثمارات قصيره الاجل اعتبارا من عام الاندماج.

يلاحظ الباحث الانخفاض الواضح فى نسبه حقوق الملكيه الى اجمالى القروض فى العام التالى لعام الاندماج حيث سجلت اقل مستوياتها بمقدار 14% بانخفاض 7% عن عام الاساس 1996م . ثم طرأ فيها تحسنا طفيفاً بلغ 1% فى العام 2000م مقارنة مع العام 1999م ويعزى ذلك الانخفاض الى الارتفاع الكبير فى مقام النسبه وهو اجمالى القروض حيث ارتفعت بنسب 18% ، 151% و 146% فى الاعوام 1998م، 1999م و 2000م (جدول(3-17)).

يخلص الباحث الى ان معايير كفايه راس المال للمصرف ناتج الاندماج قد تأثرت سلباً فى عام الاندماج والاعوام التالیه له نتيجة للتوسع فى عمليات الاقراض والاستثمار . ثم بدأت فى التحسن مما يؤشر الى صحه قرار الاندماج

2/ اندماج مصرف النيل الأزرق ومصرف المشرق :

ادناه تحليل بيانات كفاية رأس مال مصرف النيل الأزرق على مدى عامين قبل عمليه الاتحاد مع مصرف المشرق ومقارنتها ببيانات عام الاتحاد وعامين بعده من واقع بيانات القوائم المالية المنشورة للمصرفين

جدول (3-5)

معايير كفايه راس المال لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

النسبه	2001	2002	2003	2004	2005
	%	%	%	%	%
حقوق الملكية الى اجمالى الاصول	3.50	23.97	10.51	13.87	20.24
حقوق الملكية الى الودائع	4.23	36.41	12.56	19.04	25.03
حقوق الملكية الى الاستثمارات	9.55	81.30	27.75	37.34	20.63
راس المال الحرالى الاستثمارات	-3.71	53.46	20.76	30.81	116.15
حقوق الملكية الى الاصول الخطرة	7.70	75.82	83.26	105.71	21.39
راس المال الحرالى الاصول الخطره	-5.62	94.57	25.01	34.84	116.15
حقوق المكيه الى القروض	7.70	75.82	83.26	105.71	20.24

معايير
كفايه
حقوق
الملكيه
مقابل
الاستثمار

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق
يلاحظ الباحث الارتفاع فى نسبه حقوق المكيه الى اجمالى الاصول فى العام 2002
ومن ثم الانخفاض عنها فى عام الاندماج حيث بلغت 10% بانخفاض 13% عن العام
السابق وفى العام 2004م بلغت 13% بارتفاع 3% عن عام الاندماج . اما فى العام 2005
فقد بلغت 20% بارتفاع 10% عن عام الاندماج . ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير فى حجم
الاصول حيث زاد بنسب 50% ، 442% ، 384% و 757% على التوالى ورغم الارتفاع
فى حجم حقوق المكيه الا انه لم يكن موازياً للارتفاع فى حجم الاصول (جدول (3-18)).
كما يلاحظ الباحث الارتفاع فى نسبه حقوق المكيه الى اجمالى الودائع فى العام 2002 ومن
ثم الانخفاض عنها فى عام الاندماج حيث بلغت 12,56% بانخفاض 24% عن العام السابق
وفى العام 2004م بلغت 19,04% بارتفاع 7% عن عام الاندماج . اما فى العام 2005 فقد
بلغت 25,03% بارتفاع 13% عن عام الاندماج . ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير فى مقام
النسبه المتمثل فى حجم الودائع حيث زادت بنسب 547% ، 514% و 687% فى عام
الاندماج والاعوام التاليه له على التوالى (جدول (3-18)) حيث بلغ الوزن النسبى للودائع

من اجمالي الخصوم وحقوق الملكية 67% ، 52% ، 80% ، 71% و 62% بينما بلغ وزن حقوق الملكية النسبي 3% ، 24% ، 11% ، 14% و 13% على التوالي (جدول (3-24)).
وجد الباحث ان نسبة حقوق الملكية الى القروض قد احتفظت بمعدل ارتفاع في جميع الاعوام مما يعنى مقدرة المصرف على تغطية خسائر القروض من حقوق ملاكه .

ادت الزيادة الكبيره فى رأس مال الاسهم فى العام 2002 م بنسبة 1105% الى زيادة نسبة حقوق الملكية الى الاستثمارات بنسبه 72% ثم انخفضت فى عام الاندماج 2003 م بنسبه 54% عن العام السابق له و 44% فى العام 2004 م و 56% فى العام 2005 م ويرجع ذلك الى الارتفاع الكبير فى حجم الاستثمارات حيث بلغت معدلات الزيادة 677% ، 873% ، 1830% فى عام الاندماج والعامين التاليين له على التوالي (جدول(3-18)). اما نسبة حقوق الملكية الى الاصول الخطرة . يلاحظ الباحث احتفاظها بمعدل ارتفاع فى جميع الاعوام مما يعنى مقدرة المصرف على تغطية خسائر الاصول ذات المخاطر من حقوق ملاكه .

يلاحظ الباحث ان المصرف قبل الاندماج كان يستثمر ارصدة حقوق الملاك او غالبها فى الاصول الثابته مما يعطى نسبه سالبه لرأس المال الحر(حقوق الملكية – الاصول الثابته) الى الاستثمارات ورأس المال الحر الى الاصول الخطره وقد طرأ تحسن واضح فى هاتين النسبتين نسبه لوجود رصيد موجب لرأس المال الحر. مما يعنى مقدرة المصرف على مجابهة مخاطر الاستثمار

يخلص الباحث الى ان معايير كفايه رأس المال للمصرف ناتج الاندماج قد تأثرت ايجابا بعملية الاندماج بين المصرفين وان حقوق ملاك المصرف الجديد قادره على تغطية الخسائر محتملة الحدوث نتيجة للتوسع فى عمليات الاقراض والاستثمار . ثم بدأت فى التحسن مما يؤشر الى صحه قرار الاندماج

3/ اندماج مصرف الخرطوم ومصرف الامارات :

ادناه تحليل بيانات كفاية رأس مال مصرف الخرطوم على مدى عامين قبل عمليه ضم مصرف الامارات ومقارنتها ببيانات عام الضم وعامين بعده من واقع بيانات القوائم المالية المنشورة للمصرفين

جدول (3-6)

معايير كفايه راس المال لمصرف الخرطوم

النسبه	2005	2006	2007	2008	2009
	%	%	%	%	%
حقوق الملكية الى اجمالى الاصول	14.44	16.69	21.22	18.42	14.63
حقوق الملكية الى الودائع	33.24	39.50	46.53	58.02	47.21
معايير كفايه حقوق الملكية	21.07	20.69	25.57	26.45	20.30
حقوق الملكية الى الاستثمارات	7.35	11.29	14.55	-1.98	-6.58
راس المال الحرالى الاستثمارات	45.47	49.70	44.86	41.66	36.10
حقوق الملكية الى الاصول الخطرة	15.86	27.12	25.53	-3.12	-11.70
راس المال الحرالى الاصول الخطره	32.47	30.84	37.55	33.86	29.95
حقوق الملكية الى القروض					

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

يلاحظ الباحث الارتفاع فى نسبه حقوق الملكيه الى اجمالى الاصول فى العام 2006 والعام 2007 عام الاندماج ومن ثم الانخفاض عنها فى الاعوام التاليه للاندماج حيث بلغت 21% فى عام الاندماج و 18% و 14% فى العاميين التاليين. ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير فى ارصده حقوق الملكيه حيث ارتفعت فى عام الاندماج والاعوام التاليه له بنسب 53% ، 77% ، 129% على التوالي فى حجم الاصول حيث زاد فى عام الاندماج والاعوام التاليه له بنسب 125% ، 110% ، 116% على التوالي (جدول (3-20)).

كما يلاحظ الباحث الارتفاع فى نسبه حقوق الملكيه الى اجمالى الودائع فى العام 2006 والعام 2007 (عام الاندماج) والعام 2008 من ثم الانخفاض عنها فى العام 2009 حيث بلغت 46% فى عام الاندماج و 58% و 47% فى العاميين التاليين. ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير فى ارصده حقوق الملكيه (بسط النسبه).

وجد الباحث ان نسبة حقوق الملكيه الى القروض قد احتفظت بمعدل متقارب يتراوح بين 33% و 29% ، الا انه قد قفز فى عام الاندماج الى 37% ارتفاع فى مما يعنى ان حقوق ملاك المصرف تعطى حوالى ثلث القروض الممنوحه للعملاء .

بالنظر الى معايير كفاية رأس المال وجد الباحث انه بالرغم من الزيادة الكبيره فى راس مال الاسهم نتيجة الاندماج فى العام 2007 بنسبة 125% الا ان نسبه حقوق الملكيه الى الاستثمارات لم تشهد ارتفاعا كبيرا حيث ارتفعت من 21% فى عام الاساس الى 25% فى عام الاندماج ثم 26% و 20% فى العامين التاليين ويرجع ذلك الى توسع المصرف فى الانشطه الاستثماريه. كذلك نسبه حقوق الملكيه الى الاصول الخطره شهدت استقرارا حيث تراوحت ما بين 45% و 41% فيما عدا العام 2009 م الذى شهد انخفاضا كبيرا فى النسبه حيث بلغت 36% مما يعنى ان حقوق ملكية المصرف تغطى اقل من نصف اصوله الخطره وان هذه النسبه يتوقع هبوطها اكثر من ذلك بناءً على الاتجاه الهابط لمؤشر النسبة. اما نسبه رأس المال الحر الى الاصول الخطرة يلاحظ الباحث احتفاظها بمعدل ارتفاع فى الاعوام منذ عام الاساس حتى عام الاندماج الا انها اعطت مؤشراً سالباً فى العامين التاليين للاندماج وذلك للتوسع الكبير فى الاستثمارات طويلة الاجل واقتناء الاصول الثابتة حيث ارتفعت الاستثمارات طويلة الاجل فى العام 2008 م و العام 2009 م قياساً على عام الاساس بنسبه 1752% و 2172% كذلك ارتفعت الاصول الثابتة فى العام 2008 م و العام 2009 م قياساً على عام الاساس بنسبه 122% و 192% مما يعنى عدم مقدرة المصرف على تغطية خسائر الاصول ذات المخاطر من رأسماله الحر. اما نسبه رأس المال الحر الى الاستثمارات فيلاحظ الباحث احتفاظها بمعدل ارتفاع فى الاعوام منذ عام الاساس حتى عام الاندماج الا انها اعطت مؤشراً سالباً فى العامين التاليين للاندماج وذلك للتوسع الكبير فى الاستثمارات طويلة الاجل واقتناء الاصول الثابتة مما يعنى عدم مقدرة المصرف على تغطية خسائر استثماراته من رأسماله الحر ويشير ذلك الى ضعف معايير كفاية رأس المال لدى مصرف الامارات نسبةً لارتفاع حجم الاستثمارات المالية وتوسع مصرف الخرطوم بعد ضم مصرف الامارات فى تلك الاستثمارات.

يخلص الباحث الى ان معايير كفايه راس المال للمصرف ناتج الاندماج قد تأثرت ايجاباً بعملية الاندماج بين المصرفين فى عام الاندماج الذى تم فى منتصف العام وسلباً فى العام التالي الذى ظهر فيه الاثر الحقيقي للاندماج له وانها قد بدأت فى التحسن فى العام 2009 م مما يشير الى استفادة مصرف الخرطوم من عملية الاضم.

3-1-2-3 تحليل سيولة المصارف المندمجة باستخدام تحليل النسب

1/ اندماج المصرف التجارى السودانى ومصرف المزارع :

ادناه تحليل بيانات السيولة قي مصرف المزارع على مدى عامين قبل عمليه الاتحاد ومقارنتها ببيانات عام الاتحاد مع المصرف التجارى السودانى وعامين بعده من واقع القوائم المالية المنشورة للمصرفين

جدول (3-7)

نسب السيولة لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

النسبه	1996	1997	1998	1999	2000
	%	%	%	%	%
المعيار النقدي	0.28	0.40	0.84	0.66	5.68
معيار السيولة	1.00	1.01	1.02	1.01	1.02
معيار السيولة القانونيه	0.28	0.40	1.07	0.94	7.14

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

يلاحظ الباحث ان الاصول النقدية خلال العامين قبل الاندماج كانت تمثل اقل من نصف الودائع بينما ارتفعت فى العام 1998م وهو عام الاندماج الى 84% من الودائع ثم انخفض معدلها الى 66% فى العام 1999م لتواصل الارتفاع فى العام 2000 م حيث اصبحت تمثل خمسة اضعاف الودائع . كما ان الاصول السائله كانت تساوى الخصوم السائله فى العامين قبل الاندماج ، ثم طرأ فيها تحسنا طفيفا بعد الاندماج لتبلغ زيادة الاصول السائله عن الخصوم السائله 2% فى العام 2000م وهو اقل من المعدل المعيارى. وعند قياس مدى كفايه الاصول النقدية وشبهه النقدية لتغطيه الودائع يلاحظ الباحث الارتفاع الكبير فى النسبه فى عام الاندماج ثم طرأ انخفاضاً طفيفاً فى العام 1999م لتواصل الارتفاع مر اخرى فى العام 2000م حيث بلغت الارصده النقدية وشبهه النقدية 7 اضعاف الودائع.

يعزى الباحث انخفاض نسب السيوله الى التوسع الكبير فى انشطه التمويل بالصيغ الاسلاميه حيث بلغت الزيادة 33% عن العام 1998م (جدول (3-16)) والاستثمارات قصيره الاجل حيث بلغت الزيادة 88% عن العام 1998م (جدول (3-16)) مما جعل

الارصدة النقدية تمثل فقط 12% من اجمالي الاصول باتخفاض 8% عن العام السابق (جدول (3-22)).

يخلص الباحث الى ان عملية اندماج المصرفين قد ادت الى تحسن ملحوظ في مقدره المصرف ناتج الاندماج على مجابهة التزاماته النقدية تجاه المودعين في المدى القصير.

2/ اندماج مصرف النيل الازرق ومصرف المشرق :

أدناه تحليل بيانات سيولة مصرف النيل الازرق على مدى عامين قبل عملية الاتحاد مع مصرف المشرق ومقارنتها ببيانات عام الانحاد وعامين بعده وذلك من واقع القوائم المالية المنشورة للمصرفين

جدول (3-8)

نسب السيولة لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

النسبة	2001	2002	2003	2004	2005
	%	%	%	%	%
المعيار النقدي	0.31	0.66	0.63	0.70	0.58
معيار السيولة	0.75	1.11	1.08	1.21	1.39
معيار السيولة القانونيه	0.57	0.89	1.01	1.15	1.36

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق يلاحظ الباحث ان الاصول النقدية خلال العامين 2001 م و2002 م (قبل الاندماج) تمثل 31% و66% من الودائع بينما ارتفعت في العام 2003م وهو عام الاندماج الى 63% من الودائع قياساً الى عام الاساس 2001م ثم ارتفعت الى 70% في العام 2004م. ومن ثم انخفضت قليلا في العام 2005 بالمقارنه مع العام السابق ولكنها حافظت على الارتفاع قياسا الى عام الاساس.

كما ان الاصول السائله كانت تساوى 75% من الخصوم السائله في عام الاساس وارتفعت الى 111% في العام السابق للاندماج تم سجلت تراجعاً طفيفاً في عام الاندماج لتعاود الارتفاع مره اخرى في العامين بعد الاندماج لتصل الاصول السائله الى نسبة 121%

من الخصوم السائله فى العام 2004 ونسبة 139% فى العام 2005 وهو قريب من المعدل المعيارى. وعند قياس مدى كفايه الاصول النقدية وشبه النقدية لتغطيه الودائع يلاحظ الباحث الارتفاع فى النسبه فى عام الاندماج حيث بلغت 101% بارتفاع 44% عن عام الاساس ثم تواصل الارتفاع فى العاميين التاليين حيث بلغت 115% العام 2004م و 136% فى العام 2005م

يعزى الباحث الارتفاع فى نسب السيولة الى الارتفاع الكبير فى الارصدة النقدية التى تضاعفت اكثر من عشر مرات خلال عام الاندماج حيث بلغت 1123% و 1170% فى العام 2004م و 1230% فى العام 2005م وقابل ذلك توسع فى نشاط الاقراض والاستثمار ولكن بمعدلات اقل حيث زادت ذمم البيوع بمقدار 139% فى عام الاندماج و74% فى العام 2004م و8% فى العام 2005م اما الاستثمارات فقد زادت بمعدل 677% فى عام الاندماج و174% و1830% فى العاميين التاليين (جدول (3-19)) الا ان الوزن النسبى للنقدية كان اكبر من الوزن النسبى للاستثمارات حيث ان وزن النقدية منسوبا الى اجمالى الخصوم المتداولة يساوي وزن الاستثمارات الي اجمالى الخصوم المتداولة حوالى مره ونصف فى عام الاندماج 2003م والعام الذى يليه 2004م اما فى العام 2005م فقد ارتفع وزن الاستثمارات النسبى الي اجمالى الاصول المتداولة وقابل ذلك انخفاض فى الوزن النسبى لذمم البيوع (جدول(3-25)). كل ذلك ادى الى تحسن نسب السيولة فى المصرف ناتج الاندماج .

يخلص الباحث الى ان عمليه اندماج المصرفين قد ادت الى تحسن ملحوظ فى مقدره المصرف ناتج الاندماج على مجابهة التزاماته النقدية تجاه اصحاب الودائع فى المدى القصير.

3/ اندماج مصرف الخرطوم ومصرف الامارات :

ادناه تحليل بيانات السيولة مصرف الخرطوم على مدى عامين قبل عمليه ضم مصرف الامارات ومقارنتها ببيانات عام الضم وعامين بعده من واقع القوائم المالية المنشورة للمصرفيين

جدول (3-9)

نسب السيولة لمصرف الخرطوم

النسبة	2005	2006	2007	2008	2009
	%	%	%		%
المعيار النقدي	0.52	0.28	0.26	0.34	0.40
معيار السيولة	2.09	2.18	1.92	1.39	1.41
معيار السيولة القانونيه	1.06	0.91	0.75	0.28	0.47

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

يلاحظ الباحث ان الاصول النقدية خلال العامين قبل الاندماج تمثل 52% و 28% من الودائع بينما انخفضت في العام 2007م وهو عام الاندماج الى 26% من الودائع بمعدل انخفاض يبلغ النصف قياساً الى عام الاساس 2005م ثم ارتفعت الى 34% في العام 2004م. وواصلت الارتفاع لتبلغ 40% في العام 2009.

كما ان الاصول السائلة كانت تساوي اكثر من ضعف الخصوم السائلة في عام الاساس والعام الذي يليه السابق للاندماج لتتخفض قليلا في عام الاندماج لتبلغ 1,92 مره ثم تواصل الانخفاض في العام التالي للاندماج لتبلغ 1,39 مره ثم ترتفع قليلا لتبلغ 1,41 مره في العام 2009 وهو اقل من المعدل المعياري.

عند قياس مدى كفاية الاصول النقدية وشبه النقدية لتغطية الودائع يلاحظ الباحث الانخفاض في النسبة في عام الاندماج حيث بلغت 75% مقارنة مع 106% في عام الاساس ثم تواصل الانخفاض في العام التالي حيث بلغت 28% ونحسنت قليلا في العام 2009 لتصل الى 47%.

يعزى الباحث الانخفاض في نسب السيولة الى الانخفاض في الارصدة النقدية التي بلغت في عام الاندماج فقط 83% بالقياس الى عام الاساس 2005م ثم تحسنت قليلا لتبلغ 129% في العام 2008 و 146% في العام 2009 و يرى الباحث ان الانخفاض في الارصدة النقدية نتج من التوسع الكبير في الانشطه الاستثماريه والاقرضية حيث بلغت

نسب ذمم البيوع المؤجلة 229% ، 227% و 293% (جدول (24 - 4)) باوزان نسبيه الى اجمالى الاصول تبلغ 47% ، 44% و 40% فى عام الاندماج والاعوام التاليه له (جدول (26 - 4)) كما بلغت نسب الاستثمارات قصيرة الاجل 144% ، 70% و 170% (جدول (24 - 4)) باوزان نسبيه الى اجمالى الاصول تبلغ 22% ، 3% و 7% فى عام الاندماج والاعوام التاليه له (جدول(3-26)).

يخلص الباحث الى ان عمليه اندماج المصرفين قد اثرت سلبياً على نسب السيوله فى عام الاندماج ثم بدأت النسب فى التحسن فى الاعوام التاليه له تحسلاً ملحوظاً مما يؤدى الى مقدره المصرف ناتج الاندماج على مجابهة اللتزاماته النقديه تجاه المودعين فى المدى القصير.

3-2-1-4 تحليل الاداء المالى للمصارف المندمجه باستخدام تحليل النسب

1/ اندماج المصرف التجارى السودانى ومصرف المزارع :

ادناه تحليل بيانات معايير توظيف الأموال (نسب النشاط) لمصرف المزارع على مدى عامين قبل عمليه الاتحاد ومقارنتها ببيانات عام الاتحاد وعامين بعده من واقع بيانات القوائم الماليه المنشوره للمصرفين

جدول (3-10)

معايير توظيف الاموال (نسب النشاط) لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

النسبه	1996	1997	1998	1999	2000
	%	%	%	%	%
القروض الى الودائع(معدل اقراض الودائع)	263.91	156.23	102.29	164.49	564.62
الاستثمارات الى الودائع	21.60	12.38	32.32	52.86	162.84
معدل توظيف الودائع	285.50	168.61	134.62	217.35	727.46
معدل توظيف الموارد	13.81	8.93	25.78	42.96	86.69

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

يلاحظ الباحث انخفاض معدل اقراض الودائع حيث انخفض بمعدل 107% فى العام 1997م عنه فى عام الاساس 1996م وواصل الانخفاض بمعدل 161% فى عام الاندماج 1998م ثم ارتفع قليلا فى العام 1999م ليبلغ ذروة الارتفاع فى العام 2000م حيث بلغ 564% و تبع ذلك ظهور استخدام الودائع فى الاستثمارات حيث ارتفع معدل الاستثمارات الى الودائع بمقدار 11% فى عام الاندماج 1998م عن عام الاساس و20% عن العام السابق له كما ارتفع بنسبه 20% اخري فى العام 1999م ليصل الى مستوى ارتفاع 110% فى العام 2000م مما يشير الى توسع المصرف فى استخدام اموال الودائع فى الاستثمارات وذلك خفضاً لمخاطر الاقراض مع زياده الربحيه عبر الاستثمارات.

كما يلاحظ الباحث ان معدل توظيف الودائع قد انخفض فى عامى 1997م و1998م بتسبه 117% و150% على التوالي ليرتفع مره اخرى فى العام 1999م حتى يصل الى 217% بانخفاض 68% عن عام الاساس 1996م ويواصل الارتفاع فى العام 2000م ليصل الى 217% مما يشير الى تحسن مضطرد فى معدل توظيف الودائع مع خفض المخاطر المتعلقة بالاقراض. اما معدل توظيف الموارد فقد شهد انخفاضا بنسبه 5% فى العام 1997م عن عام الاساس ثم ارتفع بتسب 12%، و29% و73% فى الاعوام التاليه مما يؤشر الى اتجاه المصرف لاستخدام حقوق الملكيه فى الانشطه الاقراضيه والاستثماريه للمصرف مما يؤدى الى خفض المخاطر

يرى الباحث الى ان عمليه الاندماج بين المصرفين قد ادت الى اتجاه جديد فى نشاط المصرف و ذلك باستخدام حقوق الملاك فى انشطه المصرف الاقراضيه والاستثماريه كما ان المصرف ناتج الاندماج قد قلل من انشطته الاقراضيه و زاد فى المقابل انشطته الاستثماريه مما انعكس ذلك على ارباح المصرف حيث ارتفعت بنسبه 14% فى العام 1997م عن عام الاساس ثم انخفضت بنسبه 11% و97% فى العاميين التاليين ليظهر اثر السياسه فى العام 2000م بارتفاع 20% عن عام الاساس (جدول (3-16))

يخلص الباحث الى ان عمليه الاندماج قد حسنت من نشاط المصرف ناتج الاندماج وذلك بترشيد استخدام الموارد فى عمليات الاقراض والاستثمار مما ينعكس على خفض المخاطر وزياده الارباح.

2/ اندماج مصرف النيل الازرق ومصرف المشرق :

أدناه تحليل بيانات معايير توظيف الأموال (نسب النشاط) لمصرف النيل الازرق على مدى عامين قبل عملية الاتحاد مع مصرف المشرق ومقارنتها ببيانات عام الاتحاد وعامين بعده وذلك من واقع القوائم المالية المنشورة للمصرفين

جدول (3-11)

معايير توظيف الاموال (نسب النشاط) لمصرفي النيل الازرق و النيل الازرق المشرق

النسبه	2001	2002	2003	2004	2005
	%	%	%	%	%
القروض الى الودائع(معدل اقراض الودائع)	54.96	48.03	15.09	18.01	17.42
الاستثمارات الى الودائع	26.60	23.25	37.55	45.02	77.96
معدل توظيف الودائع	81.56	71.27	52.64	63.03	95.38
معدل توظيف الموارد	78.24	52.25	46.76	52.95	79.33

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق يلاحظ الباحث انخفاض معدل اقراض الودائع حيث انخفض بمعدل 7% فى العام 2002م عنه فى عام الاساس 2001م وواصل الانخفاض بمعدل 33% فى عام الاندماج 2003م ثم ارتفع قليلا فى العام 2004م ليعاود الانخفاض بشكل طفيف فى العام 2005م حيث بلغ 17% . مما يشير الى تخفيض استخدام المصرف للودائع فى انشطته الاقراضيه وتبع ذلك التوسع فى استخدام الودائع فى الاستثمارات حيث ارتفع معدل الاستثمارات الى الودائع بمقدار 11% فى عام الاندماج 2003م عن عام الاساس و14% عن العام السابق له كما ارتفع بنسبه 8% اخري فى العام 2004م ليصل الى مستوى ارتفاع 77% فى العام 2005م بزياده 49% عن عام الاساس مما يشير الى توسع المصرف فى استخدام اموال الودائع فى الاستثمارات وذلك خفصاً لمخاطر الاقراض مع زياده الربحيه عبر الاستثمارات.

كما يلاحظ الباحث ان معدل توظيف الودائع قد انخفض فى عامى 2002م و2003م بنسبه 10% و 29% على التوالى ليرتفع مره اخرى فى العام 2004م حتى يصل الى 63% بانخفاض 18% عن عام الاساس 2001م ويواصل الارتفاع فى العام 2005م ليصل الى 95% بمعدل زياده 14% عن عام الاساس مما يشير الى تحسن مضطرد فى معدل توظيف الودائع مع خفض المخاطر المتعلقة بالاقراض. اما معدل توظيف الموارد فقد شهد انخفاضاً بنسبه 26% فى العام 2002م وبنسبه 32% فى عام الاندماج وذلك قياساً على عام الاساس 2001م ثم ارتفع قليلاً ليصبح الانخفاض بنسبه 26% فى العام 2004م ثم يرتفع فى العام 2005م ليسجل زياده 1% مما يؤشر الى اتجاه المصرف للتوسع فى استخدام الودائع فى الانشطه الاقراضيه والاستثماريه للمصرف مما يؤدى الى زياده الربحية وزياده المخاطر فى ذات الوقت.

يرى الباحث الى ان عمليه الاندماج بين المصرفين قد ادت الى ان يزداد المصرف ناتج الاندماج من استخدام الودائع فى انشطته الاقراضيه . وقلل بصورة عامه من الانشطه الاقراضيه و زاد فى المقابل انشطته الاستثماريه مما انعكس ذلك على ارباح المصرف حيث حقق المصرف خسائر فى عام الاساس 2001م وارتفعت تلك الخسائر بنسبه 706% فى العام 2002م ليحقق المصرف ارباحاً فى عام الاندماج تعادل الخسائر فى سنه الاساس 26 مره حيث سجلت نسبه 2630% ارتفعت فى العاميين التاليين للاندماج الى 7246% و 8835% (جدول (3-18))

يخلص الباحث الى ان عمليه الاندماج بين المصرفين قد ادت الى تحسين نشاط المصرف ناتج الاندماج وذلك بترشيد استخدام الموارد فى عمليات الاقراض والاستثمار. كما ادت الى اخراج المصرف من منطقه الخسائر وقللت من مخاطر عمليات الاستثمار والاقراض.

3/ اندماج مصرف الخرطوم ومصرف الامارات :

ادناه تحليل بيانات معايير توظيف الأموال (نسب النشاط) لمصرف الخرطوم على مدى عامين قبل عمليه ضم مصرف الامارات ومقارنتها ببيانات عام الضم وعامين بعده من واقع القوائم الماليه المنشورة

جدول (3-12)

معايير توظيف الاموال (نسب النشاط) لمصرف الخرطوم

النسبه	2005	2006	2007	2008	2009
	%	%	%	%	%
القروض الى الودائع(معدل اقراض الودائع)	102.39	128.08	123.91	171.36	130.77
الاستثمارات الى الودائع	55.41	62.88	58.02	29.11	43.80
معدل توظيف الودائع	157.80	190.96	181.93	200.47	201.41
معدل توظيف الموارد	118.43	136.88	124.16	126.86	136.82

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

يلاحظ الباحث معدل اقراض الودائع قد زاد 26% في العام 2006 قياسا على العام 2005 ثم انخفض في عام الاندماج ليبلغ 123% بانخفاض 5% ثم ارتفع مره اخرى في العامين التاليين للاندماج ليبلغ 171% و 130% على التوالي. وحيث ان المصرف قد توسع في انشطته الاقراضيه فان الارتفاع في معدل اقراض الودائع يشير الى ان الزيادة في حجم الودائع (مقام النسبه) التي شهدت ارتفاعا ملحوظا بنسب 61% ، 29% و 63% في عام الاندماج والاعوام التاليه له (جدول (3-26)). هي زياده اقل من الزيادة في حجم القروض. ويعنى ذلك ارتفاع احتمالات الربحيه مع ارتفاع المخاطر

يلاحظ الباحث نسبه الاستثمارات الى الودائع قد زادت 7% في العام 2006 قياسا على العام 2005 ثم انخفضت في عام الاندماج لتبلغ 58% بانخفاض 4% عن العام 2006 وزياده 3% عن عام الاساس ثم واصلت الانخفاض في العامين التاليين للاندماج لتبلغ 29% و 43% على التوالي. ويرى الباحث ان سبب الانخفاض يعود الى ان المصرف ورغم توسعه في الانشطه الاستثماريه الا ان الارتفاع في حجم الودائع (مقام النسبه) كان اكبر.

كما يلاحظ الباحث ان معدل توظيف الودائع قد كان في ارتفاع مستمر قياسا على العام 2005 حيث بلغت الزيادة 33% ، 24% ، 63% ، 64% في الاعوام من 2006 حتى 2009. يلاحظ الباحث ان العاميين بعد الاندماج قد شهدا توسعا كبيرا في توظيف الودائع في مما يشير الى اتجاه المصرف لاستخدام الودائع في الانشطه الاقراضيه والاستثماريه للمصرف مما يؤدي الى زياده الربحيه وزياده المخاطر في ذات الوقت.

كما يلاحظ الباحث ان معدل توظيف الموارد قد كان فى ارتفاع مستمر قياسا على العام 2005 حيث بلغت الزيادة 18% ، 6% ، 8% ، 18% فى الاعوام من 2006 حتى 2009 ويلاحظ الباحث ان الزيادة فى المعدل اقل من الزيادة فى معدل توظيف الودائع مما يشير الى اتجاه المصرف الى التحفظ فى استخدام حقوق الملاك فى الانشطه الاقراضيه والاستثماريه للمصرف.

يرى الباحث الى ان عمليه اندماج المصرفين قد ادت الى ان يتوسع المصرف ناتج الاندماج فى استخدام الودائع فى انشطته الاقراضيه والاستثماريه . والتوسع بصورة عامه فى الانشطه الاقراضيه و الاستثماريه مما زاد من حجم المخاطر وقد انعكس ذلك على ارباح المصرف وقد شهد بند الربح قبل الزكاة والضرائب انخفاضا بنسب 61% ، 19% ، 71% و 33% وذلك فى الاعوام 2006، 2007، 2008، و 2009 على التوالي (جدول (3-27))

يخلص الباحث الى ان عمليه الاندماج بين المصرفين قد ادت الى تحسين نشاط المصرف ناتج الاندماج وذلك بالتوسع فى استخدام الموارد فى عمليات الاقراض والاستثمار.

3-1-2-5 تحليل النمو للمصارف المندمجه باستخدام تحليل النسب

1/ اندماج المصرف التجارى السودانى ومصرف المزارع :

ادناه تحليل بيانات معدلات النمو لمصرف المزارع على مدى عامين قبل عمليه الاتحاد مع المصرف التجارى السودانى ومقارنتها ببيانات عام الاتحاد وعامين بعده من واقع بيانات القوائم الماليه المنشورة للمصرفين

جدول (3-13)

معدلات النمو لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

النسبه	1996	1997	1998	1999	2000
	%	%	%	%	%
معدل النمو الاجمالى	118.49	146.11	318.04	456.37	589.15
معدل النمو فى القروض	100.00	111.12	154.04	245.01	281.12
معدل النمو فى الودائع	100.00	187.70	397.41	393.09	131.40
معدل النمو فى الدخل	100.00	114.97	89.19	3.00	120.56
معدل النمو فى حقوق المملكه	100.00	128.84	178.76	160.65	204.62

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

يلاحظ الباحث الزيادة الكبيره فى معدلات النمو للمصرف ناتج الاندماج حيث ارتفع معدل النمو الاجمالى من 118% فى عام الاساس الى 154% فى عام الاندماج . ثم واصل المعدل فى الارتفاع حتى بلغ 589% فى العام 2000م . ويرجع ذلك للنمو الكبير فى حجم الاصول فى عام الاندماج والاعوام التاليه له كما ارتفعت معدلات النمو فى القروض والنمو فى الودائع والنمو فى حقوق الملكيه غير ان ادخل قد تأثر سلباً وتراجع بنسبه 11% فى العام 1998م ثم انخفض بمعدل 97% فى العام 1999م ليعود الى الارتفاع مره اخرى بمعدل 20% عن عام الاساس 1996م.

يخلص الباحث الى ان عمليه الاندماج ادت الى زيادة معدلات النمو فى المصرف

ناتج الاندماج

2/ اندماج مصرف النيل الازرق ومصرف المشرق :

ادناه تحليل بيانات معدلات النمو لمصرف النيل الازرق ومصرف المشرق على مدى عامين قبل عمليه الاتحاد ومقارنتها ببيانات عام الانحداد وعامين بعده من واقع بيانات القوائم الماليه المنشوره للمصرفين

جدول (3-14)

معدلات النمو لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

نسبه	2001	2002	2003	2004	2005
	%	%	%	%	%
معدل النمو الاجمالى	103.63	155.98	562.44	605.89	888.87
معدل النمو فى القروض	100.00	104.76	150.89	168.93	208.44
معدل النمو فى الودائع	100.00	116.75	647.90	614.70	787.27
معدل النمو فى الدخل	100.00	806.60	-2630.35	-7246.85	-8835.26
معدل النمو فى حقوق الملكيه	100.00	1031.13	1630.85	2318.16	3142.90

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

يلاحظ الباحث الزيادة الكبيره فى معدلات النمو للمصرف ناتج الاندماج حيث ارتفع معدل النمو الاجمالى من 113% فى عام الاساس الى 562% فى عام الاندماج . ثم واصل المعدل فى الارتفاع حتى بلغ 888% فى العام 2005م . ويرجع ذلك للنمو الكبير فى حجم

الاصول فى عام الاندماج والاعوام التاليه له كما ارتفعت معدلات النمو فى القروض والنمو فى الودائع والنمو فى حقوق المملكه كما ان معدل النمو فى الدخل قد ارتفع ارتفاعا كبيرا نتيجة للزياده الكبيره فى الايرادات حيث حيث بلغت فى عام الاندماج 123% قياسا الى عام الاساس ومن ثم ارتفعت بنسبه 287% فى العام التالى لتصل الى 349% فى العام 2005 ، مع ترشيد المصروفات التى زادت بمعدلات طفيفه بلغت 37% فى عام الاندماج و22% ، 85% فى العاميين التاليين مما كان له الاثر الواضح فى معدل نمو الدخل . ويلاحظ الباحث ان الزيادة فى بند الايرادات الخدمات المصرفيه تعتبر هى السبب الجوهرى فى زياده الايرادات حيث بلغت الاوزان النسبيه لها من اجمالى الايرادات خلال عام الاندماج والاعوام التاليه له 61% ، 42% ، 47% (جدول (3-24)) .

يخلص الباحث الى ان عمليه الاندماج ادت الى زياده جميع معدلات النمو فى المصرف ناتج الاندماج .

3/ اندماج مصرف الخرطوم ومصرف الامارات :

ادناه تحليل بيانات معدلات النمو لمصرف الخرطوم على مدى عامين قبل عمليه ضم مصرف الامارات ومقارنتها ببيانات عام الانحداد وعامين بعده من واقع بيانات القوائم الماليه المنشورة للمصرفين

جدول (3-15)

معدلات النمو لمصرف الخرطوم

النسبه	2005	2006	2007	2008	2009
	%	%	%	%	%
معدل النمو الاجمالى	116.88	133.27	179.76	207.56	268.56
معدل النمو فى القروض	100.00	138.73	195.41	217.21	252.34
معدل النمو فى الودائع	100.00	110.91	161.47	129.78	163.93
معدل النمو فى الدخل	100.00	61.73	95.21	26.42	81.97
معدل النمو فى حقوق المملكه	100.00	131.79	225.97	226.52	232.78

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

يلاحظ الباحث الزيادة الكبيرة في معدلات النمو لمصرف الخرطوم بعد الاندماج حيث ارتفع معدل النمو الاجمالي من 116% في عام الاساس 2005 م الى 179% في عام الاندماج 2007 م . ثم واصل المعدل في الارتفاع ليبلغ 207% في العام 2008 م التالي للاندماج و 268% في العام 2009 م . ويرجع سبب ذلك الي لنمو الكبير في حجم الاصول في عام الاندماج 2007 م والاعوام التالية له كما ارتفعت معدلات النمو في القروض والنمو في الودائع والنمو في حقوق الملكية الا ان معدل النمو في الدخل قدشهد انخفاضاً بلغ 5% في عام الاندماج 2007 م و 74% و 19% في العامين التاليين نتيجة لانخفاض في صافي الارباح متأثراً بخسائر الاستثمارات التي آلت اليه من مصرف الإمارات.

يخلص الباحث الى ان عمليه الاندماج ادت الى زيادة معدلات النمو في المصرف

نتاج الاندماج

3-1-2-6 تحليل بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي للمصارف المندمجة باستخدام

اولاً: التحليل الافقي

يقوم الباحث من خلال هذا الجزء بعرض تحليلي لبيانات قائمتي الدخل والمركز المالي لجميع مصارف العينة باستخدام التحليل الافقي حيث يتم اعتبار ارصدة الحسابات الواردة في القائمتين تساوي 100% في العام الأول الذي يسمى سنة الاساس للسنوات التي اجري عليها التحليل ومن ثم يتم قياس التغيرات التي طرأت في كل بند من بنود القائمتين في السنوات التالية عن طريق استنباط نسبة مئوية وفقاً للمعادله التالية

رصيد البند

$$\text{النسبة} = \frac{\text{رصيد البند في عام الاساس}}{\text{النسبة}} \%$$

رصيد البند في عام الاساس

تعبر النسبة المئوية للبند التي تزيد عن 100% عن زيادة البند في السنة المحددة عنه في سنة الاساس بمقدار تلك الزيادة بينما يعبر النقص في النسبة المئوية للبند عن مقدار النقص عن سنة الاساس مما يعطى مؤشراً عن مدي تزايد او تناقص البند المحدد عبر سنوات التحليل كما يعطى مؤشر اضافي عما يمكن ان يؤو اليه البند في السنوات التالية للتحليل.

1/ اندماج مصرف المزارع والمصرف التجاري السوداني

جدول (3-16)

التحليل الافقى لقائمة المركز المالى لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

2000 &	1999 %	1998 %	1997 %	1996 %	البيان
539.26	557.23	612.54	190.17	100.00	الارصد النقدية بالخرزينة والبنوك
7626.13	3823.66	2404.06	57.50	100.00	حسابات مراسلين بالخارج
0.00	0.00	0.00	965.71	100.00	شيكات مقاصة تحت التحصيل
0.00	0.00	0.00	790.79	100.00	أوراق تجارية مشتراة
246.32	251.87	118.54	101.81	100.00	التمويل بالصيغ الاسلامية وأخري
190.88	187.54	100.00	0.00	0.00	استثمارات قصيرة الاجل
400.56	188.26	100.00	0.00	0.00	موجودات اخرى
318.70	238.27	192.08	119.48	100.00	مدينون وأرصدة مدنية أخري
561.41	430.98	291.31	123.42	100.00	اجمالي الاصول المتداولة
131.40	393.09	397.41	187.70	100.00	الودائع
0.00	792.56	115.50	0.00	100.00	حساب بنك السودان
0.00	0.00	0.00	350.70	100.00	شيكات مقبولة الدفع
0.00	0.00	0.00	38.00	100.00	حساب جاري الفروع
659.14	332.38	256.43	111.17	100.00	دائنون وارصدة دائنة اخري
0.00	0.00	0.00	131.71	100.00	المخصصات
78.34	21.93	100.00	0.00	0.00	مطلوبات اخرى
100.00	0.00	0.00	0.00	0.00	توزيعات مقترحه
426.65	287.64	100.00	0.00	0.00	حقوق اصحاب الاستثمارات المطلقه
551.32	426.66	284.98	121.98	100.00	اجمالي الخصوم المتداولة
-4953.29	-	-	-	100.00	رأس المال العامل
0.00	0.00	0.00	51.79	100.00	مصروفات تأسيس
100.15	87.19	128.25	107.60	100.00	مساهمات طويلة الأجل
244.12	225.26	204.70	156.54	100.00	الاصول الثابته
204.62	160.65	178.76	130.53	100.00	صافي الأصول
497.22	385.15	268.41	123.31	100.00	اجمالي الاصول
189.30	189.41	199.57	124.67	100.00	راس المال المدفوع
110.83	111.16	111.10	111.08	100.00	رسوم الاصدار
598.67	361.58	244.39	156.01	100.00	الاحتياطي العام
61.54	61.54	149.81	142.52	100.00	الارباح الرحلة
119.97	0.00	81.30	114.97	100.00	ارباح العام
204.62	160.65	178.76	128.84	100.00	اجمالي حقوق الملاك
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	الحسابات النظامية

اعداد الباحث من بيانات القوائم المالىة المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

جدول (3-17)

التحليل الأفقى لقائمة الدخل لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

البيان	1996 %	1997 %	1998 %	1999 %	2000 %
الإيرادات:—					
الإيرادات مدخلات الإنتاج	100	85.35	128.37	51.42	228.70
الإيرادات العمليات الاستثمارية	100	179.11	253.52	181.49	237.09
ناقصا :عائد اصحاب الحقوق المطلقه	0.00	0.00	100.00	104.06	399.36
	0.00	0.00	100.00	45.26	106.46
إيرادات الخدمات المصرفية	100	206.28	734.60	312.86	380.24
إيرادات اخرى	100	210.73	29.65	479.32	419.53
اجمالي الإيرادات	100	140.99	256.81	161.21	227.47
ناقصا : المصروفات					
مرتبات واجور وبدلات	100	160.10	340.08	424.42	326.18
مصروفات ادارية وعمومية	100	207.29	661.24	397.44	468.38
خسائر مدخلات الأنتاج	0	0	0	0	100.00
اهلاكات الأصول الثابته	100	191.49	336.54	290.06	368.43
غرامات بنك السودان	100	257.23	208.53	10.31	55.66
مخصصات ومستحقات	100	142.11	124.17	2.12	138.20
اجمالي المصروفات	100	178.22	353.10	261.09	310.51
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب	100	84.50	104.39	3.08	96.02
مخصص الزكاة والضرائب	100	61.54	115.85	3.14	77.53
صافي الربح بعد الزكاة والضرائب	100	114.97	89.19	3.00	120.56
الاحتياطي العام بنسبة 25%	100	114.97	112.86	12.02	122.30
صافي الربح القابل للتوزيع	100	114.9	81.30	0.00	119.97

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

2/ اندماج مصرف النيل الازرق ومصرف المشرق :

جدول (3-18)

التحليل الافقى لقائمة المركز المالى مصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

بيان	2001 %	2002 %	2003 %	2004 %	2005 %
الاصول :-					
النقد	100.00	256.66	1123.43	1170.69	1230.66
ذمم البيوع المؤجلة	100.00	145.72	239.16	174.11	108.17
استثمارات	100.00	104.61	777.13	873.54	1930.43
ذمم مدنية	100.00	85.15	108.62	166.44	256.46
موجبات أخرى	100.00	95.05	12.82	21.54	14.14
مصرفات راسمالية			100.00	114.84	226.71
استثمارات طويلة الاجلة	100.00	196.65	196.65	475.28	475.28
اصول ثابتة	100.00	254.31	295.72	292.00	397.94
اجمالي الموجبات	100.00	150.53	542.76	584.69	857.77
المطلوبات :-					
الودائع وحسابات التوفير	100.00	116.75	647.90	614.70	787.27
ودائع اخرى	100.00	133.60	120.29	82.26	90.73
ذمم دائية	100.00	102.88	309.42	543.70	686.87
مخصص ذكاة وضرائب		100.00	473.25	2946.52	3412.37
دائون	100.00	111.51	188.07	501.97	1677.75
اجمالي المطلوبات	100.00	111.51	188.07	501.97	1677.75
حقوق					
راسمال الاسهم	100.00	1805.25	2765.30	2765.30	2765.30
احتياطي قانون	100.00	832.57	-460.76	-2330.80	-4563.21
احتياطي أخرى	100.00	451.57	0.00	0.00	0.00
ارباح مرحلة	100.00	0.00	906.35	3742.09	7152.43
مجموع حقوق الكية	100.00	1031.13	1630.85	2318.16	3142.90
اجمالي المطلوبات و حقوق	100.00	150.53	542.11	584.69	857.77
الحسابات النظامية					
خطابات الاعتماد	100.00	151.56	173.41	144.71	294.28
خطابات الضمان	100.00	28.36	64.01	86.98	64.59
خطابات أخرى	0.00	0.00	100.00	28.85	13.98

اعداد الباحث من بيانات القوائم المالىة المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

جدول (3-19)

التحليل الأفقى لقائمة الدخل مصرف النيل الأزرق ومصرف النيل الأزرق المشرق

بيان	2001 %	2002 %	2003 %	2004 %	2005 %
ايرادات ذمم البيوع المؤجلة	100.00	11.89	102.67	181.13	240.04
ايرادات الأستثمارات	0.00	0.00	100.00	254.38	315.03
نـاقص:—					
عائد أصحاب حقوق الاستثمارات المطلقة			100.00	225.04	284.46
			100.00	34.06	75.73
بالأضافة:—					
ايرادات الخدمات المصرفية	100.00	68.83	229.11	270.29	396.33
ايرادات اخري	100.00	70.01	79.30	221.43	118.93
اجمالي الدخل	100.00	49.84	223.90	378.82	496.45
المصروفات:—					
المرتبات والأجور	100.00	113.26	155.74	138.36	154.46
المصروفات الأدارة	100.00	49.74	120.22	103.78	196.92
الأهلاكات	100.00	43.23	192.04	211.21	279.69
اجمالي المصروفات	100.00	70.82	137.58	122.69	185.96
صافى الدخل قبل الضرائب	100.00	806.60	-2889.33	-8859.28	-10702.62
ناقص:—					
مخصص الذكاة	0.00	0.00	100.00	173.12	231.70
مخصص الضرائب	0.00	0.00	0.00	100.00	108.87
صافي الدخل بعد الضرائب	100.00	806.60	-2630.35	-7246.85	-8835.26
تسويات سنوات سابقة	100.00	0.00	5432.95	0.00	0.00
ناقص:—					
احتياطي قانون			100.00	405.86	484.51
صافي الدخل	100.00	832.57	-1382.27	-5610.13	-6887.32

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الأزرق ومصرف النيل الأزرق المشرق

3/ اندماج مصرف الخرطوم ومصرف الإمارات

جدول رقم (3-20)

التحليل الافقى لقائمة المركز المالى

البيان	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %
النقد وما في حكمة	100.00	59.13	83.04	129.22	146.15
ذمم البيوع المؤجلة	100.00	120.57	229.04	247.26	293.22
الاستثمارات قصيرة الاجل	100.00	128.89	144.83	70.58	170.06
ارصدة مدينة اخري	100.00	184.09	111.43	142.16	150.26
الاستثمارات طويلة الأجل	100.00	0.00	1175.48	1852.58	2372.37
الموجودات الثابتة	100.00	97.84	79.25	222.38	292.91
الموجودات الثابتة غير الملموسة			437.46	5445.24	5634.12
اجمالي الموجودات	100.00	114.02	153.80	177.59	229.78
المطلوبات وحقوق اصحاب					
الودائع الجارية والادخارية	100.00	110.91	161.47	129.78	163.93
استثمارات مضاربه بنوك	0.00	0.00		100.00	131.39
الهوامش	0.00	0.00		100.00	144.13
المخصصات	0.00	0.00		100.00	74.68
قرض بنك السودان	0.00	0.00	100.00	0.00	0.00
بنوك اخري	0.00	100.00	0.00	0.00	0.00
دمم دائنة	100.00	86.71	157.97	0.00	0.00
مطلوبات اخري	100.00	161.73	0.00	208.22	212.25
حقوق اصحاب الاستثمارات	100.00	119.43	104.66	256.67	391.06
اجمالي المطلوبات وحقوق	100.00	111.02	141.64	169.40	229.27
حقوق الملكية					
رأس المال المصرح به	100.00	133.36	286.26	266.71	266.71
رأس المال المدفوع	0.00	100.00	94.85	164.32	164.32
علاوة اصدار	100.00	108.79	77.34	40.77	46.05
الاحتياطيات	100.00	58.09	94.47	3.86	50.09
الأرباح المبقة	0.00	0.00	100.00	899.76	827.92
احتياطي اعادة تقويم	100.00	131.79	225.75	210.20	216.48
مجموع حقوق الملكية	0.00	0.00	204.51	15069.26	15050.41
حقوق الاقلية	100.00	131.79	225.97	226.52	232.78
مجموع حقوق الملكية وحقوق	100.00	114.02	153.82	177.65	229.78

الباحث من بيانات القوائم المالىة اعداد المنشوره لمصرف الخرطوم

جدول رقم (21-3)

التحليل الأفقى لقائمة الدخل مصرف الخرطوم

2009 %	2008 %	2007 %	2006 %	2005 %	البيان
					الدخل
282	165	102	95	100	ايرادات ذمم البيوع المؤجلة
0	0	100	0	0	الدخل من الأنشطة تمويلة اسلامية اخري
147	113	311	141	100	ايرادات الاستثمارات
226	143	198	114	100	اجمالي الدخل
					ناقصاً
142	151	2492	230	100	خسائر عمليات استثمارية
51	100			0	مخصص الديون غير العاملة
211	137	139	162	100	عائد اصحاب حساب الاستثمارات المطلقة/
171	9	194	69	100	حصه البنك بصفته مضارباً
					زائداً
98	80	91	76	100	ايرادات الخدمات المصرفية
466	1108	0	29	100	الدخل من الاستثمارات الذاتية
0	0	0	118	100	دخل المصرف من الاستثمارات الرأسمالية
257	467	496	130	100.00	ايرادات اخري
128	104	137	81	100.00	اجمالي ايرادات المصرف
					المصروفات
236	218	202	129	100.00	المصروفات الادارية والعمومية
0	0	0	333733	100.00	غرامات بنك السودان
0	0	108	68	100.00	مصروفات اخري
440	422	340	112	100.00	الاستهلاكات معالجة 2007
0	0	0	100	0.00	اطفاء مصروفات التأسيس
175	162	180	113	100.00	اجمالي المصروفات
67	29	81	40	100.00	الارباح قبل الزكاة والضرائب
40	33	54	0	100.00	الزكاة والضرائب
82	26	95	62	100.00	صافى الدخل لقبل التوزيع
0	0	31	0	100.00	احتياطي قانوني
0	24	100	0	0.00	نصيب حقوق الاقلية
109	35	116	82	100.00	صافى الدخل

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه اعداد المنشوره لمصرف الخرطوم

ثانياً: التحليل الرأسي

يقوم الباحث من خلال هذا الجزء بعرض تحليلي لبيانات قائمتي الدخل والمركز المالي لجميع مصارف العينة باستخدام التحليل الرأسي لتحديد الأوزان النسبية لجميع بنود القائمتين كما يلي

1- قائمة المركز المالي : يتم تقسيم القائمة الى مجموعات حسب معيار العرض والافصح رقم (18) حيث تقسم القائمة الى المجموعات التالية

I. الأصول المتداولة

II. الأصول الثابتة

III. الخصوم المتداولة

IV. حقوق الملكية

ويتم تحديد الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر المجموعة في شكل نسبة مئوية لكل الي المجموع الاجمالي لعناصر تلك المجموعة في كل عام من اعوام التحليل على حده وذلك عن طريق استنباط نسبة مئوية وفقاً للمعادلة التالية

رصيد العنصر

$$\text{الوزن النسبي للعنصر} = \frac{\text{رصيد العنصر}}{\text{مجموع اجمالي عناصر المجموعة}} \%$$

مجموع اجمالي عناصر المجموعة

حيث تقيس النسبة مدي الاهمية النسبية للعنصر خلال العام ومدي تطور وزنه النسبي علي مدي اعوام التحليل مقارنةً مع اهميته المعياريه

2- قائمة الدخل: يعتبر رصيد ايرادات المصرف مقام النسبة ومن ثم يتم استنباط نسبة كل عنصر من عناصر القائمة لتحديد وزنه النسبي الي الايرادات خلال كل عام على حده حيث تعبر النسبة المئوية للبند عن مساهمته في تحقيق تلك الايرادات ايجاباً او سلباً ومدي تطور أو تراجع ذلك البند عبر سنوات التحليل مما يعطى مؤشراً لرحية المصرف وادائه المالي خلال سنوات التحليل كما يعطى مؤشراً مستقبلياً لهما ويتم قياسها كما يلي:

رصيد العنصر

$$\text{الوزن النسبي للعنصر} = \frac{\text{رصيد العنصر}}{\text{اجمالي الأيرادات}} \%$$

1/ اندماج مصرف المزارع والمصرف التجاري السوداني

جدول (3-22)

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجاري

بيان	1996 %	1997 %	1998 %	1999 %	2000 %
الإصول المتدولة					
الإرصدة النقدية بالخبزينة والبنوك	9	13	20	12	9
حسابات مراسلين بالخارج	2	1	19	21	32
شيكات مقاصة تحت التحصيل	1	4	0	0	0
أوراق تجارية مشتراة	0	1	0	0	0
التمويل بالصيغ الإسلامية وأخرى	38	31	17	25	19
استثمارات قصيرة الأجل	0	0	10	14	11
موجودات أخرى					
مدينون وأرصدة مدنية أخرى	11	0	5	22	0
إجمالي الأصول المتداولة	1	4	0	0	0
الخصوم المتداولة					
الودائع	33	50	46	30	8
حساب بنك السودان	13	0	5	23	0
شيكات مقبولة الدفع	2	5	0	0	0
حساب جاري الفروع	9	3	0	0	0
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	33	30	30	26	40
المخصصات	11	11	0	0	0
مطلوبات أخرى	0	0	9	1	4
توزيعات مقترحة	0	0	0	0	0
حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة	0	0	10	19	22
إجمالي الخصوم المتداولة	100	100	100	100	73
رأس المال العامل	-1	5	18	12	24
مصروفات تأسيس	2	1	0	0	0
مساهمات طويلة الأجل	6	5	3	1	1
الأصول الثابتة	7	10	6	4	4
صافي الأصول	11	13	15	24	31
إجمالي الأصول	100	100	100	100	100
صافي الأصول متمثلاً في :—					
رأس المال المدفوع	60	58	67	70	55
رسوم الإصدار	0.07	0.00	0.00	0.00	0.00
الاحتياطي العام	11	13	15	24	31
الأرباح الرحلة	13.44	14.87	11.27	5.15	4.04
أرباح العام	16	14	7	0	9
إجمالي حقوق الملاك	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

أعداد الباحث من بيانات القوائم المالية المنشورة لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجاري

جدول (3-23)

التحليل الرأسي لقائمة الدخل لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجاري

بيان	1996 %	1997 %	1998 %	1999 %	2000 %
الإيرادات مدخلات الإنتاج	50	31	25	16	51
الإيرادات العمليات الاستثمارية	17	22	17	20	18
ناقصا : عائد اصحاب الحقوق المطلقة	0	0	5	9	24
	0	0	37	27	44
إيرادات الخدمات المصرفية	22	32	62	42	36
إيرادات أخرى	11	16	1	31	19
اجمالي الإيرادات	100	100	100	100	100
ناقصا : المصروفات	0	0	0	0	0
مرتبات واجور وبدلات	21	24	28	55	30
مصروفات إدارية وعمومية	16	23	40	39	32
خسائر مدخلات الإنتاج	0	0	0	0	6
اهلاكات الأصول الثابتة	3	4	4	5	5
غرامات بنك السودان	6	11	5	0	1
مخصصات ومستحقات	16	16	8	0	10
اجمالي المصروفات	61	77	84	99	84
صافي الربح قبل الزكاة والضرائب	39	23	16	1	16
مخصص الزكاة والضرائب	22	10	10	0	8
صافي الربح بعد الزكاة والضرائب	17	14	6	0	9
الاحتياطي العام بنسبة 25%	4	3	2	0	2
صافي الربح القابل للتوزيع	12	10	4	0	7

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجاري

2/ اندماج مصرف النيل الأزرق ومصرف المشرق

جدول (3-24)

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي مصرف النيل الأزرق ومصرف النيل الأزرق المشرق

بيان	2001 %	2002 %	2003 %	2004 %	2005 %
النقد	25	43	53	51	37
ذمم البيوع المؤجلة	15	14	6	4	2
استثمارات	22	15	31	33	49
ذمم مدنية	31	17	6	9	9
موجبات أخرى	2	1	0	0	0
مصرفات رأسمالية	0	0	1	1	1
استثمارات طويلة الأجل	0	0	0	0	0
اصول ثابتة	5	8	3	2	2
اجمالي الموجبات	100	100	100	100	100
المطلوبات:					
الودائع وحسابات التوفير	67	52	80	71	62
ودائع أخرى	15	14	3	2	2
ذمم دائية	4	2	2	3	3
مخصص ذكاة وضرائب	0	0	0	1	1
دائنون	10	8	4	9	20
اجمالي المطلوبات	97	76	90	86	87
حقوق الملكية:					
راسمال الاسهم	2	22	9	9	6
احتياطي قانون	0	-2	0	2	2
Reva	0	0	0	0	0
احتياطي أخرى	1	4	0	0	0
ارباح مرحلة	1	0	1	4	5
مجموع حقوق الملكية	3	24	11	14	13
الحسابات النظامية					
خطابات الاعتماد	29	69	38	37	63
خطابات الضمان	71	31	34	54	33

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الأزرق ومصرف النيل الأزرق المشرق

جدول (3-25)

التحليل الرأسي لقائمة الدخل مصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

بيان	2001 %	2002 %	2003 %	2004 %	2005 %
الأيرادات:—					
ايرادات ذمم البيوع المؤجلة	34	8	15	16	16
ايرادات الأستثمارات	0	0	25	38	36
	34	8	41	54	52
نـاقص:—	0	0	0	0	0
عائد أصحاب حقوق الاستثمارات	0	0	4	1	1
	0	0	37	54	51
بالإضافة:—	0	0	0	0	0
ايرادات الخدمات المصرفية	59	82	61	42	47
ايرادات اخري	7	10	3	4	2
اجمالي الدخل	100	100	100	100	100
المصروفات:—	0	0	0	0	0
المرتبات والأجور	35	79	24	13	11
المصروفات الإدارة والعمومية	64	64	34	18	25
الأهلاكات	4	4	4	2	2
اجمالي المصروفات	0	0	0	0	0
صافي الدخل قبل الضرائب	103	146	63	33	39
ناقص:—	-3	-46	37	67	61
مخصص الذكاة	0	0	0	0	0
مخصص الضرائب	0	0	3	3	3
مخصصات اخري	0	0	0	9	7
صافي الدخل بعد الضرائب والذكاة	0	0	0	0	0
زيادة/نقصان	-3	-46	33	55	51
تسويات سنوات سابقة	0	0	0	0	0
ناقص:—	0	0	2	0	0
احتياطي رأسمالي	0	0	0	0	0
احتياطي قانون	0	0	13	0	0

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

3/ اندماج مصرف الخرطوم ومصرف الامارات :

جدول رقم (3-26)

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي لمصرف الخرطوم

2009 %	2008 %	2007 %	2006 %	2005 %	بيان
					الموجودات
6.93	5.69	12.21	11.72	22.61	النقد وما في حكمة
40.53	44.22	47.30	33.58	31.76	ذمم البيوع المؤجلة
7.73	3.34	22.13	26.57	23.51	الاستثمارات قصيرة الاجل
8.32	10.18	9.22	20.54	12.72	ارصدة مدينة اخري
5.85	5.91	4.33	0.00	0.57	الاستثمارات طويلة الأجل
11.27	11.07	4.55	7.58	8.84	الموجودات الثابتة
2.26	2.83	0.26	0.00	0.00	الموجودات الثابتة غير الملموسة
82.88	83.24	100.00	100.00	100.00	اجمالي الموجودات
					المطلوبات وحقوق اصحاب
36.31	38.90	57.88	50.72	50.78	الودائع الجارية والادخارية
12.88	13.27	0.00	0.00	0.00	استثمارات مضاربه بنوك
2.78	2.61	0.00	0.00	0.00	الهوامش
0.62	1.12	0.00	0.00	0.00	المخصصات
0.00	0.00	2.12	0.00	0.00	قرض بنك السودان
0.00	0.00	0.00	0.13	0.00	بنوك اخري
0.00	0.00	21.41	15.00	19.20	ذمم دائنة
4.50	5.98	0.00	7.09	4.87	مطلوبات اخري
42.91	38.12	18.59	27.06	25.16	حقوق اصحاب الاستثمارات المطلقة
83.72	83.00	100.00	100.00	100.00	اجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب
					حقوق الملكية
72.64	74.65	80.32	64.16	63.40	رأس المال المدفوع
9.62	9.89	5.72	10.34	0.00	علاوة اصدار
4.82	4.38	8.33	20.10	24.35	الاحتياطيات
2.64	0.21	5.12	5.40	12.25	الأرباح المبقاة
3.28	3.66	0.41	0.00	0.00	احتياطي اعادة تقويم
93.00	92.80	99.90	100.00	100.00	مجموع حقوق الملكية
7.00	7.20	0.10	0.00	0.00	حقوق الاقلية
93.00	92.80	99.90	100.00	100.00	مجموع حقوق الملكية وحقوق

الباحث من بيانات القوائم الماليه اعداد المنشوره لمصرف الخرطوم

جدول رقم (3-27)

التحليل الرأسي لقائمة الدخل لمصرف الخرطوم

2009	2008	2007	2006	2005	البيان
					الدخل
73	67	30	49	59	ايرادات ذمم البيوع المؤجلة
0	0	5	0	0	الدخل من الأنشطة تمويلة اسلامية اخري
27	33	65	51	41	ايرادات الاستثمارات
100	100	100	100	100	اجمالي الدخل
0	0	0	0	0	ناقصاً
1	1	16	3	1	خسائر عمليات استثمارية
17	51	0	0	0	مخصص الديون غير العامله
43	44	32	65	46	عائد اصحاب حساب الاستثمارات
40	3	52	32	53	حصه البنك بصفته مضاربا
0	0	0	0	0	زائداً
100	100	100	100	100	ايرادات الخدمات المصرفية
9	34	0	1	4	الدخل من الاستثمارات الذاتية
0	0	0	19	19	دخل المصرف من الاستثمارات
16	45	35	16	14	ايرادات اخري
112	144	136	141	198	اجمالي ايرادات المصرف
					المصروفات
76	111	74	83	73	المصروفات الادارية والعمومية
0	0	0	2	0	غرامات بنك السودان
0	0	18	20	34	مصروفات اخري
10	15	9	5	5	الاستهلاكات معالجة 2007
0	0	0	1	0	اطفاء مصروفات التأسيس
86	126	101	111	111	اجمالي المصروفات
26	17	35	30	87	الارباح قبل الزكاة والضرائب
5	7	8	0	30	الزكاة والضرائب
20	10	27	30	56	صافي الدخل لقبل التوزيع
0	0	2	0	14	احتياطي قانوني
0	0	0	0	0	نصيب حقوق الاقلية
20	10	25	30		صافي الدخل

الباحث من بيانات القوائم الماليه اعداد المنشوره لمصرف الخرطوم

ثانياً اختبار الفروض

قام الباحث بحساب الانحراف المعياري لمتوسط النسب المالية للاعوام بعد الاندماج وعام الاندماج عن متوسط النسب المالية للاعوام قبل الاندماج وذلك لاختبار مدى صحة الفروض كما يلي
الفرضية الاولى:

يؤثر الاندماج في المصارف السودانية على ربحية المصرف ناتج الاندماج

1/ مصرف المزارع التجارى :

جدول (3-28)

الانحراف المعياري لنسب الربحية لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

النسبه	متوسط النسب فى الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب فى الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
معدل العائد على الاصول	3.14	1.08	1.19	0.41	1.61
معدل العائد على حقوق الملكية	19.69	10.38	5.49	6.32	9.16
معدل العائد على الودائع	9.46	2.63	4.55	5.43	5.28
معدل العائد على الموارد	3.14	1.08	1.19	0.41	1.61

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى
من خلال الجدول يلاحظ الباحث الآتى

- تأثر معدل العائد على الاصول سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 1.19% متأثراً بالمؤشرات السلبية للمصرف التجارى ثم تحسن قليلاً فبلغ الانحراف المعياري 0.41% فى الاعوام التالية للاندماج

- تأثر معدل العائد على حقوق الملكية سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 5.49% متأثراً بالمؤشرات السلبية للمصرف التجاري كما بلغ الانحراف المعياري 9.16% فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثر معدل العائد على الودائع سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 4.55% متأثراً بالمؤشرات السلبية للمصرف التجاري ثم تحسن قليلاً فبلغ الانحراف المعياري 5.28 فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثر معدل العائد على حقوق الموارد سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى 5.49% و 9.16% فى الاعوام التالية للاندماج علي التوالي
- تأثرت مؤشرات ربحية المصرف سلباً فى عام الاندماج والعام الذى يليه ومن ثم بدأت فى التحسن العام 2000م

2/مصرف النيل الازرق المشرق :

جدول (3-29)

الانحراف المعيارى لنسب ربحيه مصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

النسبه	متوسط النسب فى الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعيارى %	متوسط النسب فى الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعيارى %
معدل العائد على الاصول	-1.47	-1.27	2.27	4.55	4.12
معدل العائد على حقوق المالكه	-15.93	-10.21	20.28	34.00	31.26
معدل العائد على الودائع	-2.12	-1.87	2.97	6.67	6.04
معدل العائد على الموارد	-1.47	-1.27	2.27	4.55	4.12

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجاري

من خلال الجدول يلاحظ الباحث الآتى

- تأثر معدل العائد على الاصول ايجاباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 2.27 ثم واصل فى التحسن ليبلغ الانحراف المعياري 4.12 فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثر معدل العائد على حقوق الملكية ايجاباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 20.28 ثم واصل فى التحسن ليبلغ الانحراف المعياري 31.26 فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثر معدل العائد على الودائع ايجاباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 2.97 ثم واصل فى التحسن ليبلغ الانحراف المعياري 6.04 فى الاعوام التالية .
- تأثر معدل العائد على حقوق الموارد ايجاباً
- تأثرت مؤشرات ربحية المصرف ايجاباً فى عام الاندماج والاعوام التي تليه .

3/ مصرف الخرطوم :

جدول (3-30)

الانحراف المعياري لنسب الربحية لمصرف لمصرف الخرطوم

النسبة	متوسط النسب فى الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب فى الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
معدل العائد على الاصول	1.82	1.46	0.25	0.60	0.86
معدل العائد على حقوق الملكية	11.99	6.88	3.61	3.83	5.77
معدل العائد على الودائع	4.22	3.20	0.72	1.91	1.64
معدل العائد على الموارد	1.82	1.46	0.25	0.60	0.86

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

من خلال الجدول يلاحظ الباحث الآتى

- تأثر معدل العائد على الاصول سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 0.25 متأثراً بالمؤشرات السلبية للمصرف التجاري ثم واصل فى التراجع فبلغ الانحراف المعياري 0.86 فى الاعوام التالية للاندماج

- تأثر معدل العائد على حقوق الملكية سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له في عام الاندماج 3.61 مثلثاً بالمؤشرات السلبية لمصرف الامارات ثم واصل في التراجع فبلغ الانحراف المعياري 5.77 في الاعوام التالية للاندماج
 - تأثر معدل العائد على الودائع سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له في عام الاندماج 0.72 متأثراً بالمؤشرات السلبية لمصرف الامارات ثم تحسن قليلاً فبلغ الانحراف المعياري 1.64 في الاعوام التالية للاندماج
 - تأثرت مؤشرات ربحية المصرف بعد عام الاندماج والاعوام التي تليه بذلك يكون الباحث قد اثبت صحة الفرضية حيث تأثرت جميع المعدلات التي تقيس الربحية اما سلباً او ايجاباً في جميع المصارف المبحوثة .
- الفرضية الثانية:** يؤثر الاندماج في المصارف السودانية على كفاية رأس المال للمصرف ناتج الاندماج
- 1/ مصرف المزارع التجارى :**

جدول (3-31)

الانحراف المعياري لمعايير كفاية راس المال لمصرف المزارع التجارى

النسبة	متوسط النسب في الاعوام قبل الاندماج	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب في الاعوام بعد الاندماج	الانحراف المعياري %
حقوق الملكية الى اجمالى الاصول	15.95	10.39	3.23	6.46	5.49
حقوق الملكية الى الودائع	33.30	22.83	6.05	50.42	32.11
معايير كفاية حقوق الملكيه مقابل الاستثمار	21.36	18.85	2.16	11.34	5.96
حقوق الملكية الى الاصول الخطرة	46.59	62.65	10.60	30.51	10.70
حقوق الملكية الى القروض	23.08	24.80	1.97	14.78	5.02
حقوق الملكية الى الاصول الخطره	0.34	3.30	1.79	2.08	1.28
حقوق الملكية الى الاستثمارات	18.85	18.85	2.16	11.34	5.96
حقوق الملكية الى الاصول الخطره	0.34	3.30	1.79	2.08	1.28
حقوق الملكية الى القروض	23.08	24.80	1.97	14.78	5.02

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

من خلال الجدول يلاحظ الباحث الآتى

- تأثر معدل حقوق الملكية الى اجمالى الاصول سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 3.23 متأثراً بالمؤشرات السلبية للمصرف التجاري ثم واصل في التراجع فبلغ الانحراف المعياري 5.49 فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثر معدل حقوق الملكية الى الودائع سلباً تأثر معدل حقوق الملكية الى اجمالى الاصول سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 6.05 متأثراً بالمؤشرات السلبية للمصرف التجاري ثم واصل في التراجع فبلغ الانحراف المعياري 32.11 فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثرت معدلات حقوق الملكية الى الاستثمارات العائد سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 2.16 متأثراً بالمؤشرات السلبية للمصرف التجاري ثم واصل في التراجع فبلغ الانحراف المعياري 5.96 فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثرت معدلات رأس المال الحرالى الاستثمارات ايجاباً تأثر حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 1.79 ثم واصل في التحسن فبلغ الانحراف المعياري 1.28 فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثرت معدلات رأس المال الحرالى الاصول الخطره ايجاباً تأثر حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 6.02 ثم واصل في التحسن فبلغ الانحراف المعياري 3.67 فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثر معدل حقوق الملكية الى الاصول الخطرة سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 10.60 متأثراً بالمؤشرات السلبية للمصرف التجاري ثم واصل في التراجع فبلغ الانحراف المعياري 10.70 فى الاعوام التالية للاندماج
- تأثر معدل حقوق الملكية الى القروض سلباً حيث بلغ الانحراف المعياري له فى عام الاندماج 1.97 متأثراً بالمؤشرات السلبية للمصرف التجاري ثم واصل في التراجع فبلغ الانحراف المعياري 5.02 فى الاعوام التالية للاندماج
- تحسنت معايير كفاية رأس المال فى الاعوام التالية للاندماج فى مصرف المزارع التجاري.

2/ مصرف النيل الازرق المشرق :

جدول (3-32)

الانحراف المعياري لمعايير كفاية رأس المال لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

النسبة	متوسط النسب في الاعوام قبل الاندماج	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب في الاعوام بعد الاندماج	الانحراف المعياري %
حقوق الملكية الى اجمالي الاصول	13.73	10.51	2.28	13.35	0.27
حقوق الملكية الى الودائع	20.32	12.56	5.49	19.64	0.48
حقوق الملكية الى الاستثمارات	45.42	27.75	12.50	31.19	10.07
رأس المال الحرالى الاستثمارات	24.88	20.76	2.91	25.72	0.60
حقوق الملكية الى الاصول الخطرة	41.76	83.26	29.34	110.93	48.91
رأس المال الحرالى الاصول الخطرة	44.47	25.01	13.77	28.12	11.57
حقوق الملكية الى القروض	41.76	83.26	29.34	110.93	48.91

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

- تأثر معدل حقوق الملكية الى اجمالي الاصول ايجاباً
- تأثر معدل حقوق الملكية الى الودائع ايجاباً
- تأثرت معدلات حقوق الملكية الى الاستثمارات العائد ايجاباً
- تأثرت معدلات رأس المال الحرالى الاستثمارات العائد ايجاباً
- تأثر معدل حقوق الملكية الى القروض ايجاباً
- استمرت معايير كفاية رأس المال فى التحسن فى الاعوام التالية للاندماج

3/ مصرف الخرطوم :

جدول (3-33)

الانحراف المعياري لمعايير كفاية رأس المال لمصرف الخرطوم

النسبة	متوسط النسب في الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب في الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
حقوق الملكية الى اجمالي الاصول	15.57	21.22	4.00	16.53	0.68
حقوق الملكية الى الودائع	36.37	46.53	7.18	52.62	11.49
معايير كفاية حقوق الملكية مقابل الاستثمار	حقوق الملكية الى الاستثمارات	20.88	25.57	3.32	23.37
	راس المال الحرالى الاستثمارات	9.32	14.55	3.70	-4.28
	حقوق الملكية الى الاصول الخطرة	47.59	44.86	1.93	38.88
	راس المال الحرالى الاصول الخطره	21.49	25.53	2.86	-7.41
حقوق الملكية الى القروض	31.66	37.55	4.17	31.91	0.18

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

- تأثر معدل حقوق الملكية الى اجمالي الاصول ايجاباً
 - تأثر معدل حقوق الملكية الى الودائع ايجاباً
 - تأثرت معدلات حقوق الملكية الى الاستثمارات العائد ايجاباً
 - تأثرت معدلات رأس المال الحرالى الاستثمارات العائد سلباً
 - تأثر معدل حقوق الملكية الى القروض ايجاباً
- تأثرت معايير كفاية رأس المال فى الاعوام التالية للاندماج سلباً
من خلال العرض اعلاه وجد الباحث :

- ان الاندماج قد أثر على معايير كفاية رأس المال لـ 66% من مصارف العينة اثراً ايجابياً فى عام الاندماج
- ان الاندماج اثر على معايير كفاية رأس المال لـ 33% من مصارف العينة اثراً سلبياً

- ان الاندماج اثر على تحسين معايير كفاية رأس المال لـ 66% من مصارف العينة فى الاعوام التالية لعام الاندماج
- بذلك يكون الباحث قد اثبت صحة الفرضية
- الفرضية الثالثة:** يؤثر الاندماج فى المصارف السودانية على سيولة المصرف ناتج الاندماج
- 1/ مصرف المزارع التجارى :**

جدول (3-34)

الانحراف المعياري لنسب السيولة لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

النسبة	متوسط النسب فى الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعيارى %	متوسط النسب فى الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعيارى %
المعيار النقدي	0.34	0.84	0.30	3.17	2.62
معيار السيولة	1.00	1.02	0.01	1.01	0.01
معيار السيولة القانونيه	0.34	1.07	0.43	4.04	3.31

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

- تأثر المعيار النقدي ايجاباً
- تأثر معيار السيولة ايجاباً
- تأثر معيار السيولة القانونية ايجاباً
- استمر الاثر الايجابى على نسب السيولة فى السنوات التاليه للاندماج ايجاباً

2/مصرف النيل الازرق المشرق :

جدول (3-35)

الانحراف المعياري لنسب السيولة لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

النسبه	متوسط النسب في الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب في الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
المعيار النقدي	0.64	0.63	0.01	1.28	0.45
معيار السيولة	1.31	1.08	0.16	2.60	0.91
معيار السيولة القانونيه	1.02	1.01	0.01	2.51	1.05

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

- تأثر المعيار النقدي ايجاباً
- تأثر معيار السيولة ايجاباً
- تأثر معيار السيولة القانونية ايجاباً
- استمر الاثر الايجابي على نسب السيولة فى السنوات التاليه للاندماج ايجاباً

جدول (3-36)

الانحراف المعياري لنسب السيولة لمصرف الخرطوم

النسبة	متوسط النسب في الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب في الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
المعيار النقدي	0.40	0.26	0.10	0.37	0.02
معيار السيولة	2.13	1.92	0.15	1.40	0.52
معيار السيولة القانونيه	0.98	0.75	0.16	0.38	0.43

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

- تأثر المعيار النقدي سلباً
 - تأثر معيار السيولة سلباً
 - تأثر معيار السيولة القانونية سلباً
 - تأثرت نسب السيولة في السنوات التاليه للاندماج ايجاباً
- من خلال العرض أعلاه وجد الباحث :
- ان الاندماج قد أثر على سيولة 66% من مصارف العينة اثرا ايجابياً في عام الاندماج
 - ان الاندماج اثر على 33% من مصارف العينه اثراً سلبياً
 - ادى الاندماج الى تحسين مؤشرات الربحية في كل مصارف العينة في الاعوام التاليه لعام الاندماج
- بذلك يكون الباحث قد اثبت صحة الفرضية

الفرضية الرابعة: يؤثر الاندماج في المصارف السودانية على الاداء المالى المصرف ناتج الاندماج من الناحية التشغيلية (نسب النشاط)
1/ مصرف المزارع التجارى :

جدول (37-3)

الانحراف المعياري لمعايير توظيف الاموال (نسب النشاط) لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

النسبة	متوسط النسب فى الاعوام قبل	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعيارى %	متوسط النسب فى الاعوام بعد	الانحراف المعيارى %
القروض الى الودائع(معدل اقراض الودائع)	210.07	102.29	82.28	364.55	191.24
الاستثمارات الى الودائع	16.99	32.32	9.98	107.85	69.15
معدل توظيف الودائع	227.06	134.62	79.15	472.40	256.34
معدل توظيف الموارد	11.37	25.78	8.67	64.83	35.71

اعداد الباحث من بيانات القوائم المالىة المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

- تأثر معدل اقراض الودائع سلباً
- تأثر معدل الاستثمارات الى الودائع ايجاباً
- تأثر معدل توظيف الودائع سلباً
- تأثر معدل توظيف الموارد ايجاباً
- تأثرت مؤشرات نشاط المصرف ناتج الاندماج ايجاباً فى الاعوام التالىة لعام الاندماج

2/ مصرف النيل الازرق المشرق :

جدول (3-38)

الانحراف المعياري لمعايير توظيف الاموال (نسب النشاط) لمصرفي النيل الازرق و النيل الازرق المشرق

النسبة	متوسط النسب في الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب في الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
القروض الى الودائع(معدل اقراض الودائع)	51.49	15.09	25.74	17.72	23.88
الاستثمارات الى الودائع	24.92	37.55	8.93	61.49	25.86
معدل توظيف الودائع	76.42	52.64	16.82	79.21	1.97
معدل توظيف الموارد	65.25	46.76	13.07	66.14	0.63

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

- تأثر معدل اقراض الودائع سلباً
- تأثر معدل الاستثمارات الى الودائع ايجاباً
- تأثر معدل توظيف الودائع سلباً
- تأثر معدل توظيف الموارد سلباً
- تأثرت مؤشرات نشاط المصرف ناتج الاندماج ايجاباً في الاعوام التاليه لعام الاندماج

جدول (3-39)

الانحراف المعياري لمعايير توظيف الاموال (نسب النشاط) لمصرف الخرطوم

النسبة	متوسط النسب في الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب في الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
القروض الى الودائع(معدل اقراض الودائع)	115.23	123.91	6.14	151.07	25.34
الاستثمارات الى الودائع	59.14	58.02	0.80	36.46	16.04
معدل توظيف الودائع	174.38	181.93	5.34	200.94	18.78
معدل توظيف الموارد	127.65	124.16	2.47	131.84	2.96

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

- تأثر معدل اقراض الودائع ايجاباً
 - تأثر معدل الاستثمارات الى الودائع ايجاباً
 - تأثر معدل توظيف الودائع ايجاباً
 - تأثر معدل توظيف الموارد ايجاباً
 - تأثرت مؤشرات نشاط المصرف ناتج الاندماج ايجاباً في الاعوام التاليه لعام الاندماج من خلال العرض اعلاه وجد الباحث :
 - ان الاندماج قد أثر على ربحية 66% من مصارف العينة اثرا ايجابياً في عام الاندماج
 - ان الاندماج اثر على 33% من مصارف العينه اثراً ايجابياً
 - ان الاندماج اثر على تحسين مؤشرات الربحية في كل مصارف العينة في الاعوام التاليه لعام الاندماج
- بذلك يكون الباحث قد اثبت صحة الفرضية

الفرضية الخامسة: يؤثر الاندماج فى المصارف السودانية على المقدرة الاقراضية والاستثمارية للمصرف ناتج الاندماج

/ مصرف المزارع التجارى :

- تأثر حجم الودائع بالزيادة
- تأثر حجم حقوق الملكية بالزيادة
- تأثر حجم الارصدة النقدية بالزيادة
- تأثر حجم الاستثمارات قصيرة الاجل بالزيادة

2/مصرف النيل الازرق المشرق :

- تأثر حجم الودائع بالزيادة
- تأثر حجم حقوق الملكية بالزيادة
- تأثر حجم الارصدة النقدية بالزيادة
- تأثر حجم الاستثمارات قصيرة الاجل بالزيادة

3/ مصرف الخرطوم :

- تأثر حجم الودائع بالزيادة
- تأثر حجم حقوق الملكية بالزيادة
- تأثر حجم الارصدة النقدية بالزيادة
- تأثر حجم الاستثمارات قصيرة الاجل بالزيادة

من خلال العرض أعلاه وجد الباحث :

ان الاندماج قد أثر على المقدره الاقراضية والاستثماريه لكل مصارف العينة اثرا

ايجابياً فى عام الاندماج والاعوام التالية له

بذلك يكون الباحث قد اثبت صحة الفرضية

الفرضية السادسة: يؤثر الاندماج فى المصارف السودانية على معدلات النمو للمصرف

ناتج الاندماج

1/ مصرف المزارع التجارى :

جدول (3-40)

الانحراف المعياري لمعدلات النمو لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

النسبة	متوسط النسب فى الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب فى الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
معدل النمو الاجمالي	132.30	318.04	108.12	522.76	232.13
معدل النمو فى القروض	105.56	154.04	28.54	263.06	92.23
معدل النمو فى الودائع	143.85	397.41	152.82	262.25	131.79
معدل النمو فى الدخل	107.48	89.19	12.95	61.78	55.11
معدل النمو فى حقوق الملكية	114.42	178.76	39.85	182.63	44.85

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف المزارع ومصرف المزارع التجارى

- تأثر معدل النمو الاجمالي ايجاباً
- تأثر معدل النمو فى القروض ايجاباً
- تأثر معدل النمو فى الودائع ايجاباً
- تأثر معدل النمو فى حقوق الملكية ايجاباً
- تأثر معدل النمو فى الدخل سلباً
- تأثرت مؤشرات نمو المصرف ناتج الاندماج ايجاباً فى الاعوام التاليه لعام الاندماج

2/مصرف النيل الازرق المشرق :

جدول (3-41)

الانحراف المعياري لمعدلات النمو لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق

المشرق

النسبة	متوسط النسب في الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب في الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
معدل النمو الاجمالي	129.80	562.44	305.92	747.38	436.69
معدل النمو في القروض	102.38	150.89	34.30	188.68	61.02
معدل النمو في الودائع	108.38	647.90	381.50	700.98	419.04
معدل النمو في الدخل	453.30	-	2180.47	-8041.06	6006.42
معدل النمو في حقوق الملكية	565.56	1630.85	753.27	2730.53	1530.86

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف النيل الازرق ومصرف النيل الازرق المشرق

- تأثر معدل النمو الاجمالي ايجاباً
- تأثر معدل النمو في القروض ايجاباً
- تأثر معدل النمو في الودائع ايجاباً
- تأثر معدل النمو في حقوق الملكية ايجاباً
- تأثر معدل النمو في الدخل ايجاباً
- تأثرت مؤشرات نمو المصرف ناتج الاندماج ايجاباً في الاعوام التاليه لعام الاندماج

جدول (3-42)

الانحراف المعياري لمعدلات النمو لمصرف الخرطوم

النسبة	متوسط النسب في الاعوام قبل الاندماج %	نسبة عام الاندماج %	الانحراف المعياري %	متوسط النسب في الاعوام بعد الاندماج %	الانحراف المعياري %
معدل النمو الاجمالي	125.08	179.76	38.67	238.06	79.89
معدل النمو في القروض	119.37	195.41	53.77	234.77	81.60
معدل النمو في الودائع	105.45	161.47	39.61	146.85	29.27
معدل النمو في الدخل	80.86	95.21	10.14	54.19	18.86
معدل النمو في حقوق الملكية	115.89	225.97	77.84	229.65	80.44

اعداد الباحث من بيانات القوائم الماليه المنشوره لمصرف الخرطوم

- تأثر معدل النمو الاجمالي ايجاباً
- تأثر معدل النمو في القروض ايجاباً
- تأثر معدل النمو في الودائع ايجاباً
- تأثر معدل النمو في حقوق الملكية ايجاباً
- تأثر معدل النمو في الدخل سلباً
- تأثرت مؤشرات نمو المصرف ناتج الاندماج ايجاباً في الاعوام التاليه لعام الاندماج من خلال العرض اعلاه وجد الباحث :
- ان الاندماج قد أثر على معدلات نمو كل مصارف العينة اثرا ايجابياً في عام الاندماج باستثناء معدل النمو في الدخل ل66% من مصارف العينة
- ان الاندماج اثر على تحسين مؤشرات الربحية في كل مصارف العينة في الاعوام التاليه لعام الاندماج

بذلك يكون الباحث قد اثبت صحة الفرضية

الخاتمة

وتحتوى على:

اولاً: النتائج

ثانياً التوصيات

اولاً: النتائج

تتلخص اهم النتائج التى توصل اليها الباحث من خلال الدراسة فيما يلى

1- ان عملية الاندماج فى كل مصارف العينة قد ادت الى تحسن ملحوظ فى مقدره المصرف ناتج الاندماج على مجابهة اللتزاماته النقدية تجاه المودعين فى المدى القصير

2- اثرت عملية الاندماج على نسب سيولة بنك الخرطوم بعد الاندماج مع بنك الامارات سلباً فى عام الاندماج ثم تحسنت بعد ذلك

- 3- انخفضت الارصدة النقدية فى بنك الخرطوم بعد الاندماج نتيجة للتوسع فى الانشطة الاستثمارية والاقراضية
- 4- تضاعفت الارصدة النقدية فى مصرف المزارع التجارى فى عام الاندماج اكثر من عشر مرات
- 5- ان الاندماج بين مصرفي المزارع والتجاري قد ادى توسع المصرف ناتج الاندماج فى استخدام حقوق الملكية فى انشطته الاقراضيه والاستثماريه
- 6- قلل المصرف ناتج الاندماج بين مصرفي المزارع والتجارى من انشطته الاقراضيه و زاد فى المقابل انشطته الاستثماريه
- 7- ان الاندماج بين مصرفي النيل الازرق والمشرق قد ادى توسع المصرف ناتج الاندماج فى استخدام الودائع فى انشطه المصرف الاقراضيه والاستثماريه
- 8- قلل المصرف ناتج الاندماج بين مصرفي النيل الازرق والمشرق من انشطته الاقراضيه و زاد فى المقابل انشطته الاستثماريه.
- 9- توسع مصرف الخرطوم بعد الاندماج فى استخدام الودائع فى انشطته الاقراضيه والاستثماريه .
- 10- توسع مصرف الخرطوم بعد الاندماج فى الانشطه الاقراضيه و الاستثماريه مما زاد من حجم المخاطر
- 11- ان عمليات الاندماج فى كل مصارف العينة قد حسنت من نشاط المصرف ناتج الاندماج وذلك بترشيد استخدام الموارد فى عمليات الاقراض والاستثمار .
- 12- ان الاندماج بين مصرفي المزارع والتجاري قد اثر على ربحية المصرف ناتج الاندماج سلباً فى عام الاندماج والعام الذى يليه ومن ثم بدأت فى التحسن بعد ذلك.
- 13- ان الاندماج بين مصرفي النيل الازرق والمشرق قد اثر على ربحية المصرف ناتج الاندماج تأثيراً ايجابياً حيث خرج المصرف من منطقة الخسائر قبل الاندماج .
- 14- ان الاندماج بين مصرفي الخرطوم والامارات قد اثر على ربحية المصرف ناتج الاندماج سلباً فى عام الاندماج والعام الذى يليه ومن ثم بدأت فى التحسن بعد ذلك.

- 15- ان الاندماج بين مصرفي المزارع والتجارى قد اثر سلباً على معايير كفايه راس المال فى عام الاندماج والعام التالى له نتيجة للتوسع فى عمليات الاقراض والاستثمار . ثم بدأت فى التحسن بعد ذلك
- 16- ان الاندماج بين مصرفي النيل الازرق والمشرق قد اثر ايجاباً على معايير كفايه راس المال للمصرف ناتج الاندماج
- 17- ان الاندماج بين مصرفي الخرطوم والامارات قد اثر ايجاباً على معايير كفايه راس المال للمصرف ناتج الاندماج فى عام الاندماج وسلباً فى العام التالى له وانها قد بدأت فى التحسن فى العام التالى
- 18- ان حقوق ملاك المصرف ناتج الاندماج بين مصرف النيل الازرق والمشرق قادره على تغطية الخسائر محتملة الحدوث نتيجة للتوسع فى عمليات الاقراض والاستثمار .
- 19- معدل النمو فى دخل مصرف المزارع التجارى انخفض فى عام الاندماج والعام الذى يليه تم ارتفاع بمعدل كبير بعد ذلك
- 20- معدل النمو فى دخل مصرف الخرطوم انخفض فى عام الاندماج والعام الذى يليه تم ارتفاع بعد ذلك
- 21- ان عمليات الاندماج ادت الى زيادة معدلات النمو فى جميع مصارف العينة

ثانياً: التوصيات

يوصى الباحث بمايلى :

- 1-التوسع فى عمليات اندماج المصارف اندماجاً طوعياً لتحقيق مزايا الحجم الاقتصادى الكبير وتعظيم ربحية الملاك

- 2- ضرورة القيام بدراسة شاملة لاطواع المصرفيين الراغبين فى الاندماج من كافة الجوانب المالية والادارية وذلك قبل تحديد القيم العادلة لأصول وخصوم كل مصرف
- 3- ضرورة مراجعة الاستثمارات قصيرة وطويلة الاجل والاصول الثابتة والتأكد من وجودها المادى وقيمتها العادلة فى المصرفين قيد الاندماج
- 4- ضرورة الاخذ فى الاعتبار توفيق اوضاع العاملين بالمصرفين المندمجين بما لا يؤدى الى رفع تكلفة الأجر
- 5- ضرورة الأخذ فى الاعتبار التوزيع الجغرافى لفروع المصرفين قيد الاندماج
- 6- ضرورة استخدام التحليل المالى للتعرف على حقيقة الوضع المالى للمصرف ومن ثم التنبؤ بمستقبله
- 7- ضرورة استخدام التحليل المالى للتعرف على حقيقة الوضع المالى للمتقدمين بطلبات الاقتراض والتنبؤ بمقدرتهم على السداد فى المستقبل.
- 8- ضرورة بناء محافظ استثمارية متعددة الاصول المالية وذلك لتفادى مخاطر الاستثمارات
- 9- ضرورة احكام الرقابة على المصارف والتشدد فى تطبيق المعايير الدولية والقوانين المحلية حفاظاً على حقوق المودعين
- 10- كما يوصى الباحث بالدراسات التالية
 - أ- اثر الاندماج على تكلفة الخدمات فى المصارف التجارية
 - ب- دور التحليل المالى فى الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية
 - ت- دور التحليل المالى فى خفض مخاطر الاستثمار

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم
أ-المراجع العربية
أولاً:الكتب

- 1- أحمد بسيوني شحاتة ، ومحمد السيد سليمان ، المحاسبة المتقدمة، القاهرة ، الدار الجامعية ، 2000م.
- 2- أحمد صلاح عطية ، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية ، القاهرة ، الدار الجامعية ، 2003م.
- 3- أحمد جميل توفيق ، الإدارة المالية ، بيروت، دار النهضة العربية، 1980م.
- 4- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية ، عمان ، دار المناهج، 2003.
- 5- أحمد محمد زامل ، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي ، الرياض ، الادارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، 2000.
6. إبراهيم محمد الطاهر الحرزاوى وآخرون ، المحاسبة في النشاط المصرفي، بغداد، المكتبة الوطنية، 1988م.
- 7- السيد عبد المقصود محمد دبيان ، وناصر نور الدين عبداللطيف ، مشاكل المحاسبة في شركات الأشخاص ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2003م.
- 8- المعجم الوجيز ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، 1980م.
- 9- المعايير المحاسبية الدولية ، لجنة معايير المحاسبة الدولية ، عمان ، 1999م.
- 10- بارى سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبدالله منصور وعبدالفتاح عبدالرحمن ، الرياض ، دار المريخ ، دت.
- 11- جورج دانيال غالي ، طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات، الاسكندرية ، الدار الجامعية، 2002م.
- 12- جميل الزيداني ، أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 1998م.
- 13- حسين القاضي ، القوائم المالية الموحدة ، دمشق، دار الرضا للنشر ، 2003م.
- 14- حسين القاضي وآخرون ، المحاسبة المالية المتقدمة ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2007م.
- 15- حلمي محمود نمر وآخرون ، المحاسبة في الهيئات الاقتصادية ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2000م.

- 16- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف واستراتيجية وتعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، عمان ،دت.
- 17- خالد الراوي وآخرون ، نظرية التمويل الدولي ، الطبعة الثانية ،عمان ،دار المناهج للنشر والتوزيع،2002م.
- 18- خالد أمين عبدالله، العمليات المصرفية ، عمان ،دار وائل ،1978م.
- 19- خيرت ضيف ، محاسبة المنشآت المالية ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ،2000م
- 20- خيرت ضيف وآخرون ، المحاسبة المالية دراسات في القياس والتحليل المحاسبي ، بيروت ، الدار الجامعية،1984.
- 21 – دونالد كيسو وجيري ويجانت ، المحاسبة المتوسطة ، الطبعة الثانية ، الرياض ، دار المريخ للنشر ،1999م.
- 22- رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، عمان ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،1988.
- 23- رمضان محمد غنيم ، المحاسبة المتقدمة (دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة) ،عمان ،دار الحامد،2005م
- 24- رى انتش جاريسون،إربك نورين، المحاسبة الإدارية ،ترجمة محمد عصام الدين زايد ،الرياض ،دار المريخ،2008م.
- 25- زياد خليل الراعي، المحاسبة المتقدمة، الجزء الأول، محاسبة دمج الشركات وعمليات العملات الأجنبية ، عمان ،SIT ،1994م.
- 26- طارق عبدالعال حماد، دليل المستثمر إلي بورصة الأوراق المالية ، الاسكندرية ،الدار الجامعية، 2005م.
- 27- طارق عبدالعال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ، القاهرة ، الدار الجامعية،2003م.
- 28- طارق عبدالعال حماد ، التقييم : تقدير قيمة البنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الاسكندرية ، الدار الجامعية، 2002.

- 29- طارق عبدالعال حماد، الاندماج وخصخصة البنوك، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2001م.
- 30- عاطف محمد العوام ، محاسبة الشركات ، القاهرة ، دن ، 2005م.
- 31- عبدالسلام أبو قحف و عبدالغفار حنفي ، إدارة البنوك و تطبيقاتها، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000م
- 32- عبدالغفار حنفي، إدارة المصارف ، الاسكندرية ، الدار الجامعية، 2008م.
- 33- عبدالغفار حنفي و عبدالسلام ابو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، القاهرة، الدار الجامعية، 2004م.
- 34- عبدالمطلب عبدالحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الاسكندرية ، الدار الجامعية، 2000م.
- 35- عبدالمطلب عبدالحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2005م.
- 36- عبدالمطلب عبدالحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية، 2003م.
- 37- عبدالحليم محمد كراجة، محاسبة البنوك ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م
- 38- عبدالحميد عبدالفتاح الشافعي ، محاسبة المنشآت المتخصصة : الإطار العلمي ، الجانب الإجرائي، القاهرة ، دن ، 1998.
- 39- عثمان يعقوب ، النقود والبنوك والسياسة النقدية ، الخرطوم ، دن، 2005م.
- 40- عصام فهد العربييد وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية ، عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م.
- 41- على عباس ، الإدارة المالية ، عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 1999م.
- 42- عمر عيسى حسن جحمانى ، الاندماج في الأردن دراسة ميدانية على البنوك التجارية ، دورية الادارة العامة المجلد الثاني والاربعون العدد الثالث ، عمان 2002م.
- 43- غسان قلعاوى ، تقويم الأداء المصرفي الإسلامي ، القاهرة ، دن ، 1990م.

- 44- فواد السيد المليجي و محمد السيد سرايا ، الأنظمة المحاسبية المتخصصة ، القاهرة، دار الجامعة،2003م.
- 45- فالتر ميچس وروبيرت ميچس، المحاسبة المالية ، ترجمة وصفى ابو المكارم وآخرون، الرياض، دار المريخ، 2004م.
- 46- فراس قياصة ،فهم التقارير المالية في المحاسبة والإدارة ،حلب ،شعاع الشعر والعلوم ،2006م.
- 47- قانون البنوك المصري لسنة 1975.
- 48-قانون البنوك الاردنى لسنة 2000.
- 49- قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني لسنة 1991م.
- 50-قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002م.
- 51- محسن أحمد الخضيرى ، الاندماج المصرفي، الاسكندرية ، الدار لجامعة،2007م.
- 52- محسن أحمد الخضيرى ، العولمة الاجتياحية، القاهرة،مجموعة النيل العربية ،2001م.
- 53- محمد ابونصار ، المحاسبة المالية المتقدمة ،عمان ،مطبعة الجامعة الاردنية ،2007م.
- 54- محمد السيد سرايا ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، القاهرة ،دار المعرفة الجامعية،2000م.
- 55- محمد المبروك ابوزيد ، التحليل المالي شركات وأسواق مالية ، الرياض ،دار المريخ،1430هـ-2009م.
- 56- محمد زكى المسير ، مبادئ علم الاقتصاد ((اقتصاديات النقود))، الجزء الثاني، القاهرة،دار النهضة،1992م.
- 57- محمد سعيد أنور سلطان ،ادارة البنوك ،كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية ،2005م.
- 58- محمد عطية مطر، الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والافصاح والتحليل، البتراء،مكتبة الفلاح،1992م.
- 59- محمد سمير الصبان و رجب السيد راشد ، المحاسبة المتوسطة ،دراسات متقدمة في القياس والتصال المحاسبي ، الاسكندرية، الدار الجامعية ،1998م.

- 60- محمد شريف توفيق ، المحاسبة المتوسطة، الشركات المساهمة مع التطبيق على الحاسب الآلى ، دن، 1995م.
- 61- محمد شريف توفيق ، المحاسبة المالية المتقدمة : الاندماج والقوائم المجمعة لشركات المساهمة ، الجزء الثاني، الزقازيق ، مكتبة المدينة، 2004م.
- 62- محمد عباس بدوي و أحمد بسيونى شحاته ، المحاسبة المتقدمة ، الاسكندرية، الدار الجامعية الجديدة ، 2002م.
- 63- محمد فخري مكي ، مدخل إلى نظم المعلومات المصرفية ، القاهرة ، دن ، 1992م.
- 64- محمد يونس خان وهشام صالح غرابيه، الإدارة المالية ، عمان، مكتب الكتب الاردنى ، 1999م.
- 65- محمود إبراهيم عبدالسلام ، تحليل التقارير المالية ، الرياض ، جامعة الملك سعود، 1416هـ-1996م.
- 66- محمود الجبالي ونشأت سعد ، المحاسبة المتقدمة ، عمان ، دار وائل للنشر ، 1999م.
- 67- محمود أحمد التوني ، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والاثار ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2007م.
- 68- محمود إبراهيم عبدالسلام ، المحاسبة المالية المتقدمة ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2000م.
- 69- محمود عبدالعزيز ، الصيرفة الشاملة مفهومها ووظائفها ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، دن ، 1994م.
- 70- محمود محمد السجاعي ، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية ، المنصورة، المكتبة العصرية ، 2007م.
- 71- مدحت محمد إسماعيل ، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين ، اربد ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، 1989م.
- 72- منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية ، مغل لاتخاذ القرارات ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، المكتب العربي الحديث ، 1996م.

73- ناظم محمد الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، عمان ، دار
زهران،1999م.

74-نجيبة محمد نمر ، محاسبة المنشآت المتخصصة البنوك التجارية شركات التأمين
الجمعيات التعاونية ، القاهرة ، دار النهضة العربية،1981م.

75- نوال حسين عباس ، المؤسسات المالية ،الخرطوم ،دن،2003م.

76- هانى الفيلى واسماعيل عباس ، محاسبة البنوك، الكويت ،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع
،2001م.

77- وصفى عبدالفتاح ابوالمكارم ، المحاسبة المتقدمة، الاسكندرية ، الدار الجامعية ،1988.

78- وليد ناجي الحياى ، المحاسبة المتوسطة ، كوبنهاجن، الاكاديمية العربية المفتوحة
،2007م.

79- وليد ناجي الحياى ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،كوبنهاجن ، منشورات
الاكاديمية العربية المفتوحة،2004م.

80- يوسف سعادة ،محاسبة الشركات والأموال ، عمان ،دار المناهج،2002م.

ثانياً السمنارات واوراق العمل

1- سمير محمد الشاهد ، برنامج تطوير العمل المصرفي (معايير ومقررات لجنة بازل)

اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع المعهد العالي للدراسات المصرفية

2- صالح السحيبانى وعبدالعظيم موسى ، الاندماج والاستحواذ ، الاضراب المالي العالمى

والفرص الجديدة ، الرياض ،بحوث الاستثمار شركة الراجحى للخدمات المالية ،2008.

3- عواطف يوسف محمد على ،دور بنك السودان في إدارة الجهاز المصرفي الفترة 1960-

1997م، المعهد العالي للدراسات المالية والمصرفية ، 1997م.

ثالثاً: الدوريات والبحوث غير المنشورة

1- مجلة المصارف العربية ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ،أحمد سقر ، مسؤولية

المصارف عن أعمالها وخدماتها ، 1993م.

2- مجلة المصارف العربية ، بيروت ، مجلة اتحاد المصارف ،التجاني حسين دفع

السيد،الجهاز المصرفي في السودان نشأته وتطوره، 2014م.

- 3- مجلة المصرفي ، العدد الحادى عشر ، تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد محمد خير ، تاريخ العمل المصرفي بالسودان (1996-1993) ، 1997م.
- 4- مجلة مصارف الغد، العدد الرابع، بيروت، اتحاد المصارف العربية، سمير محمد الشاهد ، الضوابط العامة للرقابة المصرفية وأثرها وأهميتها ، ، 2001م
- 5-مجلة المصارف، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، عدنان الهندي ، الدمج المصرفي أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية ، 1992م.
- 6- مجلة مصارف الغد ، العدد الثاني، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، عماد صلاح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، 2004م.
- 7- مجلة دورية الادارة العامة المجلد الثاني والاربعون العدد الثالث ، عمر عيسى حسن جحمانى ، الاندماج في الأردن دراسة ميدانية على البنوك التجارية ، عمان 2002م.
- 8- مجلة البنك المركزي ، العدد 15 ، مصطفى إسماعيل عويس ، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، 1978/77م.
- 9- مجلة البنوك العدد الثاني ، المجلد الثالث، عمان، اتحاد المصارف العربية ،نعيم دهمش وظاهر القشى ، مخاطر العمليات المصرفية التي تتم من خلال القنوات الالكترونية، 2004م.
- 10-المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، منصور إبراهيم السعيدة ، اثر الاندماج على شركات التأمين الاردنية ، مجلس التعاون دول الخليج ، الرياض ، 1420هـ.
- 11- مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) ، لطيف ذبيد واخرون ، إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة ، دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية ، دمشق ، 2007م.
- 12- الفاتح عبدالله محمد أحمد ، اثر عمليات الدمج المصرفي في تحسين العمل المصرفي - تجربة مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امدرمان الاسلامية كلية الدراسات العليا
- 13-الهيثم الكندي يوسف ، دور التحليل المالى في تقويم كفاءة اداء المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، 1426هـ-2005م.

14- إبراهيم أحمد صالح ، اثر الدمج المصرفي على الأداء المالي للمصارف ،دراسة حالة بنك المزارع التجاري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات العليا،2002

15-حاتم عبدالله الزبير ، الاتجاهات المحاسبية المعاصرة ودورها في تقويم الاداء المالي في القطاع المصرفي في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا، 1429هـ-2008م.

16-سيد احمد محمد أحمد عبدالعزيز، تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، 1427هـ-2006م.

17-عوضية عبدالله حسن ، تقويم الأداء المالي للمصارف بالتطبيق على البنك الاسلامى السودانى، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا،1421هـ-2000م

18- محمد السعيد على جويلى ، امكانيات رفع كفاءة اداء البنوك العامة المصرية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ،2007م،

19--محمد على محمد برسى ، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 1423هـ-2002م.

رابعا : الشبكة العنكبوتية

1-حسين سعيد ، المحاسبة في البنوك الاسلامية، www-jsp-dir.com، 2008م.

2-ظاهر القشى ، WWW.jsp-dir.com

<http://bankofsudan.org/arabic/id/bankingsystem/banks.htm/3>

ب- المراجع باللغة الانجليزية

1-Intenational Accounting Standards Committee(IASC)

2-M F Thukrm Rio, Accounting and Financial Management for BCA&MC A ,New Dellhi,New Age International (p) Limited ,2006.

3-SN Maheshwari ,S K M Maheshwari, advanced Accountancy 9th ed ,
New Dellhi Vikas publishing house ,2004.
4-Standards ,London JASC ,1999.